

القانون والضوابط الاجتماعية

مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع

دكتورة

سامية محمد جابر

أستاذ علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

تقديم

الأستاذ الدكتور

محمد عاطف غيث

كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

دار المعرفية الجامعية

٢٠٠٣-٢٠٠٤
٥٩٧٣١٢٦



القانون والضوابط الاجتماعية مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع

مكتبة
سامية محمد بابر
استاذ علم الاجتماع
كلية الآداب جامعة الإسكندرية

قديم
General Collection of the Alexandrian
Library
Biblioteka Alexandriana
كلية الآداب جامعة الإسكندرية

١٩٩٧

دار المعرفة الجامعية
١٠ شارع سويتير - الإسكندرية - ١٦٣ - ٢١٢٠
٣٨٧ شارع جمال الدين - الإسكندرية - ١٦٦ - ٥٩٧٣١

تقديم

بقلم

الاستاذ الدكتور محمد عاطف غيث

يمتدح كثيرون أن فترات الاستقرار والتوازن في المجتمع الإنساني أطول من فترات الصراع بين مجتمعات أو بين جماعات داخلها ، وربما يكون ذلك هو السبب الذي جعل المفكرين والدارسين عبر التاريخ المتطور يقولون على دراسة مقومات الاستقرار وضوابطه . وقد كان الاعتقاد السائد بأن التوازن هو الأول بالضوابط والقواعد القانونية التي ترسخه أو قد تتركسه ، ولهذا يرى عدد من دارسي علم الاجتماع أن الضبط الاجتماعي ك موضوع ، يعتبر من أقدم الموضوعات تناولها في علم الاجتماع وأكثرها تردداً حتى اليوم ، وباعتبار أن البحث في الأساس المؤدية إلى استمرارية المجتمع واستقراره نظمه وتوازن تدرجه الطبقي هو من صميم المدخل السوسيولوجي لفهم ميكانيزمات الحياة الاجتماعية .

ولكن علم الاجتماع ، قديم ، لفترة طويلة بالإقتصار على الجوانب « غير الرسمية » للضوابط الاجتماعية عند بحث مسألة الأمن والنظام في المجتمع أو عند معالجته قضائياً ما يسمى الآن بالدفاع الاجتماعي ، وربما كانت الجوانب الرسمية المنتظمة بشكل بارز في القانون إلى رجال القانون وعلمائه ؛ إلا أن هذا الفصل والإجراء ، ظهر على أنه فصل تعسفي إذ لا يمكن أن يفصل بين أجزاء عملية واحدة تمثل نسيجاً متشابكاً ، يظهر بنائياً كوحدة ، ووظيفياً كشكل متكامل . ومن ثم طرقت المحاولة التي انتهت إلى ظهور ما يسمى بعلم الاجتماع القانوني كفرع من علم الاجتماع . ومع أن دوركلمة أهم بالمسائل النشئة ، القضائية ووضوحها

حيث دراستها من منظور علم الاجتماع - كتمرع منه ، إلا أن انتشار علم الاجتماع في أوروبا وعبرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ترك تطوير هذا التمرع لفترة طويلة بين لاءى المدرسة الفرنسية إلى أن ظهرت محاولات أبرزت معالم مهمة في الصلة بين الاجتماع والقانون عند كل من « باوند » ، « وجيرفيتش » ، وهى المحاولات التى تتطور الآن وتتطلع إلى جعل القانون بأسره فرعاً من علم الاجتماع والى « تهريم » ، كل بحث قانونى لا ينطلق من المدخل السوسبولوجى .

ومع ذلك ، فهناك اهتمام « مقنع » أن تكريس دراسة الضوابط والقانون لجنتمع بعيش « الإستقرار والتوازن » ، أو يسمى « ليسيه » ، هو نوع من درفض « الصراع وإثارة الشكوك حوله كقوة دافعة للتقدم والنمو أو التنمية والتحديث ، أو بمعنى آخر وجه آخر من وجوه النزعة المحافظة فى علم الاجتماع التى انطلقت من الوضعية ووزعت خيوطها على عدد من الاتجاهات البارزة فى علم اجتماع اليوم . إن الصراع مثله مثل التوازن له ضوابطه وقانونه ، يستأهل الدراسة والبحث والدقة بقدر لا يقل عما ينفقه الدارسون فى دراسة ضوابط التوازن والدور المحافظ للقانون .

إن الصراع ليس مسألة تقاس بالسنين أو بالكم كما يذهب إلى ذلك كثيرون ، وليس الصراع كذلك ظاهرة تختفى أمام ظواهر الاستقرار والتوازن ، ذلك أنه عند ما يظن أن المجتمع قد وصل إلى قمة التوازن ، فإن الصراع فيه يكون قد تبلور وعرف طريقه ، وأنه - كما ينبغي أن يفهم - عملية دائمة ومتطورة فى تاريخ المجتمع الإنسانى ولن تختفى فى مستقبله .

ومع أن الدكتور سامية لم تهمل هذا التصور ، فإن دراستها فى مؤلفها جيداً ما لاه أ كثر إلى تحليل ضوابط التوازن وقانونه ، إلا أنها فحمت الباب من

من خلال ما عرضت في البابين الأول والثاني أمام احتمالات كثيرة لمناخية بعضها في ضوء التكامل والتعاقب الضروري بين التوازن والصراع في المجتمع الواحد وفي الفترة التاريخية الواحدة . كذلك فإنه من المحاولات الأولى في العربية ، لإدخال مسألة الضبط في تراث علم الاجتماع المصري ، يهيء مؤلف الدكتور سامية ليعلم بداية تحول نحو دراسة أكثر شمولية ونحو تأصيل يجعلنا إلى الارتباط المستوى مع الدراسات المتداخلة لئلا ما عرضت إليه في كتابها وخاصة دراسات القانون وعلم الإجرام . ومثال ذلك أن الدكتور سامية في الباب الأول أعطت الدارس والقارىء جرعة كافية نسبياً عن موقف علم الاجتماع في الزمان القديم والحديث أو المعاصر ، نظرياً أو منهجياً حول مسائل الضوابط الاجتماعية تحليلاً ونقداً ، وفي الباب الثاني عالجت مدخل علم الاجتماع إلى فهم الضوابط الاجتماعية وتحليلها فتناولت النظم والجماعات في ذاتها أو كضوابط اجتماعية هي نفسها ، ولم تهمل الارتباط المتبادل بين الضوابط والمتغيرات الأخرى كالقوة والباطنة ، وغيرها من عمليات الاستدماج والتكديس النظامي والجزائري الاجتماعية .

أما الباب الثالث ، فيمثل المحاولة الناضجة ، الحديثة جداً ، لدراسة علم الاجتماع القانوني من خلال (الربط المتبادل بين القسانون والمجتمع) وقد كانت الدكتور سامية موقفة ومقنعة وخاصة عند تحليلها لوجهات نظر علماء الاجتماع من مسائل القانون الأساسية ومن دمجها فكرياً وتصوراً ومنهجياً نقاط المتصل الذي يضم القانون والبرجة والسلوك الانحرافي والمجتمع . ولذلك جاءت معالجتها في هذا النطاق مفيدة وبناءة ، وخاصة عند ما استخدمت التحليل القانوني لتجارب مجتمعية متباينة .

إن كتاب الدكتور سانية جهد رفيع المستوى يتميز بالثراء ويقيم
المسور التي طالما إفتقدتها علم الاجتماع مع علوم اجتماعية أخرى ومن بينها
القانون ، وهو لذلك سيثير خيال الباحثين ورجح جهودهم ويدعمها لمن
طويلة قادمة .

عاطف غيث

الأكندرية

مقدمة

يمتلى موضوع الضبط الإجتماعى بـكافة عامة فى دراسات علم الاجتماع منذ نشأته الأول وحتى اليوم ، حيث إنهم الباحثون فى هذا العلم بدراسة النظم ، والآساق الاجتماعية ودورها فى ضبط سلوك أعضاء المجتمع ، وتدعيم النظام الاجتماعى ، علما بأن أسلوب تناوله يختلف بين باحث وآخر . وترجع أهمية هذا الموضوع ، إلى أن عارلة الكشف عن دور النظم ، والجماعات ، والتنظيمات والآساق فى الضبط ، إنما تعاون على فهم المجتمع ، من حيث أبنيته ، ووظائفه ، والعمليات الدينامية فيه ، والعوامل الأساسية التى تؤدى إلى تغيره . وفصلا عن ذلك فإن التعرف على الأساليب النظامية ، وغير النظامية التى بهم فى عملية الضبط الاجتماعى ، أمر ضرورى أيضا ، لى يأتى الضوء على أكثر العوامل أهمية فى التأثير على سلوك الناس فى مجتمع معين . كما أن معرفة الوظيفة التى تقوم بها الأساليب القانونية ، وغير القانونية ، فى مجتمعات ذات نظم اجتماعية وسياسية ، وثقافات مختلفة ، من شأنها أن تعمق فهم الدارسين والباحثين للمجتمعات المختلفة ، وهى تفيد أيضا فى التعرف على طرق ووسائل تدعيم الامتثال ، ومواجهة السلوك الانحرافى (سواء قبل وقوعه ، أو بعد حدوثه) وتحقيق التوازن فى المجتمع .

والواقع أن هناك علوما اجتماعية أخرى عديدة ، تشترك فى دراسة موضوع الضبط الاجتماعى وضوابط المجتمع كالأثر وبولوجيا ، وفقه القانون ، والدراسات المتعلقة بالتخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، وعلم النفس الاجتماعى ، وعلم الإدارة ، وعلم السياسة (وذلك على الرغم من أن دراسة هذا الموضوع فى تلك العلوم ، قد لا تسمى تحت هذا العنوان مباشرة ، وإنما تعمل تسميات أخرى متعددة ولكنها تندرج فى نهاية الأمر إلى الموضوع الشامل لضبط الاجتماعى .

فعلم الاجتماع - على سبيل المثال - يهتم بدراسة الضبط من خلال منظورات متعددة بوصفه عاملاً يؤثر في السلوك ، أو عملية اجتماعية تشترك فيها عدة عوامل ، أو نتيجة (أو عتدق) لتلك الوظائف التي تقوم بها عدة نظم ، ونظريات ، وعمليات اجتماعية مختلفة . والنظر في السوسولوجي للضبط الاجتماعي ، منظور شامل ، يعني بثلاثة مستويات للتحليل وهي : الفرد ، والجماعة ، والمجتمع . أما الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، فهي تهتم أيضا بدراسة هذا الموضوع ولكنها تركز أبحاثها فيه على المجتمعات التقليدية بوجه خاص ، فتقوم يبحث نسقين أساسيين ، وهما : النسق السياسي ، والنسق القانوني ، باعتبارهما يتخلل نسق الضبط الرئيسيين في مثل هذه المجتمعات . وكذلك يهتم فقه القانون ، بدراسة الضبط الاجتماعي من خلال القانون ، بهدف التعرف على مدى اختلاف الأنساق القانونية من مجتمع إلى آخر ، ودور هذه الأنساق في عملية الضبط ، وكيف أنه يمكن تعديلها أو حذف بعض أجزائها منها ، لضمان تدعيم فاعليتها كنظم ضابطة .

يضاف إلى ذلك أن موضوع الضبط الاجتماعي احتل جزء من دراسات التخطيط الاجتماعي والاقتصادي ، غير أن هذا المصطلح ، كان له معنى مختلف إلى حد ما ، في هذا النوع من الدراسات ؛ حيث نظر القائمون بها إلى عملية الضبط الاجتماعي كإمارس في الصناعة ذاتها ، وفي علاقات العمل ، والاقتصاد ، وبذلك أصبحت تعني لديهم ، صورة من صور التأميم ، وإشراك العمال في الإدارة ، وتشجيعهم على تكوين النقابات التي يستطيعون من خلالها ممارسة مختلف الأنشطة الاجتماعية والسياسية . ولذلك فإن هناك إختبارات عملية وتطبيقية متعددة تضم أحكاما واقعية وقيمية ، تندرج تحت مفهوم الضبط عند من يقومون بهذا النوع

من الدراسات . ومعنى ذلك إذن ، أن هذا المصطلح ، كان يعنى لنهيم ضبط الانتاج وعلاقات العمل في نفس الوقت ، مع ملاحظة اختلاف معنى الضبط وضمونه ، وهدفه ، ومجيزه ، بين المجتمعين الاشتراكي والرأسمالي . فالضبط بالنمى الاشتراكي يعنى إعادة تنظيم الصناعة لتنظيم سلوك جديده بنمى مع علاقات عمل جديدة ؛ ويصبح الضبط في هذه الحالة عملية وضع ضوابط تنمى الإيجابية أو السلوك الممثل ، وتضع الانحراف ، أو السلوك الدلبي ؛ ومن ثم ، فإن هذا المعنى يتلاءم مع نظام المجتمعات التي تأخذ بأساليب الانتاج الجمعي من خلال التخطيط والاشراف المركزي ، أما المعنى الثاني لضبط في الصناعة ، فإنه ينسجم مع الحاجة المتزايدة إلى ما يسمى بالضبط التنظيمي من أجل تحقيق أعلى مستوى من الكفاءة الانتاجية وفائض القيمة في الوقت الذي يحتفظ فيه المجتمع بنظامه الأساسي الذي يقوم على المشروعات الفردية والحامة ، ولهذا يكون الضبط وهذه الحالة تعميقا للإيجابيات في اتجاه زيادة الكفاءة الانتاجية ، وحمازا للسلبيات من أجل تقليل الفاقد ، ويتم ذلك عن طريق مجموعة من القواعد ، والوائح المنظمة لعلاقات العمل بين الجهات المشرفة على الانتاج (المؤسسات الرأسمالية) وإدارات العمالة (المؤسسات النقابية) .

هذا ، ويقوم علم النفس الاجتماعي أيضا ، دراسة موضوع الضبط ، ولكن من خلال دراسات أخرى كالنفس الاجتماعية ، والتعليم ، والتدريب ؛ وقد لوحظ مدى تأثير بعض دراسات الضبط الاجتماعي و علم الاجتماع بالمصطلحات ، والمفاهيم ، والنظريات القائمة في علم النفس الاجتماعي ، لدرجة أن بعض الباحثين في هذا العلم ، كانوا يصوغون تعريفاتهم ، ونظرياتهم في إطار مصطلحات علم النفس الاجتماعي ؛ بل وفردى أيضا ، ومن بينها للثني ، والاستجابة ، والدافع ، والباحث والفريزة ، وغيره من المفاهيم والمصورات الأخرى المستخدمة في إطار المايكولوجي .

أما دراسة الضبط الاجتماعي في علم الاجتماع ، فانها تتميز بالتمديد ، والصعوبة والتفرع ، ولنداخل الشديد . وربما يرجع ذلك - إلى حد ما - إلى كثرة المؤلفات التي يمكن أن نقيدها بحث في هذا الميدان الواسع ، وتعقد اجتماعات مؤلفيها ، ومقامينهم ، مناخيلهم للدراسة ، ومنظوراتهم للضبط . يضاف إلى ذلك أنه بالرغم من كثرة التعريفات والتصنيفات ، التي وضعت للتصورات التي تنتمي إلى هذا للوضع ، إلا أن معظمها كان غامضا وغير محدد ، حيث كان المصطلح الواحد يستخدم بعمان مختلفة ، ومن أجل أن يشير إلى تصورات عديدة ، وكذلك كانت هناك مصطلحات مختلفة تستخدم للإشارة إلى نفس الدالول أو المعنى . ومن هنا جاء الخلط الشديد ، وسوء استخدام الألفاظ . حيث كان كل باحث يضيف مصطلحات جديدة لها استخداماتها المختلفة ، ولذلك حدث تراكم نظري ضخم دون أن تمقه صياغة جديدة ، أو نظرة فاحصة ، ودون أن يراجع عن طريق وضع تعريفات واضحة للمصطلحات ، وإستبعاد المفاهيم الغامضة التي لا تفيد الدارس في شيء . كذلك تفرع موضوع الضبط الاجتماعي إلى عدة موضوعات أخرى ، وإرتبط بمفاهيم عديدة في علم الاجتماع والنفس الاجتماعي ، وفقه القانون ، وعلم السياسة ، مما يجعل الباحث فيه لا يقتصر على قراءات علم الاجتماع المتصلة بالضبط ، وإنما يعتمد على علوم أخرى في محاولة كشفه عن أصول المصطلح ، ومعانيه المختلفة ، وإستخداماته المتعددة ، ونظرياته . وهناك بعض الدارسين ، الذين لم يستخدموا مصطلح «الضبط الاجتماعي» ذاته ، وإنما قاموا بدراسة الموضوع من خلال موضوعات أخرى ، أو ضمن مسائل أخرى : كالأي العام ووسائل الاتصال ، والتنشئة الاجتماعية ، والتنظيم الاجتماعي ، والنظام الاجتماعي ، والقوة والحلطة ، وقانون ، والمعايير ، والثقافة ، وغيرها من موضوعات علم الاجتماع المختلفة . والمهم في هذا الصدد هو أن الباحث

الذى يتم بهذا الموضوع ، عليه أن يبحث عن مضمون الضبط الاجتماعى فى العوامل والعمليات المرتبطة به ، لا عن المصطلح ذاته ، أى أن يحاول الكشف عن العمليات الاجتماعية التى تقوم بدور فى دفع الأفراد ، والجماعات نحو الإمتثال ، وتعميق الانحراف ، وعقاب المنحرفين . والواقع أن أية دراسة سوسيولوجية لاتخلو من إشارة (سواء مباشرة أو غير مباشرة) إلى مسألة الضبط الاجتماعى ، مما يحتم على الباحث أن يرجع فى دراساته إلى كل ما يتعلق بـ موضوعات علم الاجتماع .

ومن هنا جاء موضوع البحث الأساسى الذى قس به وهو « إسهام علم الاجتماع فى دراسة الضبط الاجتماعى » ، والمقصود به محاولة التعرف على مجموعة الإسهامات التى بذلت فى علم الاجتماع بهدف دراسة الضبط الاجتماعى ، سواء كانت تمثل محاولة مكتوبة أو إسهامات جوية ، أى أن الإلتزام لم يركز فى هذه الدراسة على الاتجاهات الأساسية التى وجهت مباشرة الضبط الاجتماعى وتركزت عليه ، وإنما أخذت فى اعتبارها ، مجموعة المحاولات الجارية التى إهتمت - على سبيل المثال - بتعريف الضبط فقط ، أو بمقارنة بعض وسائله فى المجتمع الرئضى ، والخطرى ، أو بدراسة وظيفة أى نظام من النظم الاجتماعية ، فى ضبط السلوك . وقد حاولت هذه الدراسة بقدر الامكان أن تكشف عن نقاط الالتقاء والاختلاف فى المفاهيم والتضايقات والنظريات العامة المتعلقة بالضبط الاجتماعى .

ولقد كان هذا الموضوع عنواناً لرسالتى الماجستير التى توفقت عام ١٩٧٢ تحت إشراف أستاذى الدكتور محمد عاطف غيث . ثم قمت بعد ذلك بتطوير مادته العلمية وتدعيمها بقرارات جديدة مستخلصة من عديد من المراجع الحديثة فى ميدان الاجتماع العام والاجتماع القانونى ، وبذلك تمت إضافة عديد من

الموضوعات وخامسة تلك التي تضمنت في الباب الخاص بالقانون والمجتمع ، وأصبح عنوانه هو « الضوابط الاجتماعية والقانون » ، إعرافاً بأهمية القانون كأداة هامة من أدوات الضبط في المجتمع الحديث ، وبخلاف عن طبيعة العلاقة بين هذه الأداة وبين غيرها من الأدوات الأخرى ، بل ونوعية الصلة بين القانون ونظم المجتمع ومؤسساته الأخرى وطبيعة استخداماته المختلفة التي تحدد لها علاقات القوة السائدة في المجتمع .

وبناء على ذلك جاء تقسيم هذا الكتاب إلى ثلاثة أبواب رئيسية : يختص الباب الأول منها بالضبط الاجتماعي في تراث علم الاجتماع ، ويمكس هذا الجزء منظورات علم الاجتماع إلى موضوع الضبط الاجتماعي من حيث تعريفه وتصنيف ضوابط المجتمع وتحديد دورها النسبي في عملية الضبط الاجتماعي ؛ وهو يشتمل على أربعة فصول يتناول الفصل الأول منها تلك المحاولات المبكرة التي بذلت في ميدان دراسة ضوابط المجتمع ، وهي إذ تعكس تطور تاريخ الفكر الاجتماعي في معالجة الضبط ، تشير في ذات الوقت إلى مختلف المحاولات التي ظهرت قبل ظهور علم الاجتماع كعلم مستقل له شريعته المعترف بها بين النظم العلمية الأخرى . وأما الفصل الثاني ، فهو يتناول فكرة الضبط الاجتماعي بعد أن تمت صياغتها وصكت في مصطلح علمي لاحتل مكانته في علم الاجتماع ، وجاء الفصلان الثالث والرابع من أجل أن يتم شرح فكرة الضبط عند علماء الاجتماع الأول ، والمحدثين والمعاصرين . ثم يهيء الباب الثاني ، وهو ينطوي على التحليل السوسيولوجي لضوابط الاجتماعية مع التركيز على النظم والممارسات وبعض المتغيرات الأخرى كالقوة والسلطة وغيرها . وأخيراً ينصب الباب الثالث على دراسة القانون والمجتمع ، وينقسم بدوره إلى أربعة فصول تتناول بالدراسة والتحليل تطور دراسة القانون في مجال علم الاجتماع ، وموقف علماء الاجتماع

من مباحث القانون ، ثم يرجع على أهمية العلاقة بين القانون والجريمة والسلوك
الإلحراقى وينتتم بمحاولة لإيضاح طبيعة العلاقة بين القانون والمجتمع ، تلك الصلة
التي تتداخل فيها عدة متغيرات اجتماعية كالقوة ، وتطبيقه وغيرها من العوامل
التي تسهم في تدعيم النظام أحياناً وإدلاب الصراع في أحيان أخرى .

ولا يفوتنى عند إختتام هذه المقدمة أن أتوجه بالشكر إلى أستاذى الدكتور
محمد عاطف غيث لفضله بتقديم هذا الكتاب ولا قدمته ولا يزال يقدم من
توجيهات وملاحظات طالما أعز بها لأنها كانت وحرف نطل بالنسبة لى شخص
معين على اجتياز كل ما يواجهه من صواب على طريق العلم والمعرفة بل
والحياة كلها ...

سامية محمد جابر

الاسكندرية فى سبتمبر ١٩٨١

الباب الأول

الضبط الإجتماعي في تراث علم الاجتماع

- الفصل الأول : المحاولات المبكرة لدراسة ضوابط المجتمع .
- الفصل الثاني : فكرة الضبط الإجتماعي (المصطلح والتعريف) .
- الفصل الثالث : نظريات الضبط الإجتماعي (عند العلماء الأول) .
- الفصل الرابع : نظريات الضبط الإجتماعي (عند المحدثين والمعاصرين) .

الفصل الأول

المحاولات المبكرة لدراسة ضوابط المجتمع

أولاً : محاولات التي ظهرت قبل بداية العصر الحديث .

- فكرة القانون الطبيعي عند نيتوتان وفي العصور الوسطى .
- فكرة القانون الوضعي .
- تلازم الفكرتين عند الرومان .

ثانياً : بداية العصر الحديث .

- مذهب العقدا الاجتماعي .
- نظرية التقدم .
- تفرقات مختلفة للنظم الاجتماعية والسياسية .
- نظريات اجتماعية وسياسية مبكرة .

الفصل الأول

المحاولات المبكرة لدراسة ضوابط المجتمع

هناك تقليد شائع عند الباحثين في تاريخ علم الاجتماع ، أن يحاولوا إسناد أفكاره الأساسية إلى أصولها التاريخية ، أو الفلسفية ، أو العلمية ، أو بتعبير آخر ، يحاولوا تأصيل موضوع الدراسة ، لمرقة قدم فكرته أو حداثتها في الفكر السوسيولوجي ، ثم محاولة تتبع التطورات التي طرأت عليها ، وذلك بالفنر الذي يساعد على توضيح موضوع الدراسة ، وإلقاء الضوء على بعض مسائل النظرية في وضعا الراهن ، ولذلك فإنه يمكن تطبيق هذا الأسلوب على الموضوع الذي بين أيدينا .

والواقع أن فكرة الضبط ذاتها ، قديمة في الفكر الاجتماعي والفلسفي على السواء ، ولكن لن أحاول تتبع كل التطورات التي لحقت بها منذ ظهورها حتى تبلورها في مسورة مذاهب أو نظريات ، وإنما سوف أكتفي بتحديد المعالم الأساسية لتطورها في كل مرحلة من المراحل بالصورة التي تجعل كل محاولة أخرى ظهرت في هذا الميدان ، يمكن ودما بشكل أو بآخر ، إلى تلك الاتجاهات التي سوف تذكر .

أولا : المحاولات التي ظهرت قبل بداية العصر الحديث

كان الفكر الاجتماعي في الشرق القديم عامة ، يتميز بالانعدام التنظيم ، بالإضافة إلى أنه فردي في أساسه وفي تعبيره ؛ وقد اهتم البحث في تلك المرحلة المبكرة بالفرد ، أكثر من إهتمامه بالجماعة ، وفي المسائل التي كان يتم فيها

بدراسة الجماعة، كان الإهتمام منصباً على الجماعات الأولية : كالشيرة ، وجماعة الجوار ، والقرية . ومع ذلك فقد إحتلت دراسة القانون ، والحكومة ، مكانة مامة إلى حد ما . ويشير « بارلس » Barnes : إلى أن « جويس هيرتزير » Joyce Hertzler ، يقول في كتابه عن « الفكر الإجتماعى فى الحضارات القديمة » عام ١٩٣٦ ، إن أهم ما يميز التفكير الإجتماعى فى الشرق القديم إهتمامه بالمرحوظ بمسألة الضبط الإجتماعى وضوابط المجتمع ، وخصوصاً ما يتعلق منها بالنظم الملزمة : كالدولة ، والأسرة ، والملكية فضلاً عن إهتمامه أيضاً ببعض جوانب التنظيم الإجتماعى ، وبالأخطاء التى كانت موجودة فى ذلك الوقت فى القواعد التى تحكم معظم جوانب الحياة فى الجماعة ، كما إهتم بطبيعة الواجبات ، وال حقوق الإجتماعية ، مع تركيز خاص على القواعد الخلقية ، وطبيعة الواجبات الاجتماعية ، والتربية من حيث نظريتها ووسيلة تطبيقها .

ومعنى ذلك إذن أن التفكير فى مسألة الضبط الإجتماعى ، ودور النظم والجماعات باعتبارها ضوابط لسلوك الأعضاء ، قديم قدم المجتمع الإنسانى ، ولو أنه لم يكن واضحاً ومحددأ كما هو الحال بالذاتية الفكر السوسولوجى الحديث والمعاصر . وتمت فكرة الفيلسوف الطبيعي أول فكرة منظمة ظهرت فى الفكر الإجتماعى والسياسى والقانونى ، فضلاً عن أثرها الواضح فى دراسات الضبط الإجتماعى ونظرياته ؛ وقد عاصرتها ، وتطورت معها ، فكرة أخرى هى : القانون الوضعى ، ونظراً لأهمية تلك الفكرتين ، فسوف أتناول دراستها بإختصار ، وبطريقة أوضح تطورهما وأثرهما فى دراسات الضبط .

فكرة القانون الطبيعي عند اليونان وفى العصور الوسطى

لم يكن فلاسفة اليونان قبل أفلاطون وأرسطو ، يهتمون بالنظر إلى العوامل

الاجتماعية المؤثرة في سلوك أعضاء المجتمع ، وإنما ركزوا اهتمامهم على الظروف الطبيعية أو الفيزيائية وما تركه من أثر في السلوك ، وكان هيبوريطس ، أول من وضع تحليل لآثار البيئة الفيزيائية على المجتمع الإنساني . ثم طور سقراط ، أفكار هيبوريطس ، وقدم مذهباً في التساؤل الطبيعي ظهرت آثاره أيضاً في كتاب أفلاطون وأرسطو .

وأريد أن أشير في هذا السدد ، إلى أنني لن أعرض بالتفصيل لمذاهب الفلاسفة الطبيعيين ، ولذهب أفلاطون وأرسطو ، من الإشارة لما لا يرجع إلى أهميتها الجوهرية في موضع الضبط الاجتماعي ، وإنما باعتبارها أولى المذاهب التي اهتمت بأصل النظام الاجتماعي ، والعوامل التي تتحكم في سلوك الإنسان (ووجدتها في الطبيعة) . وقد كان لهذه الفكرة أثر واضح في بعض نظريات الضبط الاجتماعي التي اهتمت بالنظام الطبيعي *Natural Order* .

وقد اشغل كل من أفلاطون ، وأرسطو بمشكلة النظام الاجتماعي ، وكيفية تدعيم التماسك في المجتمع . حيث عاصر هذان الفيلسوفان الأيام الأولى من الثقافة اليونانية ، ونظرا إلى التفكك الاجتماعي والسياسي في عصرهما على أنه مرحلة انتقال من السلطة القديمة القائمة على علم اللاهوت اليوناني - بما صاحبه من انهيار في النظام الاجتماعي - إلى مرحلة أخرى تقوم على النظام المدني . كما اعترفا بحاجة المجتمع في ذلك الوقت إلى أساس جديد للنظام ، أي إلى عامل جديد ، يستطيع أن يدعم التماسك الاجتماعي . وقد وجد أفلاطون هذا الأساس في الدولة ، وأعلن ذلك في « الجمهورية » وفي « القوانين » ، حيث ذهب إلى أن الدولة تمثل تطوراً في نمو الطبيعة الإنسانية ، وأنها تمارس السلطة الكبرى تجاه النظام الاجتماعية كلها ، وبالتالي تجاه الأفراد ، فضلاً عن أنها

تحقق العدالة بإعتبارها جوهر الأخلاق (١). ولكن ، من هي تلك الفئة التي يجب أن تمثل الدولة أو تمثل السلطات العليا فيها؟ إنها طبقة الحكماء والفلاسفة وقد أطلق عليها أفلاطون "طبقة الصقوة" ، ومهد بذلك ظهور النظرية الأرستقراطية في السياسة . أما أرسطو ، فقد وجد أصل النظام في الدولة ، والدولة عنده من خلق الطبيعة وهي سابقة على وجود الفرد ، والدليل على ذلك أنه إذا انزل الفرد ، فإن يستطيع أن يكتفي بذاته ، ومن ثم فهو يشبه الجزء في علاقته بالكل ؛ أما ذلك الذي لا يستطيع أن يعيش في مجتمع ، أو ليست لديه حاجة إلى المجتمع ، فإما أن يكون ذابة أو إله ، وهو ليس جزء من الدولة أو من المجتمع . إن نظرية أرسطو في الأمر الذي تعدده العوامل الفيزيائية في سلوك الإنسان والمجتمع هي في الحقيقة إحياء لنظرية هيبوقريطس .

ثم جاء الرواقيون في النصف الأخير من القرن الرابع قبل الميلاد ، وكانوا متفقين مع أرسطو على أن الإنسان إجتماعي بطبيعته ، واهتموا بقانون الطبيعة ، باعتباره أفضل موجه للسلوك الأخلاقي . نادوا بالانحراف من المؤثرات الخارجية ، وخصوصاً تلك التي تمارسها الدولة ، وبالحضوع لقانون الطبيعة الذي يملو فوق كل قانون وضعي .

وأما في العصور الوسطى فقد تميزت فكرة القانون الطبيعي بالطبع الديني ، ولذلك أصبح القانون الطبيعي هو ذلك القانون الإلهي الذي يملو فوق أي قانون آخر . وكان العالم في ذلك الوقت محكوماً بنظرة الناس إلى الخالق ، فكل حادثة ترد إليه ، بما في ذلك الحوادث المؤقتة التي تظهر في سلوك الفرد وفي حياته اليومية .

1-Harry E. Barnes, An Introduction to the History of Sociology, Chicago, 1944, pp. 4 - 5.

وكان الملوك امتدادا للإلهة على وجه الأرض ، وحكمهم مقدس ؛ وفي المسائل الروحية ، كان الكهنة بمثابة ممثلين لله . ويقول بعض المؤرخين وعلماء الاجتماع أنه لم يوجد صراع في ذلك الوقت بين السلطة الدينية والعلمانية (١) .

فكرة القانون الوضعي

ظهرت هذه الفكرة في وقت مبكر عند الإغريقين ، الذين تعارض تصورهم المجتمع مع تصور الرواقين ، وخصوصاً عندما أكدوا أن المجتمع يعتمد في أساسه على الوعي بالمصاحبة الشخصية ، وقد أدى ذلك إلى مطالبهم المستمرة بتدعيم النظام الإجتماعية التي تحكم علاقات الأشخاص . وذلك بهدف القضاء على تلك الشرور التي تسببت فيها ظروف الحياة التي كانت سائدة من قبل . وقد أدت هذه النظرة - على حد قول بعض مؤرخي علم الاجتماع - إلى إفساح الطريق أمام مذهب العقدة الاجتماعي ، الذي يشير إلى أن النظام لا يحدد أصوله في طبيعة الإنسان التي تعتبر جزءاً من طبيعة الوجود ، وإنما يحدد تلك الأصول في « التعاقب » الذي يعترف طرفاه بفائدته بالنسبة لها .

تلازم فكري القانون الطبيعي والقانون الوضعي

يلاحظ أن فكرتي القانون الطبيعي ، والقانون الوضعي ، وجدناهما عند الرومان . حيث اعترفوا بأهمية القانون الطبيعي من ناحية ، ثم بوجود أصل آخر للقانون ، وهو « الاتفاق » *Concensus* ، من الناحية الأخرى ، ويمكن الإستعانة بأحد المفكرين الرومان لتوضيح ذلك . فقد كان « شيبيريون » مثلاً يعتقد بوجود عدل يساو فوق النظام والقوانين الرضعية ، وهي عبارة عن

1— Paul Landis, Social control, Social organization and disorganization in process. 1938; pp. 5—6

قانون ثابت ، وأبدى يوافق الطبيعة والمعدل ، وينطبق على الناس في كل زمان وكل مكان (١) . وبذلك يؤكد شيشيرون وجود عنصرى « المعدل المثالى » من ناحية (وهى فكرة مثالية أكدها أصحاب مذهب القانون الطبيعى) ثم « الانفاق » من ناحية أخرى ، وهو ركن أساسى فى القانون الوضعى .

اختفاء فكرة القانون الطبيعى وعودتها ثانية

تميزت فترة الإنتقال من العصور الوسطى إلى العصر الحديث ، بإنهيار عهد الإنقطاع ، وسلطة الكنيسة ، وبالتالى بهجمة المنكرة التى كانت سائدة فى العصور الوسطى ، وهى سيطرة القانون الطبيعى الكنسى على الدولة . وحتى أفكار « دانتى » عن التنسيق بين وظائف الكنيسة المالية وبين الامبراطورية ، أصبحت موضع شك كبير . ومن ثم أدى ظهور القانون الرومانى إلى إحياء المذهب الذى يؤكد علو سلطة الدولة على سلطة الكنيسة وعلى أى نظام آخر من نظم المجتمع . وعلى أثر ذلك ، اختفت - جزئيا - فكرة القانون الطبيعى ، ولكنها عادت إلى الظهور مرة أخرى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وحينئذ لم تعد فكرة فلسفية أو دينية ، وإنما أصبحت فكرة قانونية ، حيث ذهب بعض فقهاء القانون إلى أن القانون الطبيعى يعتبر « مصدرا لكل قانون وضعى ، وأنه قبل كل شئ يجب أن يجرى عن مجموعة قواعد عقلية المعدل ، ومستخرجة من طبيعة الأشياء ذاتها . وطبقاً لذلك ، فالقانون الطبيعى يحدد مضمون القاعدة القانونية ، عن طريق العقل ، وهو تشريع نموذجى كامل ، أى أنه يحدد لكل وضع من الأوضاع ، القواعد النموذجية التى يجب أن تحكمه ، وهنا تقتصر وظيفة المشرع على ترجمة هذه القواعد النموذجية ، إلى قواعد وضعية .

هذا ، ويمكن أن نخالص من هذا الجزء الذى يتعلق بفكرتى القانون الطبيعى ،
والقانون الوضعى ، إلى مجموعة نقاط أساسية ، وهى :

١ - أن فكرة القانون الطبيعى ، تعتبر ذات مضمون متغير ، يختلف من
عصر إلى آخر ، ومن فترة زمنية إلى أخرى ، فقد بدأت فكرة فلسفية عند
هيبوقريطس ، وطورها كل من سقراط وأفلاطون وأرسطو ، ثم تحولت إلى فكرة
دينية ، أصبح القانون الطبيعى يقتضاها مساوياً للقانون الإلهى ، وتغيرت أخيراً
إلى فكرة قانونية تعبر عن المثل الأعلى للعدل .

٢ - عاصرت تلك الفكرة ، فكرة القانون الوضعى التى دعمها الإبيقوريون
وزكزت أهميتها فى أنها مهدت لظهور مذاهب العقد الإحتجاجى .

٣ - تكمن أهمية فكرة القانون الوضعى بالنسبة لمسألة الضبط الإجتماعى
فى أنه ليست هناك نظرية فى الضبط لم تعرض للقانون الوضعى ، من حيث
تعريفه ، وتحديد خصائصه ، ووظائفه الإجتماعية الضابطة . كما تأثرت تلك
النظريات ، بطريقة أو بأخرى ، بفكرة القانون الوضعى القديمه . أما عن فكرة
القانون الطبيعى ، فقد ظهرت فى بعض نظريات الضبط ، وخصوصاً التفليدية
منها ، حيث اعتم « روس » . إلتزاماً بالغا بالنظام الطبيعى ، وأثروا فى السلوك
الإسانى .

٤ - تهتم فكرتنا القانون الطبيعى ، والوضعى ، أساساً ، بالبحث فى أصل
القانون والنظام الاجتماعى -

ثانياً : بداية العصر الحديث

ظهرت فى بداية العصر الحديث بعض المذاهب والنظريات الاجتماعية ،

السيكولوجية ، والسياسية : كـمذهب العقـد الاجتماعي ، ونظرية التقدم ،
ونظريات كونت ، وسنسر ، التي تركت أثرها على تطوير نظريات الضبط
الاجتماعي ، وخصوصا التقليدية منها .

مذهب العقد الاجتماعي

لاشغل المفكرون الاجتماعيون والسياسيون في بداية العصر الحديث بذات
المشكلة ، وهي كيفية تدعيم النظام في المجتمع الإنساني ، وواجهوا مشكلة تشبه
تلك التي واجهها كل من أفلاطون وأرسطو ، وهي إختيار النظام الحارق للطبيعة
في الدولة الروسية ، وإختيار البناء الإنطاعي في الدولة العلمانية (١) . وفي ظل
هذه التغيرات ، بدأوا يبحثون عن مصدر جديد للسلطة ، أو عامل جديد
يضمنون به انضباط السلوك الإنساني ، وقد وجدوا هذا المصدر في «العقد
الاجتماعي» ، ولكن أصحاب نظريات العقد الاجتماعي ، اختلفوا في تصورهم
لهذا العقد ، وفي مضمونه ، كما سيتضح في الفقرات التالية .

لذا يعتبر الفيلسوف الانجليزي «توماس هوبز» Thomas Hobbes « أول
من قام بصياغة نظرية في العقد الاجتماعي ، وكانت صياغته متكاملة وعكمة ،
والبه ينسب التصور الكلاسيكي لهذه النظرية ، بالرغم من تلك التطورات العديدة
التي مر بها المذهب قبل ظهور هذا الفيلسوف . وقد ذهب « هوبز » إلى أبعد
ما ذهب إليه أي مفكر آخر ، وذلك حينما حاول تحليل الموقف الذي كانت
الإنسان موجودا فيه قبل ظهور المجتمع الإنساني في صورته الحالية ، فهو يرى
أن الإنسان كان يعيش في دولة الطبيعة (أو في عهد القفارة) ووصفها بأنها

« دولة الحروب بين جميع الناس ، وضد جميع الناس ، وكانت حياة الإنسان فيها « قسرية ، وفقدرة ، وهيمية ، وقصيرة » . وبذلك أنكروا هوبز قضية أرسطو التي تؤكد أن الإنسان كائن اجتماعي بطبيعته (١) . وتنهى المشكلة التي واجهها هوبز في أنه : كيف يمكن للنظام الاجتماعي أن يتحقق إذن من خلال تلك الفوضى الأصلية ؟ لقد زودت الطبيعة الإنسان ببعض الأمواء ، ووهبت العقل أيضا ، إلا أن الانانية الطبيعية تدفع كل إنسان إلى البحث عن مصلحته الشخصية ورفاهيته ، وبالتالي ، فإنها توفقه في صراع ونزاع مستمرين مع الآخرين . أما العقل ، فهو الذي يوضح للإنسان كيف يمكن أن يضمن أهدافه ، وأن يحافظ عليها ، كما يضمن له أيضا وسائل تحقيق السلام . ولكن كيف أنت السلطة إلى الوجود ، وكيف تدعمت ؟ إدعى « هوبز » أنه لكي يقضى الناس على الشقاء الذي كانوا يعانون منه ، ويتخلصون من دولة الطبيعة التي تميزت بانعدام الأمن والاستقرار ، وبعدم خضوعها لقواعد منظمة ، إتفقوا على أن يتحدوا في شكل مجتمع مدني بمصيرهم ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، تنازوا عن حقوقهم الشخصية وحررياتهم الفردية ، وضموها لمئة عامة حاكمة أو لحاكم واحد . ولكن لم يقتصر « هوبز » على ذكر العقد الاجتماعي وحده كأساس أو أصل للمجتمع المدني ، وإنما أضاف إلى ذلك ، أنه يمكن أن يكون هناك نمط آخر لأصل المجتمع المدني، وهو النموذج الذي يستمد على العنف واستخدام القوة .

وقد واجهه لوك J. Lock ، نفس المشكلة التي واجهها هوبز ، وهي البحث عن المصدر الحقيقي للنظام الاجتماعي ، ولكنه اختلف عنه إختلافا جوهريا في وجهة نظره

1 - Landis, op. Cit. pp. 18, and Barra op. cit P. 30.

عن دولة الطبيعة ، وبظاهر هذا الاختلاف في أنه رفض تلك الظروف التي كان هوبز يتصورها ، وهي حالة الحرب الشاملة ، والإنحلال الإجتماعي . ولم يصور المجتمع في تلك الفترة باعتباره دولة ما قبل المجتمع ، بل على أنه موقف كان موجودا في فترة ما قبل ظهور السياسة ، كان لكل إنسان فيه ، الحق في ممارسة قوانين الطبيعة وتنفيذها . ويرى د لوك ، أن الطبيعة الإجتماعية للإنسان تمنع دولة الطبيعة من أن تكون منعزلة وغير إجتماعية ، وإنما كان هناك شيء هام ينقصها ، وهو « القاطن » الذي يتمكن من وقف المنازعات التي قد تظهر فيها ، بطريقة عادلة . أمام السبب الرئيسي الذي جعل الإنسان يترك دولة الطبيعة ، فيمكن في زيادة الملكية الخاصة ، ورغبة الأفراد في استخدامها ، والإحتفاظ بها في حالة أمانه . وقد كان مذهب لوك في العقد الإجتماعي ، عاملا هاما من العوامل التي دفعت الناس في ذلك الوقت إلى المطالبة بمجتمع منظم يحكمه القواعد والقوانين العادلة .

وأما د جان جاك روسو ، فهو آخر مفكر في مدرسة العقد الإجتماعي وقد اختلف عن سابقيه في إصراره على أن السلطة توجد في الناس ولا يمكن أن تأتي من الخارج ، سواء من شخص أو هيئة أخرى . وغاراض هوبز في تصويره لتلك الحالة التي كان عليها الإنسان في دولة الطبيعة ، وذهب روسو إلى أن دولة الحرب لم تكن معروفة في ذلك الوقت المبكر ، وأنكر أيضا ما ذهب إليه هوبز في تصويره لحالة الإنسان في دولة ما قبل المجتمع ، وهو يرى أن الانسان في تلك الدولة ، لم يكن فاضلا ، ولا سيئا ، حيث أن هذه الخصائص (الفصلية والريضية) من خلق المجتمع ذاته . وقد اتفقت روسو ونفس مذهب لوك من دولة الطبيعة ، وهو أنه بالرغم من أن تلك الحالة لم تكن تتميز بالحرب ، والصراع الدائم ، فإن إنعدام الأمن والطمأنينة فيها ، هو الذي خلق الحاجة إلى إيجاد نظام المجتمع

المدنى . أما الطريقة الوحيدة التى تتمكن من بناء هذا المجتمع ، وحماية حقوق أعضائه ، فهى توسط العقد الاجتماعى الذى يمنح الإنسان فيه ذاته للجميع ، ومعنى ذلك أنه لم يمنحها لأحد بالذات ، ونتيجة لهذا تظهر فى الوجود إرادة عامة تطالب من جميع الناس الامتناع لها .

وأخيراً ، يمكن التوصل إلى بعض النتائج فيما يتعلق بنظرية العقد الاجتماعى :

١ - اختلفت آراء أصحاب فكرة العقد الاجتماعى فى حالة القطرة التى كانت سائدة قبل وجود المجتمع . فذهب هوبز إلى أنها تميزت بالرقبة ، والابمية ، وعدم التنظيم ، والصراع الدائم والحرب بين الناس ، بينما يرى كل من لوك وروسو أن تلك الحالة لم تتميز بالحرب والصراع وإنما هى حالة طبيعية واجتماعية يسودها السلام ، ويرجع السبب فى التعاقد ، إلى زيادة الملكية ، والرغبة فى حمايتها وحماها .

٢ - اختلفت آراءهم أيضاً فى مصدر السلطة ، فذهب هوبز إلى أن السلطة تأتى من خضوع وتعرض على الناس الذين كانوا يعيشون فى حالة قطرة ، ولا يملك الأفراد إلا التخلي عن كثير من حقوقهم وحررياتهم للمجتمع ، أما روسو فرى أن السلطة فى الفرد ذاته ولا تأتى من الخارج ، وأنه عندما يمنح الفرد ذاته للمجتمع ، فإنه بذلك لا يعطيها له فرد بالذات .

٣ - بالرغم من اختلاف آراء أصحاب هذه النظرية ، إلا أنهم اتفقوا جميعاً فى نقطة هامة وهى إقلاصهم عن التفسيرات الحارقة والإلاموتية للحياة وللضبط الاجتماعى ، كما توجهوا إلى فهمهم وتصورات أخرى للمجتمع ، الذى يكون الإنسان فيه حراً فى تحديد مصيره ، طالما أنه وجهه أعماله الخاصة طبقاً للقانون الذى

اشترك في وضعه ، ومن ثم فقد أصبح مصدر السلطة متشابها في القوى الاجتماعية بدلا من القوى الحارقة للطبيعة التي كانت لها أهميتها في المصور الوسطى .

٤ - أن فكرة العقد الاجتماعي ذاتها تعتبر نظرية في ذوابط المجتمع ، حيث اهتمت بالبحث في أصل النظام والسلطة ، ووجدته في القوى الاجتماعية ، وعلى وجه الخصوص ، في عنصر « التماقذ » ، ومن ثم فهي نظرية علمانية ، في مقابل النظريات ، أو التفسيرات الأخرى الدينية واللاهوتية .

نظرية التقدم

ساعد على ظهور نظرية التقدم مجموعة عوامل ، أهمها ظهور العلم ونمو طابع العقلانية ، وتناقص هذه النظرية في أن التقدم البشري يعتبر طبيعيا وتلقائيا ، وهو نتيجة لأي جهد جمعي يهدف إلى تحقيق غايته نحو التقدم . وقد بدأ هذا المذهب عند مفكرين مثل « برنارد دوفونتينيل » و « دون سان بيير » و « كلود ليفيتاس » ، و « جيرفاني فيكو » ، وهم الذين ذهبوا إلى أن وصول الإنسانية إلى الكمال أمر ممكن ، عن طريق التنوير الشامل والتعليم العقلاني ، وأن التقدم يعتبر حقيقة واقعة ، وأكدوا ذلك عن طريق القول بأن منجزات عصرهم في العلم والفن والثقافة تعتبر أكثر تقدما من تلك التي تمت في عصر أفلاطون ، وأرسطو مثلا . وهناك عدد كبير من الفلاسفة ذوي الجنبات المختلفة ، اعتنقوا فكرة التقدم وعملوا على تدعيمها ، ومن أمثلتهم : « مسرد » ، و « كائط » ، الفيلسوفان الألمان . والمفكر الانجليزي « وليم جودوين » ، والفيلسوف الفرنسي « سان سيغون » وكذلك عالم الاجتماع المبكر « أوجست كورت » (١) .

1 — Barnes, op. cit. pp 39 - 40.

والواقع أنه ترتب على ظهور نظرية التقدم ، مجموعة نتائج وآثار هامة خصوصاً في تلك النظريات التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين . ومن بين تلك النتائج الفكرة التي سيطرت على بعض نظريات الضبط الاجتماعي التقليدية ، والتي مؤداها أن الضبط لم يظهر إلا في المجتمع الحديث وأنه يعتبر نتيجة للتقدم ولتطور الحضارة والمجتمع ، أما المجتمعات البدائية فإنها لم تكن محتاجة إلى أساليب الضبط الاجتماعي ، نظراً لأن طبيعتها الحياتية ، وبساطة أسلوب حياتها اليومية ، لم يخلقان الحاجة إلى وسائل وأساليب الضبط الحديثة التي تتمثل على وجه الخصوص في القانون ، ووسائل الاتصال .

تفسيرات متعددة للنظم الاجتماعية والسياسية

ظهرت في بداية العصر الحديث نظريات وآراء تم بتفسير العوامل المؤثرة في النظم الاجتماعية والسياسية ، منها التفسيرات الجغرافية والبيولوجية ، والسيكولوجية ، والدينية ، التي يمكن الإشارة إليها في هذا العدد .

أ - تفسيرات جغرافية وبيولوجية

إن « مونتسكيو Montesquien » بوضع تفسير جغرافي للنظم الاجتماعية والسياسية وكان ذلك في كتابه « روح القوانين The Spirit of Laws » ، الذي تأثر فيه بكل من هيبوقريطس ، وأرسطو في تأكيدهما على العوامل الفيزيائية - المناخ على وجه الخصوص - وأثرهما في الجنس البشري والمجتمع الانساني ويمكن تحديد أهم أفكار مونتسكيو بصدد التفسير الجغرافي والبيولوجي للنظم فيما يلي (١) :-

١ - أن النظم الاجتماعية (والتشريع) تتوافق مع طاميم الشعوب التي توجد فيها .

٢ - أن هناك تفاعلا بين النظم الاجتماعية المختلفة ، والقوانين والأساليب الأخرى التي تستهدف تدعيم الضبط الاجتماعى فى أية جماعة .

٣ - أن السبب الرئيسى الذى يسكن وراء تلك الاختلافات بين النماذج البشرية والثقافات ، يرجع إلى عوامل جغرافية تتمثل فى المناخ ، وجه خاص .
وبالتالى ، فمنه يمكن من فهم خصائص الشعوب ، ومن تحديد القوانين والنظم التي تلائم كل نموذج من نماذج المجتمعات ، عن طريق دراسة الآثار التي تحدثها العوامل الجغرافية فى تلك النماذج .

٤ - أن أفضل نظام اجتماعى أو سياسى أو اقتصادى ، هو الذى يتوافق مع ظروف الشعب الذى يوجد فيه ، وأن وظيفة المشرع العاقل هى اكتشاف تلك النماذج البشرية المختلفة ووضع التشريع طبقاً لذلك ، وفى هذا الصدد لابد من اجراء دراسات مقارنة بين نظم المجتمعات ، للتعرف عن طبيعتها ، وخصائصها ، ووظائفها .

٥ - إعتاداً على أن العوامل الجغرافية لها شأن كبير فى تشكيل النظم الاجتماعية ، فإن نظام الحكم الإستبدادى هو الذى يلائم تماماً الشعوب التي تقع فى المناطق الحارة ، والنظام الملكى يلائم شعوب المناطق المعتدلة ، والنظام الجمهورى لسكان المناطق الباردة . أما عن النظم الدينية ، فإن الإسلام يلائم أولئك الذين يعيشون فى المناطق الاستوائية ، والكاثوليكية للمناطق المعتدلة ، والبروتستانتية فى المناطق الباردة . وبالنسبة لنظام الزواج ، يعتد به الزواج التعددى ملائماً للذين يعيشون فى المناطق الاستوائية ، بينما يفضل النظام الأحادى

في المناطق المعتدلة والباردة . وكذلك فإن شرب الحر يجب أن يكون محرمًا في الأجواء الحارة ، لأنه ليس هناك حاجة إلى زيادة الحيوية ، ولكن مزيد من شرب الخمر يمكن أن يكون محل تسامح بل وتفضيل في المناطق الباردة ، نظراً لحاجة سكانها إلى مزيد من الطاقة والتنبيه لحواسهم ، وتنشيط لأجسامهم .

وقد اختلف د. مونتسكيو ، عن المفكرين المعاصرين له في أنه لم يضع حلولاً للمشاكل الاجتماعية الموجودة ، ولم يقصد بتلك النتائج التي وضعتها ، أن تكون سبباً للإصلاح الاجتماعي ، ولأنها عمل على تطوير الدراسة المقارنة للنظم الاجتماعية (١) ، وحاول أن يجمع بيانات علمية عن الجماعات والأعراف والقوانين في مجتمعات مختلفة ، باحثاً عن الروح التي تكن وراءها ، ومعتمداً في ذلك على الكتب من ناحية ، وزيارة بلدان أوروبا من ناحية أخرى . وبالرغم من أن نظرية د. مونتسكيو ، في تفسير النظم الاجتماعية والسياسية عن طريق العوامل الجغرافية والبيولوجية ، لم يكن لها أثر مباشر في تطوير نظريات الضبط الاجتماعي ، إلا أنها أفسحت الطريق أما الدراسة المقارنة للنظم الاجتماعية ، ولقمت الأنظار إلى مدى اختلاف الشعوب باختلاف ثقافتها ونظمها الاجتماعية وقوانينها ، فضلاً عن أنها أكدت أهمية التفاعل بين النظم الاجتماعية لتدعيم الضبط الاجتماعي . وبذلك فقد أسهمت - إلى حد ما - في تطوير نظريات الضبط .

ب - التفسير السيكلولوجي

يمد كل من د. باركلي ، و د. هيسوم ، من أهم رواد النظرية السيكلولوجية في تفسير النظم والعمليات الاجتماعية ، التي تعتبر ود فعل لنظرية العقد الاجتماعي ،

فقد اعتقد « باركلي » ، بوجود غريزة إجتماعية طبيعية لدى الإنسان ، وبوجود حكومة تنظم المجتمع منذ أن ظهر ، وأنه من المستحيل أن نعتقد في وجود عهد كانت تسيطر فيه الفطرة أو تسوده الفوضى .

وقد عمل « باركلي » على إحياء فكرة قانون الطبيعة ولكن بصورة أخرى ، فهو يرى أن بمسرد الموضوع للأطلة القائمة ، يعتبر خضوعاً لقانون الطبيعة ، والغريزة الاجتماعية تماثل تماماً مبدأ المجاذبية في العالم الفيزيقي ، حيث تعمل هذه الغريزة على خلق العمليات الاجتماعية والنظم . فكلما ارتبط الناس بعضهم ببعض ، وزادت حسنة هذا الارتباط ، ظهرت علامات التشابه بينهم ، وبالتالي زادت نسبة هذا التشابه ، وكلما زاد ميل الناس إلى الاجتماع ، والتعاون ، تلاشت الأناقة .

أما عن « هيوم » ، فقد كان - على حد قول بارنس - أقرب إلى علم الاجتماع النفسى الحديث من أى مفكر آخر فى عصره . فأصول المجتمع كما يرى ، توجد فى الغريزة ، لأفنى المصلحة الشخصية (كما ذهب أصحاب نظرية العقد الاجتماعى) ، والإنسان كائن اجتماعى بطبيعته ، وليست دولة الطبيعة ، أو عهد الفطرة ، إلا نتاجاً لفلسفة قديمة بالية . وإعتياداً على هذا التصور ، وعلى الرفض التهاق للذهب العقد الاجتماعى ، قدم « هيوم » نفسه أسيكولوجياً للمجتمع الذى توجد أصوله فى غريزة الجنس تلك الغريزة التى تمثل الحقيقة الاجتماعية المطلقة ، فهى تقود إلى تكوين الأسرة التى يتحد أعضاؤها عن طريق التعاطف الذى يوجد بين هؤلاء الذين يشابهون مما ، ويقفون فى مكان واحد ، وكل ما فى الأمر أنه بعد أن كانت هذه الروابط تعتمد فى البداية على التعاطف كأساس لها أصبحت تفرض عن طريق العرف ، والمادة الجمعية اللذين جعلتا الجماعة تشعر

بما ياب هذا الإرباط . وبتطور الوقت أصبح أعرف غير كاف لضبط الانسانية
الانسانية التي تهدد التماطف القائم ، ولذلك فلا مفر من إيجاد نظام للحكومة ،
وهو أساس الضبط الاجتماعى القومالى ، وإذن النظام الاجتماعى يبدأ من
الغريزة ، ويتطور من خلال الإحساس والعاطفة ، ثم يخضع لضبط العقل فى
نهاية الامر .

وهناك نقطتان أخريتان لابد من تأكيدهما بصدد التفسير السيكولوجى
لنظم الاجتماعية هما ، أولا أن النظرية السيكولوجية التى وضعها كل من
« باركلى » و « هيوم » لا تمثل رد فعل لنظرية المعتقد الاجتماعى فحسب ، ولكنها
تمثل رفضا قاطعا لنظرية مونيسكيو فى تفسير نظم الاجتماعية والسياسية
بالرجوع إلى عوامل بيئية خارجية . وثانيا ، أن النظرية التى تمتد فى تفسير
السلوك على العوامل السيكولوجية ، كالغريزة (الغريزة الاجتماعية وغريزة
الجنس) ، والتماطف (أو المشاركة الوجدانية) ، والتقليد - كان لها أثر بالغ
فى نظريات الضبط الاجتماعى التى ظهرت بعد ذلك : كنظرية روس ، ولوملى ،
وبرنارد وغيرهم ، بل إن بعضهم إقتصر على تفسير الضبط الاجتماعى فى ضوء
العوامل السيكولوجية (١) .

ج - التفسير الوظيفى

كان « كولنج » أول من قام بدراسة متكاملة للنظم الاجتماعية فى المجتمعات
اليونانية والرومانية القديمة ، وأول من وجه الأنظار إلى أهمية التحليل الوظيفى
لنظم (٢) ، أى الدراسة التكاملية للعلاقة المتبادلة بين العقيدة ، والمعتقد ، والمعتقدات ،

(١) سيرد شرح هذه النقطة بالتفصيل فى فصل مستقل .

(٢) وذلك بالرغم من أن معظم الباحثين فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا
يرجعون أصول الاتجاه الوظيفى إلى « إميل دور كايم » :

ولكن دون أن يشير إلى انقطاع الوظيفة ، في تحليله هذا . وقد ذهب إلى أنه توجد في المجتمعات اليونانية والرومانية القديمة ، ثلاثة نظم مترابطة ، وهي : عقيدة العائلة (أو عقيدة أهل البيت الواحد *La religion domestique*) ، ونظام العائلة ، وقانون الملكية (أو حقوق الملكية) حيث توجد في الأصل رابطة قوية وواضحة ، بين هذه النظم الثلاث . أما النظام العام الذي يمارس فاعليته في النظم الأخرى فهو «العقيدة» أو «المعبادة *Le Culte*» : حيث أن حقوق الملكية وفوائدها ، جزء من العقيدة ، وتأسس العائلة وظيفتها للعقيدة أيضاً^(١) . أما أساس هذه العقيدة فهو ينصب على عبادة الأسلاف ، والاعتقاد في سلطة الأجداد وأرواحهم ، وقدرتها على توقيع العقوبة والجزاء . وطبقاً لذلك ، كانت العبادة تقتل من جيل الآباء إلى الأبناء الذكور فقط ، لأن الأثني بعد أن تزوج ، تقوم بعبادة أجداد زوجها . فالعقيدة إذن كانت تقوم بضبط سلوك أعضاء العائلة عن طريق سيطرتها على بقية النظم الاجتماعية وذلك على النحو التالي :

١ - كان نظام الزواج هو النظام الأول الذي تتحكم فيه العقيدة ، وتفرض عليه التزاماتها . فانتفاة الفتى يمران على بحمودة من الشماثر ، والعطوس الدينية المعقدة قبل زواجها . حيث يبدأ الفتى في ترك إله الطفولة ، ليكني يتوجه بالدهوات إلى إله أخسر لم يسبق له أن عقد الصلة به . وبعد زواج الفتاة ، لا يمكن لها أن تستمر في صلاتها بالعقيدة السائدة في منزل آبائها ، بل تركها وتقديس عقيدة زوجها .

3-Fustel De coulanges, La cite Antique, 3ed (Paris, 1970, p° 63).

٢ - أما عن السلطة في العائلة القديمة ، فقد كانت في يد رب البيت أو وإله البيت ، وهو أقرب الأقربين إلى المذهب ، الذي يرمز إلى أسلافه . وبذلك يصبح رب العائلة خليفة القديسين ، وهذه العقيدة لا تضع المرأة في مكانة مساوية للرجل ، بل أنها تقوم بواجباتها الدينية ، ولكن لا يمكنها أن تكون سيادة البيت . وبذلك ، فإن القوانين اليونانية والرومانية تعطي لرب العائلة ثلاث مراتب : فهو زعيم ديني بالنسبة لأعضاء عائلته ، وهو صاحب الممتلكات ، وهو أيضاً القاضي الأول في عائلته .

٣ - أما عن القوانين في العائلة اليونانية والرومانية القديمة ، فلم تكن مرتبطة بالمنطق ، أو العقل ، ولا بالاحساس ، وإنما كانت مرتبطة بالعقيدة القديمة . وإعتماداً على أن العبادة تنتقل من جيل الآباء إلى جيل الأبناء المذكور فقط ، وإعتماداً على أن الإبن فقط هو الجسد بجمالية عبادات العائلة ، كانت القوانين تحرم الإبن من أن تترك أباه طالما أنها غير قادرة على استكمال العقيدة الأبوية بعد زواجها . وفي تلك الحالة كان المشرع القديم ، يعثف إلى القانون شيئاً آخر ، وهو أن الأخوة الذكور ، مسئولون عن أخواتهم الإناث حتى يتزوجن ، طالما أنهن لا يرثن شيئاً عن الأب .

٤ - سيطرت العقيدة على القانون ، لدرجة أن التشريعات القانونية ، لم تعد أكثر من مجرد مجموعة التكاليف الدينية ، والعبادات ، والأحكام المتصلة بطقوس العقيدة ، ولذلك فقد كانت العقيدة ذاتها التي تنظم العلاقات الاجتماعية بين الناس ، ومن ثم كانت هي المشرع الوحيد لا الإنسان نفسه .

٥ - في المجتمعات التي ليس لديها قانون مدني ، كانت التشريعات القانونية تنتقل من جيل إلى آخر مع العقيدة ، ومراسم الصلاة والدعوات . ولذا اعتبرت

القوانين بمثابة أحاديث وصيغ مقدسة غير قابلة للتبديل .

٦ - سيطرت العقيدة على حياة الناس ، لدرجة أن هؤلاء الأشخاص الذين لا يربط بينهم العقيدة ، لا يمكنهم أن يدخلوا في أية علاقات قانونية .

٧ - خلقت العقيدة لتقديمه المصود الأخلاقي في قلب الإنسان وهي التي وضعت حدود المصواب ، وانحطاً للسلوك الأخلاقي وكانت القواعد الأخلاقية ، ومعايير السلوك التي تنبع من العقيدة ، لاتعدي حدود العائلة . فالمائلة إذن ، وحده ، تمارس داخلها العقيدة ، والقانون ، والأخلاق^(١)

وهناك مجموعة ملاحظات على نظرية دكولانج ، يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - تعتبر نظرية دكولانج ، أول نظرية وظيفية في علم الاجتماع ، حيث أن صاحبها لم يحاول أن يبحث في أصل النظام والسلطة في المجتمع الإنساني ، ولم يحاول أيضاً أن يفسر النظم الاجتماعية عن طريق عوامل جغرافية ، أو سيكولوجية ، وإنما اهتم بتحليل العلاقات الوظيفية بين النظم في المجتمعات اليونانية والرومانية القديمة .

٢ - حاولت النظرية أن تبحث عن النظام العام الذي يحتل المكانة الرئيسية في المجتمع القديم ، وأن تبين أثر هذا النظام في بقية النظم الاجتماعية .

٣ - لم تلجأ النظرية إلى تعميم نتائجها على المجتمعات الإنسانية كلها كما فعل أصحاب النظريات والتفسيرات السابقة ، وإنما وضعت بعض التعميمات التي تنطبق على مجتمع الدراسة .

٤ - أسهمت النظرية في تطوير دراسات الضغط الاجتماعي ، ونصوصاً

١ - "Cousinages", p. ٤٢ - ٤٥, ١٠٤ - ١٠٥, ٢٢٥.

في تركيزها على أهمية الدور الذي تقوم به المقيدة في المجتمع القديم ، وفي تحليلها للعلاقات المتبادلة بين التنظيم .

٤ - بعض النظريات السياسية والاجتماعية المبكرة

أ - نظرية في طبيعة الدولة ، وصور الحكومة ، والسيادة

نظر كونت ، إلى الدولة باعتبارها الهيئة التي يجب أن توجه الأنشطة المادية العامة للمجتمع ، وهو غالباً ما يستخدم كلمة « الدولة » كمرادف للامة ، والمجتمع بوجه عام . أما عن الخصائص التي تتميز بها الدولة ، فهي - في رأي كونت - تتمثل في وجود الشعب ، والإقليم ، والقوة الحاكمة ، والتنظيم الحكومي . وقد أصر كونت على ضرورة وجود الحكومة ، وذهب إلى أن المجتمع بلا حكومة ، ليس أقل استجابة من حكومة بلا مجتمع . والحكومة نموذجان : الثيوقراطي ، والسيوقراطي . الأول ، هو نموذج الحكومة التي تتكون من السكينة ذوي الاتجاه الديني ؛ وأما النموذج الثاني ، فهو الحالة التي يمكن التوصل إليها في الدولة الوضعية . والسيادة عند كونت جانبان : الأول ، سياسي ، والثاني أخلاقي . وهو يقصد بالجانب السياسي ، أن صوت الشعب لا بد أن يرجع إليه في الحالات التي تتعلق بالمصالح العامة للمجتمع كله ، مثل حالات إعلان الحسب ، وإصدار بعض القرارات بشأن القوانين . وبمثل الجانب الأخلاقي لسبادة الشعب ، في القضية التي مؤداها أن أنشطة المجتمع كله ، يجب أن تتركز حول المصالح العام ، أي تكون هناك أولوية المصالح الاجتماعية على المصلحة الفردية .

أما ميربوت سينسر ، فقد ذهب إلى أن الدولة هي ذلك التنظيم المقصود للنشاط

التمازج في المجتمع، والذي يهيم الجماعة ككل. ومن ثم، فهو لم ينظر إلى الدولة باعتبار أن وجودها مساوٍ لوجود المجتمع، ولكن نظر إليها ببساطة بوصفها مجتمعاً عندما ينظر في شكل وحدة سياسية. وكان متفقاً مع المفهوم السائد الذي مؤداه أن الخصائص الأساسية للدولة، تتمثل في وجود الإقليم، والجمعب، والتنظيم الحكومي. أما عن مفهوم السيادة، فيبدو أن «سبنسر» لم يتقبل أية فكرة تشير إلى قوة المجتمع التي لا تقبل المقاومة، أو التي لا يملك الفرد إزائها أي حق تناو في المعارضة، وهو يتبنى في ذلك مع اتجاهه المزدوج.

ب - أساليب الضبط الاجتماعي غير القانونية

لهم كل من «كونت»، و«سبنسر» أيضاً بأساليب الضبط الاجتماعي غير القانونية. ومن بين تلك الأساليب، يشير كونت إلى قيمة الرأي العام كأداة فعالة في الضبط الاجتماعي. وذمب إلى أن هذه الأداة تعتبر الضمان الوحيد للأخلاق العامة، وأنه لكي يكون الرأي العام فعالاً، ينبغي أن تكون له أداة فعالة قادرة على التعبير، لأن الصياغة الذاتية، والتوجيه المباشر للرأي العام عن طريق الشعب، لا يمكن أن يكون فعالاً إذا أثر في الضبط الاجتماعي. وقد فعل سبنسر أيضاً نفس الشيء، عندما وجه أنظار الباحثين في العلوم السياسية إلى أهمية الربط بين التنظيم السياسي والقانون، وبين البناء الاجتماعي كله.

وأخيراً نخلص إلى مجموعة النتائج والملاحظات التالية التي تتعلق بما مر من في هذا الفصل من اتجاهات ونظريات :

- ١ - اتجاهها نحو دراسة الدولة، وسور الحكومة، ومفهوم السيادة، الذي انعكس فيما بعد على دراسات الضبط الاجتماعي التقليدية، والحديثة،

والمعاصرة ، إذ أنه ليست هناك دراسة لم تشر إلى الدولة ودورها في عملية الضبط الإجتماعى المباشر .

٢ - إعرافها الصريح بالوظيفة الهامة التى تقوم بها الضوابط الإجتماعية بالمعنى الواسع لهذه الكلمة ، وبما تتضمنه من أساليب عديدة غير القانون . وقد بنى هذا الاتجاه باحثون عديدون مثل : روس ، وكولى ، وسمتر ، وجميع الدارسين المحدثين والمعاصرين .

٣ - بالإضافة إلى الأثر المباشر لتلك النظريات والمناهج على تطوير دراسات الضبط الإجتماعى ، فإن لها أثراً آخر غير مباشر ، وهو أنها تنظم الإعراف بضرورة الدراسة العلمية السوسيولوجية لنظم المجتمع ، وقوانينه ، وضوابطه ، فضلاً عن مجموعة العوامل الأخرى المؤثرة في السلوك الإنسانى بوجه عام .

الفصل الثاني

فكرة الضبط الإجتماعي

(المصطلح والتعريف)

- موافق الباحثين من مصطلح الضبط
- أولاً : الرواد الأول
- ثانياً : تعريفات المحدثين والمعاصرين
- نقد وتقييم للتعريفات .
- تعدد منظورات الضبط الاجتماعي
- جوهر مشكلة الضبط الاجتماعي

الفصل الثاني

فكرة الضبط الإجتماعي

(المصطلح والتعريف)

يمثل موضوع الضبط الإجتماعي محور ارتكاز هام بالنسبة لعلم اجتماع اليوم ، ووصل إتمام بعض الباحثين به إلى أنهم تصوروا أن كل مسائل علم الاجتماع ، يمكن أن تندرج تحت هذا الموضوع ، بالرغم مما في هذا الرأي من مبالغة كبرى . والواقع أن فكرة الضبط ذاتها ، قديمة ، فقد وردت إشارات عديدة إلى مسألة النظام والقواعد المنظمة للسلوك ، والخالطة ، في كثير من الكتب التي ظهرت قبيل قيام علم الاجتماع ، بل وفي كتب فلاسفة اليونان القدامى ، كما أن هناك عدداً كبيراً من الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين ، تعرضوا لمسألة « الضبط الاجتماعي » ، ولكنهم استخدموا تسميات أخرى : كالقانون ، أو الدين ، أو العرف ، أو الأخلاق . ومن هؤلاء نذكر فوستيل دو كولايج Fustel De coulange ، في كتابه عن « المدينة العتيقة » ، ودمونتسكيو Montesquien ، في كتابه عن « روح القوانين » ، وغيرهما

كذلك كانت الفكرة موجودة عند « أوجست كومت » Auguste comte الذي يعتبر أول من وجه الأنظار إلى أهمية الدراسة الاجتماعية لما أسماه « بالنظام » ، وأشار إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به العقيدة ، والأخلاق ، والمعرفة في تدعيم هذا النظام ^(١) . و أما إميل دوركيم Emile Durkeim ، فقد أكد

(١) إحتلت دراسة النظام ، مكانة هامة في دراسات « كومت » حين قسم علم الاجتماع إلى قسمين كبيرين ، أحدهما : الإستانبكا الاجتماعية ، وقد أطلق عليه =

دور التمثلات الجمعية ، والضمير الجمعى ، والمثل الجمعى ، والقيم والمثل فى علاقتها بالنماذج الإجتماعية المختلفة ، التى يمكن أن ترتبط بطريقة أو بأخرى بموضوع الضبط الإجتماعى بمفهومة الحديث . والواقع أن دور كاييم ، وتلاميذه ، إلى جانب تقسيمهم لظواهر الاجتماع وتعريفهم لعلم الاجتماع لمقابلة دراسة كل ظاهرة على حدة ، فإنهم فى الواقع أول من إرتاد دراسة الضبط الاجتماعى بالمفهوم الذى تطور فيما بعد فى دراسات علم الاجتماع الحديث .

أما من المصطلح ذاته ، فإن دجريفيتش G. Gurvitch ، يؤيد ما ذهب إليه روس Ross ، فى أن « هوبرت سبنسر » هو أول من استخدمه ، وذلك فى كتابه « مبادئ علم الاجتماع » الذى ظهر عام ١٨٩٣ ، عند ما تعرض لنظرية الحكومة الشعائرية كأقدم شكل من أشكال الحكومة ، غير أن دسبنسر ،

== والنظرية العامة فى نظام المجتمعات الإنسانية ، أما القسم الآخر فهو : الديناميكا الاجتماعية ، أو النظرية العامة فى التقدم الطبيعى للإنسانية ، وكذلك لهمتهم كونهت بعدة مسائل وثيقة الصلة بالضبط الاجتماعى ، وهى :

أ - نظام الأسرة كنواة الحياة الاجتماعية ، والدين كأحد الهيئات الاجتماعية التى تقوم بتنظيم السلوك .

ب - القوة السياسية ، والموامل التى تمكنها من أداء وظائفها بطريقة فعالة ، وهى : القهر المادى ، والتوجيه العقلى ، والجزاء الخلقى ، ثم الضبط الاجتماعى .

ج - رأى العام كدأة فعالة فى الضبط الاجتماعى ، لأنه بدون وجود رأى عام منظم بطريقة واعية ، لا يكون هناك أمل فى أى إصلاح للنظم الاجتماعية .

د - الأساليب الاجتماعية غير القانونية وأهميتها فى الضبط الاجتماعى .

لم يبط لهذا المصطلح أى مدلول خاص^(١) ولكن «هولنج شيد Holling ahead» يرى أن مصطلح «الضبط الإجتماعى» أدخل فى مجال الدراسات السوسولوجية عن طريق «أ. و. سمول A. W. Small» وفلسف Vincent» فى كتابها «مقدمة لدراسة المجتمع» الذى ظهر عام ١٨٩٤ ، كما يرى أيضاً أن فكرة الضبط الإجتماعى إنتقلت من «كوت» إلى «سمول» ، «وقسنت» عن طريق كتابات «لستر وورد»^(٢) .

ومع ذلك ، فإن هذا المصطلح لم ينتشر ، ولم يكتب له الذبوع ، إلا بعد أن كتب «روس» مجموعة مقالات عن الضبط فى المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع لقيت إعجاباً متزايداً ، ويرى «هولنج شيد» أن مسألة الضبط الاجتماعى لم تحظ بالأهمية التى حظيت بها تصورات أخرى فى علم الاجتماع «كالتفكك» ، «والجمع المحلى» . «والإيكولوجيا» ، ومفاهيم أخرى كثيرة ، وحتى عندما كان علماء الاجتماع يستخدمون هذا المصطلح ، فإنهم لم يترخوا لتعريفه إلا نادراً .

غير أننا إذا ألقينا نظرة عامة على تلك المؤلفات التى خصصت لدراسة موضوع الضبط الاجتماعى ، وكذلك مجموعة المذالات التى كتبته عنه ، نلاحظ على الفور ، أن أهمية التى يقع فيها دارسو هذا الموضوع ؛ ترجع إلى كثرة التعريفات التى وضعها المؤلفون لهذا المصطلح ، وتمدد منظوراتهم إلى دراسته

(1) Georger Garvitch, «Social control», Twentieth century Sociology, New York, 1916, P. 268

(2) Hollingshead, «a concept of social control», American sociological Review, vol. 6, p. 217.

وإختلاف مداخلهم إليه وبالتالى إختلاف نظراتهم فيه ، وخصوصا بعد أن تدخل مصطلح الضبط الإجتماعى مع مصطلحات أخرى فى علم الاجتماع ، مثل : التشكيد النظامى institutionalization ، والتنظيم organization ، والقوة power ، والبططة authority ، والإعتراف deviation ، وكذلك بعد أن زاد إغنام علم الاجتماع بدراسة موضوعات ذات أبعاد سياسية : كالأحزاب ، والرأى العام ، ومراكز القوة .

والواقع أن هناك علوما إجتماعية عديدة ظهرت قبل قيام علم الاجتماع ، وكانت متشعبة بمسائل متصلة بالضبط الإجتماعى ، كعلم السياسة ، وفقه القانون والفربية ، والأخلاق الإجتماعية ، والاقتصاد . ولذلك يرى «جيرفيتش» أن الضبط الإجتماعى كموضوع مشترك بين عدة علوم ، حيث يمكن دراسته فى علم الإدارة والسياسة ، وهو يتخذ حينئذ الطابع التطبيقى العملى ، ويمكن دراسته أيضاً فى علم الاجتماع ، ويمتد يميل البحث فى هذه الحالة إلى الإهتمام بالمسائل ذات الطابع النظرى (١) . وهناك شبه إتفاق بين دارسى هذا الموضوع فى علم الاجتماع ، على أن إدوارد روس ، هو أول من عالج الضبط الإجتماعى بطريقة منظمة ومتكاملة ، وفتح بذلك الحوار العلمى ، والدراسة التى ما زالت تتطور وتتمشى حتى الآن .

واعتقاداً على هذا التصور ، جاء هذا الفصل الذى نحن بصدده ، لى يوضح مواقف الباحثين فى علم الاجتماع من مفهوم الضبط الإجتماعى بعد أن اتخذ صورة المصطلح العلمى لدى إدوارد روس ، . وقد قسمت تلك المواقف إلى

(١) Gurvitch; op. cit., p. 260.

قسمين : الأول ، يشتمل على اتجاهات الباحثين الأول من تعريف تصور الضبط ، ويتضمن القسم الآخر مواقف الباحثين المحدثين والمعاصرين . أما الأساس الذي اعتمدت عليه في هذا التقسيم ، فلم يكن تاريخياً صرفاً ، وإنما وضعت في اعتباري الإتفاق النسبي بين طبيعة التعريفات في كل قسم من القسمين .

وقد كان من العسير جداً اللجوء إلى تصنيف محاولات الرواد الأول ، حيث أنه من المستحيل تقسيمها مثلاً إلى : تعريفات سيكولوجية وأخرى إجتماعية ، أو إلى واقعية ومثالية ، أو موضوعية وذاتية ، أو إلى تعريفات تهتم بالضبط كهدف أو نتيجة وأخرى تنظر إليه كوسيلة أو عامل . وربما يرجع ذلك إلى تباين التعريفات واختلاف أهدافها ، وإلى تردد معظمها بين اتجاهات مختلفة ، بل ومتناقضة في بعض الأحيان . وبالرغم من ذلك كله ، فقد حاولت بتقدير الإمكان أن أضع تصنيفاً شاملاً ، راعيت فيه تعاقب الطابع العام للتعريفات في كل مقولة من المقولات أما فيما يختص بالقسم الثاني ، وهو الذي يتعلق بموقف المحدثين والمعاصرين من التعريف ، فقد اعتمدت على نوع من التصنيف الذي يسمح بإدراج أي تعريفات أخرى تحته ، واختتمت هذا القسم بمحاولة للنقد والتقييم بهدف استخلاص أهم منظورات الضبط الإجتماعي ، وأخيراً عرضت لمجموعة من القضايا والتساؤلات التي وضعتها بعض الباحثين الأول والمحدثين والمعاصرين والتي تصور مدى إختلافهم في النظر إلى جوهر مشكلة ضبط الإجتماعي .

مواقف الباحثين من مصطلح الضبط

أولاً : تعريفات الرواد الأولي

نظراً لكرثرة التعريفات التي أوردتها الرواد الأول لمصطلح الضبط الإجتماعي فقد لجأت إلى تصنيفها في مقولات أو فئات ثلاث ، وهي : التعريفات الواقعية

وينبغ عليها الإهتمام بالضبط كما هو موجود في الواقع ، دون تركيز شديد على الهدف الذي يرمى إليه أو المثل التي يعمل على تحقيقها ، وتعريفات سيكولوجية وينبغ عليها الطابع السيكولوجي ، واستخدام مصطلحات علم النفس السلوكي والاجتماعي . وأخيراً تعريفات مثالية ، وهي التي تهتم بالقيم والمثل كأهداف للضبط ، وتركز أيضاً على أهمية الضبط في التوصل إلى نظام اجتماعي أفضل من النظام القائم ، وسوف تشرح كل مقولة من تلك المقولات ، طبقاً لوجهات النظر والتعريفات التي أدرجت تحتها .

أ - تعريفات واقعية

عرف روس Roes ، الضبط الاجتماعي في مقدمة كتابه عن الضبط الاجتماعي ، بقوله : « إنه سيطرة اجتماعية مقصودة ومادقة » ، ومعنى ذلك أنه استبعد من التعريف كل عنصر من عناصر التأثير الاجتماعي غير المباشر ، أو التلقائي ، أو الإرادي . كما استبعد أيضاً إحتمال وجود أى عناصر أخلاقية أو سيكولوجية ذات أثر في السلوك . غير أنه استخدم كلمة سيطرة ascendancy ذاتها بطرق متعددة ، فهو يستخدمها ليشير إلى مضمون سيكولوجي ، وذلك عندما كان يتحدث عن دور المشاركة الوجدانية ، وغريزة الإجتباع ، وغريزة العدالة ورد الفعل الفردي في الضبط الاجتماعي . وكان حينئذ يقصد بالسيطرة ذلك الأثر الذي يحدثه المنبه أو الباعث على التكيف في ضبط السلوك ، ومرة أخرى يستخدمها ليشير إلى المعنى الأخلاقي المياري . أما السيطرة ، ذات الأساس الاجتماعي المادى والمقصود ، والتي يستند إليها في تعريفه للمصطلح ، فقد أشار إليها عندما كان يعالج الضبط ك مجموعة من النظم الاجتماعية الضابطة ، وكذلك عندما تعرض لظهور الرأي العام ، والقانون ، والدين وغيرها من الضوابط

الاجتماعية التي استغرق وجودها وظهورها الفعالي وقتاً طويلاً نسبياً حتى عندما كانت هناك حاجات ملحة إلى وجودها (١).

كذلك أسهم دكتور W. G. Sumner في تحديد تصور الضبط الاجتماعي حيث اقتصر هذا المفهوم - في نظره - على ما تمارسه العادات الشعبية، والأعراف من أثر على المجتمع. فهي تصبح منظمة للأجيال المتعاقبة، وملزمة لها وبذلك تعمل على ضبط السلوك الفردي والاجتماعي إلى حد بعيد، وتمارس أثير على الفرد لكي يمثل لها، بالرغم من أنها لا تعتمد على أية سلطة (٢) وتعتبر وجهة نظر دكتور في تعريف الضبط محدودة إلى درجة كبيرة، فقد استبعد كل أثر يمكن أن يقوم به القانون الوضعي الحديث، وكذلك القيم، والمثل الثقافية، والرأى العام، ووسائل الاتصال الحديثة. يضاف إلى ذلك أنه لم يلتفت إلى مسدى اختلاف الدور الذي تقوم به العادات الشعبية والأعراف في نماذج وأنماط اجتماعية مختلفة، ولذلك كان منظوره عاماً وغير محدد بفترة معينة أو مجتمعات بالذات. ونحن نعلم أن أنساق الضبط ونظمه تختلف بين نموذج اجتماعي وآخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، ومن أجل ذلك فقد تعرض دكتور «سمنر» للنقد الشديد من كل من أتوا بعده واهتموا بدراسة موضوع الضبط الاجتماعي.

ونجرب الإشارة هنا إلى موقف «دوركيم» Durkheim من المصطلح فقد لوحظ أنه لم يستخدم كلمة «Controls»، وإنما استخدم كلمة «Contraints».

-
- 1 - Edward Alsworth Ross, social control, The Macmillan Company, New York, 1901, pp 6, 10, 14, 23 - 26, 36 39, 42
 - 2 - W. G. Sumner, Folkways, A study of the sociological importance of usages, Manners, customs and Morals, 1906 pp. 6, 17, 22.

الفرنسية لنشير إلى الضبط . وهو يرى أن أى عامل يتدخل في سلوك الإنسان يعتبر عاملاً ضابطاً *element contrainant* ، وليس عاملاً ذاتياً أو جبرياً ، ومعنى ذلك أن الضبط لا يتعاقى بالفرد ذاته (فالفرد لا يفرض على نفسه أشياء معينة) وليس مفروضاً عليه من الخارج ، وإنما هو جزء من الموقف العام الذى يتم فيه الفعل . ولأن يصبح مصطلح الضبط مرادفاً للارتباط العلى بوجه عام ، أى يكون علة لكل سلوك (١) .

وقد عرف كل من « روبرت بارك R. E. Park » ، و « ارفست بيرجس E. W. Burgess » الضبط الاجتماعى بأنه « تدخل في العمليات الاجتماعية » التى تشمل : النواقي ، والتكيف ، والصراع ، والإتصال الثقافى . ومن خلال قيام هذه العمليات وبوظائفها على عملاء النحو ، يتحول المجتمع المحلى تدريجياً إلى مجتمع كبير ، ومن ثم تتطور بعض صور الضبط الاجتماعى التلقائية التى توجد فيه . فالضبط في تصور كل من « بارك » و « بيرجس » (فن ضبط مقصود ، يتطلب ضرورة التدخل لتوجيه العمليات الاجتماعية ، ولذلك لم ينمضخا لآلية صورة من صور الضبط التلقائى . ويلاحظ أن هذا التعريف يضع في اعتباره أن تطور المجتمعات وانتقالها من حالة الى حالة أخرى يصاحبه تطور في صور الضبط الاجتماعى .

هذا ويعتبر الضبط من وجهة النظر الماركسية ، خاصية متأصلة في المجتمع ،

(١) علق « بارسونز » على موقف دور كيم من مسألة الضبط ، فذكر أنه في تلك الفقرة بالذات يصف موقف الفاعل بأنه عايد من الناحية الخلقية ، ولكنه غالباً ما ينظر إلى الشخصى المنضبط ، أو القائم بالفعل على أنه ملتزم أخلاقياً : (T. Parson, The structure of social action, 1956, p. 375).

أو صفة ملازمة له في أى مرحلة من مراحل تطوره . وهو يسمي بطابع شامل وعام ، ينبع من طبيعة المجتمع ومن العمل الاجتماعى الجمي ، ومن الحقيقة التى مؤداها أنه يجب على الناس أن يرتبطوا فى عملية العمل والحياة ، لكى يبنوا عائلات أنشطتهم المادية والعقلية . وترجع أهمية العمل كجهد جماعى اجتماعى فى نظر ماركس ، إلى أن الانسان لا يتمكن بمفرده من مقاومة قوى الطبيعة ، أو من الانفاد من مزاياها ، ولذلك يجب عليه أن يعمل مع غيره من أعضاء نفس الشعب لكى يحقق هذا الهدف . وطالما أن الناس قد ارتبطوا فى جماعات فأنهم فى حاجة الى تنظيم ، ونظام ، وتقسيم عمل ، لكى يعرف كل منهم مكانه ووظيفته فى الجماعة . ومن هنا أتت أهمية الضبط ، فهو ضرورى لتنظيم الإنتاج ، والاستهلاك ، والتوزيع ، وليست الأنشطة الإنتاجية للإنسان هى التى تكون عرضة للضبط وحدها ، بل إن السلوك الاجتماعى للإنسان يتعرض هو الآخر للضبط . وفى هذا العدد يقول لينين : « لا يستطيع الانسان ان يعيش فى مجتمع ويتحرر من المجتمع » . ولكن ما هو الهدف الاساسى من ضبط الإنتاج والحياة الاجتماعية فى نظر ماركس وأتباعه ؟

يصور ماركس هذا الهدف فى المحافظة على كيان النسق الاجتماعى ، وتدعيم تطوره ، ومنحه التحرر من تأثير العوامل النلقائية ، (عوامل الضبط النلقائى) ولا يفوت ماركس فى هذا المقام أن يشير إلى أن هذا التحرر نسبى أساسا ، لأن المجتمع لا يستطيع أن يحقق تحررا مطلقا من عامل الهدفة كقدرة ضابطة فى أية لحظة (١) .

1 — V. G. Afanasayev, The scientific Management of society, progress publishers, Moscow, 1971, pp. 32—33, 36.

ومن الجدير بالذكر أن تعريف «ماركس» يختلف اختلافاً بيناً - كما هو معروف - عن أية تعريفات أخرى للضبط الاجتماعي ، ولكنني وضعتُه ضمن مقولة التعريفات الواقعية نظراً لسيطرة الطابع الواقعي عليه ، على الرغم من أنه لا تربطه أية علاقة من حيث المضمون مع التعريفات السابقة عليه . وباعتبار أدق ، نريد أن نقول إنه حتى لو تشابه تعريف «ماركس» مع بعض التعريفات السابقة عليه من حيث أن «الضبط» يعتبر جهداً مقصوداً أو منظماً ، فإن مضمون كلمة «الجهد المقصود» يختلف في التعريفات الماركسية عن التعريفات التي أوردتها علماء الغرب . فالجهد المقصود - من وجهة النظر الماركسية - هو عمل يمارسه أفراد الشعب كله ، أما الجهد المقصود الذي ورد في التعريفات الغربية ، فهو جهد طبقي ، مما قيل إنه يتم من خلال الدولة ذاتها .

وكما ذكرت في مطلع هذا الفصل ، أن التعريفات السابقة لا يمكن أن تصنف داخل اتجاهات محددة ، إلا أنه من الممكن إبراز بعض الخصائص التي تميزها في خطوط أو اتجاهات عامة كما يلي :

١ - أن الضبط محاولة مقصودة ، وهذا هو الموقف الذي يميز بعض الدارسين الذين اتجهوا بتعريفهم اتجاهات يميل أكثر إلى الواقع . ولكن الاختلاف من حيث المضمون واضح بين الاتجاهات ذات الطابع الماركسي ، والاتجاهات التي تنبع من الدراسات الغربية -

٢ - أن الضبط تحكمه عوامل تلقائية ، يمكن أن تظهر في الدور الذي تلعبه العادات الشعبية والأعراف ، كما ذهب إلى ذلك سمنر .

٣ - أن الضبط مرادف للارتباط العلي ، ولهذا ، يصبح كل عامل يؤثر في السلوك خاضعاً ، كما ذهب إلى ذلك دوركايم .

ب - تعريفات سيكلوجية

يشتمل الضبط الاجتماعي عند « لوملى Lumsley » في مجموعة الجيل النفسية *mental devices* ، التي تستهدف الضغط السيكلوجي ، الذي يمكن وصفه بأنه منهج رمزي إنساني ، في مقابل استخدام منهج القوة التمييزية . . . وتعمل الرموز الإنسانية على إبراز المشاعر ، وخلق الإيهامات ، وتوصيل الأفكار ، ودفع النشاط لدى الآخرين . (١) .

ومعنى ذلك أن « لوملى » يحدد مفهوم الضبط الاجتماعي في تلك الميكانيزمات الرمزية التي طورها الجنس البشري - سواء بطريقة مقصودة أو غير مقصودة - لإحداث الضغط السيكلوجي دون اللجوء إلى العقاب الفيزيقي أو الجرائم التمييزية مهما كانت صورة . وتشتمل الأساليب الرمزية في : المنح ، والرمز ، والسخرية ، وجميع الانفعالات ، والتعبيرات ، والإرشادات التي تتمتع على نقل فكرة ، أو عاطفة ، أو اتجاه من شخص إلى آخر أو من مجموعة أشخاص إلى مجموعة أخرى .

ويعتقد « برنارد Bernard » أن الجانب الأكبر من الضبط الاجتماعي يتدرج تحت موضوع علم النفس الاجتماعي ، وإن كان قد حاول أن يقرم بدراسة أساليب الضبط الاجتماعي في مظهرها السيكلوجي ، ويظهر ذلك بوضوح من عنوان كتابه « الضبط الاجتماعي في جوانبه الموسيولوجية » . . ولكنه يعرف الضبط بأنه « العملية التي عن طريقها تمارس المنبهات وظائفها على شخص معين أو مجموعة أشخاص ، ثم تؤدي إلى استجابات تسهم في مواقف

التكيف (١) ، ويلاحظ من هذا التعريف أن برنارد ، يستخدم مصطلحات علم النفس ليعده مفهومه للضبط الاجتماعي ، فالضبط عنده عبارة عن « منبه » يؤدي إلى « استجابة » لدى الشخص أو الجماعة ، تساعد بدورها على أحداث عمليات التكيف والتوافق . والواقع أن الجهد الذي بذله « برنارد » في معالجة مسألة الضبط الاجتماعي ، إقتصر على دراسة وسائله ثم المقارنة بينها وبين أساليبه (وسوف يتضح ذلك في الفصل الخامس بالنظريات) .

من الواضح إذن أنه أصح اصطحاب الاتجاه السيكولوجي في التعريف ، يقصرون استخدام مصطلح « الضبط » على ما تمارسه الرموز الإنسانية ، أو « المنبهات » من أثر في سلوك الأشخاص والجماعات ، وما تحسده من ضبط نفسى يؤدي إلى الإمتثال .

جـ - تعريفات مثالية

إنتمد كل من « هوبس باوس L. T. Hobhouse » و « إل-سوود C. A. Ellwood » في تعريفهما للضبط على نقد موقف « سمن » من التعريف حيث أصرا على أنه توجد وراء العادات الشعبية ، والأعراف روح عامة ، تفهم هي من خلالها ، ومثل عامة تمتد تلك العادات والأعراف بمضامينها ومعانيها . ويستند الضبط لهما على المثالية الاجتماعية ، لأنه يعمل على تحقيق الجانب الروحي المثلث من الحياة الاجتماعية ، هذا الجانب الذى يمثله : القيم ، والأفكار ، والمثل الثقافية العليا . ولذلك ، فإن أى نوع من أنواع ضبط الاجتماعى ، كالإتلاق ، والقانون ، والدين ، والتعليم يرتبط بتحقيق المثل فى المجتمع .

كذلك كان د كولى Conely • منشغلاً بمسألة الضبط الاجتماعى منذ أن بدأ مؤلفاته الأولى ، ويمكن أن نلص ذلك فى كتابه عن « الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعى » الذى ظهر عام ١٩٠٢ ، وفى كتابه عن « التنظيم الاجتماعى » الذى أصدره عام ١٩٠٩ ، غير أن المصطلح لم يظهر إلا فى وقت متأخر نسبياً ، فى كتابه عن « العملية الاجتماعية » عام ١٩١٨ ، وكانت هذه هى المرة الأولى التى يستخدم فيها كولى مصطلح الضبط الاجتماعى استخداماً صريحاً . ولم يذهب كولى إلى أن الضبط جهد مقصود يمارس على المجتمع ، ولم يعتقد أنه عبارة عن مجموعة وسائل تلقائية كالمعادن الشعبية والأعراف ، وإنما يرى أن الضبط الاجتماعى هو فى جوهره ضبط ذاتى من جانب المجتمع ، فالمجتمع هو الضابط وهو المنضبط فى نفس الوقت ، حيث أن له قدرة مستمرة ودائمة على الخلق والفاق الضوابط . ويؤكد معظم الذين كتبوا فى موضوع الضبط أن يتفقوا على أن أول باحث كان له إجماع مثالى فى الضبط هو كولى •

وأما د جيروم داود Jerome Dowd ، فقد عارض الإجماع السيكولوجى فى تعريف الضبط الاجتماعى ، كما أنه لا يوافق على تلك الواقعية المطلقة التى ظهرت فى بعض التعريفات ، وفهم الضبط على أنه نوع من الإرشاد ، والتوجيه للسلوك الإنسانى ، وهناك أربعة عناصر يرى أنها لا بد أن تتوفر فى أية صورة من صور الضبط ، وهى : وجود الشخص المتسلط أو الجماعة التى لديها قوة التحكم فى الفعل الاجتماعى ، ووجود هدف واضح للفعل ، ومستويات أو قواعد واضحة ومحدودة للسلوك تعتبر بمثابة وسائل لتحقيق الهدف . ثم أخيراً ، وجود نوع معين من الوسائل المقررة لتدعيم وتعزيز الامتثال للمعايير . ولا بد من التفاعل الإيجابى بين هذه العناصر الأربعة لى يتحقق الضبط الاجتماعى •

كايهر وداود ، على أن الصفة الهادفة في الضبط الاجتماعي تتضمن تحقيق المثل الاجتماعي ، أي أن هدف الضبط المقصود هو تحقيق المثل في نهاية الأمر .

هذا ، ويعرف « لاندز » P. Landis ، الضبط الاجتماعي بأنه : « العملية التي يمكن عن طريقها أن ينشأ النظام ويتقدم ويقوى (١) » . ويعرفه في موضع آخر من نفس الكتاب بأنه « مجموعة العمليات الاجتماعية التي تجعل الفرد مسؤولاً أمام جماعته ، والتي يقوم عن طريقها التنظيم الاجتماعي ويتقدم ، وتكون الشخصية الإنسانية ، ويتحقق نظام اجتماعي أفضل ، ولا يمكن للجموع المتظم أو الشخصية المتكاملة أن يوجدوا إلا عن طريق القيم » (٢) . ويتضمن الضبط الاجتماعي عنده تصحيح بعض الأخطاء ، وتوجيه الطاقة الاجتماعية نحو هدف مثالي ، (٣) .

يلاحظ من هذا التعريف أن « لاندز » ينظر إلى الضبط بوصفه عملية أو مجموعة عمليات اجتماعية ، وأن هذه العمليات تمثل وحدة ذات نوعية خاصة ، تختلف من نموذج اجتماعي إلى آخر ، وأنه يجب دراستها كجزء من الكل الاجتماعي وليس باعتبارها وحدة مستقلة بذاتها . كما يدعي أن الضبط طريق إلى تكوين النظام وتحسينه ، وإلى الشخصية المتكاملة ، ووسيلة لجمع أفضل ، وقد تأثر « لاندز » ، إلى حد كبير بنظرية كولي التالية كما هو واضح من التعريف .

وأخيراً يمكن التعقيب على التعريفات التي تمسّيت بالطابع المثالي ، بأنها (تقتض في مجموعة عناصر ، توجزها فيما يلي :

1 — P. Landis social control, social organization and disorganization in process, 1930, p. 4

2 — Ibid, pp. 47, 181.

3 — Ibid, pp 13-14, 33.

١ - تركيزها الشديد على أن الهدف الأساسي من الضبط الاجتماعي هو تحقيق القيم والمثل الاجتماعية .

٢ - إنكارها لموقف الباحثين الذين حددوا مفهوم الضبط الاجتماعي في مجموعة الوسائل المتنوعة في المبادئ الشعبية والأعراف ، وتأكيدها على أنه يوجد وراء كل نوع من أنواع الضبط أو كل وسيلة من وسائله روح عامة للمجتمع هي التي تمد تلك الأنواع والضوابط والوسائل بمبادئها ومضامينها وقيمتها ومثلها .

٣ - رفضها للإتجاه الواقعي الصرف الذي يركز على الضبط كما هو موجود بلا أي اهتمام بأهدافه العليا ، وبما يمكن أن يؤدي إليه من تدعيم المجتمع وتحقيق نظام اجتماعي أفضل .

ثانياً : تعريفات الباحثين والمعاصرين

أ - الضبط من خلال الممارسات والقيم والنماذج الثقافية

يعلق « هولنج شيد Hollingshead » على موقف الباحثين الذين كتبوا في موضوع الضبط الاجتماعي ، بقوله : إنهم جميعاً ، وبلا استثناء ، ساروا على نهج أحد هذين العالمين (روس وكولي) ، وقد حدث ذلك دون فحص لمواقفهم النظرية (١) وهو يؤكّد أن كلا من « برنارد » ، و« لاندري » لم يفعلوا أكثر مما فعله روس ، وكولي ، بل أكدوا ما ذهبوا إليه ، دون أن يحاولوا تمحيص تعاليمهم النظرية في ضوء بيانات جديدة . وهو يقصد بذلك أن علماء الاجتماع - الذين سبقوه - انقسموا بصدد تعريفهم للضبط إلى قسمين : قسم ينظر إليه باعتباره سيطرة يمارسها المجتمع تجاه الأفراد ، وبذلك يفصل بين الوجود الاجتماعي

١ - Hollingshead, op. cit, p. 217-219.

والوجود الفردي ، ونقسم آخر ينظر إلى الضبط بوصفه متضمنا في المجتمع ذاته (وهو الترميز المتأثر بكوني) . وحتى إن صرح قول « هولنج شيد » ، هذا ، فلا يجب أن ننسى فضل « لاندين » في دراسة النظام ، والباطلة ، والأساس الثقافي للضبط الاجتماعي ، ودور التنظيم الاجتماعي في عملية الضبط ، وهذا ما لم يفعله روس أو كولي .

وقد خُصص « هولنج شيد » من هذا النقد إلى تعريف الضبط الاجتماعي من طريق : « تلك الممارسات والقيم المألوفة التي تحدد علاقات شخص معين ببقية الأشخاص ، والأشياء ، والأفكار ، والجماعات ، والطبقات ، ثم بالمجتمع كله » . ومعنى ذلك أنه أخذ ينظر إلى العلاقات بين صور الثقافة وبين سلوك الشخص في موقف اجتماعي معين ، ودفع إلى أن دراسة الوسائل ، ووصف العوامل المختلفة المؤثرة في شخصية الإنسان ، تعتبر عملا ثانويا وسيطا والبدل لذلك هو أن يتعرف الباحثون إلى دراسة الأثر الذي تتركه قيم المجتمع معين على علاقات الأشخاص بينهم من أعضاء المجتمع ، وبالأفكار ، والأشياء ولذلك فإن « هولنج شيد » يرى أن دارس موضوع الضبط يجب أن يتميدوانة العلاقات لكي يصل إلى القيم والممارسات والوسائل التي تمارس الضبط الفعلي في المجتمع ، ولا يبدأ بدراسة الوسائل ذاتها .

وأما « جورج جيرفيتش G. Garvitch » فقد وضع مجموعة ملاحظات وانتقادات على الترميزات التي ذكرها الباحثون من قبله ، يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - يعتبر موقف « روس » موافقا إسميا بحثا ، إذ أنه يصور المجتمع كولو كان منفصلا عن الأعضاء المكونين له ، وكأنهم متفوتون متزلزلون لا يربط بينهم إلا الضبط الاجتماعي .

٢ - عالمج بعض الباحثين مثل : برنارد ، ولومبى مسألة الضبط الاجتماعى من خلال قضايا علم النفس ، وهذا تصور منهم .

٣ - ارتفع كولى ، بمستوى تلك المناقشة التقليدية التى تذهب إلى أن الضبط عبارة عن مجموعة الوسائل المقصودة التى تفرض على أعضاء المجتمع ، وتجبرهم على الامتثال (الاتجاه الذى دعا إليه روس) ، وكذلك إرتقى بالمناقشة عن ذلك المستوى الذى دارت فيه على يد ستر وأتباعه ، والى تؤكد دور العوامل غير المقصودة أو العشوائية . وهو بذلك يكون قد وقف موقفا وسطا بين هذين المستويين من المناقشة ، مما يجعله يجمع بين الضبط المقصود أو الواضح والضبط غير المقصود أو الضمنى ، فيما أسماه بالضبط العقلانى .

٤ - تأثرت معظم تعريفات الضبط التى وضعها العلماء منذ روس حتى لاندن ، وكذلك معظم الدراسات التى إستندت لتلك التعريفات ، بوجهات النظر التقليدية السائدة فى علم اجتماع القرن التاسع عشر . فلم يستطع هؤلاء أن يحسبوا أنفسهم من هذا التأسير ، ولذلك جاءت دراساتهم مضطربة وملته بالمشكلات والمناقشات .

٥ - بالرغم من تأثر دراسات كل من : كولى ، ودوركيم ، وبارك ، وبرجنس ، بالاتجاه التطورى وبالفكرة التى مؤداها أن ظهور الضبط مرتبط بظهور الأزمات الاجتماعية - إلا أنها تميزت بالعمق وبالحصوية النظرية (١) . وبناء على ذلك ، يعرف جيرفيتش الضبط بأنه : « تلك المجموعة الشاملة أو ذلك الكل الذى يتكون من النماذج الثقافية ، والرموز الاجتماعية ، والمعاني

الجمعية الروحية، والقيم، والأفكار، والمثل، بالاحتكاك إلى الأفعال والعمليات التي تربطها ارتباطاً مباشراً - والتي عن طريقها يتمكن : المجتمع الشامل ، وكل جماعة فيه ، وكل فرد ، من التغلب على التوترات والصراعات ، عن طريق التوازن الموقت ، وكذلك مجموعة الخطوات التي تتخذها تلك النماذج الاجتماعية لتحقيق جهود جديدة وعلاقة (١) ويرى « جيرفيتش » أن هذا التعريف ، يسمح بوصف الدور الحقيقي الذي تلعبه « النماذج Patterns » ، أو الأنماط الثابتة stereotypes ، في الضبط الاجتماعي وفي أنواعه المختلفة . وتقيم النماذج الثقافية عنده إلى فئتين : الأولى ، تمثل في النماذج الفنية ، ويقصد بها تلك الصور المقتنة للسلوك الجماعي التي يمثل تفوقها أو سيطرتها في الروتين العادي المتكرر ، ومن الأمثلة عليها ، نماذج الحياة اليومية ، والنشاط الاقتصادي وطريقة إعداد بعض أنواع الطعام ، وطريقة استخدام بعض الأدوات والمعدات والآلات ، ويرى « جيرفيتش » أن الجزء الأكبر من وسائل الضبط عند ولومل و « برنارد » ، تندرج تحت هذه الفئة . أما الفئة الأخرى ، فهي النماذج الثقافية الرمزية ، التي تربط بالقيم ، والأفكار ، والمثل الاجتماعية . وكل فئة من هاتين الفئتين لها فاعليتها الخاصة في الضبط الاجتماعي . وليس محتماً أن تلعب كل النماذج دوراً مباشراً في الضبط الاجتماعي ؛ فالنماذج الفنية ، لا تقوم بدور مباشر ، وإنما تعمل فقط كوسائل لتحقيق الضبط ، أما النماذج الثقافية الرمزية فلها قوتها وفعاليتها التي تعتمد اعتماداً شديداً على ارتباطها بالقيم ، والأفكار ، والمثل . ويضيف إلى ذلك أننا لا يجب أن ننسى دور القيم ، والأفكار ، والمثل المستعمدة في ضبط سلوك الأشخاص (٢) .

1 — Ibid. p. 291.

2 — Ibid. p. 289.

هنا ، ويمكن أن نستنتج من تعريف « جيرفيس » الضبط ، أمرين :
١ - أنه لم يؤكد على أهمية « الوسائل الضابطة » ، وإنما يركز اهتمامه على علاقة هذه الوسائل التي أطلق عليها « النماذج الثقافية » بالأنماط وبالعمليات الاجتماعية .

٢ - أنه وضع في إعتباره كل النماذج الاجتماعية ، فليست المجتمعات الشاملة هي فقط التي تقوم بالضبط أو تعتبر هيئات له ، وإنما كل جماعة صغيرة ، وكل منظمة ، ودابطة ، تمارس الضبط أيضاً ، أما مسألة تدرج أنواع الضبط ، وأهمية كل نوع منها فهي تختلف من مجتمع لآخر .

وبناء على هذا التعريف ، يرى « جيرفيتش » الباحثين في ميدان الضبط الاجتماعي بما يلي :

١ - ضرورة دراسة أثر الحياة الاجتماعية والثقافية في ضبط سلوك الأشخاص في مواقف اجتماعية محددة .

٢ - لإجراء دراسة الضبط في جماعة بالذات أو مجتمع بيسه ، لمعرفة مدى الاختلاف ، وتدرج ، أنواع الضبط من نموذج اجتماعي إلى نموذج آخر (١) .

ب - الضبط ، تنظيماً عقلائياً وأداة للتغيير :

فسر « كارل مانهايم » K. Mannheim الضبط باعتباره « تنظيماً عقلائياً أو رشيداً ، لما هو غير عقلائى » (٢) . ويرى أن سلطة التنظيم يجب أن

1 - Ibid , p. 295

2 - Karl Mannheim, Man and society in an age of reconstruction, studies in modern social structure, London, 1940, p. 265.

تكون قادرة على إصدار قراراتها ، معتمدة في ذلك على أسس إمبريقية ، تعدد التأثير الذي يمكن أن يمارس في وضع مسمين ، أى يجب أن نقيم قراراتها على أساس من الدراسة العلمية للمجتمع ، والمدمجة بالتجارب السوسولوجية . وهكذا ، يؤكد « مانهايم » أهمية تطبيق العلم على المجتمع ، الأمر الذي جعله من أهم مؤيدي الاتجاه العقلاني في الدراسة . وللتخطيط عنده جانب فني بحيث يمثل في تحقيق أكبر قدر من الفاعلية والتأثير بأقل قدر من الجهد ، وجانب آخر إنساني ، يمثل في الإهتمام بالأمر السيكولوجي للقاعدة السلوكية على الأشخاص في المدى الطويل ، ولذلك ، فإنه يجب على المشرع أو المخطط أن يضع في اعتباره تلك الآثار السيكولوجية العميقة التي يمكن أن تتركها القاعدة الاقتصادية ، أو الإدارية ، أو التربوية فيمن تطبق عليهم . ولهذا ، فإن مانهايم يعتقد أنه لا يجب الحكم على القاعدة إلا من خلال أثرها في الشخصية ، ومعنى ذلك أنه لم يطل كل الأهمية لفاعليتها الفنية قصيرة المدى ، وهو يستعين في ذلك بمثال يقول فيه إن الصور الفنية التي تستخدم في فـرـمـض الضريبة ، يمكن أن تكون ذات فاعلية من وجهة النظر الفنية البحتة لأنها تستطيع أن تجلب أكبر قدر من المال في أقصر وقت ممكن ، ولكنها من الناحية السيكولوجية وفي المدى الطويل يمكن أن تفقد فاعليتها .

ولقد سار عدلى نفس المذهب وأدم بودجوركي A. Podgorski ، الذى إهتم بفكرة ضبط الحياة الاجتماعية ككل ، وذهب إلى أن العلم في هذا العالم الذى نعيش فيه اليوم ، والذي يموجج بالانفعالات القاترة ، والقيم والمبادئ المتصارعة ، يستحوذ على مكانة أكثر أهمية باستمرار ، باعتباره حتمراً للتخطيط وللنظام . ومن الأمور الملاحظة أن هناك معارك نفسية غريبة لا تتقدم نتيجة لإختلافه الأهداف فمنصب ، بل نتيجة لإختلاف الآراء حول الوسائل

التي تتمكن من تحقيق نفس الاهداف أيضا . ومن أجل ضبط ذلك كله ، يجب أولا التعرف على القوانين التي تحكم الحياة الاجتماعية ، لأن معرفتها تعتبر شرطاً أساسياً للتأثير على هذه الحياة بطريقة مقصودة ومخططة ؛ يضاف إلى ذلك أنه يجب أن تكون لدينا معرفة بالتكنولوجيا التي نشهّر أحاطة لتبنيها الكبرى في العالم المعاصر (١) .

إن هؤلاء العلماء الذين نظروا إلى الضبط الاجتماعي بوصفه نوعاً من أنواع التخطيط العقلاني يركزون اهتمامهم على ضرورة استخدام العلم ، والتطبيق لتحقيق أهداف الضبط الاجتماعي .

ج - الضبط من أجل تحقيق الاعتدال والسيطرة على الانحراف

يعرف « جوزيف روسيك » J. Ronsek ، الضبط بأنه : « مصطلح شامل يشير إلى تلك العمليات — المخططة أو غير المخططة — التي تعمل على تعليم الأفراد كيف يمثلون المراسات وقيم حياة الجماعات ، أو على إقناعهم بالإمثال أو إجبارهم عليه » (٢) . وللضبط عند « روسيك » ثلاثة مستويات : يمثل الأول في ممارسة إحدى الجماعات الضبط على جماعة أخرى ، أما المستوى الثاني فيتمثل في ممارسة الجماعة الضبط تجاه أعضائها ، ويظهر المستوى الثالث في ممارسة الأفراد للضبط تجاه زملائهم . وعموماً ، فإنه يرى أن الضبط يحدث عندما « يقنع » أو « يمسبب » الفرد على أن يتصرف طبقاً لرغبات الآخرين سواء إقنعت مع رغباته ومصالحه أو لم تتفق ويرى أيضاً أنه لا يجب أن تخلط بين مصطلح

1 — Adam podgorecki, «Law and social Engineering» From : Human organization, vol, 21, 1962, n. 3

2 — Joseph ronsek, social control, east-west press, 1965.

الضبط الإجتماعى وبين مصطلحات أخرى وثيقة الصلة به ، مثل الضبط الذاتي أو ضبط النفس ، والقيادة الشخصية . فالضبط الإجتماعى على المستوى الفردى ، أى الضبط الإجتماعى الذى يمارسه فرد معين ، يشير إلى محاولة التأثير فى الآخرين بينما يشير الضبط الذاتى إلى محاولة الفرد أن يوجه سلوكه الشخصى طبقا لهدف أو غرض محدد . وعلى أية حال ، فإن الهدف الأساسى للضبط - كما يرى روسيك هو تحقيق الإمتثال ، سواء حدث ذلك عن طريق : الإقناع ، أو الإكبار .

كذلك يذهب كل من « بريديمر » و « ستيفنسن » فى كتابهما « تحليل الأنساق الاجتماعية » الذى نشر عام ١٩٦٢ إلى أن « ميكانيزمات الضبط الاجتماعى هى الأساليب التى تتمكن من تنظيم أو ترتيب الأشياء ، بحيث تجعل الانحراف غير قادر على الإستمرار ، حتى ولو بدأ فى إنطلاقة » (١) .
وهما يريان أن هناك نوعين من العمليات الاجتماعية التى تجعل الأشخاص يتسلون لمعايير المجتمع وأنظمة ، وهما : عملية التنشئة الاجتماعية ، وعملية الضبط الإجتماعى .
أما أهمية عملية الضبط الاجتماعى ، فإنها تكمن فى أنه على الرغم من أن عملية التنشئة الاجتماعية تكون ملائمة فى أحيان كثيرة ، إلا أن الناس قد يقومون تحت ضغوط معينة نتيجة لوضعهم فى البناء الاجتماعى ، تدفعهم إلى الانحراف عن المعايير ، وهما يتمكن دور الضبط الاجتماعى ولذلك فإن ميكانيزمات الضبط الاجتماعى هى الترتيبات التى تمنع مثل هذه الضغوط من أن تقود الأفراد إلى الانحراف ، وقد أطلق عذارى الباحثان على ميكانيزمات الضبط لاسم « خطوط الدفاع » علما بأن بعضها يستخدم الوقاية من الانحراف وقد صنفها كما على :-

1 -- Brademeier And Stephenson, The Analysis of social systems,
1962. pp. 146-147.

الخط الدفاعي الأول ؛ وهو عبارة عن وقف الانحراف عن طريق ميكانيزمات تمنع الاتجاهات الانحرافية السكائمة من أن تظهر وتصبح واقعية . وأول هذه الميكانيزمات ، - هو الذى يتمثل فى التفضل بين المراكز والأدوار المختلفة التى يقوم بها الشخص الواحد ، أى الفصل بين الأوقات التى يتم فيها كل دور . أما الميكانيزم الثانى فهو : المنسج ، ويتمثل فى مجموعة من المحرمات أو الموانع التى تحدد العلاقة بين طرفين ، ومثال ذلك قاعدة التماشى فى علاقة الرجل وأم زوجته أو الرجل وزوجة ابنته . وهناك موارد كثيرة لدى الجماعات الصغيرة تعتبر موانع كلغة الدبلواسيين التى تمثل صيغة غامضة بالنسبة لغيرهم . أما الميكانيزم الثالث فهو أولوية المراكز النظامية ، ومعنى ذلك أنه إذا أعطى الشخص أولوية أو أسبقية لمركز معين على المراكز الأخرى التى يشغلها ، فإنه يمكنه بذلك أن يقلل من الصراع بين المراكز ، وبالتالي يوقف الانحراف .

أما الخط الدفاعى الثانى ، - فهو يتمثل فى توجيه الإستجابات إلى أنماط السلوك المتوافقة إجتماعيا ، وهذا ما يعرف فى علم النفس بالإعلاء ، ويتم ذلك عندما يحدث الانحراف بالفعل . وتمثل ميكانيزمات النوع الثانى فى السلوك التعميضى ، ثم بدائل المكافأة . ويعتبر السلوك التعميضى نمطا من السلوك المفضل أو للمسموح به إجتماعيا ، ومثال ذلك أن العامل المحبط فى مكانه المهنية ، يمكنه أن يجد وسائل تعويضية فى أدواره الأسرية . أما السلوك المسموح به ولكنه غير مفضل فهو يتمثل فى المزاح ، وبعض أنماط السلوك المتعمدة التى يقوم بها العامل للترفيه . على أنه عندما يثبت فشل الوسائل التعويضية ، يسمح المجتمع للأفراد بأن ينتقلوا من المكافأة التى سببت لهم التوتر إلى نشاط آخر يمكنهم من الإمثال .

أما الخط الدفاعى الثالث ، (وهو متصل بالخط الثانى) ، ويسمى ميكانيزم

الحصار ، فيمثل في مجموعة من الاجرامات التنظيمية التي تجعل الانحراف صعبا للغاية أو باهظ الثمن . وبعبير آخر ، يمثل الناس لأنهم يتوفعون العقاب والجزاء السلبى الذى يبدو في استهجان الانحراف . وتوقع القهر والعقاب يكون خلفية ذهنية تدفع الناس للإمتثال . ولذلك ، إذا كان لمن الانحراف الذى سوف يدفعه الشخص أعلى من عمن إمتثاله ، فهناك احتمال كبير بأن يمتنع الناس عن الانحراف ، وهذا هو السبب فى أن العقاب غالبا ما يكون أسمى من الجريمة ذاتها . ويتسل خط الدفاع الأخير فى العلاج النفسى ، الذى يعتمد على إعادة تنشئة المنحرف ، عن طريق توجيحه بأسباب توتره وانحرافه ، ثم محاولة تغيير البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها .

هذا فيما يتعلق برأى كل من برديير وستيفسن في ميكانيزمات الضبط الاجتماعى التي تعتبر في أساسها ميكانيزمات لوقف الانحراف وتفسير الإمتثال . ولكن بالإضافة إلى ذلك هناك من المفكرين من نظروا إلى الضبط الاجتماعى من خلال علاقته بالإمتثال أو بالانحراف ، ويعتبر أندرسون ، وأجبرن ، وولندبرج ، ضمن هؤلاء . حيث ذهب أندرسون N. Anderson مثلا ذهب دجورج لندبرج - إلى أن الضبط الاجتماعى يشير بوجه عام إلى أنواع السلوك الاجتماعى التي تؤثر في الأفراد أو الجماعات وتوجههم نحو الإمتثال للمعايير القائمة أو المرفوضة . وإذا كانت الضبط طسرق كبيرة يمارس من خلالها ، فإن هدفه النهائي هو الإمتثال الذى يمكن إعتباره إستجابة ملائمة للضبط ، والذي لا يتضمن أداء السلوك المتوقع فقط بل يتضمن كذلك ضرورة تفكير الشخص المحتل في سلوكه ، ومعرفته ووعيه بامتثاله هذا . (١)

1 — Nels Anderson, *The Urban community*, Routledge, London, 1960, p. 429.

٥ - الضبط في علاقته بالتوازن ، والنسق

يعرف «ماكيفر» Maciver ، الضبط الاجتماعي بأنه «الطريقة التي يتطابق بها النظام الاجتماعي كله ، ويحفظ بنائه ، ويحتر الضبط عاملا للتوازن في ظروف التغير الاجتماعي» (١) . وهو يتم بعنصر التهر في الضبط الاجتماعي ، ذلك العنصر الذي يمثل في استخدام القوة ، حيث أنه لاغنى عن استخدام الإجراءات الرادعة لضمان استقرار النظام الاجتماعي . وبالرغم من ضرورة الإلتجاء الى القوة لضمان احترام أعضاء المجتمع لقواعده ، إلا أن القوة وعددها لا تستطيع أن تحافظ على النظام الاجتماعي ، وهي تعتبر وسيلة محدودة الفائدة ، لأن الانحصار عليها يعتبر إنكارا للعامل الانساني . ولهذا ، فإنه يمكننا أن نقول إن «ماكيفر» يتم بالنظر إلى الضبط كعامل مستمر يعمل على تحقيق التوازن في حالة تغير المجتمع .

وقد اهتم «جورج هومانز» George Homans ، أيضا بفكرة التوازن ، وبضرورة الضبط الاجتماعي لحقق التوازن في المجتمع (٢) ، ولكن الملاحظ أنه يختلف عن «ماكيفر» في أنه لم يقتصر فقط على القول بأن الضبط يؤدي إلى التوازن ، وأن الإمتثال للمعايير العاطفة في المجتمع ، يدعم هذا التوازن ، بل أكد أيضا أنه حينما تكون الضبط فاعليته القسوية ، فإننا نحكم على النسق الاجتماعي عندئذ بأنه في حالة من التوازن ، ومعنى ذلك أنه يرى أن الضبط عامل يؤدي إلى التوازن ، ومسور في نفس الوقت يظهر كنتيجة للتوازن . ويفسر

١ - ماكيفر ، «المجتمع» ترجمة على أحمد عيسى ، ص ٧٧-٧٧.

2 - George Homans, The Human group, England, 1961, pp. 303, 311.

موازنة لضبط سلوك الأفراد في جماعة معينة بقوله ، إن نتائج إنحراف هؤلاء عن المعايير سوف تكون غير مرضية على الإطلاق في حالة توازن الجماعة ، لأنه إذا توفر عامل التوازن فإن الإنحراف البسيط نسبياً ، سوف يترتب عليه نتائج كبيرة نسبياً .

ولساقام نفس هذه الفكرة يذهب وباكلي Walter Buckley ، إلى أن الضبط الإجتماعي ليس منفصلاً عن التسق ، لأنه إما أن يكون منبثقاً عنه أو مفروضاً عليه (١) ؛ وهو متضمن في تلك العلاقات المتبادلة والتفاعلات التي توجد بين العناصر التي تدعم التسق . ويرى وباكلي ، كذلك أن المعايير والقيم وحدها لا تشكل الفعل ، وإنما يجب أن نضع في اعتبارنا أهمية التفاعلات التي توجد في التسق وتفسر تلك المعايير والقيم . وإذن ، فهو يعتبر الضبط جزءاً لا يتجزأ من التسق الإجتماعي السكلي ، وطبقاً لذلك يمارس الضبط وظيفته .

٥ - الضبط عاملاً يؤثر في السلوك

نظر د. ريتشارد لاپيير R. Lapiere ، إلى الضبط الإجتماعي في كتابه ونظرية الضبط الاجتماعي ، بوصفه قوة من قوى أو عوامل ثلاث تشترك في تكوين السلوك الإنساني ، حيث تتمثل القوة الثانية في التنشئة الاجتماعية ، بينما تعتبر المواقف الاجتماعية قوة ثالثة (٢) . ويعترض لاپيير ، على من سبقه من العلماء

1 - Walter Buckley, sociology and Modern systems Theory, New Jersey, 1967, p. 164.

2 - richard T. Lapiere. A Theory of Social control, Mac Graw-Hill Book Company, 1954, p. 47.

3 - L'Broom, ph Selznick, Sociology, 1958, P. 14.

الذين تعرضوا لدراسة الضبط الإجتماعي فيقول: إنه بالرغم من أن هذا المصطلح قد استخدم كثيرا لدى علماء الأنثروبولوجيا والسياسة، إلا أنه ليست عند هؤلاء فكرة واضحة ومحددة عن ماهيته ووظائفه. فالضبط يحتل موقعا متوسطا بين الشخصية والموقف الذي يمارس الفرد فعله من خلاله، ويلاحظ أن لا يبرى يرى أن الضبط عامل قد يوجد وقد لا يوجد، أى أنه ليس مكونا أساسيا من مكونات السلوك وليس سبيلا دائما كما ذهب دور كيم.

و - الضبط نتيجة

تعرض كل من « بروم Broom » و « سلازنيك sznick » في كتابهما عن « علم الاجتماع، لموضوع الضبط الإجتماعي، أما فكرتهم عنه، فلا تتمثل في إعتباره عاملا أو قوة تؤثر في السلوك وإنما في أنه نتيجة للتنظيم الإجتماعي، وذلك حين قررا أن النظام الإجتماعي يتوقف على وجود قواعد معيارية وتنظم إجتماعي يمكن أن ننظر إليه على أنه ينتج الضبط، فالضبط إذن غاية وليس وسيلة.

ملاحظات حول التعريفات

تمددت تعريفات الضبط الإجتماعي، واختلفت إلى حد كبير في مؤلفات علم الاجتماع، لأن كل دارس ينظر إليه من منظوره الخاص، وبالتالي يأتي تعريفه مخالفا للآخر. وهناك، بالإضافة إلى ذلك، تعريفات أخرى في دوائر معارف العلوم الاجتماعية، وفي قواميس « علم الاجتماع، ولكنها لا تختلف عن التعريفات السابقة، ولم تأت بمجديد. وتعين الإشارة هنا إلى أن هذا العرض لم يستهدف استعراض كل التعريفات التي وضعها العلماء الضبط الإجتماعي، وإنما عرضت

التعريفات التي تمثل أهم الاتجاهات في هذا الميدان، لأن بقية التعريفات الأخرى ليست إلا تكرارا للتعريفات السابقة .

وهناك عسدة ملاحظات عامة على تلك التعريفات ، يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - [اختلاف المنظور الأساسي للضبط ، ويبدو هذا واضحا في أن عددا من الباحثين عالج على أنه عامل من العوامل التي تؤثر في السلوك (لايبيز) ، وعالجه البعض الآخر على أنه عملية إجتماعية تشارك فيها مجموعة وسائل أو نظم اجتماعية (لانديز) ، في الوقت الذي ذهب فيه فريق ثالث إلى القول بأن وصول نسق المجتمع إلى درجة معينة من فاعلية الضبط ، يعتبر نتيجة لتوازن المجتمع (مومانز وباكل)] .

- ظهور الطابع السيكولوجي الصرف عند بعض العلماء في فهم الضبط وتعريفه (كما هو واضح لدى برنارد ولوملي) في الوقت الذي تميزت مفهومات وتعريفات أخرى بالطابع الاجتماعي عن طريق التركيز على النظم، والاتجاهات (لايبيز - ولانديز وجيرفيتش - وهولنج شيد) .

٢ - ميل بعض التعريفات إلى توسيع نطاق الضبط لكي يشمل كل ما هو مقصود أو غير مقصود ، طالما أنه يؤثر على سلوك أعضاء المجتمع . وفي مقابل ذلك تميل تعريفات أخرى إلى تحديد نطاقه ليشتمل فقط على كل ما هو مقصود أو مخططة يقوم بها فرد أو جماعة أو مجتمع بأسره لتأثير في سلوك أعضاء المجتمع (مانهايم) .

٤ - تأكيد بعض العلماء في تعريفهم الضبط على عناصر: كالسلطة، والسيطرة والقهر الذي يمارسه للمجتمع أو أي جماعة فيه على الأعضاء . وفي مقابل ذلك قامت

تعريفات أخرى على أساس الإلتزام بتعريف استدماج أعضاء المجتمع الضبط الاجتماعي ، أو استتراق الضوابط الاجتماعية في أعضاء المجتمع . وما هو جدير بالملاحظة أن إدوارد روس ، قد تذبذب بين هذين الإتجاهين ، حين أكد عند تعريفه الضبط بأنه عامل السيطرة والقهر ، بينما عاد مرة أخرى ليتكلم عن استتراق الضوابط الاجتماعية في أعضاء المجتمع .

٥ - ميل بعض العلماء إلى نوع من الإتجاه الإسعى في التعريف ، حيث صوروا المجتمع وكأنه مجموعة من الأفراد المنتمين الذين تربط بينهم الضوابط الاجتماعية ، بينما يميز آخرون الإتجاه واقعى في التعريف ، مثل لايبير ، وجيرفيتش وغيرهما .

٦ - إصرار البعض على أن الضبط الاجتماعى مرتبط بوجود وضع متأزم في المجتمع ، مثلما ذهب إلى ذلك روس ، ولومب . بينما ذهب البعض الآخر إلى أنه ضرورة يحتاجها المجتمع في كل زمان ومكان ، فظلا عن وجوده في الجلسات الصغيرة كما يوجد في المجتمعات الشاملة ، وقد كان لنا الرأى الأخير هو رأى الغالبية ، ويعتبر جيرفيتش ، من أكبر المدعين له .

وبالرغم من أوجه القصور التي توجد في كثير من التعريفات السابقة ، إلا أن بعضها يمكن الإستفادة منه في إجراء دراسة متكاملة للضبط الاجتماعى في مجتمع معين ، كتعريف جيرفيتش ، وهولنج شيد . وعلى أية حال ، فلن تتكامل صورة التعريفات السابقة إلا من خلال نظريات أصحابها وأطروم الفكرية ، وهذا ما سوف يمرض له فى فصل مستقل .

تعدد منظورات الضبط الاجتماعى

يبدو لى اختلافات جسيمة بين وضعها العلماء والباحثين الضبط الاجتماعى ،

على اختلاف منظوراتهم إذا الموضوع . فتمت اهتم بعضهم بالتفكير في ضبط البناء الإجتماعى والإقتصادى ، ومن أمثال هؤلاء ، مانهايم . بينما اهتم البعض بالنظر الى ضبط السلوك الانحرافى ، ويعتبر كوهين أهم من دعم هذا الاتجاه . وهناك منظور ثالث يعتبر أكثر المنظورات شيوعا واستخداما ، ويأخذ به معظم علماء الاجتماع الذين لهم نظريات في الضبط أو مجرد آراء عنه . ويقصد به ضبط السلوك الانسانى بوجه عام ، أى ضبط سلوك أعضاء المجتمع ، الأسوياء منهم والمنحرفين . وأخيراً هناك منظور يهتم بضبط الانتاج والحياة الإجتماعية كلها ، وسوف أتولى في الصفحات القليلة القادمة شرح كل منظور باختصار .

المنظور الأول : ضبط البناء الاجتماعى والاقتصادى

يرى أصحاب هذا المنظور أن مركز الضبط الاجتماعى ذاتها عادة ما تكون عرضة للضبط ، إذ أنف الدولة تتدخل في تحديد وتوجيه النظم الاجتماعية : كالقانون ، والسياسة ، والتعليم ، والاقتصاد ، وهي تستهدف من ذلك منع الاحتكار والاستبداد ، والحد من تركيز القوة في سلطات بالذات ، فالضوابط الاجتماعية الحديثة تتحرك نحو شكل جديد تستهدف منه تخفيض المجتمع من القوضى والاحتكار ، ويعتبر « كارل مانهايم » أهم من دعم هذا الاتجاه ، وهو ينظر الى صناع الدستور بوصفهم قادة التخطيط الاجتماعى ، ويرى أن نمو قوة معينة قد يترتب عليه استبداد فرد أو جماعة لجماعة أخرى أو للمجتمع كله . أما الوسائل التى يجب على المخطط أن يضعها أمامه بوصفها تتمكن من ضبط مكونات البناء الاجتماعى ، فهى تتمثل في تحديد صور جديدة لتنظيم الملكية ، وتنظيم استخدامهما ، وكذلك في فرض الضرائب . وليس هناك - في نظره - إلا طريقتان لتحقيق التوازن المجتمعى : الطريق الأول هو الثورة ، أما الطريق الثنائى فيتمثل في الإصلاح . ويعتقد مانهايم ، أن الطريق الأول قد أثبت

نجاحه في دولة كبرى مثل روسيا السوفيتية ، حيث أدت الثورة فيها إلى محو جميع فئات الشعب إلى عمال ، قد يختلفون في أجورهم ، وفي بعض الفوارق الاجتماعية الشائنة ، ولكنهم لا يهاجرون من حيث القوة . وهو يفترض على الطريق الثاني إذ يقول أنه يسمح للحركات الطوعية بأن تأخذ مجراها ، حتى ولو كان ذلك على حساب المساواة الاجتماعية ، فضلاً عن أنه لا يمكن تطبيق الإصلاح إلا في مجتمع متجانس ، لأنه لا يمكننا أن نتوقع وصول مجتمع معين إلى حالة الاتفاق السلي على تخطيط الوسائل والأهداف ، إلا إذا كان متجانساً ، ويركز مآثرهم على مسألة إقامة ضوابط اقتصادية ملائمة ، لأنها هي التي تلعب الدور الهام في التخطيط للمعاصر . فإذا نظرنا إلى المجتمع المعاصر على وجه الخصوص ، لوجدنا أن النظام الاقتصادي يترك أثراً هاماً في حياة الإنسان والمجتمع كله ، ذلك المجتمع الذي لا يمكن أن يستقر دون أن يكون هناك توازن في المعايير الاقتصادية

وهناك عدة مشاكل اقتصادية يعاني منها العالم المعاصر من أهمها : الفقر الذي تعيش فيه بعض الجماعات الاجتماعية في معظم أرجاء العالم ، وسوء توزيع الموارد الاقتصادية ، وانعدام التوازن في الدخل ، والعمالة . ويقترح «مآثرهم» عدة خطوات لحل هذه المشكلات ، يمكن تلخيصها فيما يلي :

- ١ - وضع ضوابط للأجر والثمن .
- ٢ - ضبط الاستثمار في جميع ميادين الاقتصاد .
- ٣ - وضع ضوابط للملكية الخاصة .
- ٤ - فصل ملكية بعض التنظيمات والمؤسسات عن إدارتها ، فضلاً عن وضع هذه الإدارة تحت رقابة الضبط الحكومي .

ومع ذلك فهو يرى أن كل هذه الخطوات والضوابط قد لا تنفذ في تحقيق التوازن الإقتصادي ، وفي هذه الحالة يمكن اعتبار تأمين الصناعات الكبرى بمثابة الخطوة النهائية ذلك لأن التأمين وسيلة تجعل ملكية المشروعات ومسئولية إدارتها في أيدي أعضاء المجتمع كله (١) . والواقع أن دراسة الضبط من هذا المنظور ، تتطلب فيها عميقاً للأساس الاقتصادي للمجتمع ، ولكيفية تدخل الدولة لضبط وتنظيم وتفطيط الإقتصاد ومدى غارتها لهذا التدخل .

المنظور الثاني : ضبط الانحراف

قام ألبرت كوهين Albert Koken ، بتفسير هذا المنظور ، وكان أهم مدعاه ، فهو يستخدم مصطلح الضبط الإجتماعي لكي يشير إلى العمليات والابنية الإجتماعية التي تميل إلى منع الإنحراف أو الحد منه ، سواء كان ذلك عن طريق : تعويقه ، أو إصلاحه ، أو الانتقام من المنحرف ، أو بطريق المبدالة أو التعويض الخ . وهو يرى أنه من الصعب أن نحدد الآثار التي يحدثها الضبط الإجتماعي في الإنحرافات ، مسترشداً بمثال يقول فيه أنه يصعب جداً تحديد الآثار المباشرة للضبط على انخفاض معدل إنحرافات الأحداث ، ذلك لأن هذا الانخفاض يعتبر نتيجة لمجموعة عوامل تعمل في وقت واحد . وعلى سبيل المثال ، إذا صاحب إدخال أساليب جديدة ، انخفاض في معدلات الإنحراف على مستوى المجتمع ، فهو يتساءل : كيف نتأكد من أن تلك المعدلات قد انخفضت نتيجة لإدخال هذه الأساليب الجديدة ، ولم تنخفض نتيجة لحدوث بعض التغيرات في المجتمع ككل . ولكن بالرغم من صعوبة

1 — Karl Mannheim, *freedom, power, and Democratic planning*, London, 1968, pp. 117—122.

تحديد هذا الأمر ، فالضبط الإجتماعى أهميته الكبرى فى التقليل من الانحراف أو معالجته ، أو عقاب مرتكبيه ، ولا بد أن ' فى كل مجتمع على مجموعة من النتائج والآثار التى ترتب على قيامه بضبط الانحراف ، وإن لم تكن هذه النتائج مرتبة بالضرورة . ولذلك فهناك صورتان لبناء الضبط الاجتماعى ، وهما أولاً : البناء الكامن ، أى مجموعة النتائج التى ترتب على قيام المجتمع بضبط الانحراف ، وثانياً ، البناء الواضح ، الذى يشتمل على أدوار الآباء ، وكبار السن ، والأصدقاء والجيران (فى المجتمعات البسيطة بالذات) والهيئات المتخصصة : كالشرطة ، والمحاكم ، والنظم العلاجية (فى المجتمعات الحديثة) . ويرى « كوهين » أن دراسة الضبط الاجتماعى من هذا المنظور ، تتضمن دراسة تنظيم الهيئات القائمة به ، والإهتمام بالتنظيم الاجتماعى لنظمها العلاجية وكيف أن إمكانياتها ووظائفها تعتمد على بنائها الداخلى وعلاقتها الداخلية (١)

ومضى ذلك أن أصحاب هذا المنظور يرون أن دراسة الضبط الاجتماعى تنحصر فى الاهتمام بأساليب معالجة الانحراف ، والمؤسسات المستولة عن هذه الوظيفة ، والتى تشمل فى مؤسسات علاج الأمراض النفسية والمصيبة والعقلية ، ومؤسسات رعاية الأحداث ، وخدمة الشباب ، ورعاية الطفولة . ويعتبر هذا المنظور محدوداً إلى درجة كبيرة ، فضلاً عن تأثره إلى أبعد الحدود بالإيديولوجية الرأسمالية وينطلق العلاج أو العقاب

1 - Albert Kohn, Deviance And Control, New York, 1970,
pp. 38 40.

المنظور الثالث : ضبط السلوك الانساني

ويتمثل هذا المنظور ، في الإعتناء بضبط السلوك الإنساني برمته ، وكان ذلك إجماعاً ، معظم العلماء الذين تناولوا مسألة الضبط الاجتماعي بالدراسة . وقد عبر « - كينر » عن هذا المنظور بقوله : « إن دراسة الضبط تستلزم دراسة علاقة سلوك أعضاء المجتمع بالثقافة ، وبالنظم الاجتماعية العاطفة ، لأن الثقافة تقوم بدور هام في ضبط السلوك الإنساني » . والمجتمع - بما لديه من ثقافة - يحدد كل ما هو « صائب » وما هو « خاطئ » ، عن طريق قيمه ، وعاداته ، وتقاليده ، كما أنه يحدد مجموعة الجوازات التي توةح على أي انحراف عن قواعد الصواب . ولذلك فالفرد ينضبط عن طريق نظم المجتمع : كنظام الأسرة ، والدين ، والحكومة ، والإقتصاد ، والتعليم . وأيضاً عن طريق كل جماعة من الجماعات التي ينتمى إليها أو يشترك في عضويتها ، إبتداء من جماعة اللعب والجماعة الأترفية إلى التنظيم الاجتماعي . وتؤثر الثقافة في نوع الأعمال التي يمارسها الفرد ، وهي تتحكم في دوافعه ، وفي كيفية إشباعها ، وتقوم بتشكيل الاستجابات الإنفعالية للفرد ، فضلاً عن تحكمها في عواطفه ومشاعره ^(١) . ولكن ليس معنى ذلك أن التقارب بين عادات وأعراف الجماعات المختلفة في المجتمع الواحد - يعتبر قاعدة سائدة ، بل إن الصراع قد يقوم بين هذه عادات وأعراف ، وقد تعمل نظم الضبط وهيئاته بطرق متصارعة ، ومثال ذلك أنه غالباً ما تتصارع التربية العلمانية مع التربية الدينية ، وعموماً تتصارع نماذج الضبط التقليدية مع نماذج الحديثة .

1 - B.F. Skinner, Science and Human Behavior, New York, 1962, p. 475.

خلاصة القول أن هذا المنظور يتم بدراسة أثر الثقافة والنظم الاجتماعية ،
على وجه الخصوص ، في سلوك أعضاء المجتمع ، ولذلك يعتبر هاتمان الذين
قاموا بدراسة الضبط الاجتماعي ، ضمن أصحاب هذا الاتجاه .

المنظور الرابع : ضبط الإنتاج والحياة الاجتماعية .

ويعتبر هـ كارل ماركس ، أكبر مدعم لهذا المنظور هو وأتباعه ، ويرى
أنه لا يمكن ضبط الحياة الاجتماعية إلا عن طريق ضبط أساسها الإقتصادي ،
الذي يتمثل بوجه خاص في الإنتاج . ويقول في هذا الصدد إن الإنتاج المشترك
يتطلب سلطة موجهة تحقق علائق بين الأنشطة الفردية ، وينجز الوظائف
العامة بوصفها مختلفة عن الأعمال الفردية التي يقوم بها الأعضاء وهم فرادى .
ولذلك فإن الهدف من ضبط الإنتاج وعلاقاته هو التنسيق بين الجهود الفردية ،
وإنجاز الوظائف العامة . ويلاحظ أن هناك مجموعة من العلماء السوفيت بدأت
تتم بالتمريعات التي وضعها ماركس وأتباعه ، وبوجهات نظرهم في كل ما يتعلق
بالمجتمع ونظمه وتنظيماته . ومن أجل هذا ، ظهرت بعض المؤلفات التي تمكس
وجهة النظر الماركسية في موضوعات مختلفة : كالضبط ، والتنظيم ، والإدارة ،
والتنظيم ، والبيروقراطية .

جوهر مشكلة الضبط الاجتماعي

الواقع أن كل مفكر من المفكرين السابقين ، قد تصور مشكلة الضبط
بطريقة معينة ، ووضع تساؤلات تحدد تصوره لتلك المشكلة ، ثم بدأ يحيط
عليها ، فإدوارد روس مثلاً كان يسأل : كيف ينضبط سلوك أعضاء المجتمع ؟
وكيف يرتبط هذا السلوك بتدعيم النظام الاجتماعي ، وكان كولي أيضاً يمد
المشكلة بنفس الأسلوب ، ولكن جاءت وجهات نظرهما مختلفة إلى حد كبير ،

بل ومتناقضة ، يهور لاندرو جوهر مشكلة الضبط الإجتماعى على نحو مشابه ،
 فيسأل : كيف يتسنى هؤلاء الأفراد الذين يختلفون في اتجاهاتهم ، ورغباتهم ،
 وحاجاتهم ، أن يخضعوا لروتين واحد ، أو أن يسيرا في طريق واحد منظم ؟

أما كلر ماتهايم فقد صور مشكلة الضبط على هذا النحو : إذا كان
 من الممكن ضبط المجتمع ، فكيف نستطيع فرض وسائل تدخل في الأعمال
 الإنسانية ؟ ومن أين يجب أن يبدأ هذا التدخل ؟ وتعتبر هذه المشكلة - كما يقول
 ماتهايم نفسه - الفكرة الأساسية التي توجهنا إلى تصور الضبط الإجتماعى ،
 وهو يذهب في هذا الصدد إلى أن « روس » في كتابه عن الضبط الإجتماعى ،
 وجه الانتباه في وقت مبكر جداً إلى هذه المشكلة ، ولكنه لم يكن في استطاعته حينئذ
 أن يتمرد على المضامين النهائية والمحتويات الممتدة لها . ومن الجدير بالذكر
 هنا أن مشكلة : من أين تبدأ الضبط ، التي تكلم عنها ماتهايم وسبقه إليها روس ،
 لم تواجه ماركس ،^٩ نه حدها منذ البداية .

وكان تصور هومالز ، لجوهر المشكلة يتمثل في قضايا مثل : لماذا يستمر
 البناء الإجتماعى في وجوده ؟ وكيف يتمثل أعضاء المجتمع لمعاييره ؟ ولماذا
 يمثلون لتلك المعايير ؟ وما الذى يجعل من العادات عادات ؟ ولماذا توجد في
 في خضم السلوك الإنسانى نماذج ثابتة فتتكلم عنها ؟

وعلى أية حال ، فقد تشابهت معظم التساؤلات التي وضعها هؤلاء الباحثين ،
 بالرغم من أن إجاباتهم عليها جاءت مختلفة إلى حد كبير ، وتدور هذه التساؤلات
 في أغلب الأحيان حول ما يلى :

- ٢ - من أين يمكن أن يبدأ هذا الضبط ؟
- ٣ - لماذا يضبط الأعضاء ؟
- ٤ - كيف يرتبط الضبط بتدعيم النظام الاجتماعي ؟
- ٥ - إلى أي حد تختلف أساليب الضبط من مجتمع لآخر ؟ وما هي أسباب هذا الاختلاف ؟

الفصل الثالث

نظريات الضبط الإجتماعى ، الأولى ،

- مقدمة

- نظرية تطور وسائل الضبط الإجتماعى

- نظرية الضوابط التلقائية

- نظرية الضبط الذاتي .

- النظرية البنائية الوظيفية

الفصل الثالث

نظريات الضبط الاجتماعي

« الأولى »

يعنى هذا الفصل بمرز الإطار العام وأهم القضايا التي تواجه دارس الضبط الاجتماعي وذلك من خلال تحليل أهم نظريات العلماء الأول الذين اهتموا بهذا الموضوع منذ إدوارد روس ، حتى « لاندبر » ثم يتولى تقديمها والتعقيب عليها .

ومن المناسب قبل إستعراض هذه النظريات ، أن أحدد أولا - ويختصار معنى كلمة نظرية ، وأهم نماذج النظريات في العلوم الاجتماعية ، لكي أستطيع بعد ذلك أن أحدد نظرية الضبط الاجتماعي من خلال النظريات السوسيولوجية العامة فيتم بذلك التعرف على نموذج النظريات الذي يمكن أن تندرج تحته نظرية الضبط الاجتماعي .

والواقع أن كلمة « النظرية » تستخدم بشين : المعنى الأول ، وهو معنى عام يستخدم في الحياة اليومية ، ويشير إلى تفسير لا يمتنع لأي إختبار ، ولذلك فإن قيمته تعتبر محل شك كبير . وهذا المعنى لا يهتنا ونحن بصدد الحديث عن نظريات الضبط الاجتماعي . أما المعنى الآخر ، فهو الذي تعتبر النظرية بمقتضاه ميلا يشتمل على مجموعة من المبادئ ، أو القضايا ، أو القواعد التي تتعلق بظاهرة معينة . وهذا المعنى يتعارض ما هو نظري مع ما هو تطبيقي . والنظرية بهذا المعنى

الثاني نموذجان (١) :- النموذج الأول ، وهو الذى يشتمل على النظريات التى تتضمن كل منها مجموعة قواعد ومبادئ إجرائية *Procedural Rules and principles* إلى جانب مخطط أو إطار عام للمصطلحات والتصنيف *Schema of terminology and classification* . (٢) إذ أنه عادة ما يبدأ الباحثون فى العلوم الاجتماعية دراساتهم بشرح إجاباتهم الأساسية ، ومداخلهم إلى الدراسة ، ويكون لديهم فى الذهن حينئذ مجموعة قواعد إجرائية يطالبون باتباعها ، أو على الأقل يلتزمونها عند معالجة المسائل التى يهتمون بها . والنظرية بهذا المعنى ، تهتم بوضع المصطلحات الأساسية وتعريفها ، ومن الأمثلة على القواعد الإجرائية فى نظرية الضبط الاجتماعى ، مجموعة القواعد التى قام بوضعها «جورج جيرفيتش» ، (٣) ، وذى ضرورة اتباعها عند دراسة الضبط الاجتماعى . أما إذا خرج الباحث من نطاق القاعدة الإجرائية ، وبدأ يرد إستخدامه لتلك القاعدة وبعده المصطلحات الأساسية ، فإنه ينتقل بذلك إلى مستوى آخر ، وهو تنسيق المصطلحات والتنسيق التصنيفى . ونحن نعلم أن العلوم الاجتماعية برمتها ، قد أحزنت تقدما كبيرا فى وضعها للاتساق التصنيفية ، ولكن بعض العلماء يرون أن بعض المخططات التصنيفية فى علم الاجتماع على وجه الخصوص ، ليست لها أية فائدة ، لأنها لا تماوتنا على إكتشاف فروض عامة (٤) .

1 — Robert Brown, *Explanation in Social Science*, London, Routledge and Kegan Paul, 1963, p. 166.

(٢) وهذا النموذج من النظريات هو الذى أطلق عليه « روبرت ميرتون

• R. Merton « نظرية المتوسطة *Middle range theories* » .

(٣) سوف تتم الإشارة إليها بالتفصيل عند تحليل نظرية «جيرفيتش» فى الضبط.

4 — Brown, *op. Cit.* p. 166.

أما النموذج الثاني للنظرية ، فهو النظرية العرفية *formal Theory* ، ويلاحظ أنه سواء جاءت صياغتها في كلمات اقوية أو رموز رياضية ، فهي عبارة عن غلط تفهيري *Explanatory Schema* ، ويرى براون ، أن هناك ست طرق أساسية للتفسير ، وهي :

- ١ - التفسير التاريخي ، وهو الذي يفسر الحادثة عن طريق ردها إلى أصولها أو بواسطة تحديد معالم تطورها أو تماقها في فترة معينة .
- ٢ - التفسير عن طريق الإشارة إلى أغراض الأشخاص ، أو نواياهم من القيام بفعل معين ، وهنا يكون الفعل بمثابة وسيلة لمهدف ما .
- ٣ - التفسير بواسطة الإشارة إلى الميول أو النزعات .
- ٤ - التفسير عن طريق الإشارة إلى أسباب وقوع الفعل .
- ٥ - التفسير عن طريق تحديد الوظائف .
- ٦ - التفسير بواسطة الإعتماد على بعض التعميمات الإمبريقية (١) .

هنا ، وسوف يتبين لنا بعد عرض النظريات السوسيولوجية في الضبط الإجتماعي ، إلى أي نموذج من النموذجين السابقين يمكن أن تندرج كل نظرية من تلك النظريات ، علماً بأن الهدف الأساسي من تحليل آراء العلماء الأول في الضبط الاجتماعي ونقدهما ، هو عبارة عن محاولة لإلقاء الضوء على النظريات الحديثة والمعاصرة ، ذلك لأن كثيراً من تلك النظريات لا يمكن فهمها ، ومعرفة مدى أصالتها ، وتقييمها ، إلا بتحديد مصادرها وأصولها ، أي عن طريق العرض المسبق للنظريات القديمة ، وخصوصاً عند كل من روس وكولي ، اللذان إعتبرت

نظرياتها وآرائها بمثابة مصادر لكل قضايا ونظريات الضبط الأخرى سواء عند الإقدمات أو المحدثين . ومن أجل هذا فسوف أتمرض في الصفحات اللاحقة لمجموعة نظريات العلماء الأول ، وأعقب على كل منها ، ثم أختتم هذا الفصل بمجموعة ملاحظات توضح مدى تأثير العلماء الأول بالمحاولات المبكرة التي بذلت في ميدان دراسة الضبط الاجتماعي ، وما تركوه من أثر على النظريات المتأخرة أو الحديثة .

نظرية في تطور وسائل الضبط الاجتماعي .

من الممكن إتباع عدة خطوات أساسية لمرض نظرية « روس » ، تمثل الخطوة الأولى منها في إيضاح جوهر النظرية أى شرح فكرته عن النظام الطبيعي ، وعلى ذلك خطوة ثانية وهي تفرقة بين العوامل الأخلاقية والاجتماعية المؤثرة في الضبط ، ثم الخطوة الثالثة وتمثل في تمييزه بين وسائل الضبط الاجتماعي وأنواعه ، وتأتي الخطوة الأخيرة ، وهي عرض فكرته عن طبيعة الضبط الاجتماعي ، وشروطه ، ومقاييس فاعليته ، ثم التقيب على النظرية .

أولاً : فكرة النظام الطبيعي

تمثل هذه الفكرة جوهر نظرية روس ، الذي ذهب إلى أن هناك نظاماً طبيعياً يتغلغل في كل الأقسام الإنسانية ، ويقوم على وراثة الإنسان لأدبج غرائز طبيعية وهي : المشاركة أو التعاطف ، والجماعية (أو القابلية للاجتماع) ، والإحساس بالعدالة ، ورد الفعل الفردي . وتمتد هذه الغرائز الإنسان بنظام تكاملي ، كما تعمل على تدعيم العلاقات الاجتماعية على مستوى شخصي وودي . ولكن كلما تطور المجتمع ، زادت العلاقات غير الشخصية القائمة على التعاقد ، وذلك بسبب ضعف الغرائز الاجتماعية للإنسان وسيطرة المصلحة الشخصية عليه ؛

وبالتالى فإن المجتمع فى هذه المرحلة الانتقالية (من حالة المجتمع الطبيعى ، إلى حالة المجتمع الحديث المعقد) مسئول عن القيام بوظيفة هذه الفرائز الاجتماعية التى أصبحت تضغط باستمرار لتحل محلها الأناية الفردية . وهو يستطيع أن يقوم بذلك الوظيفة عن طريق ميكانيزمات تضبط علاقات الفرد الذى يتميز بالأناية : بغيره من الأفراد . ومن ثم ، فإنه كلما إختفت المجتمعات الطبيعية أفحمت المجال لظهور المجتمعات المتحضرة المصطنعة ، وبالتالى تحتل الضوابط الاجتماعية تلك المكانة التى كانت تحتلها من قبل الضوابط القوية للإنسان ، وتكون مهمتها حينئذ هى تنظيم السلوك ، وتوفير الأمن للفرد ، والنظام والتكامل للمجتمع .

ونتيجة لذلك ، كلما أصبح المجتمع أكثر مدنية ، وتحضرأ ، زادت درجة الضغط التى يمارسها تجاه أعضائه الأفراد . مما ينتج عنه أيضاً إزدیاد أناية الفرد ضد المجتمع ، والمجتمع ضد الفرد . وهذه النزعة العدوانية من الفرد تجاه المجتمع تدفع الثانى إلى أن يضبط الفرد عن طريق حيل devices مصطنعة ، وممكنة جاء التأكيد على الوسائل means ، فى نظرية روس عن الضغط (١) .

والواقع أن فكرة النظام الطبيعى Natural order احتلت مكانة هامة فى

1 — E. A. Ross, Social Control, The Macmillan Company, New York, 1901, pp. 6 — 9, 26.

كذلك استعنت فى عرض جيوهر نظرية روس بتلك الصياغة المحبكة التى وضعها هولنج شيد ، لمساءلة الضغط عند روس ، حيث أنها تدل على فهم واضح وعميق للمشكلة . وقد عرض تلك الصياغة فى مقالاته التى سبقت الإشارة إليها فى الصفحات القليلة السابقة .

نظرية روس ، فهو يرى أن هذا النظام ، يحدث دون أى فن أو تصميم وأن هناك مجتمعات قديمة كانت تعتمد عليه إعتياداً كثيراً ، وبعمرور الوقت ، استطاع المجتمع أن يمارس بعض أشكال الضبط على الفرد ، ولذلك فإن جزء من الضبط في يومنا هذا يعتبر طبيعياً ، natural ، وجزء آخر مصطنعاً ، artificial . وكلا النوعين من الضوابط يختلط بالآخر ويمتزج به ، لدرجة أنه يكون من المستحيل أن ترد نوعاً معيناً من السلوك إلى خصائص خلقية أصيلة في الطبيعة الانسانية ، ونوعاً آخر إلى المجتمع ذاته . ونجدد الناس في المجتمع الحديث ، يحملون بعض الأفكار والمبادئ التالية ، والتضاليد الطبيعية ، إلى جانب بعض التدرجيات التي تلقوها في المجتمع ذاته . ويرى روس ، أن ظهور الرأي العام ، والقانون ، والدين ، وغيرها من العوامل الإجتماعية ، أو وسائل الضبط الإجتماعي ، قد إستغرق وقتاً طويلاً . كما أننا نستطيع أن نرى إنساناً يعيشون وينصرفون دون أى ضغط إجتماعي ، ولذلك فإن النظام الذي يسود لديهم هو النظام الطبيعي ، والقانون الذي يحكمهم هو الفريضة الطبيعية وخصوصاً غريزة الإحساس بضرورة العدالة (١) .

ثانياً : التفرقة بين العوامل الأخلاقية والاجتماعية

لقد إنبثقت نقطة الإنطلاق في نظرية روس ، من تفرقة بين نوعين من العوامل التي تؤثر في الضبط الإجتماعي ، وهما : العوامل الأخلاقية ، والعوامل الإجتماعية ؛ وتمثل العوامل الأخلاقية في الفرائض الطبيعية التي توجد لدى كل فرد ، أما العوامل الإجتماعية أو وسائل الضبط أو ضوابط المجتمع فهي التي تظهر في الرأي العام ، والقانون ، والمعتقد ، والإيحاء الإجتماعي ، والتعليم ،

والامادات الجمعية ، والدين الاجتماعى ، والمثل العليا ، والفن ، والتوير ،
والقيم الاجتماعية .

أ - العوامل الأخلاقية (الفرائض الطبيعية)

يرى د روس ، أن التعاطف الوجدانى Sympathy ، أو كما أسماه
« العاطفة الطبيعية » وإن لم تكن العامل الرئيسى فى بناء المجتمع ، إلا أنها تعتبر
بلاشك أساساً هاماً فى تكوين الأسرة برمجتها نظاماً اجتماعياً . وهذه العاطفة
هى التى تدعم العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الأسرة ، وتعمل على تجميد تلك
العلاقات ، إذ أنها تدعم الروابط الجنسية ، والوالدية ، والحب الأسرى . وكذلك
فإن التعاطف فاعلية هامة بالنسبة للجماعة الاجتماعية برمجتها لأنه يقلل من
حدة التقلبات التى تتوهم بها حياة الجماعة ، ويهدئ طرق المعاملات البرمية ،
ويربط بين أعضاء الجماعة ويخفف من حدة الأبعاد أو المسافات بين أفراد
الأسرة ، فالتعاطف إذن هو الطريق الذى يوصل المجتمع إلى حالة النظام
الاجتماعى والتوازن (١) .

وهناك غريزة ثانية تدفع الإنسان إلى عقد اتصالات اجتماعية مثمرة ، وتعمل
على تدعيم النظام الاجتماعى ، وهى « غريزة الجماعة Sociability » أو « القابلية
للإلتحاق » التى كانت تدفع الناس فى بداية الأمر إلى الإحساس بالحاجة إلى
الاتصالات الاجتماعية ؛ أما الآن ، فقد حبل العقل على الغريزة ، وأصبح
الناس يدركون أهمية الإلتحاق بدلا من أن يشعروا بالحاجة إليه ، وقد
أسهمت تلك الغريزة فى تكوين منظمات وروابط اجتماعية عديدة ، أهمها

الدولة (١).

وأما الفريضة الثالثة فهي غريزة « الإحساس بالعدالة *Sense of justice* » وهي تجعل الفرد يرتبط بين مصالحه وإهتماماته ، ومصالح وإهتمامات الآخرين ، ولذلك فإنه يمتلي وزناً مساوياً لمطالبه ومطالب الآخرين والإحساس بالعدالة ، وبضرورة تحقيقها ، هو العامل الذي يسود في مجالات عديدة : كالحرب ، والرياضة ، والتجارة ، والسياسة ، وهو القاعدة الطبيعية لأية مناقشة ، كما كان التعاطف قاعدة للتعاون المتبادل ، ويؤكد « روس » أهمية تلك الغريزة في قوله « إن أثرها يكون عظيماً ، عندما تترك الأبواب بلا حراس ، والملكية بدون رقيب ، والمعقود بلا شهيد ، والوعود والمعقود بلا توقيعات » . وذلك لأن الإحساس بضرورة العدالة يدفع كل فرد إلى أن يضبط نفسه بنفسه ، وأن يسيطر على أهوائه ومواقفه ، وأن يتذكر الطرف الآخر دائماً ، وأن يستمع إليه ، ويتأقنه (٢) .

إن التعاطف ، والجماعية ، والإحساس بالعدالة ، ليست أموراً كافية لحقق وتدعيم النظام ، بل إن هناك نوعاً من السلوك الفردي أطلق عليه روس إسم « رد الفعل *resentiment* » وهو يبر عنه بمبدأ : « العين بالعين ، والسن بالسن » ، إذ يمثل رد الفعل خاصية أخلاقية أولية تميل إلى المساواة بين الناس من طريق تدعيم الحقوق الطبيعية للتعادلة فضلاً عن أنها تثير مطالب الضعيف ضد سيطرة القوى . ولذلك فإن « رد الفعل » الذي يوجه إلى أية إهانة أو أذى ، هو أول ضربة يمكن أن توجه إلى الشخص المعتدى ، وهو العامل الأول من

1 — Ibid, pp. 14 — 22.

2 — Ibid, pp. 23, 25, 27, 29, 31, 35.

عوامل النظام والأمن order . ويبتدأ الاضطراب ثم لا لرد الفعل الذى قد لا يقوم به المجتمع عليه ذاته بل وتشترك معه أيضاً عشيرته أو أعضاء عائلته . وفى أى مجتمع مستقر ، نجد مجموعة قواعد تحدد أصول رد الفعل ، وهى التى تتمثل فى العادة الجمية والعرف . غير أن رد الفعل الفردى - كما يرى روس - يهوى المجتمع من القيام برد الفعل الإجتماعى ، ولذلك فإن القانون يستبعد التأثر . ويقال من مجالات الحماية الذاتية ، ويأخذ على عاتقه مهمة الإنتقام^(١) .

ب - مصدر الحاجة إلى العوامل الاجتماعية

بالرغم مما ذهب إليه «روس» فى تأكيد أهمية الفسائر أو العوامل الأخلاقية كأسس للنظام الإجتماعى ، إلا أنه يؤكد حاجة الناس إلى الضبط الإجتماعى^(٢) . فهو يرى أنه كلما زاد حجم السكان ، وظارت طوائف وعشائر جديدة ، بدأ المجتمع الطبيعى يتلاشى عديجياً . وبالتالي ، تعدد الزمر الاجتماعية ، وتعدد معها الولاء ، ولذلك فإن التآفر الذى يمكن أن يوجد بين تلك الزمر والطوائف المختلفة التى توجد داخل المجتمع الواحد ، جدير بأن يهدده بالانشقاق على ذاته . إن المجموعات المتنافسة داخل المجتمع الواحد ، والتى تقتسم على الثنى والتفكير ، والموظف والواطن العادى ، والمدنى والمسكرى ، والايض والأسود ، والمسيحى والمسلم واليهودى ، كل هذه التناقضات كتيبة . كما يرى روس - بأن تمرض المجتمع للانهايار والاضلال . ومن أجل هذا ، فإن كل مجتمع يتبع طريقة خاصة للتخفيف من حدة تلك الروابط التى تجذب الناس إلى جماعاتهم الصغيرة والمحدودة وهذه هى وظيفة النظام الإجتماعى السائد فى

1 - Ibid, 36 - 46.

2 - Ibid, p. 49.

المجتمع، تلك التي تتمثل في التخفيف من حدة ارتباط الفرد بمجتمعه الصغيرة، حتى يشعر بالإهتمام إلى المجتمع الكبير. وهنا ما أطلق عليه روس وفضال الجماعة الكبرى ضد الجماعة الصغرى، إنه انفصال هذه التمسك، والطائفية، والولاء الأعمى، والاثنية. ومن هنا تأتي أهمية الضبط الإجتماعى، وتؤكد الحاجة إليه، فيصبح الضبط إطاراً مصطنعاً، يشتمل على مجموعة من الأنسجة التي تربط بين الكتل الإجتماعية التي كادت أن تصاب بالتصدع والإنشقاق أما هذه الأنسجة، فهي تتمثل في النظام الإجتماعية، وهنا تصبح النظم مسئولة عن إستتباب النظام العام بالمجتمع، وعن التوفيق بين القوى المتصارعة في المجتمع الواحد. وفي هذا الصدد، يلتفت روس، إنتباهنا إلى أهمية الفروق الاقتصادية بين أعضاء المجتمع الواحد، ومدى خطورتها، ووظيفة الضبط الإجتماعى في هذا المجال، فيقول إن المساواة أمام القانون، والمساواة السياسية والمساواة الدينية - قد تبطئ أو تقلل وتخفف من تلك الفروق الاقتصادية، ولكنها لا توفقها أو تقضى عليها، ولذلك فهناك حاجة ماسة إلى الضبط الإجتماعى. وإذا كانت الفروق الاقتصادية في المجتمع الصغير تجعل من الضروري قيام نوع من الضبط الإجتماعى فالحاجة إليه تكون أشد في الدول الكبرى (١). هنا فيما يخص

(١) تعتبر نظرية « ماهايم » الحديثة في الضبط الإجتماعى تطوراً لفكرة روس في ضبط الفروق الاقتصادية، حيث إكتفى الأخير بذكر هذه المبادئ القصيرة ولكنه لم يتناولها بالشرح والتفصيل، نظراً لشدة إهتمامه بالموامل الإجتماعية التي تؤثر في عملية الضبط. ومن أجل هذا فقد إكتفى بمجرد الإشارة إلى حاجة المجتمع الحديث إلى ضبط الفروق الاقتصادية.

بأهمية الضبط ومبالغ الحاجة إليه للحد من آثار الفروق الاقتصادية ، أما عن الفروق العنصرية ، فيرى « روس » أن أثر انتشار عنصر معين على بقية العناصر في شعب من الشعوب ، قد يؤدي إلى الإطاحة بالمتجمع كله ، ومن ثم زداد الحاجة إلى الضبط في المجتمعات الحديثة المتعددة . خلاصة القول أن هناك مجموعة أسباب خلقت الحاجة إلى الضبط الإجتماعي ، وهي :

١ - زيادة حجم السكان ، وظهور طوائف وعشائر جديدة ، مما أدى إلى تلاشى المجتمع التقليدي ، وبداية ظهور المجتمع الحديث الذي لم تعد الفرائز الطبيعية فيه قادرة على ضبط سلوك الأعضاء .

٢ - بل ذلك ضعف الفرائز الطبيعية ذاتها ، وظهور الإنانية الفردية .

٣ - ظهور جماعات متباينة إلى درجة كبيرة في المجتمع الواحد ، سواء كانت أسباب هذا التباين إقتصادية ، أو عنصرية ، أو طبقية ، أو مهنية ، أو مزيجاً من تلك العوامل .

ج - العوامل الاجتماعية (وسائل الضبط الاجتماعية)

يرى « روس » أن أولى هذه العوامل عنده هو عامل « الرأي العام » *Public opinion* ، الذي يعرفه بأنه رد فعل من جانب المجتمع تجاه أي سلوك يسمى إليه . وهناك ثلاثة مكونات للرأي العام ، وهي الحكم العام *public judgment* وهو رأي الغالبية في فعل أو سلوك معين بأنه حسن أو سيء ، ملائم أو غير ملائم ، ثم الشعور العام *public sentiment* وهو الإحساس بالرضى أو بعده ، بالإحترام أو الإزدراء ، من جانب غالبية أعضاء المجتمع تجاه فعل معين ، ثم أخيراً الفعل العام *public action* ، وهو يتضمن تلك المقتضيات التي تتخذها الغالبية لكي تؤثر في السلوك العام . وهناك أيضاً ثلاثة جزاءات تطبق

على كل مكون من المكونات السابقة ، كجزاءات الرأي ، وجزاءات الشعور ، وجزاءات التنفـ . والرأي العام مجموعة خصائص ، بعضها إيجابي ، والبعض الآخر سلبى ، أما الخصائص الإيجابية فهي التي تمثل في أن :

١ - الرأي العام يمارس تأثيره على نطاق واسع ، وهو بذلك يشمل الوظائف التي يقوم بها القانون .

٢ - أنه أقل آلية من القانون ، فهو يضع في اعتباره تنوع الظروف : كالمكان والزمان ، والدافع .

٣ - أن الرأي العام يحسم الحلام الإجتماعى عن طريق فرض المطالب الخلقية التي قد لا يجرؤ القانون على فرضها .

٤ - أنه يتميز بالحرولة التي قد لا تتوفر في القانون .

٥ - أن حمل الرأي العام مباشر ، وصريح ، ينكس الحال بالنسبة الكثير من وسائل الضبط الأخرى إذ أنها تتميز بالبطء .

أما خصائصه السلبية ، فهي تتمثل في :

١ - أنه ليس هناك فرد من أفراد المجتمع يعرف بالتحديد إلى أى مدى يمدح ويثنى ، أو إلى أى مدى يلوم ، ولذلك تظهر المتناقضات التي تضعف من سلطة الرأي العام .

٢ - المفروض أن يكون هناك رأيا عاما موحدا وثابتا في وقت معين ، ولكن غالبا ما يعطش الرأي العام مع شعور طائفة معينة أو فئة بالذات في المجتمع .

٣ - أن سلطة الثروة ، والمكانة ، وكذلك إصدار الأوامر والقرارات ، تجعل ضبط الحكام عن طريق الرأي العام مسألة صعبة .

ونظراً لهذه المساواة التي قد توجد في الرأي العام، اعترف «روس» بأنه لا يمكن أن يكفي وحده كوسيلة لضبط الإجتماعي^(١).

ويعتبر «القانون» Law، أداة متخصصة ومحددة تبدأ دقيفاً، يستخدمها المجتمع لضبط أفرادهم والقانون وظيفتان: تتمثل الأولى في أنه يجب أن يعامل هؤلاء الذين يقومون بأعمال عدوانية بطريقة حاسمة ورادة *repressively*، بينما تتمثل الأخرى في أنه يجب أن تصرف، بطريقة إجبارية ملزمة *compulsively*، بما ينشئ مع أعمال هؤلاء الأعضاء. والجراءات القانونية عدة خصائص، أهمها: الموضوعية والإلزام، والمادية؛ وهي بالإضافة إلى ذلك كله تطبق بدرجة متساوية على كل الأشخاص الذين ارتكبوا نفس الفعل الجنائي^(٢). وبالرغم من تلك المميزات التي نسبها «روس» إلى الرأي العام، في الحالة الأولى، والقانون، في الحالة الثانية - إلا أن هناك عيوباً مشتركة بينهما، تتمثل فيما يلي:

١ - أن إجراءات القانون والرأي العام لا تقوم بضبط أوجه السلوك الكامنة والمستترة في حياة الناس.

٢ - أنه يمكن لكل من القانون والرأي العام أن يتغلا عن أداء وظيفتها بسبب قوة الشخص المذنب أو الجاني.

٣ - أن كلا من القانون والرأي العام، يحتاج إلى وقت وجهد لكي يحققا أهدافهما.

ومن أجل هذا، فقد ذهب «روس» إلى أن هناك وسيلة ثالثة تملأ من

1 — Ibid pp. 89, 94 - 96.

2 — Ibid, pp. 106 - 107.

عيوب الويلتين السابقين ، وهى « المعتقد Belief » . والمعتقد جدير بأن يدفع الفرد إلى أداء الملوك سوى طالما أنه مقتنع بأسميته . ومن ثم ، فإن الجزاءات البدائية الخارقة للطبيعة supernatural كانت تعتمد على المعتقد الذى مؤداه أن هناك موجوداً له قوى خارقة يسيطر بها على أفعال الناس ويتدخل فى حياتهم ، فضلاً عن أنه يعاقب ويكافئ . والمعتقدات نوعان : معتقدات بدائية خرافية ، وأخرى دينية . وكلاهما عبارة عن إعتقاد فى قوى خارقة . ويتساءل روس فى هذا الصدد ، كيف يصبح المعتقد دعامة للنظام الاجتماعى ؟ ويجب بقوله إن الإعتقاد فى القوى الخارقة ، كوسيلة للضبط الاجتماعى ليست له فاعليته المطلقة ، فكتير من الجماعات لديها معتقدات لا تستهدف تدعيم النظام أو الإحتفاظ به ، ولكن التحكم فى سلوك الفرد عن طريق الإعتقاد فى كائنات غير مرئية ، أمر يحتاج إلى شخصية معينة تستخدم المعتقد فى تنظيم سلوك الناس . ويستدل روس على صحة رأيه هذا ، بقوله ، إن كل دين من الديانات العالمية كان له رسول أو نبى ، وأنه لا يمكن أن تكون هناك ديانات أو معتقدات من هذا القبيل ، بدون وجود رسل وأنبياء (١) .

وأما الوسيلة الرابعة من وسائل الضبط الاجتماعى ، فهى « الإيماء » . ويرى روس أنه ليست هناك محاولة للضبط تنجز من الإيماء ، الذى يمكن إستخدامه لتوجيه الأفراد إلى الغرض الذى يريده المجتمع ، وبذلك يمكن الاستغناء جزئياً ، عن إستخدام الجزاءات ، أيا كان نوعها . وهناك ملاحظة يسجلها روس بهذا الصدد ، وهى أنه ليست كل المجتمعات تهتم بمصدر واهم للإيماء أو بمضمون مشترك ، حيث أن بعض نواحي الإيماء لا تهم بعض المجتمعات ، بينما يهتمها أنواع

أخرى أو صور مختلفة منه . فالجميع إذن هو الذى يتحكم فى صور الإيماء التى يؤثر بها على أعضائه . (١) أما والتعليم ، أو التربية فهو أسلوب آخر للضبط الاجتماعى ، تعلد وسائله وتختلف حياته التى تشمل فى الأسرة ، والمدرسة ، والقادة المرشدية . والتربية دائماً مشروطة ، إما بالوالدين ، وفى هذه الحالة يعرفون رغبتها على الطفل ، ويوجهانه إلى الحياة العملية بالطريقة التى يريان أنها ملائمة ، وإما مشروطة بالإملاء ، أو بالجميع كله (٢) .

هذا ويعمل المرف، على تنظيم حياة الأفراد، وتوجيهها إلى طرق معينة تشمل في عادات، ولغة، وملابس محددة، وفي ممارسة أنواع معينة من الرياضة، وهو يحدد أهداف الناس والوسائل التي يمكنهم إتباعها بلوغ تلك الأهداف، وطرق التمييز المختلفة، كما أنه يحدد موقف الأشخاص من الآخرين. وهو بالإضافة إلى ذلك يجب أن يرسم عادات احترام كبار السن، وتقدير الرؤساء والحكام، ويحدد أيضاً كيفية مساهمة القرارات والقوانين ويعتبر المرف مصدراً من مصادر القانون. وينظر روس، إلى المرف باعتباره قوة متداخلة ومتحركة في القوى الأخـرى التي يلتزم بها الفرد، وليس فقط باعتباره قاعدة غير مكتوبة *unwritten code*، وهو يرى أن سرقوة المرف يجب أن يبحث عنه في الإحياء وفي العادة، ذلك لأن التقديم يتصف بقيمته العظمى وبقدرة على تحقيق أغراض الضغط (٢).

ويعتبر الدين ، من أهم وسائل الضبط الاجتماعي ، حيث فرق روس بين نوعين من الدين ، وهما : الدين الرسمي Legal religion وهو الذي أطلق

1 — Ibid, 146, 149.

2 - Ibid, 153 - 164, 165.

3 — *Ibid.*, pp. 183 — 184, 192.

عليه من قبل « المعتد » ، والدين الاجتماعى *Social religion* . وعرف الدين الاجتماعى بأنه « ذلك الإقتران بوجد وداصلة من المصلاقة المأالية *ideal relationship* بين أعضاء مجتمع معين ، ثم الإحساسات التى تظهر نتيجة لهذا الإقتران (١) وكانت هذه الرابطة فى المجتمعات البدائية تتمثل فى « صلة الدم » ، ثم أصبحت بعد ذلك تظهر فى الرابطة الدينية وأخيراً فى القومية . ويرى روس فى هذا المصدد أن المعتقدات التى أوجدت الدين الرسمى فى المجتمع الغربى ، قد إنهارت أمام أعيننا ، وأصبحت متناقضة مع معارفنا ، وأنه كلما أصبحت الدولة أكثر قدرة على تحقيق النظام المدنى (أو العلمانى) ، فإن فاعلية « الذات *Ego* » وهى أساس عام فى الدين الرسمى ، تقل بدرجة ملحوظة ، وكذلك بالنسبة لقدرتها على تحقيق النظام . أما تلك المأالية التى خلقت الدين الاجتماعى ، فهى لم تتلاشى كثيراً وهى تعتبر فى الواقع أكثر فاعلية ومرونة ، وبذلك فإن هناك خطه عمل طويلة - ورعاً تكون أيضاً عظيمة - تنتظر الدين الاجتماعى ، الذى يعتبر قادراً على أن يحتل المكان المناسب له جنباً إلى جنب مع الفن ، والعلماء وذلك باعتباره مظهرأ من المظاهر الحرة للروح الانسانية السامية (٢) .

وهنا يأتى دور الاعتراف بأهمية « المثل الشخصية » *personal idea* حيث ذهب روس إلى أن هناك نماذج متنوعة للسلوك والشخصيات ، يطلق عليها لفظ « النماذج الاجتماعية » *Social types* ، وهذه النماذج يمكن أن تصبح مجرد الوقت مثلاً شخصية . حيث أن تفرق خصائص أو سمات معينة فى النماذج الاجتماعية كضبط النفس ، والإخلاص ، والشجاعة ، يدفع أعضاء المجتمع إلى

2—Ibid, p. 209.

1- 217 — 216

تقليديهما ، وإعتبارهما خصائص رائدة . ومن أهم تلك النماذج التي توحده
بالمجتمعات ، نموذج الجندي الذي يجمع بين عناصر عديدة ، كالشجاعة ، وقوة
الإحتلال ، والإخلاص ، والتضحية ، وهو يؤثر في عدد كبير من الأشخاص
الماديين بحيث يصبح بالنسبة لهم مثلاً أعلى . ففى أى مجتمع تعود فيه الخصائص
المسكوبة ، نجد أن طريقة الولاء ، والطاعة موجهة نحو نموذج الجندي ، فالأدب
يعظمه ، والبلاغة تتوجه ، والدين يقدس ، والجاهل تصفق له وتتمز به .
وبالإضافة إلى النماذج الرئيسية ، توجد نماذج أخرى فرعية في الجماعات المختلفة :
فالمدرسين نموذج ، والقساوسة نموذج ، والمهندسين نموذج ، والتمارين
نموذج ، والممثلين نموذج — وعادة ما يعتبر النموذج وسيلة لضبط مشاعر
وسلوك الفرد (٦) .

أما مصد « الشعائر ceremonies ، أو الإحتفالات فيرى روس أن الآراء
قد اختلفت فيها ، ووجد أن هناك وجهتين للنظر متعارضتين في هذا المصداق :
الأولى ترى أن الإستهطاف propitiation هو جوهر الشعائر ، وأن القوة التي
تدفع الناس إلى ممارسة مثل هذه الأعمال الدقيقة والمحددة هي الخوف . والشخص
الذي يقوم بها إما أن يستهدف إرضاء واستهطاف من هو أرقى منه شأنًا ، أو
أنه يؤديها تبرعاً عن خضوعه . ويرى روس أيضاً أن الشعائر بهذا المعنى ليست
بجديرة بأن تكون نظاماً اجتماعياً يلعب دوراً في حياة المجتمع ، بل لأنها عبارة
عن إجراء خلص يعم عن طريق التقليد ولكن ليست له أهمية تفوق أهمية
العادة المستحقة . أما وجهة النظر المعارضة فهي ترى أن الشعائر تظهر دائماً عامود
أرقى وأسمى ، وأنها تمتسح بذلك وسيلة ملائمة وفعالة لضبط الأشخاص

المعادين . وفي ختام الجزء الذى خصصه روس لدراسة الشعائر ، ذكر أنه يجب علينا أن نعرف بأن عصر الشعائر قد انتهى تقريباً ، وأنه ليس لدينا شيء آخر له فاعلية لكي يعمل عليها (١) .

ويضع روس أهمية كبرى « للفن » ، كوسيلة لتنشيط الاجتماعى ، فيقول إن الفن يثير التعاطف الوجدانى ، ويتغن ويصحح الرموز الإجتماعية ، كما يبين الأوضاع الخساسة فى المجتمع ، ويثير مشاعر الجماهير ، وهو بذلك يؤثر فى التفكير ، والشعور ، والسلوك . ويمكن أن يكون هذا التأثير إيجابياً أو سلبياً ، وبالتالي فإن نموذج الفنان يمكن أن يصبح عاملاً من عوامل تدعيم التنشيط أو إخماده (٢) .

وتعتبر « الشخصية » وسيلة قوية من وسائل التنشيط الاجتماعى ، وهناك شروط وأسباب عديدة تمكن وراء النفوذ الشخصى ، أما عن الشروط فهى تظهر فى تلك الإتصارات التى حققها القائد أو الزعيم ، يضاف إلى ذلك أن ذات البطل أو القائد تعتبر عاملاً هاماً من عوامل إحترامه وتقديره . ويهتف روس فى هذا الصدد بأهمية الخصائص الفيزيائية فى شخصية القائد ، فيقول إن التامة التى كان « شارلمان » يتمتع بها ، والظلمة والصفاء اللذان تميز بها وجه « ميد » ، والتميح الخفيف لوجه « ميرابو » والاعين الناقبة « لتابلين » ، والشكل الرومانتيكى « لغاريا لى » .. كلها تدل على أهمية الخصائص الجسمية فى القادة . وهناك مجموعة من الخصائص الأخلاقية التى تبرز الزعيم : كقوة الإرادة ، والخيال المرتبط بالواقع ، والشماعة ، والمثابرة ، فذلك الخصائص هى التى جعلت أشخاصاً

1 - Ibid, pp. 248, 286.

2 - Ibid, pp. 257, 261, 264.

مثل : محمد ، وبونفياك ، ودبليسيس ، والهدى ، يصبحون قادة وزعماء ، بل وأبطال . ويقول : « روس » إن الشخصية لعبت دوراً هاماً في تاريخ الضبط الإجتماعى ، حيث كانت الرئاسة في المجتمعات البدائية تمارس عن طريق رجل متفوق في العائلة أو القبيلة ، ولكن يبدو أن النفوذ الشخصى لن يلعب دوراً هاماً في المستقبل بنفس الدرجة التى كانت تنصب إليه في الماضى ، أى أن الشخصية لن تصبح حجر الأساس في النظام الإجتماعى في المستقبل أو حتى تكون كذلك في الوقت الحاضر (١) .

هذه هي مجموعة الوسائل التى تستخدم للتأثير في مشاعر أو إحساسات الأفراد بطريقة تودى إلى الطاعة ، وإحترام حقوق الآخرين . وهناك وسائل أخرى تؤثر في حقوق الأفراد وتجعلهم يمدون سلوكهم ، وهي : التنوير ، والحداع أو الوهم ، والقيم الإجتماعية . أما عن التنوير فهو الضوء الوحيد الذى يتمكن من توضيح نتائج الفعل أمام الفرد ، أو تنويره بها ، أو توضيحها أمامه ، ولذلك فإن له أثره الهام في توجيه وضبط أفعال الأشخاص (٢) . وإذا نظرنا إلى الحداع أو الوهم Musion ، فسرى أنه وسيلة للضبط عن طريق التصورات والمفاهيم الخاطئة ، التى صيغت بدعوى مبرهنة فائقة ، ومعتبرة الاحجية ، والتذور مثلاً لذلك (٣) .

هذا ، ومعتبر القيم الإجتماعية من أهم وسائل الضبط عند روس ، حيث أن إختيار الشخص لأى شيء ، أو فعل لا يتحدد إلا عن طريق القيم الإجتماعية.

1 — Ibid pp. 275 — 278, 290.

2 — Ibid, pp. 291 — 292.

3 — Ibid, pp. 304 — 305.

والواقع أن القيم الاجتماعية التي نسميها كل يوم قد مرت بعملية تصفية ، وهي تجعل حياتنا معقولة في الوسط الاجتماعي ، ونقيس الأمر من وجهة نظر المجتمع ، لا الفرد . وهناك عدة مكونات للقيم الاجتماعية ، تتمثل في : ذلك الجبل التلغاني من المعتقدات التي ورثت من الماضي ، ثم حماس الصفوة وحرصها على نشر رغباتها وأفكارها ، وآرائها الخفية ، وأخيراً تأتي التقاليد ، وهي رواسب الماضي غير الشخصية ، كالنظم ، والأمادات ، وهي تصبح بمثابة عوامل شبه مستقلة تقوم بوظيفتها في ضبط سلوك أعضاء المجتمع ، وتشارك في تشكيل الحياة الراحنة . وإذا كانت القيم عديدة وواضحة في الأدب ، والفن ، والدين ، والأخلاق ، فإنها تؤثر في عقول الصغار داخل الأسرة ، ومكان العبادة ، والمدرسة ، وذلك حتى تصبح هذه القيم دعامة قوية - غير مرئية - للنظام الاجتماعي (١) . ويرى روسو في هذا الصدد أن : الضبط عن طريق القيم ، يصبح علامة مميزة للمدرة التي ينتشر فيها الفتيان الاقتصادي ، ويزداد وقت الفراغ ، ويرتفع مستوى المعيشة ، فتكون مهمة القيم أو وظيفتها الأساسية هي توجيئ الإنسان إلى الرفاهية الاجتماعية لا الفردية ، وإلى دمه لتبصر في كل أنماط سلوكه . هذا بالرغم من أن هناك من المفكرين في هذا القرن ، من يرفضون تلك الفكرة التي تؤكد أن المجتمع يحتاج دائماً إلى أن يربط ذاته بوسائل الضبط بطريقة قوية (٢) .

وعلى هذا النحو قسم روسو العوامل التي تؤثر في النظام الاجتماعي ، فهناك عوامل تخلق هذا النظام أو تضع له الأسس ، وهي الفرائز الطبيعية أو العوامل

1 — Ibid. pp. 227 — 230.

2 — Ibid. pp. 231 — 233.

الأخلاقية ، وتوجد بجانبها عوامل أخرى تدعم هذا النظام وهي وسائل الضبط الإجتماعى .

ثالثاً : التمييز بين وسائل الضبط وأنواعه

فرق روس بين نوعين أساسيين للضبط وهما : الضبط الإجتماعى ، وهو ذلك النوع من الضبط الذى تمارسه الكتلة الإجتماعية كلها ، بالإضافة إلى بعض مراكز الهيبة والأثير فيها ، وطبقاً لذلك ، فإن هذا النوع من الضبط لا ينبع من فرد ، أو جماعة ، أو طبقة معينة ، بل من المجتمع كله ، ومن أهم وسائل الضبط الإجتماعى : القانون ، والعرف ، والدين ، والفن ، والرأى العام ، والقيم . أما الضبط الطبقي ، فهو الذى ينبع من طبقة معينة تمسك على حساب بقية المجتمع ، أو أنه عبارة عن ممارسة السلطة عن طريق طبقة معينة . يعمل من أجل مصلحتها الخاصة (١) .

وإذا كان روس يفرق بين أنواع الضبط ووسائله ، ويطلق لفظ « النوع » Kind ، على الضبط الإجتماعى نفسه ، ولفظ « الوسائل » means ، على كل من : القانون ، والعرف ، والدين ، والرأى العام ، والفن ، والقيم - فإننا نجد لاحقاً آخر ، وهو « جورج جيرفيتش » يطلق كلمة « النوع » على مجموعة العناصر التى أسماها روس بالوسائل . وطبقاً لذلك ، فإن العرف ، والدين ، والقانون ، والمعرفة ، والفن ، تعتبر أنواعاً للضبط عند جيرفيتش ، وهو لا يستخدم كلمة « الوسيلة » ، وإنما يهتم بالترقية بين أنواع الضبط وصوره وهيئاته (٢) .

1 - Ibid, pp. 376.

(٢) - سوف نمره الإشارة إلى ذلك بالتفصيل عند التمرق النظرية

« جيرفيتش » .

والواقع أن تعدد المصطلحات التي استخدمت في دراسات الضبط الاجتماعي ، واستخدام المصطلح الواحد لكي يشير إلى مدلولات مختلفة . وكذلك استخدام مصطلحات مختلفة لكي تشير إلى نفس المدلول ، هو الأمر الذي أدى إلى ظهور كثير من الخلط واللبس ، وإلى سوء الفهم ، وشجع على زيادة الإهمال بوضع التعريفات والتصنيفات ، أكثر من التركيز على الدراسات والبحوث المحددة والمنسقة .

رابعاً : طبيعة الضبط الاجتماعي وشروطه ومقاييسه فاعليته

يلدب روس بصدد تفسيره لطبيعة الضبط الاجتماعي ، إلى أن الضبط يتذبذب بين القوة والضعف ، بين الجهد والمرونة . وأن هناك عدة أسباب لهذا التقلب ، أهمها تغير الحاجة الاجتماعية ذاتها ، وتغير عادات الناس وثقافتهم ، وما تبعها لذلك . ومن أهم مظاهر هذا التغير ، أن أصبحت الروابط الأسرية أقل فاعلية ، وأصبح الصغار يتحررون من السلطة الأبوية في وقت مبكر نسبياً ، وأصبحت المرأة أكثر تحرراً . ولذلك فإن تلك التغيرات التي طرأت على الحاجات الاجتماعية ، والنظم الاقتصادية ، والثقافة ، والعادات تستلزم تغيرات مصاحبة في المصدر الأساسي الذي تنبع منه رعاية الضبط الاجتماعي (١) .

والضبط الاجتماعي حدود ، لا يجب أن يتمدها ، فمن المعروف أنه يستهدف الرقابة الاجتماعية ، وفي هذا الصدد ، يضع روس مجموعة قوانين تحدد طريقة تدخل المجتمع في الضبط ، وهي :

القانون الأول : أن كل زيادة في التدخل الاجتماعي ، يجب أن توجّه

أهدافها إلى الأشخاص بوصفهم أعضاء في المجتمع ، لا أن تنظر إليهم باعتبارهم أفراداً .

القانون الثاني : لا يجب أن يكون التدخل الإجتماعي من الشدة بحيث يثير ضده عاطفة الناس أو ميلهم إلى الحرية .

القانون الثالث : يجب أن يحترم هذا التدخل الإجتماعي تلك المشاعر التي تساند النظام الطبيعي وتؤيده .

القانون الرابع : لا يجب أن يكون التدخل الإجتماعي بصورة يوقف معها ذلك الإنقراض المظاهر الأخلاقية الميثة .

القانون الخامس : لا يجب أن يحد التدخل الإجتماعي من « الصراع من أجل البقاء » لدرجة أن يقضى على عملية الإنتقاء الطبيعي ، وفي هذا الصدد يؤدي التحكم الوائد والمبالغ فيه إلى تعويق عملية الإنتقاء الطبيعي من أن تقوم بوظيفتها (١) .

وأخيراً ، يضع روس عدة مقاييس لتفاعلية الضبط الإجتماعي ، تتمثل في :

١ - أن أفضل أساليب الضبط ، هي تلك الأساليب الداعلية ، وأن الوسيلة الخارجية ، كالعقاب ، لا يجب أن تستخدم إلا عندما تكون الحاجة إليها شديدة ولا مفر منها . ولذلك فإن ضبط الإرادة الإنسانية عن طريق « الفودج » أفضل من ضبطها عن طريق الجزاءات .

٢ - أن البساطة Simplicity علامة أخرى على الضبط السليم ، ذلك لأن

طريقة الردع عندما تكون ممتدة ، فإنها تواجه بمشاكل عديدة ، أما إذا كانت بسيطة ، فهي تؤدي وظيفتها بطريقة فعالة وسريّة .

٣ - أن هناك علامة أخرى من علامات الضبط السليم ، وهي « التلقائية Spontaneity » ، حيث أن أفضل أنواع الضبط هي التي تظهر أثناء تجمع الناس ، وتعاملهم مما ، ودخولهم في علاقات إجتماعية مشتركة ، وفي تلك الحالات يظهر الضبط بطريقة غير مقصودة ، ويكون عاما .

٤ - أن انتشار *diffusion* الضبط هو الضمان الوحيد ضد تفرقه أو تعطله ، فالإنتشار علامة على الفاعلية ، ووسيلة لزيادة الفاعلية (١) .

هذه هي خلاصة نظرية روس في الضبط الإجتماعي ، والملاحظ أنه قد خصص لها جزء كبير من هذا الفصل قد لا يقاسى مع عرض بقية النظريات ، ويرجع ذلك إلى أنها تعد أول نظرية صيغت في إطار علمي سوسيولوجي لتعبر عن مسألة الضبط الإجتماعي ، وكذلك إلى الأثر الذي تركه روس في كثير من الباحثين بعده .

حوار فكري حول نظرية روس

هناك بعض التعقيبات التي أثارت حول النظرية السابقة ، يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - ذكر « جيرفيتش Garvitch » مجموعة إعراضات وانتقادات على نظرية روس ، يمكننا الإشارة إليها فيما يلي ، لكي نتعرف على مدى صحتها :

أ - بقسـ ول جيرفيتش : « إن النظام الإجتماعى - فى نظر روس - ليس فطرياً ولا تلقائياً ، بل إنه تساج الضبط الإجتماعى ، وما دام وجود المجتمع مستحيلاً بدون النظام فالضبط الإجتماعى هو العنصر الضرورى الذى لا غنى عنه للواقع الاجتماعى (٩) .

والواقع أن هذه العبارة التى وصف بها جيرفيتش وجهة نظر روس فى الضبط وفى النظام الاجتماعى ، ليست متفقة حقيقة مع ما ذهب إليه روس ؛ بل إنها تتناقض مع فكرته . إذ أنه أشار ، وهو يعدد عرض نظريته فى الضبط ، إلى أن جزء من النظام يعتبر طبيعياً *natural* ، وجزءاً آخر يتبن مصطنعاً *artificial* ، بحيث أنه لا يمكننا أن نرجع سلوكاً معيناً إلى النظام الطبيعى ، وسلوكاً آخر إلى النظام المصطنع . وما هو أكثر من ذلك أن روس أكد أهمية « القطرة » عندما تعرض للفرائض الطبيعية ودورها فى تدعيم النظام الاجتماعى . وهو بالإضافة إلى ذلك يؤكد أهمية « التآتية » كقياس لتفاعلية الضبط (٣) ومن أجل هذا أرى أن « جيرفيتش » لم يكن على حق فى نقده السابق .

ب - اعترض « جيرفيتش » على روس أيضاً فى أنه لم يدرك العلاقة بين الضبط الاجتماعى ومختلف نماذج التجمعات التى توجد بالمجتمع الشامل (٤) ، والواقع أن روس لم يفقه ذلك ، وإنما أكد فى ثنايا عرضيه لفكرة « المثال الاجتماعى » ، أن « كل جزء من المجتمع ، سواء كان نقابة عمل ، أو بيت صغير ،

1 — Gurrvitch and Moore, Twentieth century Sociology.

2 — Social Control , 1945, P. 272.

3 — *Ibid*, op. Cit. P. 47.

4 — *Ibid*, p. 430.

4 — Gurrvitch, Sociology of law, New York, 1942. P 26.

أو شركة ، أو فريق اللعب - يطور دائماً من أهدافه الخاصة ، وعضواً به ، ونماذجها الإجتماعية ، ومثلها ، وهى العضويات التى تمارس خضوعها وتأثيرها غير المرن على أعضائه ، ويتميز آخراً ، فإن الجماعات الصغيرة تشبه الجماعات الكبيرة فى حاجتها إلى الضبط ، وكذلك فى الوسائل التى تستخدمها لهذا الغرض (١) .

ج - إن نقد جيرفيتش روس أيضاً فى أنه استبعد - وبطريقة مقصودة - كل الحدود الفاصلة بين قضايا وموضوعات الضبط الاجتماعى ، وقضايا وموضوعات علم النفس الاجتماعى ، وهذا النقد يعتبر صحيحاً إلى حد كبير .

٢ - وصف « هولنج شيد » ذلك المدخل الذى استخدمه روس فى دراسة الضبط الاجتماعى ، بأنه ضعيف ، وضيق إلى حد كبير ، وأن ضعفه هذا يكمن فى أنه يتناسى أن يتعامل ذلك المجال الكبير الذى يشمل على الأيديولوجيات التنظيمية والعهادات الشعبية ، والنظم التى تعتبر أساساً هاماً فى توجيه السلوك . وكانت النتيجة الطبيعية التى ترتبت على إتخاذ نفس هذا المدخل دون أى نقد ، هى نمو المعلومات وتراكمها ، دون أى موقف نظرى محدد (٢) . والواقع أن « هولنج شيد » كان محقاً إلى حد ما فيما ذهب إليه ، إذ أنه بالرغم من أن روس قد لفت الأنظار إلى أهمية وسائل الضبط بمعناها الشامل ، والذى يضم مجموعة الأدوات القانونية ، وغير القانونية ، ودورها فى تدعيم النظام الاجتماعى ، إلا أنه لم يقوم بوصف ذلك الدور الذى يمكن أن يقوم به كل نظام من النظم

1 — Ross, op. Cit., p. 232.

2 — Hollingshead, «Concept of Social Control», American Sociological Review, Vol 6, April 1941, p. 219.

الاجتماعية في عملية الضبط في مجتمعات خرافية .

٣ - ويسجل دون ماريندال Don Martindale « بهذا الصدد عدة ملاحظات ، يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ - أن روس قد أخذ عن «تارد» Tard « تصوره لطبيعة المحاكاة وأهميتها ، مع إدخال تعديل طفيف على ذلك .

ب - أن نظرية الضبط الاجتماعي عند روس تعتبر محاولة لتصوير العلاقة بين الفرد والمجتمع في إطار جديد .

ج - اشتملت نظريته على نوع كامن من التنميط ، كان المقصود منه تحديد أنواع الظروف الاجتماعية التي تؤثر في الضبط الاجتماعي . فقد عقد تفرقة بين : المجتمع الطبيعي ، والمجتمع الطبقي ، وذهب إلى أنه في المجتمع الطبيعي ، تكون الدوافع الإنسانية الأساسية قادرة على توجيه نفسها بنفسها ، دون تدخل أية قوة خارجية . أما المجتمعات الطبقة ، فهي موجهة نحو مصالح طبقة معينة . والواقع أن محور الارتكاز في نظرية روس ، يتمثل في تمييزه بين المجتمع الطبيعي ، والمجتمع المصطنع ؛ أو المجتمع البسيط والمجتمع المركب أو المعقد ، بين النظام الطبيعي والنظام المصطنع .

د - كان روس منشغلا بمسألة اجتماعية خلقية ، وهي : ما هي أكثر أنساق الضبط ملاءمة ، وتحقيقا لرغبات المجتمع ؟ وكانت هذه الأنساق هي التي تتميز في نظره - بالبساطة والتلقائية (١) . والواقع أن معظم الملاحظات والتعقيبات

1 — Don Martindale. The Nature and types of Sociological Theory. London, Routledge and Kegan paul, 1967, pp. 321 — 323 .

التي وضعها ، مارتيندال ، على نظرية روس تنبئ صحيدة إلى حد كبير .

٤ - وهناك بعض الملاحظات الأخرى التي يمكن إيجازها فيما يلي :-

أ - تأثر روس في فكرته عن التمييز بين المجتمع الطبيعي ، والمصطنع ، بمذهب المقد الاجتماعي ، الذي مؤداه أن المجتمع الإنساني قد مر بمرحلتين : الأولى ، هي مرحلة أو حالة الفطرة أو البداءة *l'état de nature* ، التي كان الإنسان يحياها قبل ظهور المجتمعات الحديثة المتقدمة ، والحالة الثانية ، هي التي توجد في المجتمع الحديث ، وهي حالة التعاقد *l'état de contract* ، ويمكن السبب الاسمي الذي أدى إلى الانتقال من الحالة الأولى إلى الثانية ، في زيادة عدد السكان ورغبتهم في حماية مصالحهم وملكياتهم ، والعمل على استئجاب الأمن في المجتمع . ولم تخرج نظرية روس عن هذا المعنى ، ولو أنها لم تشر صراحة إلى حالة التعاقد ، وإنما أشارت إلى تطور الضوابط من حالتها الطبيعية إلى حالة أخرى مصطنعة ، أي تطورهما من الفرائض الطبيعية إلى وسائل الضبط الاجتماعي أو العوامل الاجتماعية .

ب - ترك روس أثراً كبيراً في بعض الباحثين الذين أتوا بعده ، ولذكروا على سبيل المثال ، برنارد ، ولوملي ، وغيرهما ، ممن أكدوا أهمية الدور الذي تقوم به العوامل السببولوجية (كالإيحاء ، والحكاية ، والتعاطف) في الضبط الاجتماعي وكذلك في دراسة مسألة الضبط برمتها من خلال دراسة وسائله .

ج - أثر روس كذلك في بعض العلماء الذين أتوا بعده ، وقاموا بدراسة الضبط الاجتماعي ، وعصواً عندما أكد أهمية وسائل الضبط الاجتماعي غير القانونية .

د - يمكن القول بأن نظرية روس في الضبط الاجتماعي ، تندرج بوجه خاص تحت النموذج الأول من نماذج النظريات التي ذكرت في بداية هذا الفصل ، وهو النموذج التصنيفي . حيث أنها تقتل على تفسير لمجموعة من التصورات ، ووضع بعض الأساق التفسيرية ، إضافة إلى أنها تعكس وجهة نظر روس في الموضوعات الأساسية التي يجب أن تدور تحت موطوع الضبط الاجتماعي .

نظرية الضوابط الثقلاب

أهم «سومر Summer» في كتابه من «الطرائق الشعبية Folkways» بدراسة ، مثل الضبط الاجتماعي ، ونصوصها ما تعلق منها ببلورة وتكوين الأنماط التقليدية ، وهو يقول بهذا الصدد : إن الطرائق الشعبية عبارة عن «أبائات habits المجتمع ، وأعرافه customs» ، وطالما أنها محفوظة بغايتها فهي تحكم - بالضرورة - السلوك الاجتماعي ، وبالتالي ، تصبح ضرورية لتجانب الأجيال المتعاقبة . أما عن السن الاجتماعية mores ، فهي أنها تتضمن الحكم الذي يوصل إلى الخير الاجتماعي ، ويعارس عملية القهر على الفرد لكي يولمه بإتباعها وهو لا يرتبط بأية سلطة . ومن ثم فإن الفكرة الأساسية عند «سومر» تنصب على أن السمة الرئيسية للواقع الاجتماعي - كما تبين من علاقات الأفراد المتبادلة - تعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك عن طريق «العادات الشعبية» ، إذ أنها تتمثل على ضبط التفاعل الاجتماعي ، وهي ليست من تخلق الإرادة الإنسانية . وللأعراف أهمية بالغة عند «سومر» ، لأنها هي التي تخلق النظام والقوانين ، والنظام عبارة عن فكرة idea ، وبناء Structure . ويشرح «سومر» بين النظم الاجتماعية العادية ، التي أطلق عليها اسم Creative institutions

والنظم المقتنة enacted institutions أى القوانين . وهو يرى أنه من المستحيل أن نضع حداً فاصلاً بين الأعراف والقوانين ، وأن الفرق بينهما يكمن في صورة الجزاءات ذاتها ، حيث أن الجزاءات القانونية تعتبر أكثر عقلانية وتطبيقاتها من الجزاءات العرفية (١) . وهناك بعض التعليقات على نظريته سمعنا ، يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - يرى « جيرفيتش » أن رد كل أنواع الضبط الإجتماعى إلى الممارسات العرفية والأنماط التقليدية ، يعتبر انحرفاً خطيراً عن الإدراك السليم لمسألة الضبط . ويضيف إلى ذلك أن التأكييد على الوسائل الثقافية والرمزية ، والقيمية الروحية ، فى الأنماط المنظمة لعملية الضبط ، يبين لنا مدى خطورة تحول نظرية الضبط القائمة على العادات الشعبية إلى علم إجتناح نظامى (٢) .

٢ - يذهب جيرفيتش أيضاً إلى أن قضايا مدنى ، وطرق البحث التى استخدمها لم تتح له فرصة للتوصل إلى أى تمييز دقيق بين التنظيم عن طريق القانون ، وعن طريق الدين ، والأخلاق ، والجمال . هذا بالإضافة إلى أنه انتهى إلى عدة دعاوى تعتبر افعية لتطورية .

٣ - رد - منز الحياة الأخلاقية والقانونية برمتها إلى التقاليد والعادات ، ويعتبر ذلك تعويقاً لعمل التجديد التلقائى ، والخلق الذاتى ، بالإضافة إلى تجاهله لوجود أية حركات ثورية أو تدل على التمرد .

٤ - عندما ذهب « سمتر » إلى القول بأن الأعراف - بما لديها من سبلها

1 - William G. Sumner, Folkways, London, 1906, pp. 20-25,
79, 104, 124, - 126.

2 - Gertrude H. Smith, Social Control, p. 27.

هي المييار الوحيد للصواب والخطأ ، استبعد كل ما هو متعلق بالقسم الروحية
والمثل الإجتماعية .

٥ - استخلص جيرفيتش من مجموعة الملاحظات السابقة أن كل الجهود التي
بذلها سمر ومدرسته من أجل تمكين علم الاجتماع من دراسة القانون والأخلاق ،
قد فشلت (١) .

٦ - أما د هولج شيد ، فقد كانت له وجهة نظر أخرى في نظرية سمر ،
حيث أنه يقول : إن موقف سمر - الذي يتلخص في أن فهم السلوك الإجتماعي
يجب أن ينصب على الممارسات والأعراف ونظم المجتمع - جذب انتباه الذين
إهتموا بمسألة الضبط الإجتماعي بطريقة تدعو إلى الدهشة . ويضيف إلى ذلك
أن المكائنة الراهنة لوجهة نظر سمر ، تظهر في أننا لدينا الآن ولفظاً أو مصطلحاً
يستخدم استخداماً واسماً ، ويستبعد كل مضمون نظري واضح ، وهو تصور
العادات الشعبية ، (٢) .

٧ - وأخيراً ، وبناء على تلك الملاحظات السابقة ، يمكن القول بأن سمر
قد خطئ بنظرته في الضبط خطوة إلى الوراء ، حيث أنه أنكر أهمية مجموعة
العوامل التي إهتم بها روس ، ووجد أنها تقوم بدور هام وخصوصاً في المجتمع
الحديث .

نظرية الضبط الذاتي

لقد تضمن الفصل الثنائي إشارة إلى أن مصطلح " الضبط الإجتماعي " عند

1 - George Gatsvitch, Sociology of Law, pp. 22 ~ 23.

2 Hollinghead, op. Cit. P. 219.

كولي لم يظهر إلا في وقت متأخر ، أى في كتاباته التى نشرت عام ١٩١٨ ، إلا أن فكرة الضبط ذاتها ، كانت موجودة في جميع مؤلفاته ، وإن لم يطلق عليها اسماً محدداً . والواقع أن كولي لم يخصص مؤلفاً معيناً من مؤلفاته ليعرض فيه نظريته في الضبط الإجتماعى (وهو في ذلك يختلف عن روس) ، وإنما جاءت تلك النظرية متضمنة في كل ما كتب ، كما أشار إلى ذلك الباحثون الذين تناولوها بالدراسة والتحليل والنقد .

وكان موقف كولي ، من المجتمع ووجدانه ، موقفاً واقعياً خالصاً ، حيث أنه أصر على تأكيد عدم إنقسام « الكل الاجتماعى Social Whole » إلى أجزائه وذهب إلى أن الحياة الروحية التى تعتبر عنصراً دائماً في الواقع الإجتماعى ، تكشف عن ذاتها في كلمات مثل « نحن » ، و « الذات » (١) . وفي هذا الصدد أكد كولي أهمية الرموز والأنماط والمستويات الجمعية ، والقيم ، والمثل التى تعتبر موجهات العملية الإجتماعية ، ولعملية التنظيم الاجتماعى ، وطالما أن تلك العملية الأخيرة تعتبر موجهة عن طريق القيم والمثل الاجتماعية ، فإن الضبط الإجتماعى إذن ، هو تلك العملية المستمرة التى تكمن في « الخلق الذاتى للمجتمع the Self Creation of Society » ، أى أنه ضبط ذاتى يقوم به المجتمع ، فالمجتمع هو الذى يضبط ، وهو الذى ينضبط في نفس الوقت . وبناء على ذلك فالأفراد ليسوا منعزلين عن « العقل الاجتماعى » ، بل هم جزء منه ، والضبط الاجتماعى يفرض على الكل الاجتماعى وبواسطته وهو يظهر في المجتمعات الشاملة وفي الجماعات الخاصة أجنبنا (٢) .

1 — Garvitch, Twentieth Century Sociology, p. 275.

2 — "The Psychology of the Social Mind".

وفد رفضه كولي ، تلك الفكرة التي مؤدعا أن أوجه النشاط الإجتماعي ،
تتحرك أو تندفع عن طريق الضمائر ، وكانت الوقائع الفريدة في نظره تمثل في
والاشخاص ، الذين يعيشون في مجتمع لديه معان مشتركة تحدد أفعاله هؤلاء
الاشخاص . واستخلص من ذلك أن سلوك الفرد ينحبط - إلى حد كبير - من
خلال نمو الضمير ، الذي يتم عن طريق المشاركة ، ولو أن هذه العملية تتم بطريقة
لا شعورية وغير مقصودة . ولذلك فإن الضبط عند كولي منضم في المجتمع
ذاته ، وهو ينتقل إلى الفرد عن طريق المشاركة (١) . ومن بين الأفكار الشاملة
التي يمكن إسنادها إلى كولي ، ففكرة الجماعة الأولية حيث أكد في كتابه عن
الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي ، دور التنظيمات القائمة على المودة والعلاقات
المباشرة في تطوير ونمو الذات الاجتماعية ، وبالتالي أمرها الهام في عملية الضبط
الإجتماعي السلوك .

والواقع أن نظرية كولي في الضبط الإجتماعي قبلت بكثير من الانتقادات
والتعليقات ، توجهها فيما يلي :

نقد جيرفيتش

١ - ذهب جيرفيتش ، إلى أن كولي تمكن من التفرقة بين الضبط الاجتماعي
غير المتصور (أو الكامن implicit) والضبط المعلن (أو الواضح explicit)
وقد أصبح هذا التمييز موضع موافقة من جانب معظم علماء الاجتماع ، وفتح
الطريق أمام بعضهم لوضع تمييزات أخرى بين الضبط النظامي وغير النظامي ،
والضبط الرسمي وغير الرسمي . ويرى جيرفيتش ، أن هذه المقارنات أسهمت

فى إبداع مسألة الضبط الاجتماعى ، بل وأثرت الدراسات المتصلة به ، وأعطت فرصة أكثر لاكتشاف أبعاد جديدة ومستويات أخرى فى كل نوع من أنواع الضبط الاجتماعى ، بل وفى كل نمط من أنماط المجتمعات أو الجماعات المعكّنة لها (١) .

١ - افقت كولى نظر الباحثين إلى أهمية التعارض الذى يوجد بين الجماعات الأولية ، و الجماعات الثانوية ، ، واعترف بأن الضبط الاجتماعى يظهر على السواء فى الجماعات الخاصة كما ظهر فى المجتمعات الشاملة ، وكذلك يتعدّد هيئات الضبط الاجتماعى ، وأكد أهمية التمييز بين الأنواع *Kinds* ، والهيئات *agencies* فأوضح أن الأسرة ، والكنيسة ، ونقابة العمل ، والدولة ، تعتبر هيئات الضبط ، أما الأخلاق ، وقانون ، والفن ، والتعليم ، والمعرفة ، فهى أنواع له (٢) .

٢ - هناك غموض يحيط بالعلاقة بين النظم المثالية ، والواقع الاجتماعى ، وكذلك فيما يتعلق بمصطلح الخلق *Creativeness* ، الذى تسم به الحياة الاجتماعية ، وقد أدى هذا الغموض إلى تمويج الطريق أمام الاتجاه الواقعى فى علم الاجتماع الأمريكى .

٣ - كانت التصورات العامة لـ كولى ، تردد تصورات دود كيم ، إلا أن الأول استخدم مصطلحات مختلفة تماماً . ومثال ذلك أن كولى كانت له نفس

1 - Georges Garvitch; Social Control, From Twentieth Century Sociology, pp 27E - 276.

2 - George Garvitch Social Control op. p. 277.

أفكار دور كيم عن المجتمع وخصوصاً عندما أشار إلى : أن المجتمع لا يستطيع أن يبنى نفسه ، ولا أن يعيد هذا البناء دون أن يخلق - في نفس الوقت - مثلاً اجتماعية . وهنا الخلق ليس لاحقاً لتكوين المجتمع ، بل إنه العمل الذي عن طريقه يستطيع المجتمع أن يبنى ذاته ، وأن يعيد بنائها مرحلياً . ويقول دور كيم أيضاً : « وبمعنى ما ، يعتبر المجتمع ذاته ، مجموعة من القيم والمثل ، . فالحقيقة أن كولى لم يختلف عن دور كيم في أفكاره عن المجتمع والمثل ، والقيم الاجتماعية .

تقد لا بير

كان ، لا بير La Pierc ، من أكثر المتحمسين لكولى ، وخصوصاً عندما أكد الأخير أهمية الجماعة الأولية في توجيه وضبط سلوك الفرد منذ مراحل طفولته المبكرة . ويقول « لا بير » بهذا الصدد ، إن كولى عمل على إعادة اكتشاف طبيعة الجماعة الأولية ودورها في المجتمع الحديث ، وأن ذلك يعتبر تقدماً واسماً في علم الاجتماع ، بل إنه يشكل شيئاً أشبه بالثورة في مجال دراسة الضبط الاجتماعى . يضاف إلى ذلك أن تركيز كولى على الأشكال الأولية للتنظيم يدلنا على أنه وضع عدداً من التفسيرات التي تعتبر مرتبطة إلى حد كبير بنظريات الضبط الاجتماعى الحديثة ، برغم أنها لم تستوز على إقبال العلماء . وكذلك قام كولى بدراسة المنافسة ، ودورها في دفع الفرد على مسابقة مستويات السلوك السائدة في جماعته ، ويعتبر ذلك شيئاً له علاقة وثيقة بالتفكير المتقدم في هذا الموضوع . كما أن تحليله للقيادة بإعتبارها تفوذاً شخصياً ، له أهميته الكبرى في دراسة الضبط الاجتماعى (١) .

1 - Ritchard La Pierc, A Theory of Social Control, Mac Graw-Hill Book Company, 1954, p. 10 .

والواقع أن تلك التعقيدات التي وضعا كل من جير فيش ، ولايبر ، يعتبر
صحيحة إلى حد كبير . ويمكن القول بأن نظرة د كول ، لمسألة الضبط كانت
شاملة حيث تضمن الضبط أنواعا عديدة غير تلك العوامل التلقائية التي تكلم
عنها سمز ، وبذلك ، فقد أسهم كولي في تطوير نظرية الضبط الإجتماعي إسهاماً
غير ضئيل .

النظرية البنائية الوظيفية

من أهم رواد تلك النظرية د بول لاندز P. Landis ، الذي إهتم بدراسة
مكونات البناء الإجتماعي ودورها في الضبط الإجتماعي ، كما إهتم بالعلاقات
الوظيفية بين النظم الإجتماعية ، ثم بيننا وبين عملية الضبط الإجتماعي . وقد
ذهب إلى أنه يمكن تصور النظم الإجتماعية ، منتظمة على هيئة متصل نظري ،
يوجد في أحد أطرافه التفكك الإجتماعي ، وفي الطرف الآخر توجد أكثر
نماذج التنظيم الإجتماعي شدة وصرامة ، وبين هذين الطرفين توجد منطقة
تسامح واسعة . أما الطرف الذي يوجد فيه التفكك الإجتماعي ، فهو الذي
يتميز بالإجماعات القسرية وبالنزعات الفردية الواضحة ، بينما يتميز التنظيم
الصارم باعتاده على السلطة المطلقة ، بل إنه قد يصل في قوته إلى حد أن يصبح
ديكتاتوريا ، وتميز مكاناته بأصولها الوزارية . وإذا نظرنا إلى التاريخ نظرة
شاملة ، فإننا نجد أن نفس المجتمع يمكن أن يتحرك من نقطة إلى أخرى على هذا
المستل ، وقد تتميز بعض الأوضاع الاجتماعية في مجتمع معين بالثبات لفترة
طويلة من الزمن . والحقيقة التي تسترعى النظر ، أن المرونة أو التساهل الشديد ،
يمكن أن يعقبها نوع من التنظيم الصارم الموحد ، والعكس صحيح ، أي أن
مرحلة التنظيم الصارم يمكن أن تعقبها مرحلة تتميز بالتساهل الشديد في السائل

المتعلقة بالضبط الإجتماعى سواء فى مجال الأسرة ، أو الدين ، أو التعليم ، أو النسق القانونى ذاته (١) .

وقد كانت المسألة الأساسية فى نظره لاندز ، لا تنصب فقط على كيفية تدعيم النظام الإجتماعى ، بل وعلى كيفية تدعيم المجتمع ذاته ، ومعاوته على الإستمرار فى وجوده . ولذلك فقد إهتم بالطريقة التى تجعل الفرد يتلاءم مع كل ما هو إجتماعى ، أكثر من إهتمامه بالطريقة التى تتبعها الجماعة لكى تقيم نسقا ضبط . ومن ثم ، فقد كانت الفكرة التى تدور حولها دراسة لاندز ، مشكلة فى التساؤل الآتى : كيف تمارس المؤثرات الإجتماعية نوعا من الضبط على الفرد ؟ وفى هذا الصدد ، يترض لاندز ، على هؤلاء الباحثين الذين أشاروا فى تعريفهم الضبط إلى أنه يضم فقط تلك المؤثرات التى يتمكن المجتمع عن طريقها من تنظيم أوجه نشاط الأعضاء ، أى العوامل المقصودة التى تعمل على تنظيم السلوك . ويرى أن هناك كثيراً من نماذج الضبط التى توجد فى الجماعة ، وتؤدي وظيفتها دون أن يشعر بها الفرد . وكذلك يترض لاندز على الثقافة الحضرية الصناعية التى تعتمد - إلى حد كبير - على وسائل الضبط العقلانية والرقمية ، وخضوعها تلك التى تتمثل فى القانون ويرى أنه قد ثبت عدم فاعلية هذه الصورة من صور الضبط بالنسبة للمؤثرات الأخرى التى تمارسها الجماعات الأولية التى وجدت على مر العصور بالرغم من أن الضبط العقلانى يقوم بدوره فى مواقف معينة (٢) .

1 — Paul Landis, Social Control, Social Organization and disorganization in process, 1939, pp. 5-6.

2 — ibid p. 7.

هنا ، ويمكن تلخيص الأفكار الأساسية التي أوردتها لاندنر في نظريته عن الضبط الاجتماعي ، فيما يلي :

أولاً : ماهية الضبط الاجتماعي

: ينظر « لاندنر » إلى الضبط الاجتماعي بوصفه عملية تنظيم عن طريق عوامل غير شخصية ، ويرى أنه من الخطأ أن نسال عن ممارس الضبط ، لأن هذا التساؤل يدل على سوء فهم للعمليات الاجتماعية . فالأفراد ، والجماعات ، والسلطات الخاصة والقادة ، يمارسون وظيفة معينة في الضبط . ويؤيد لاندنر العلماء الذين ذهبوا إلى أنه توجد وراء هؤلاء الملوك ، والحكام القائمين بالحكم ، وأصحاب السلطة في المجتمع ، قوى أو عوامل غير شخصية ، تمنح الحاكم سلطته ، وهي تمثل في التقاليد والمبادئ ، والأعراف التي تقوم بضبط سلوك القائمين بالعطب أنفسهم (١) .

ثانياً : دور الثقافة في الضبط

تعتبر تجربة الإنسان في الجماعة ، بتداخله ، ومتفاعله مع ثقافة تلك الجماعة إلى درجة أنه غالباً ما يكون من الصعب أن نميز بين ما هو اجتماعي وما هو ثقافي ، فالثقافة بمعنى ما ، هي نتائج تجربة الجماعة . وتعتبر الثقافة ذات أهمية بالغة بالنسبة للضبط الاجتماعي لأنها تمنح التجربة الإنسانية خاصية الدوام والاستمرار ، ومن أهم العناصر التي تشمل عليها الثقافة ، والتي تمارس فاعليتها في ضبط سلوك الأفراد: المبادئ الشعبية ، والسنن الاجتماعية ، والأعراف ، ويرى « لاندنر » أن قليلاً منا من يعترف بأهمية الممارسات التقليدية في ضبط

سلوك الناس ، وأرجع سبب عدم الإحساس بأهميتها إلى أنها عامة في التجربة الاجتماعية برمتها. ووجد أنا تفعل أشياء كثيرة جداً مجرداً أننا قد تعودنا على ذلك، أو لأن أجدادنا كانوا يمارسونها ، ولكنتا بدلاً من أن نتعرف بتلك الحقيقة، نلجأ إلى تفسير أفعالنا بالبراءات الخلقية ، أو العلمية أو الدينية . واستنتج من هذا كله أن الماضي يحكم الحاضر ، والحاضر يحكم المستقبل وأن الإنسان مخلوق من صنع الزمان ، ماضيه يساعده على حل مشاكل الحاضر ويمده بالوسائل والاساليب اللازمة لذلك (١).

ثالثاً : تصنيف وسائل الضبط الاجتماعي

صنف دالاندر ، وسائل الضبط الاجتماعي إلى قسمين : - الأول ، يشمل على تلك الوسائل الضرورية لإيجاد النظام الاجتماعي ، وهي عبارة عن جميع العمليات الاجتماعية التي تستخدم في بناء الشخصية ، والقيم ، والمبادئ الاجتماعية ، بينما يحتوي القسم الثاني على وسائل تدعيم النظام ، التي تقوم بدورها إلى مجموعتين : - الأولى ، هي الأبنية الاجتماعية المختلفة : كالجنس ، والطبقة ، والجماعة الأولية والثانوية ؛ والمجموعة الثانية ، هي النظم الاجتماعية ، كالأسرة ، والدين ، والمدرسة ، والإقتصاد ، والقانون والمسلم والتكنولوجيا . وهو يعلم تماماً ، أن هناك عدة وسائل تعتبر مشتركة بين هذين القسمين ، أي أن هناك وسائل تؤدي إلى إيجاد النظام ، وتدعيمه في نفس الوقت . ولكنه وجد ضرورة التمييز بينها بفرض التسم والتحليل (٢) .

1 - ibid pp, 68, 71, 74.

2 - ibid pp. 302 - 303.

وقد لم نلن ذلك إيماناً بالنا بالوسائل التي تدعم النظام الاجتماعي، ولذلك، فإنه يمكن الحديث عنها بشيء من التفصيل كما يلي :

١ - البناءات الاجتماعية ودورها في تصميم النظام

١ - مكانة الجنس (النوع)

هناك فروق أساسية بين الجنسين ، تقوم على اختلاف الخصائص الجسمية لكل منهما كالفقر العضلي ، ونمو الشعر الخ ... وهي تميز الأساس العضوي لاختلاف المكانات بين الذكر والأنثى . ويضاف إلى عوامل الاختلاف البيولوجية أمور ثقافية هرفية تظهر في الميول والميالات ، والاختلافات . فمن المعروف أن النساء في معظم الثقافات ، لهن موهبة في الموسيقى ، وفي الأساس بالألوان ، وبعض صور الفن الأخرى أكثر من الرجال ، كما أنه توجد لدى الذكور بعض الإستعدادات الأخرى في المسائل الميكانيكية والرياضية . وفي هذا الصدد ، يعتقد بعض الكتاب أن الاختلافات التي تبدو بين سمات الشخصية لدى الرجال والنساء ، لا تقوم عن فروق في الجنس بقدر ما ترتبط بأمر ثقافية . ولكن معظم الثقافات ، وضعت الرجل في مركز القيادة ، وربما يكفي ذلك ، على حد تعبير لاندري ، كدليل على تلك الحقيقة التي تؤكد أن الرجل بطبيعته هو الأهمى . أما وجود إستثنائات في ثقافته معينة ، فهو لا يؤكد الفكرة المضادة وبقدر ما تنسب صفات أو خاصية معينة إلى جنس معين ، بقدر ما توجد العفة المضادة في الجنس الآخر ، ومثال ذلك أنه بقدر ما يكون الرجل مخلوقاً قوياً ، ومسيطرأ ، ومتسلطاً يجب أن تكون شخصية الأنثى تابعة ، ورفيعة ، وسلبية ، وخاضعة . وبقدر ما تقيم المرأة بهالها ، يجب أن يقدر الرجل بقوته ، وقدرته على التحمل ، ونفوذه . وبناء على ذلك ، فهناك رموز تميز بين الجنسين ،

كالاسماء ، والملابس ، والشكل العام الخارجي ، ومما وجدنا من ثقافات تتحدى بالمساواة بين الجنسين ، فإنه من الصعب بالنسبة لأية ثقافة منها أن تتجاهل كلية مسألة التمييز بينها . والحقيقة أن هناك محرمات متعلقة بالملبس ، والسلوك ، وتوضع لكل جنس على حدة ، وهي تؤكد ذاتية الجنس ، واختلافه عن الجنس الآخر . ويؤكد لاندري في هذا الصدد أن كل محاولة شديدة من جانب المرأة للمثل بالرجل في خصائصه ، متقدمة حتى في الثقافات التي تتميز بالتحرر . وحتى حينما يسمح للمرأة بأن تقلد طريقة الرجال في الملبس ، أو في السلوك ، فإنها تلجأ على الفور إلى إبراز بعض الرموز أو الخصائص الأخرى التي تميز إلى جنسها . ولذلك فإن الحدود أو الحواجز التي تميز الذكر عن الأنثى لا يمكن لأحد أن يهملها ، ويمثل التحدى عليها ، تعديا على إحدى الأسس الهامة في البناء الإجتماعي (١) .

أما عن أهمية مكانة الجنس في الضغط الاجتماعي ، أوق تدعم النظام الاجتماعي ، فإنها تكمن في أن معظم الثقافات تنسب للذكور والاثات ، أدواراً متميزة ولا يقتصر الاختلاف بين الجنسين على الأعمال والأدوار التي تنسب إلى كل منها ، بل ويمتد إلى أنماط الملكية أيضاً . وفي هذا الصدد يرى لاندري أن هناك تغيراً كبيراً طرأ على أدوار الجنس في العالم الحديث ، حيث أصبحت المرأة صديقة الرجل ، وزميلة له تتكلم بلغته ، وتفكر بمقله ، وتشتغل بكثير من أوجه النشاط التي كانت مقصورة عليه في الماضي . أما عن الرجل ، فقد أصبح ، من الناحية الأخرى يشارك في مجموعة من الأدوار التي كانت المرأة تقوم بها في الماضي ، كترعاية الأطفال ، وبعض الأعمال المنزلية . ولكن المشكلة الرئيسية في العلاقات الحديثة بين الجنسين ،

وفي الزواج ، هي أن الرجال والنساء لا يجدون أدوارا ، ومكانات محددة ، وواضحة ، ومتميزة ، فقد أصبحت وظائف الذكر والأنثى ، أكثر تماشا ، واختلاطا في الثقافتين الحديثة . ويبدو أن ما يجب على كل من الرجل والمرأة أن يفعلاه لم يعد يرجع إلى مكانتها الجنسية ، بقدر ما يتعلق بنوع التعليم والتدريب والخبرة السابقة لكل منها . ولذلك ، فقد أصبحت أهمية المكانات المكتسبة ، تزداد باستمرار بما أدى إلى أن المرأة في علمنا هذا تمر بتجربة قاسية ، وتشعر بصراع دائم بين ما يجب عليها أن تقوم به كأمراة عصرية ، وما قد تلقته من تدريب أسرى أثناء طفولتها . ويؤيد لاندنر مذكرته «مارجريت ميد» في هذا الصدد من أن الدور الرئيسي للمرأة هو ذلك الذي تقوم به في نظام الزواج ، ولكن المجتمع الحديث يهدد هذا الدور وبالتالي ، يؤدي إلى إيجاد مشاكل عديدة في الضبط الاجتماعي (١) .

٢ - مكانة الطبقة

يتمرض « لاندنر » بعد ذلك لمكانة الطبقة ، ولدورها في الضبط الاجتماعي ، وهو يفرق في هذا الصدد بين نسق الطبقة المنفلق ، ونسق الطبقة المفتوح . ويرى أن الأول يعوق حرية الحركة والتنقل ، ويضع أهمية كبرى للموالد ، والامتيازات الأخرى كالثروة والقوة . أما النسق المفتوح ، فهو أقل ضراوة كأداة للضبط الاجتماعي ، لأنه يسمح بالتنقل الاجتماعي الرأسي في كل نظام اجتماعي ، وينطأ أهمية كبرى على قدرات الشخص ومواهبه . وينظر لاندنر إلى المكانات المكتسبة باعتبار أنها تدل على مدى إحترام المجتمع للفردية ، وللتجديد . وأن وجودها يعتبر قوة دافعة وقوية نحو تحقيق مزيد من الفردية ، أما المكانات التقليدية

الموروثة ، فادعيا فاعليتها في الضبط الاجتماعي (١) . وهو في ذلك يختلف عن
« لايبير » الذي ينظر إلى المكانة المكتسبة على أنها تضع الفرد دائما تحت ضغط
الإستتال خوفا من فقدان هذه المكانة .

ب - دور النظم :

١ - الأسرة

أشار لاندبر إلى دور النظم الاجتماعية في الضبط ، وهنا يظهر إتجاهه الوظيفي
بوضوح ، فقد ذهب إلى أن الأسرة وحدها لا تستطيع أن تقوم بدور الضبط ،
ولأنها هناك نظم اجتماعية متعددة مساوئها في تلك الوظيفة ، وأن هناك اعتمادا
متبادلا بين النظم ، فكل منها يكمل الآخر . وتكلم عن الأهمية النسبية لكل نظام
فأكد أن درجة النجاح الذي يمكن أن تحرزها الأسرة باعتبارها هيئة للضبط الاجتماعي
تختلف باختلاف المجتمع ذاته ، فإذا كانت الأسرة تعيش في مجتمع محل تنق
تقاليد مع تقاليد الأسرة ، فإن وظائفها تكون حينئذ فعالة ، نظراً لأنها
تستطيع أن تحقق معايير المجتمع . ومن الناحية الأخرى ، إذا كانت نماذج المجتمع
تختلف فيما بينها ، فإن مشكلة الأسرة تكون واضحة ، نظراً لأن الطفل يكون
عرضة الصراع بين النماذج التي تفسر لها الأسرة ، والنماذج السلوك التي يفرضها
المجتمع الذي يعيش فيه . ومسألة الضبط تختلف أيضا من أسرة إلى أخرى
في نفس المجتمع ، فبعض الأسر تتميز بالتكامل ، وبعضها الآخر ليس كذلك .
واقترحت الأسرة إلى التكامل يؤدي إلى خلق طفل مذهب كما أشارت إلى ذلك كثير
من الدراسات . وإذا فشلت الأسرة في وظيفتها في الضبط ، وإذا لم يستطع أي
أي نظام آخر أن يأخذ على عاتقه القيام بهذه المسؤولية فإن الطفل سوف ينحرف

ويختلف عن كل معيار . وفي المجتمعات التي تتغير تغيراً سريعاً (كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات الغربية) نجد مشاكل عديدة تواجه الأسرة أكثر من تلك التي تواجهها في المجتمعات المستقرة نسبياً . ومثال ذلك أن مودلات الملاقاة تزيد في المجتمعات الغربية ، نظراً لاختلاف أهداف الحياة لدى الزوجين ، ومن ثم ، فإن قدرة الأسرة كهيئة الضغط الاجتماعي تناقص إلى حد كبير . ولهذا السبب فقد لجأت الأسرة في حل مشاكلها المتصلة بالضغط الاجتماعي إلى هيئات أخرى خارج المنزل : كالمدارس ، والأندية ، ودور الحضارة . خلاصة القول أن ثقافة المجتمع الذي تعيش فيه الأسرة ، والظروف التي يمر بها هذا المجتمع هي التي تحدد الدور الخاص الذي تقوم به الأسرة في ضبط سلوك الأعضاء ، والسياسة التي تقوم به بقية النظم الأخرى في المجتمع (١) .

٢ - الدين

والواقع - كما يرى لاندريز - أن الهيئات الدينية في المجتمع الغربي ، بالرغم من إمتناعها بالمشاكل المصرية ، فإنها تجد أحياناً بعض الصعوبات في أن تفرض نفوذها على الفرد ، وذلك نظراً لأن هناك تنظيمات أخرى متعددة في المجتمعات الغربية تقوم بنفس المهمة ولا تستخدم الباعث الديني المباشر . فالعمل الاجتماعي ، مثلاً تطور إلى درجة كبيرة في تلك المجتمعات ، وأصبح يقوم بخدمات عديدة ، ومن أجل هذا ، فإننا لن نجد إمتناعاً شديداً من جانب الناس الإشتراك في منظمات أو هيئات دينية ، لكن يصبحون أعضاء صالحين في المجتمع وأشخاصاً على خاقي . ويرى لاندريز هذا الصدد أن الضغط عن طريق العمل الاجتماعي ، أصبح يمارس فاعلية شديدة في الأعمال المصرية ، وأن الكنيسة لا تستطيع أن تلتقي هذه

الحركة ، وصحيح أننا لا نستطيع أن نقول إن جميع هؤلاء الذين لا يترددون على الكنيسة متحررون من السلطة الدينية واسكننا لا نستطيع أن نقول أيضاً إن كل هؤلاء الذين يذهبون إليها ، محكومون بضوابطها وتقاليدها . وليس معنى ذلك أن الذين لم يجد قوة فعالة في ضبط المجتمعات الغربية في يومنا هذا ، وإنما المقصود أن الهيئات الدينية لم تعد تسيطر على فكر وحياة الأمم كما كانت تفعل من قبل ، أي أنها لم تعد هي النظام الأساسي في حياة الإنسان ، وإنما هناك نظم أخرى علمانية تعمل مركز الأولوية ، كالنظم التربوية ، والصلبية ، والاقتصادية وحتى الترفيه ذاته ، أصبح يحتل وقتاً كبيراً من حياة الإنسان (١) .

٢ - المدرسة

أصبحت المدرسة في العصر الحديث الأداة الرئيسية التي أسندت إليها مهمة التنشئة الاجتماعية . وأخذت على عاتقها القيام بتلك الوظائف التي فصل للنزول وكذلك الكنيسة ، في القيام بها ، وهي تعليم الأخلاق . ومن ثم زاد الإهتمام بها كهيئة للضبط الاجتماعي ، وأصبح نسق المدرسة في أية أمة ، محاولة كبرى لضبط السلوك وضبط مستقبل الأمتين طريق تربية العقول وتنمية الشخصيات ، إنها بذلك تعتبر جزء من نسق أكبر هو المجتمع والضبط الاجتماعي (٢) .

٤ - النظم الاقتصادية

تقوم النظم الاقتصادية بدور هام في ضبط سلوك أعضاء المجتمع ، فمهمة الفرد تحتل وقتاً أطول مما يستغرق أي نشاط آخر في حياته ، والعمل يقدم

1 - Ibid, pp. 210, 220, 221.

2 Ibid, pp 230-231.

النظام الإجتماعى أكثر مما يتصور الإنسان ، لأن مجرد وجود الإنسان فى عمله ، يبنى أن وقته مشغول ، وأنه يتصرف بطريقة معينة فى معاملة زملائه ورفقائه ، ويقوم بهمام محددة . وكثير من الأعمال يتجهك فى سلوك الانسان ، ليس فى أوقات العمل ومكانه فقط بل وفى أوقات الفراغ أيضا ، وفى أما كن بعيدة عن مكان العمل . وبالإضافة إلى العمل أو المهنة كجانب من جوانب النظام الاقتصادية ، تعتبر القيم النقدية أيضا وسيلة محركه وضابطة للسلوك الانسانى ، وخصوصا فى هذا العصر الذى تمش فيه ، والسدى زناد فيه أهمية النفذ أو العملة (١) .

٥ - القانون والحكومة

يترف ه لانديز ، بأهمية القانون والحكومة فى الضبط الاجتماعى ، فيرى أنه حتى فى تلك المجتمعات التى تتميز بالديموقراطية ، تعتبر الدولة الهيئة الرئيسية التى تحتل السلطة المطلقة فى كثير من الأنشطة ، فهى تمارس سيادتها فى كثير من مجالات السلوك . وفى مجال تطوير القوانين ، نجد أن الدولة هى التى تحدد التشريعات ، والمقويات لكل مخالفة . وهى تنظم السلوك ، وتضع حدود للمسموعات والمحرمات ، ولذلك فليس لما مثيل فى التنظيم الاجتماعية الأخرى ، باعتبارها هيئة الضبط الاجتماعى الرسمى المقصود . وفى الدولة الحديثة ، بما لديها من نسق تنظيمى معقد ، تعتبر القوانين بمثابة الوسيلة الرئيسية فى ضبط الأشخاص . كما تعتبر القوانين المتجددة ضرورية فى الثقة المادية المتغيرة ، وكلما سادت العلاقات الاجتماعية ذات النظم الثانوى ، زادت الحاجة إلى تنظيمات ذات طابع قانونى وذلك لضمان وجود حد أدنى من العدالة الاجتماعية ، فالقوانين

والمعقوبات ، على التي تدعم البناء الإجتماعي للدولة الحديثة ، وقد أصبح القانون الوسيلة الوحيدة التي تستطيع الحكومة عن طريقها أن تحكم وتضبط السلوك . ومن أجل هذا ، تنجح الحكومات الحديثة إلى تأكيده أهمية التشريع الإجتماعي في مجال الضبط الاجتماعي (١) .

٦ - العلم والتكنولوجيا

الواقع أنه قد صاحب التقدم العلمي ، نفسه ماثلاً في مجال التكنولوجيا أثر بدوره على التنظيم الإجتماعي ، وعلى طريقة توافق الإنسان مع العالم الخارجي . ومن أمم مظاهر هذا التأثير ، التغير الذي طرأ على بناء الأسرة ، وظاقتها وما صاحب ذلك من إلتقال بعض وظائف الأسرة إلى المدرسة . وهناك تغيرات أخرى طرأت على التنظيمات الاقتصادية ، يمثل أهمها في ظهور قوانين جديدة تحكم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ، ولوائح تنظم العمل والعلاقات بين أقسامه . ويمكن القول بأن التقدم العلمي والتكنولوجيا ، قد أدى إلى تحطيم كثير من الضوابط الإجتماعية التقليدية التي انبثقت من الجماعة الأولية ، وإحلال ضوابط أخرى أكثر وعدا وانساقا بالسمية . ويرى لاندوير هذا الصدد أن العلوم الاجتماعية تستطيع عن طريق إجراء دراسات متعمقة في ميادين العمل ، والصناعة والأسرة ، والمدرسة والقانون - أن تعمل على تحسين الضوابط الإجتماعية القائمة لكي تتلاءم مع الوضع الراهن (٢) .

هذه هي أمم الأفكار التي تضمنتها نظرية لاندوير في الضبط الاجتماعي وهناك بعض الملاحظات على هذه النظرية يمكن إيجازها فيما يلي :

1 — Ibid, pp, 258 — 259.

2 — Ibid, pp, 276 — 280.

١ - تأثر لاندنر بمسئره ، في رأيه عن العوامل غير المقصودة في الضبط الاجتماعي ، وخصوصا ما يتعلق منها بالتقاليد ، والمادات ، والأعراف .

٢ - تأثر كذلك بكول في إهتمامه بالدور الذي تقوم به الجماعة الأولى في الضبط الاجتماعي .

٣ - أدرك لاندنر العلاقة الوظيفية بين النظم الاجتماعية ، حيث أكد أن أى تغير في أحد تلك النظم ، يعقبه تغيرات أخرى مصاحبة في النظم المختلفة .

٤ - لا يمكن إنكار تأثر لاندنر بالنظريات السابقة عليه ، ولكن لا يمكن أيضا تأييد مذهب (إليه كل من هولنج شيد ، وجيرفيتش من أنه لم يفعل أكثر من ترميده لما قاله روس وكول ، وأنه لم يضيف جديدا . فقد كانت نظرية لاندنر - كما رأينا - تتميز بالإسالة ، والعمق وخصوصا عندما تعرض لتحليل النظم الاجتماعية ، والمكانات ودورها في الضبط الاجتماعي ، وهذا ما لم يفعله روس ولا كول .

وأخيرا فإنه يمكننا أن نورد ملاحظة ختامية على هذا الفصل نقول فيها إن النظريات السابقة تعتبر مقدمة ~ روعية لا بد من التمرس لها لفهم النظريات الحديثة والمعاصرة ، التي تمثل تطورا لها ، حيث علمت هذه النظريات على بلورة مفهوم الضبط الاجتماعي ، وأكدت أهميته كموضوع أساسي من موضوعات علم الاجتماع بل وكدخل أساسي من مسدائل الدراسة فيه ، وبذلك أفسحت الطريق أمام دراسات نظرية أكثر تطورا فيما بعد .

الفصل الرابع

نظريات ومداخل الضبط الإجتماعى (الحديثة والمعاصرة)

- مدخل.
- أولا : نظريات تنتمى إلى الإطار العام لنظرية الفعل الإجتماعى .
 - 1 - نظرية بارسونز
 - ب - نظرية لايبر.
- ثانيا : نظريات فى علاقة الضبط بالنسق الإجتماعى .
- ثالثا : نظريات فى التخطيط وال ضبط الديموقراطى .
- رابعا : نظريات ثقافية تكاملية .
- خامسا : نظريات فى علاقة الضبط بالتنظيم المجتمعى .
- سادسا : المداخل الأنثروبولوجى إلى دراسة الضبط .
- نقد وتقييم .

الفصل الرابع

نظريات ومداخل الضبط الإجتماعي الحديثة والمعاصرة

مختصر

يشتمل هذا الفصل على عرض للنظريات والمداخل التي ظهرت حديثاً في ميدان دراسة الضبط الإجتماعي، واعتبرت جزءاً من النظرية السوسيولوجية العامة، وأدت إلى بلورة فكرة الضبط الإجتماعي، وساعدت على تطوير نظرة الباحثين إلى هذا الموضوع. وسوف أحاول أن أوضح إلى أي حد تأثرت النظريات الحديثة والمعاصرة، بالنظريات التقليدية، وبلغ الاختلاف والتشابه بين النظريات الحديثة، وأهم القضايا العامة التي توصلت إليها كل نظرية، ومدى إسهام هذه القضايا في نمو النظرية العامة، وتقديم البحث الواقعي في هذا الميدان. وبناء على ذلك، يتضمن هذا الفصل ست نظريات ومداخل أساسية، وهي: أولاً، النظريات التي تنتمي إلى الإطار العام لنظرية الفعل الإجتماعي، وتضم نظرية كل من بارسونز ولايبيز؛ وثانياً، نظريات في علاقة الضبط بالنسق الاجتماعي، وتضم نظرية جورج هومانز؛ وثالثاً، نظريات في التخطيط والضبط الديمقراطي، وتعتبر نظرية «مانهايم» نموذجاً لها؛ ورابعاً: نظريات ثقافية تكاملية، وتمثلها نظرية «جيرفيتش»؛ وخامساً، نظريات في علاقة الضبط بالتنظيم المجتمعي، وتمثلها نظرية «دوانج شيد» . وسادساً، المدخل الأتروبولوجي إلى دراسة الضبط الإجتماعي. وسوف يرد تحليل كل نظرية من تلك النظريات على حدة، ثم إلى التحليل، نقد لكل نظرية ثم تعقيب على النظريات كلها.

أولاً : نظريات تنتمى إلى الاطار العام لنظرية الفعل الاجتماعى

نظرية « تولكوت بارسوتز »

لاطلقت نظرية « بارسوتز T. Parsons » فى العنيط الاجتماعى ، من نقطة مرجعية محددة ، وهى إطار الفعل الاجتماعى . ولذلك ؛ فإنه لا يمكن فهم نظريته هذه إلا بالرجوع إلى نظرية الفعل الاجتماعى ، وقد وجدت من أنه من المناسب تحديد المعالم أو الدعاوى الجوهرية فى نظرية الفعل الاجتماعى على النحو التالى :

١ - أن الأفعال التى يقوم بها الفاعل actor لا تتحدد إلا عن طريق أهدافه (أو أغراضه أو غاياته) .

٢ - أن الفعل غالباً ما يتضمن إتقاء الوسائل التى تحقق تلك الأهداف . وبناء على ذلك ، فإنه يمكن التمييز بين الوسائل والأهداف .

- غالباً ما تعدد الأهداف لدى الفاعل الواحد ، ولذلك ، فإن الأفعال التى تتم طبقاً لأحد الأهداف ، لا بد أن تؤثر فى الأفعال التى تتم طبقاً للأهداف الأخرى ، وأن تتأثر بها .

٤ - أن تحقيق الأهداف أو إتقاء الوسائل ، كثيراً ما يتم من خلال مواقف تؤثر فى مجال الفعل بمرته .

٥ - كثيراً ما يكون فى ذهن الفاعل بعض الأفكار التى تتعلق بطبيعة أهدافه وبإمكانية تحقيقها .

٦ - أن الفعل لا يتأثر بالموقف فقط ، بل وبمعرفة الفاعل ، وكيفية إدراكه لهذا الموقف أيضاً .

٧ - تكون عند الفاعل بعض الأفكار أو نواذج المعرفة التي تؤثر في إدراكه الإنتقائي للمواقف .

٨ - توجد عند الفاعل بعض المشاعر أو الانطباعات الإيجابية التي تؤثر في إدراكه للمواقف ، وفي اختياره للأهداف .

٩ - تكون لدى الفاعل بعض المعايير والقيم التي تحكم اختياره للأهداف وتنظيمه لها في خطط محدد الأولويات (١) .

وبناء على ذلك فإن الفعل الذي يقوم به الفاعل يكون بحكمها نتيجة عوامل منها أفكاره ومشاعره وانطباعاته وميابه وقيمه ، هذه المعايير وتلك القيم لا تحكم أفعاله فقط ولكنها تحكم أفعال هؤلاء الأشخاص الذين يتركون معه في الفعل . ولذلك فإن الفعل يبنى على توقع الشخص لما يجب أن يفعله ، وما يفعله الأشخاص الآخرون . وبمجرد العلاقة المزدوجة بين الأنا - والآخر ، والتي تعتمد على الحاجة والإشباع ، أساساً لتكامل التوقعات . ومعنى ذلك أن إشباع حاجات الأنا أو تحقيق أهدافه ، يتوقف على إرادة الآخر ، في أن يفعل ما هو متوقع منه ، والعكس صحيح ، أي أن سيرة أو امتثال الأنا ، لتوقعات الآخر ، يتوقف على إشباعه أو تحقيق هدف الأنا . ومن ثم فإن سيرة توقعات الآخر ، تستلزم وسيلة الأنا لتحقيق امتثال أو سيرة الآخر مع توقعات الأنا . وقد أطلق مارسون على تلك العلاقة التي تتميز بالثبات التي بين الأنا والآخر فقط ، لاسق التفاعل الثابت . ويحتاج لاسق التفاعل الثابت إلى تكوين مستمر وتدعيم

دائم ، ذلك لأنه بدون هذا التدعيم يمكن أن يظهر الميل نحو الانحراف عن هذا النمط . ولذلك فهناك ضرورة لإيجاد ميكانيزمات ^١ تكون بحدسية بأن تحقق استمرار نسق التفاعل ، وبالتالي تدعم الدافعية نحو هذا الاستمرار . ويميز « بارسوز » بين نمطين من هذه الميكانيزمات ، النمط الاول هو التنشئة الاجتماعية Socialization ، التي تعبر ميكانيزم لتكوين الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور ، أما النمط الثاني فهو الضبط الاجتماعي Social Control وهو الميكانيزم الذي يعمل على تدعيم الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور . ويمتد « بارسوز » أن تلك الدافعية نحو تحقيق التوقعات ، لا يمكن أن تكون فطرية ، بل إنها مكتسبة عن طريق التعلم . وهنا يلفت « بارسوز » نظرنا إلى شيء هام ، وهو أنه إذا كان لابد من أن يوجد التفاعل بين فردين ، وأن يتدعم هذا التفاعل ، أى لكي يتمكن كل فاعل من أن يقوم بأداء توقعات دوره ، فإنه لا يمكن أن يفعل ما يريد ، وإنما يجب عليه أن يتعلم ما يريد أولاً . وهذا هو دور عملية التنشئة الاجتماعية فهي تعلم الفرد ما يريد من الآخرين ، ولكن عملية التنشئة الاجتماعية لا تكفى وحدها لتكوين تلك الدافعية وتدعيمها ، وهنا يأتي دور ميكانيزم الضبط الاجتماعي ، مما لا أن التنشئة الاجتماعية غير قادرة على مواجهة جميع الاتجاهات الانحرافية . والاتجاهات الانحرافية في نظر بارسوز هي دوافع motivations تدفع الفاعل إلى الخروج عن مسطرة المستويات المعيارية التي يشترك فيها المتفاعلون . ومن ثم فإن تلك الاتجاهات أو الميول الانحرافية تمثل فشلا في تدعيم الدافعية لتحقيق توقعات الدور ، ومن هنا تأتي الحاجة إلى ميكانيزمات تحول دون « عدم المسيرة » وتشجع على المسيرة أو الإمتثال من أجل تدعيم التفاعل القائم . ولذلك فإن ميكانيزم الضبط الاجتماعي في نظر « بارسوز » هو عملية دافعية motivational process « تواجه الدوافع

التي تحرف عن تحقيق توقعات الدور . وبما لذلك فهو يمثل عملية لاعادة التوازن *a reequilibrating process* (١) ، ويشتمل ميكانيزم الضبط الاجتماعي في حد ذاته على عدة ميكانيزمات . وفي هذا الصدد نجد أن بارسونز لايهتم بجوانب الضبط الظاهرة أو الواضحة ، وإنما يركز على الجوانب الكامنة للضبط والتي أطلق عليها هذا الاسم - *The Subtler underlying motivational aspects of control* ويميز بارسونز بين ثلاثة ميكانيزمات أساسية وهي :

١ - *The support* الصمود ، وهو رد الفعل من جانب الأنا ، تجاه الضغط الذي ينجم عن علاقته بالآخر . وللصمود أنواع مختلفة ، إلا أن العنصر المشترك بينها جميعا هو أنها لديها قدرة على حفظ الأنا ، في علاقة تضامية توفر له الأمن . ويترشده بارسونز ، على ذلك ، مثال يقول فيه إن نباتات الصحاوات الحب لدى الأم في مجال التنشئة الإجتماعية ، بالرغم مما تواجهه من صعوبات ومشاكل يعتبر نموذجا أساسيا للصمود . فالصمود هنا يعتبر ميكانيزم لضبط العلاقة بين الأم والإبن ويعمل على تدعيمها . وهناك مثال آخر ، فالاستعداد الدائم لدى المعالج لمساعدة المريض ، ولتفهم حالته ، يعتبر نموذجا آخر للصمود .

٢ - *Permissiveness* التسامح ، فلا يمكن للصمود أن يكون فعالا كميكانيزم للضبط إلا إذا توفر التسامح ، وهنا يمكن أن يؤدي فقدان العاملان إلى إعادة توازن نسق التفاعل ، وتكمن أهمية التسامح في أننا نتوقع من الناس

1 - Isajiw, Wesevold w, Causation and Functionalism in Sociology, London, Routledge and Kegan, 1968. P. 87 - 86.

الذين يقومون تحت ضغط معين ، أن ينحرفوا بطرق عديدة وفي مدى معين ، وأن يفعلوا أشياء ويقولوا أقوالا قد لا يسمح لهم بها إذا لم يكن الموقف عادية .

٣ - تضيق restriction حدود العلاقة إذا احتاج الأمر إلى ذلك (١) .

ويضيف ، پارسونز ، إلى ذلك ما أسماه « بضوابط العلاقات » ، وهو : « بين نوعين من تلك الضوابط : النوع الأول هو عملية العلاج النفسى ، فعندما تفشل عملية التنشئة الاجتماعية في القيام بوظيفتها أو عندما يثبت قصور هذه العملية ، فإنه يمكن المعالج النفسى أن يقوم بدفع الفرد مرة أخرى على مسطرة معايير مجتمعه والتكيف معها . ويمكن أن يكون هذا العلاج بمثابة « نموذج أصلي prototype » ، ليكتايزمات الضبط الاجتماعى ، ولكن في حالات معينة . أما النوع الثانى من الضوابط التى تحكم العلاقات فيتمثل في عملية التكوين النظامى institutionalization وهى تقوم بوظائف تكاملية في مستويات متعددة ، سواء بالنسبة للأشوار المختلفة التى يقوم بها الفاعل ، أو بالنسبة لتنظيم سلوك مختلف الأفراد . ويتناول پارسونز هذه النقطة الأخيرة بالشرح والتوضيح ، فيقول إنه غالباً ما يرتبط الفرد بالسلطة متعددة ، وبناء على ذلك تكون له مجموعة علاقات اجتماعية بعدد كبير من الناس الذين تتغير علاقاتهم به بسرعة كبيرة . ولذلك فإن أحد الوظائف الأساسية التى تقوم بها النظم الاجتماعية ، تتمثل في مساعدتها على تنظيم الأنشطة المختلفة والعلاقات المتشعبة أى أنها تعمل على تشكيل «نسق مرتب إلى درجة كافية sufficiently coordinated system» . ويمكن بقابليته للإدارة manageable من جانب الفاعل ، وبالتالي يقلل من حدة

١ - parson T, The Social System, The Free Press, Glencoe, 1951, pp. 299 - 300.

الصراعات التي توجد في المستوى الإجتماعي الذي هو بصدده . وهناك صورتان أساسيتان لتلك العملية النظامية ، الأولى : هي إعداد جدول أعمال زمني مختلف المهام ؛ فإذا عرف الفاعل أن لكل نشاط من الأنشطة التي يقوم بها وقتا معينا ومكانا محددا ساعده ذلك على الإنجاز السليم ، وكذلك استطاع الفاعل أن يقوم بأفعاله دون أن تتداخل مع واجبات الآخرين . ويرى بارسونز بهذا الصدد أن القيم الثقافية والقياس السيكولوجي لتلك العملية النظامية - يعتبر مسألة على درجة كبيرة من الأهمية . أما الصورة الثانية للعملية النظامية ، فهي تتمثل في تحديد الأولويات priorities . ذلك لأنه في المجتمع الذي يتم بالتثقل الإجتماعي ، يحتل الناس مكانات ومراكز متعددة ، ما يؤدي إلى وجود مطالب متصارعة تنبع عن تلك المكانات . ومن الواضح أن مثل هذه المكانات المتعددة تعتبر مصادر لصراعات كثيرة وعديدة ، ولكن يمكن التخفيف من حدة تلك الصراعات إذا كان هناك إعتبار للأولويات التي ترتب حسب أهميتها ، وهذا يساعد الفاعل على أن ينتهي منها ذلك العمل الذي يفضل عن الأفعال الأخرى ، ويتم تحديد الأولويات طبقا للنسق القيمي أيضا (١) .

وبالاضافة إلى هذه الضوابط ، أو الميكانيزمات الضابطة يرى « بارسونز »

1 - Ibid, pp. 301 - 303.

وينوه « بارسونز » بهذا الصدد إلى أن دروبرت ميرتون أدرك أهمية الأولويات في التخفيف من حدة الصراعات التي قد تنشأ بين المكانات المختلفة التي يحتلها الفرد الواحد ، وذلك عندما ذهب إلى أن التمرض للأوضاع التي تتميز بالصراعات هي من وجود أية أولويات للالتزام Priorities of obligations . يعتبر صورة عامة من صور « اللامعيارية أو فقدان المعايير anomie » .

أن النسق الاجتماعي يشتمل على مكونات معينة يمثل لها الناس وتعتبر بمثابة ضغوط إجتماعية خاصة . وميز بين نمطين منها :

الأول : هو « نمط الموقف ، The type of situation » ، حيث أن التعرض للضغط غير العادي يدفع الفرد إلى مسايرة معايير ومستويات معينة في النسق الاجتماعي . وهناك ذلك أن عدم إحساس الفرد بالطمأنينة والأمن سواء بالنسبة لصحته أو مستقبله ، أو خوفه من الحرمان ، يمكن أن يدفعه إلى اتباع طقوس دينية أو سحرية معينة قد لا يلجأ إليها في الحالات العادية ، ومن ثم فإن ردود الفعل التي تثيرها مثل هذه الضغوط غير العادية تتميز بخاصية الضغط . أما النمط الثاني الذي يعتبر كذلك بمثابة ميكانيزم للضغط الاجتماعي ، فهو ما أسماه بارسونز « بالنظام الثانوي Secondary institution » . وتعتبر ثقافة القباب الأمريكية مثالا لذلك ، فهي في صورتها المتساعفة تمثل صمام أمن للنسق الاجتماعي . ولكنها لديها صورها الإيجابية العنابطة ، التي تظهر في تكامل تلك الثقافة مع الأبنية النظامية الكبرى وخصوصا التعليمية منها والتربوية .

ويرى بارسونز أن هناك « نمطا ثانوية كثيرة تتحول إلى إنحراف واقعي . ويستمد ذلك من ال « الربا » ، فيقول إنه يؤدي وظائف هامة بالنسبة للطبقات العليا من الشعب الأمريكي ، وهو في ذلك يشبه البحر في المجتمعات البدائية ، إذ أنها بتلك تنوعا من التنفيس عن التوترات والإحباط الذي يحدثه الإنسان ، ولكن قد يتحول الربا إلى إنحراف في ظروف معينة .

هنا نضيف « بارسونز » إلى تلك الميكانيزمات السابقة ميكانيزما آخر ، له أهميته الكبرى في ضبط العلاقة بين الأناس الفرعية للمجتمع الكبير ، وفي

ضبط العلاقات الشخصية ، وهو ميكانيزم العزل *insulating mechanism* ، إذ أنه لابد من وجود عزل نفسي بين كثير من الأنساق الفرعية للمجتمع ، وبدون هذا العزل ، يصبح من المستحيل منع العناصر المتصارعة من أن تواجه كل منها الأخرى مواجهة مباشرة مما ينتج عنه تحول الصراع الكامن الخفى إلى صراع ظاهر ومكتشف . ففي مجال العلاقات الشخصية تعتبر « الباقية » ميكانيزما عازلا . فهي تتمثل في التجنب المتعمد والمقصود للتعبير عن بعض المشاعر التي قد تؤذي الغير أو تدفعه إلى الإتيان برد فعل معين ، مما يؤدي إلى تصدع علاقة التفاعل بين الطرفين ، وتتمثل الباقية أيضا في عدم إظهار بعض الحاسل أو ذكر بعض الوقائع التي لأطوار وجهه بطريقة مباشرة قد تدمر نسق العلاقات . وباختصار فلإن ميكانيزم العزل الذي تتكلم عنه ، يمكن تفسيره باعتباره أنه يمنع عناصر الصراع الكامنة في الثقافة وفي البناء الاجتماعي من أن تحتك بعضها ببعض الآخر مما يؤدي إلى صراع واضح (١) .

هذه هي أهم ميكانيزمات الضبط الاجتماعي كما أشار إليها يارسونز ، ومن ثم نستطيع أن نقول ، إن نظرية الضبط الاجتماعي عنده هي تحليل العمليات التي توجد في النسق الاجتماعي والتي تميل إلى مواجهة الاتجاهات الإنحرافية ، أو تميل إلى تدعيم الإمتثال لتوقعات الدور .

نظرية « ويلشارد لايبير »

كان هدف « لايبير La piere » من وضعه لنظرية في الضبط الاجتماعي ، التوصل إلى نسق تصوري *a conceptual system* يفسر جانباً من جوانب

الفعل الإجتماعى . وقد ذكر فى بداية كتابه « نظرية فى » : « الإجتماعى ، أن نظريته تمثل - من الناحية المنطقية - تحليلا لمكونات مجموعة من التصورات النظرية (وهذا ما أطلق عليه ميرتون اسم النظريات المتوسطة theories of middle range) . وعرض فى الأجزاء الأخيرة من كتابه المشار إليه تطبيقاً لنظريته ، ويقول لا يبرر فى هذا الصدد إن نظريته فى الضبط الاجتماعى لا تؤلف نظرية شاملة فى الفعل الاجتماعى ، بل لأنها تعالج فقط ما أسماه « بالقوة الثالثة the third force » ، التى تسهم فى تكوين هذا الفعل أو السلوك الإنسانى (١) . على أساس أن القوة الأولى هى التنشئة الإجتماعية للفرد والقوة الثانية هى التفاعل الموقفى Situational interaction . ويعترض لا يبرر على ذلك الأسلوب الذى تناول به علماء الأنثروبولوجيا ، وعلماء السياسة ، موضوع الضبط الاجتماعى ، وينصب جوهر هذا الاعتراض على أن هؤلاء لم تكن لديهم فكرة محددة وواضحة عن ماهية الضبط الاجتماعى ووظائفه . أما الهيئة التى تمارس الضبط فى المجتمع فى ، على حد قوته ، تلك الجماعات الصغيرة نسبياً ، والتى أسماها « بجماعات المكانة Status groups » . وهى تتميز بالعلاقات المباشرة والمودة بين أعضائها .

وسوف أنعرض فيما يلى للإفكار الأساسية لنظرية « لايبير » كما عرضها فى كتابه المذكور ثم اختتمها بتعقيب أورد فيه مدى إنفاقه وإخلافه مع غيره من الباحثين .

1 — r. Fapiere, A Theory of Social Control, Mc
Craw - Hill Book Company, 1954, (The preface).

١ - الوضع التاريخي للمشكلة

حوص ، لايبير ، على معالجة أم الدراسات والمذاهب التي يمكن أن تعتبر متطابقا لدراسة الضغط الاجتماعي ، ومن بينها نظرية العقد الاجتماعي التي مؤداها أن المجتمع أو الدولة بالذات هي التي تخلف العقل لمؤلاء الذين تحكمهم ، وأنها تعتبر في نفس الوقت نتاجا لهذا الفعل . وتحدث أيضا عن مذهب الأوتوقراطية أو الحكم المطلق الذي كان ينزعه ، هيجل ، ، وقد كانت الدولة عنده (أي الحكومة) هي فوق كل نوع آخر من أنواع التنظيم الإنساني ، ومن ثم يجب أن يكون كل شيء خاضعا لها ، حيث أن عظمة الشعب تتوقفة على سلطات القهر والإلزام سواء كانت تلك السلطات بوليسية أو عسكرية . ثم تكلم لايبير بعد ذلك عن النظرية الثانية التي نظرت إلى المجتمعات باعتبارها تنقسم إلى قسمين : فهي إما مجتمعات عملية صغيرة متجانسة ذات علاقات مباشرة أو أنها مجتمعات جموعية أو جامعية كبرى *mass societies* ، ومن أمثلة العلماء الذين تبنا هذه النظرية د تولبر ، د دوركايم ، ، د وما كير ، وإضداد أعلى تفرقتهم بين نوعين من المجتمعات ، ميزوا أيضا بين نوعين من الضوابط التي تسود في تلك المجتمعات . وقد اتفقد لايبير تلك النظرية الثانية ، وذهب إلى أن المجتمع الجوعى الحديث ليس نتاجا للضوابط الدنائية أو القانونية ، ولا هو نتاج للإثنين معا ، وأن فكرة المجتمع التماقدي *Gesellschaft* - قد ظهرت لاكتيجة لشئ حقيقي في الواقع ، وإنما نشأت من أسطورة وهمية تمثلها النظرية لا الواقع وهو يرى أنه مامن شك في أن المجتمع الحديث يختلف عن المجتمعات البدائية القديمة ، وأن تلك التفرع الرفية المنفصلة والوحدات الصغيرة قد تحولت في العصر الحديث إلى تنظيمات كبرى ، ولا شك أيضا أن معظم الأشخاص في العالم الحديث يتصرفون تجاه زملائهم بطريقة أكثر تحمرا عما كان عليه الفرد في العصور الماضية ، ولكن

كل هذه التغيرات وغيرها - مع أنها تمثل تحولا في الحياة الاجتماعية - إلا أنها تقنيات كية . فكلما نمت القرية من حيث الحجم ، أصبحت بمرور الزمن مدينة حديثة يزداد عدد أفرادها ويشمو حجم منظماتها وتنظيماتها ولكن مثل هذا النمو لا تصحبه أية مظاهر جديدة في الحياة السياسية لم تكن موجودة من قبل . ولذلك فلأن كل ثنون الفعل السيامي ونتائجه ، تعتبر قديمة وهى واحدة في كل مكان . ويؤكد ه لا بهر ، في هذا الصدد ، أن الإخفاق في التمييز بين ما هو كمي وما هو كيفي أدى إلى مجموعة أخطاء أخرى تتعلق بمسألة الضبط الاجتماعي منها على سبيل المثال لا الحصر الإعتقاد بأنه بينما تعتبر الثقافة هى القوة الضابطة في المجتمعات البسيطة والبدائية ، فليس هناك ضبط ثقافي ذو فاعلية يقوم في المجتمع الحديث المعقد . وهو يستنتج أنه بالرغم من أن الاختلاف بين ضوابط المجتمع البسيط وضوابط المجتمع الحديث هو اختلاف في الدرجة ، إلا أنه ليس إختلافا كبيرا ، وهو يبرر رأيه هذا بأن الجماعة الأولية تقوم بوظيفتها الضابطة في كلا المجتمعين . كان التصنيع والتحضّر - في رأيه - لم يؤديا إلى وجود نوع من التنظيم الاجتماعي الجديد الذي أصبح كل فرد فيه متحررا من كل تبعية مباشرة ومن كل إعتداد على زملائه ، ولو صح هذا القول فكان يجب على الفرد إذن أن يشارك فقط في آلات إجتماعية غير شخصية (كالشركات ، والمكاتب ، والطبقات ، والأمم) وفي تلك الحالة تكون له معارف كثيرة ولكن أصدقاء قليلون ، وعلاقاته بهذه الأقلية تكون مؤقتة ، إنه مما لا شك فيه أن معظم أعضاء المجتمع الحديث يعيشون في مدن ضخمة ويسلمون بتنظيمات كبرى ، ولكن ليس معنى ذلك أنهم يؤلفون فئات روحية إجتماعية منفصلة . *Social monads* أو أن كل منهم يحتل مركزا الغريب بالنسبة للآخرين . فالعضو في المجتمع الحديث ، كأى عضو في مجتمع آخر من المجتمعات التاريخية ، ينتمى إلى عدة جماعات في المجتمع ويشارك فيها جميعا ويضبط عن طريقها (١) .

٢ - الأساس اللغائي للضبط

يتأثر سلوك المصنوع في المجتمع بعدة عوامل ، وليس هناك فعل - مفعول ، مبدا كان بديها ، يمكن أن ينتج عن هذا العامل أو ذاك ، بل إنه يعتبر نتاجا للتفاعل بين مجموعة عوامل ، ومن أهم العوامل المؤثرة في سلوك الفرد هي الثقافة . ويعرف «لابيير» الثقافة بأنها : مجموعة الإختراعات والاكتشافات التي يضيفها كل جيل لاحق إلى الجيل السابق . وهناك ثقافة أصلية *basic culture* ، وهي تلك التي تشكلت على مر الأجيال بطريقة مشتركة ، وثقافات فرعية *Subcultures* ، تتعلق بالأقاليم ، والطبقة ، والجنس ، والمهنة ، والأسرة . وتعتبر الثقافة الأصلية لدى شعب من الشعوب دعامة عامة للضبط الاجتماعي ، ذلك لأنها تضع الحدود التي يسلكها الأعضاء طبقا لها وهي تضم مختلف الممارسات ، ونماذج السلوك والقيم والمفاهيم والمعتقدات . أما عن الثقافات الفرعية فهي تلك الثقافات المختلفة التي توجد داخل المجتمع الواحد ؛ فالثقافة الفرعية الإقليمية تميز أعضاء منطقة معينة في المجتمع عن أعضاء المناطق الأخرى من حيث اللهجة مثلا . وينطبق ذلك أيضا على الثقافات الفرعية الأخرى المنتمية للطبقة والجنس والمهنة والأسرة (١) .

٣ - مكونات الفعل الاجتماعي

يعتقد «لابيير» أنه بالرغم من أن الضبط الاجتماعي يمكن أن يكون المعامل العام في تحديد السلوك ، إلا أنه ليس سببا وحيدا . وينتج عن ذلك فقد صنف العوامل المختلفة التي يمكن أن تسهم في تكوين الفعل في ثلاث فئات :

الفئة الأولى : تشمل على تلك العوامل التي تتضمنها شخصية المرء الذي يقوم بالفعل ، وهي عبارة عن نتائج التنشئة الإجتماعية .

وتتضمن الفئة الثانية العوامل الخارجية عن نطاق الشخص ذاته ، وهي تشكل "الفرصة المباشرة للفعل ، وعادة ما تسمى " بالموقف Situation " .

ثم الفئة الثالثة ، وهي مجموعة العوامل الخارجية التي تفوق الموقف المباشر وتؤدى وظيقتها ، وهي الضبط الإجتماعى (١) .

أما عن الشخصية ، فهي تتألف من كل ما تلقاه الفرد خلال خبرته المبكرة وهي تشكل إستمداده للاستجابة للظروف الخارجية . وعناصرها الأساسية هي الذكاء، والمهارات اليدوية واللفظية والحركية ، والدوافع ، والإنفعالات (٢) .

ويتكون الموقف من مجموعة الظروف الخارجية التي يجد الفرد نفسه معرضا لها في أية لحظة والتي يتصرف اذاتها بطريقة معينة . ويتوقف تحديد الموقف على طبيعة هذا الموقف ذاته، وعلى شخصية الفاعل أيضا . والواقع أن أداء الفرد لدوره طبقا لما يتطلبه الموقف أمر يتوقف على واحد أو أكثر من العوامل الآتية : -

أ (نظرة الفرد إلى معنى المسؤولية ومسئد تدعيمه لما هو صائب من الناحية الإجتماعية .

ب (تقديره لمشاعر الآخرين الذين يتضمنهم الموقف .

1 -- Ibid pp. 47.

2 -- Ibid, pp. 43 -- 50.

ج) توقع النتائج التي يمكن أن تترتب على هذا الأداء (١).

ثم يأتي بعد ذلك البعد الثالث للسلوك وهو الضبط الاجتماعي ؛ والضبط الاجتماعي يسم في تحديد بعض نماذج السلوك ، وليس فيها كلها ، وتشبه عوامل الضبط عوامل الموقف في أنها تعمل من خلال شخصية الفرد . وقد حدد لايبير عوامل الضبط الاجتماعي باعتبارها : ذلك الدور الذي تفرضه جماعة المكانة تجاه الفرد . وهو يرى أن العمل الذي تقوم به عوامل الضبط الاجتماعي يمكن أن يكون أكثر وضوحا حينما لا يتشابه ، الدور الذي يفرضه الموقف *Situationally imposed role* ، مع الدور الذي تفرضه جماعة المكانة *The status group role* . حينما يكون الدور الأساسي للفرد أكثر ارتباطا بالموقف . وتحت هذه الظروف يجب على الفرد أن يختار بين ما يمكن أن نصفه ، بتلبية مطالب اللحظة الحالية ، وتلبية مطالب الدور الذي تفرضه عليه عضويته في الجماعة .

إن عوامل الضبط الاجتماعي في نظر لايبير ، هي متغيرات ذات اعتماد متبادل *interdependent variables* أكثر منها مستقلة *independent* . وهو يرى أن محاولة عزلها هي محاولة معطمة ، ولكنها تعتبر ضرورية للإجراء على يستهدف التحليل (١) .

٤ - أبعاد المكانة الاجتماعية

ينظر لايبير ، إلى المكانة الاجتماعية باعتبارها إحدى العوامل التي تحدد طريقة إمتثال الفرد ، ويم ف ، المكانة *Status* ، بأنها الوضع الذي يحتله الفرد

1 - Ibid, pp 57-58.

2 - ibid p. 65 .

في مجتمعه، ولا يحتل الفرد مكانا واحدا تنقطع بل عدة أوضاع في جماعات مختلفة فهو موظف، وزوج، وأب، وعضو في ناد. وبمجموعة الأوضاع التي يحتلها الفرد هي التي تحدد فكرته عن ذاته، والواقع أن ميل الفرد إلى أن يرى نفسه دائما كما يحب أن يراه الآخرون هو الذي يجعله أكثر إحساسا بالضبط الاجتماعي هذا الصدد يفرق لا يميز بين المكانة الموروثة، والمكانة المكتسبة، ومدى فاعلية كل منها في الضبط الاجتماعي. فهناك عدة عوامل تحدد المكانة الموروثة للفرد وهي: جنسه، وقرابته، ووضعه بين إخوته، ومظهره الخارجي. ويعتبر المركز الموروث أكثر أهمية في التشعُّب الاجتماعية منه بالنسبة لكونه أساسا لضبط الاجتماعي للفرد. أما المكانة المكتسبة فهي التي يبرزها الفرد ككفاة اجتماعية مقابل مجهود قام به؛ والمكانة المكتسبة أهميتها الكبرى كأساس للضبط الاجتماعي، ذلك لأن الفرد يحرص دائما على تدعيم تلك المكانة عن طريق أمثاله لمعايير دوره (١).

هـ - جماعات المكانة ومعاييرها

أوضح لا يميز أهمية جماعة المكانة في الضبط الاجتماعي عن طريق إجابته على السؤال الآتي:

إلى أي حد تمارس العوامل التي تدخل في تكوين تلك الجماعة، وظيفته بالضبط تجاه سلوك الأعضاء؟

الواقع أن هناك عدة عوامل تسهم في تكوين هذه الجماعة، وتؤثر في نفس الوقت في فاعلية الضبط بها، وأهم هذه العوامل هو عامل «الكم»، فالضبط الذي

تمارسه الجماعة بتناسب تناسباً عكسياً مع حجمها ، ذلك لأن الجماعة التي لها أهمية محورية بالنسبة للأفراد تتألف من عدد صغير نسبياً من الأعضاء ، حيث أن الفرد - سواء كان يعيش في العصر الحديث أو في العصور الماضية - يعتبر أن هؤلاء الناس الذين يعرفهم معرفة شخصية ومباشرة هم الذين يضع لهم أهمية خاصة في سلوكه ومن ثم فهم يتدخلون بشكل مباشر في تشكيل هذا السلوك . ثم يأتي بعد ذلك عامل الاستمراره فالضبط الذي تمارسه الجماعة تجاه أعضائها يرتبط - بطريقة مباشرة - بفكرة الأعضاء عن مدى قدرة جماعتهم على الاستمرار أو الفترة التي سوف يقضونها في تلك الجماعة . أما عامل والوضوح ، فله أهمية الكبرى أيضاً ، حيث أن قدرة الجماعة على ضبط سلوك الأفراد تتوقف على وضوح العضوية بها وكلما كان الهدف من اللقاءات التي تحدث بين أعضاء الجماعة واضحاً ، كانت العلاقات الاجتماعية أكثر ميلاً إلى المودة ، ومن ثم تزداد قدرة الجماعة على ضبط سلوك الأعضاء . وأخيراً يأتي عامل التنظيم البنائي ، ويقصد به لا يبر وضوح العضوية أيضاً ، وسهولة التمييز بين الأعضاء وغير الأعضاء ، ووجود إجراءات واضحة ومطبقة ومعترف بها من جانب جميع الأعضاء . ولذلك فجماعة المكانة التالية في نظر لا يبر ، هي تلك المنظمة الصغيرة نسبياً ، والمستمرة لفترة معينة والقائمة على تنظيم محدد (١) . وصنف لا يبر جماعات المكانة طبقاً لوظائفها كما يلي : جماعات عامة ، وجماعات عملية ، وجماعات ترفيحية (٢) . وهو يركز اهتمامه على جماعة العمل ودورها في الضبط الاجتماعي ، فيرى أن مكانة الفرد في جماعة العمل ، تضح بالذات في جماعات العاملين الماهرة ومتوسطي

1 — Ibid, pp. 101, 103 - 106.

2 — ibid, p. 111.

دون أن يفقد وضعه في مجتمعه المحلي . ويخلص لاييه من ذلك إلى نتيجة مائة
يقول فيها ، إن قابلية جماعات المكان لأن ينتقل الشخص فيها بين جماعاته
وأخرى (من نفس النوع) دون أن يفقد مكانته في جماعة من مستوى
هو الطابع الذي يميز المجتمع الحضري والمائل الذي يعمل الرجل الحضري
حرية من ذلك الذي يقطن في بلدة صغيرة أو قرية (١) .

وتشكل سائر جماعة المكان ، قانون الذي يحكم سلوك الأعضاء .
فرادى أو مجتمعين . وهذا القانون يجه صور القانون الأخرى السياسية والذي
في أنه يمكن أن يكون قديما في الجماعة ويمكن أن يكون قاتما على قراره .
أعضائها وموافقة بقية الأعضاء عليه . ولكه يختلف عن قانون تنظيم
الأخرى السياسية والدينية ويختلف أنواع تنظيم الأخرى في أنه ضمن
بعضها أكثر من سريما أو مثلا بضعهم ، وعلم أكثر من كونه علما .
فأى تنظيم من تنظيمات يعمل من خلال القواعد الخارجية للثقة ، أما قانون
جماعة المكان ، فهو ساقط فمسور ويتم ، أكثر من قواعد وفروع
خروجه على الصناعة من الخارج . ويستعين لاييه في ذلك بشكل يوضح
في معنى صورة الإلتزام لقواعد وسائر جماعة المكان بالنسبة لعضو الحديث

1- 118- 119, 120, 121, 122, 123, 124, 125, 126, 127, 128, 129, 130, 131, 132, 133, 134, 135, 136, 137, 138, 139, 140, 141, 142, 143, 144, 145, 146, 147, 148, 149, 150, 151, 152, 153, 154, 155, 156, 157, 158, 159, 160, 161, 162, 163, 164, 165, 166, 167, 168, 169, 170, 171, 172, 173, 174, 175, 176, 177, 178, 179, 180, 181, 182, 183, 184, 185, 186, 187, 188, 189, 190, 191, 192, 193, 194, 195, 196, 197, 198, 199, 200, 201, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 208, 209, 210, 211, 212, 213, 214, 215, 216, 217, 218, 219, 220, 221, 222, 223, 224, 225, 226, 227, 228, 229, 230, 231, 232, 233, 234, 235, 236, 237, 238, 239, 240, 241, 242, 243, 244, 245, 246, 247, 248, 249, 250, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 257, 258, 259, 260, 261, 262, 263, 264, 265, 266, 267, 268, 269, 270, 271, 272, 273, 274, 275, 276, 277, 278, 279, 280, 281, 282, 283, 284, 285, 286, 287, 288, 289, 290, 291, 292, 293, 294, 295, 296, 297, 298, 299, 300, 301, 302, 303, 304, 305, 306, 307, 308, 309, 310, 311, 312, 313, 314, 315, 316, 317, 318, 319, 320, 321, 322, 323, 324, 325, 326, 327, 328, 329, 330, 331, 332, 333, 334, 335, 336, 337, 338, 339, 340, 341, 342, 343, 344, 345, 346, 347, 348, 349, 350, 351, 352, 353, 354, 355, 356, 357, 358, 359, 360, 361, 362, 363, 364, 365, 366, 367, 368, 369, 370, 371, 372, 373, 374, 375, 376, 377, 378, 379, 380, 381, 382, 383, 384, 385, 386, 387, 388, 389, 390, 391, 392, 393, 394, 395, 396, 397, 398, 399, 400, 401, 402, 403, 404, 405, 406, 407, 408, 409, 410, 411, 412, 413, 414, 415, 416, 417, 418, 419, 420, 421, 422, 423, 424, 425, 426, 427, 428, 429, 430, 431, 432, 433, 434, 435, 436, 437, 438, 439, 440, 441, 442, 443, 444, 445, 446, 447, 448, 449, 450, 451, 452, 453, 454, 455, 456, 457, 458, 459, 460, 461, 462, 463, 464, 465, 466, 467, 468, 469, 470, 471, 472, 473, 474, 475, 476, 477, 478, 479, 480, 481, 482, 483, 484, 485, 486, 487, 488, 489, 490, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 514, 515, 516, 517, 518, 519, 520, 521, 522, 523, 524, 525, 526, 527, 528, 529, 530, 531, 532, 533, 534, 535, 536, 537, 538, 539, 540, 541, 542, 543, 544, 545, 546, 547, 548, 549, 550, 551, 552, 553, 554, 555, 556, 557, 558, 559, 560, 561, 562, 563, 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570, 571, 572, 573, 574, 575, 576, 577, 578, 579, 580, 581, 582, 583, 584, 585, 586, 587, 588, 589, 590, 591, 592, 593, 594, 595, 596, 597, 598, 599, 600, 601, 602, 603, 604, 605, 606, 607, 608, 609, 610, 611, 612, 613, 614, 615, 616, 617, 618, 619, 620, 621, 622, 623, 624, 625, 626, 627, 628, 629, 630, 631, 632, 633, 634, 635, 636, 637, 638, 639, 640, 641, 642, 643, 644, 645, 646, 647, 648, 649, 650, 651, 652, 653, 654, 655, 656, 657, 658, 659, 660, 661, 662, 663, 664, 665, 666, 667, 668, 669, 670, 671, 672, 673, 674, 675, 676, 677, 678, 679, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 840, 841, 842, 843, 844, 845, 846, 847, 848, 849, 850, 851, 852, 853, 854, 855, 856, 857, 858, 859, 860, 861, 862, 863, 864, 865, 866, 867, 868, 869, 870, 871, 872, 873, 874, 875, 876, 877, 878, 879, 880, 881, 882, 883, 884, 885, 886, 887, 888, 889, 890, 891, 892, 893, 894, 895, 896, 897, 898, 899, 900, 901, 902, 903, 904, 905, 906, 907, 908, 909, 910, 911, 912, 913, 914, 915, 916, 917, 918, 919, 920, 921, 922, 923, 924, 925, 926, 927, 928, 929, 930, 931, 932, 933, 934, 935, 936, 937, 938, 939, 940, 941, 942, 943, 944, 945, 946, 947, 948, 949, 950, 951, 952, 953, 954, 955, 956, 957, 958, 959, 960, 961, 962, 963, 964, 965, 966, 967, 968, 969, 970, 971, 972, 973, 974, 975, 976, 977, 978, 979, 980, 981, 982, 983, 984, 985, 986, 987, 988, 989, 990, 991, 992, 993, 994, 995, 996, 997, 998, 999, 1000.

يتأخر لاييه مع نفسه في هذه الفكرة ، فقد أشار من قبل إلى أنه ليس
هناك فرق جوهري بين جماعات المجتمع الأولى وجماعات المجتمع الثاني ، وليس
هناك فرق بين المجتمعات من حيث النوع ، وإنما الفرق في الكم فقط أي في حجم
المكان ، ولكنه عاد مرة أخرى واعتد عليه بأن الفرق في الحجم يؤدي إلى فروق
في العلاقات وفي الضوابط وهي تعتبر فروقا في الكيف .

فيها ، فالثاب الذي لثيق بالجامعة حديثاً يستطيع بسهولة أن يمثل لقواعد النظم التي تحكم سلوك الطلاب في المحاضرات ، وتحدد عدد المحاضرات التي سوف يلتحقها ، ونظام الإمتحانات وإستعادة الكتب ، ولكنه سوف يجد صعوبة في الإمتثال لمعايير أية جماعة صغيرة من الجامعات المتعددة التي توجد داخل نطاق الجامعة . وغالباً ما تتعلق معايير جماعة المكافأة بأمر صغير ودقيقة مثل نماذج الملابس ، والوصول في الموعد الملائم ، وبعض قواعد الآداب ، والسلوك . أما عن علاقة تلك المعايير بقم الجماعة ، فيرى لا يبر أن للمعايير تمنع وسائل لتحقيق غايات الجماعة وأهدافها ، أى أنها وسائل تضمن تحقيق القيم (١)

٦ - الروح المعنوية والضبط الاجتماعي

يقصد بالروح المعنوية درجة الإلتحام للوجود في جماعة معينة ، والروح المعنوية العالية تتمثل في حالة ذهنية سائدة عند معظم أعضاء الجماعة ، وفي هذه الحالة يكون مستقبل الجماعة مأموناً مهما كانت الحالة الراهنة لأعمال الجماعة . أما الروح المعنوية المنخفضة فهي تتمثل في حالة ذهنية أو موقف عقلي لدى الأعضاء يكون مستقبل الجماعة فيه أقل أمناً مما هو عليه في الحاضر . والروح المعنوية للجماعة لا تتحدد عن طريق التباين الشخصية للأعضاء أو الظروف المؤقتة التي تمر بهم ، وإنما هي عصلة نشاط تلك الجماعة في الماضي ، وهي في نفس الوقت عامل من أهم العوامل التي تؤثر في هذا النشاط وتعمل على ضبطه (٢) .

٧ - الأيديولوجية

يترافق لا يبر بأهمية الأيديولوجية ودورها في ضبط السلوك ،

1 — Ibid, pp. 118—120, 131.

2 — Ibid, pp. 185 — 186, 189.

ويعرفها بأنها إعادة تفسير السياق الرمزي في الجماعة، وبمصاد السياق الرمزي هنا اللغة، والأساطير، والإشاعات والمعتقدات. وقد أثبتت الأحداث التاريخية كيف أن الأدلة الثابتة تلي وردت في الوثائق والسجلات، يمكن أن تتغير في ضوء الحاجات الخاصة للجماعة أو المجتمع، فالجماعة تستطيع بناء على ذلك أن تضع تفسيرات مختلفة لقيم والمعايير والنظم. والواقع كما يرى لايبير أن إعادة تفسير المحتوى الرمزي لكي يتفق مع أهداف الجماعة وفيها ليسه مسألة سهلة. ذلك لأن الأيديولوجيات تنقسم بأنها مائة، أي أن كل أيديولوجية تمر عن نسق محدد من العناصر المتداخلة ومنظم الأيديولوجيات تكون مقصورة على طبقات بالذات، وقد تتنافس مصالح هذه الطبقات مع مصالح الجماعة أو المجتمع الذي يريد أن يحدد لنفسه أيديولوجية معينة. إن المعتقدات التي تتضمنها أيديولوجية، وبالتالي الأساطير التي ترتبط بها هي الأساس الذي يمتد عليه البناء للفرق الشعائر والقيم، وطبقاً لهذا يتحدد نسق الفعل الاجتماعي. ولاستطيع أية أيديولوجية أن تمارس تأثيراً فعالاً تجاه جماعة معينة إلا إذا كانت معدة بطريقة منظمة ومتفقة مع الأهداف الرئيسية للجماعة. وبالمثل في أي أيديولوجية تستطيع أن تكون معايير عملية قابلة للتطبيق، فهناك تفسيرات محلية وغير رسمية للايديولوجية الواحدة، ومن المعروف أن الديمقراطية مبدأ سياسي واجتماعي يوجد في كثير من بلاد العالم، ولكن كل مجتمع يفسر الديمقراطية بالطريقة التي تجعلها تتفق مع قيمه هو وأينته وعمراساته الخاصة. ففي مكان معين قد تتأدى الديمقراطية بالمساواة بين الأطفال السود والبيض في حجرة الدراسة، وفي مكان آخر قد تطالب الديمقراطية باستبعاد السود ومنهم في مدارس خاصة بهم. ويرى لايبير أن الأيديولوجية من أهم الضوابط عليها المباشرة التي تمارس تجاه أعضاء

الجماعة (١) .

٨ - الضبط والبيروقراطية

عرف «لايبر» البيروقراطية بأنها الاتجاه نحو التوازن التنظيمي ، حيث أنها تعتبر وسيلة لتحقيق الفاعلية التنظيمية ، فمن طريقها تتمكن الخبرة العملية السابقة من أن تضع أساس العمل الراهن . والبناء التنظيمي يتضمن تقسماً محدداً أو مفصلاً للعمل ، بين الأقسام الرئيسية والأقسام الفرعية للتنظيم ، وهو يحمل كل وحدة فرعية مسؤولية كاملة عن نشاط عدد ، وبالتالي فإنه يمثيها مجموعة من الحقوق التي تمنحها السلطة الضرورية لإنجاز هذا العمل . والنتيجة أن تكون لكل وحدة رسمية من وحدات التنظيم دائرة اختصاص معينة داخل إطار النشاط التنظيمي كله . أما عن أنواع التنظيم البيروقراطي ، والمدى الذي تطبق فيه هذه الأنواع ، فهي مسألة تتوقف على ثقافة المجتمع . والنتيجة هي أن البيروقراطية ظاهرة عامة في كل المجتمعات ، ولكن هناك بيروقراطيات تختلف باختلاف الشعوب والثقافات . والتنظيم البيروقراطي مبني من هيئات الضبط الاجتماعي ، حيث أن بناء هذا التنظيم يمد الجماعات المختلفة - الرسمية منها وغير الرسمية - بقيم ومعايير وقواعد محددة . والواقع أن الصور الرسمية للضبط الداخلي ، تكون ذات أهمية بالقدر الذي توضع فيه القرارات الإدارية في حيز التنفيذ (١) .

٩ - الأزمة الاجتماعية والانحلال الأخلاقي والضبط

أراد «لايبر» أن يكمل نظريته في الضبط الاجتماعي عن طريق التعرض

لبعض الظروف الاجتماعية التي يمكن أن تؤدي إلى توقف مؤقت لنسق الضبط الاجتماعي في المجتمع . ومن أمثلتها ، التغير المفاجيء الذي يطرأ على البيئة الفيزيائية للفرد أو الجماعة أو المجتمع ، إلا أن بعضها : مثل الحريق ، والفيضانات ، والزلازل ، والسيول لا تعتبر كوارث بالنسبة لشعوب معينة نظراً لأنها قد تعودتها فتعريف الحادثة إذن بأنها كارثة يرجع إما إلى أن الشعب لم يتعود على مواجهتها من قبل ، أو إلى أن الحادثة تعتبر من الصعوبة لدرجة أنها تحطم البناء كله عن طريق تأثيرها في سيكولوجية الشعب ، وفي هذه الحالة يكون من الصعب أن تفرض الجماعة نموذجاً من السلوك إزاء أعضائها ، ويوصف سلوكهم حينئذ بأنه هلع panic والسلوك الملاحظ يمثل انحرافاً كلياً عن الضبط الاجتماعي ، لأنه يتحدد طبقاً للموقف المؤقت الذي تمرض له الأشخاص ، لا طبقاً لمكانته . الشخص في الجماعة أو المجتمع . ويقصد لا يبرر بذلك أن أعضاء المجتمع في مثل تلك الحالة لن يقوموا بتنفيذ السلوك المتوقعة منهم لأنهم يصبحون في حالة لا تسمح لهم بأن يقوموا بتوقعات أدوارهم في الجماعة أو المجتمع ، نظراً لصعوبة الموقف الذي يتعرضون له .

وفي هذا الصدد نجد أن لا يبرر يفترض بشدة على وجه النظر الماركسية التي لحصنها كما يلي : أن الانهيار والتدهور المستعير في الإمكانيات والموارد المادية لشعب من الشعوب هو الذي يدفع إلى تمرد الجماهير عند الوضع الراهن . فطبقاً لذلك تكون النكسة دائماً مسألة إخفاق وظيفي في النظام الإقتصادي للمجتمع ، وطبقاً لذلك أيضاً يعتبر المصدر الحام والجوهري للموارد البشرية هو الطعام والشراب ومختلف السلع المادية الأخرى التي تشبع حاجات ورغبات الجسم الانساني . ويقول لا يبرر أنه لا يشك في أن أي تدهور ملحوظ في الموارد المادية سوف يسهم في النكسة الاجتماعية ، ولكن اعتبار هذا التدهور في مصدر الموارد هو العامل

الوحيد الذى يدممها تلك النكسة هو اعتبار لا معنى له من الناحية الأيديولوجية فأى تغير فى النواحي المادية للمجتمع لا يمكن النظر إليه حتماً على أنه تغير بتمرد أو بثورة، حيث أنه لا بد أن نضع فى اعتبارنا أيديولوجية هذا المجتمع ونظراته إلى هذا التغير باعتباره يمثل كلثة أو لا. إن التغير الذى يطرحه شعب من الشعوب لتغير معين يتوقف على مستويات القيمة فى هذا الشعب وعلى خصائص أفرادها (١).

ويجئ لا يبر فكرته هذه عن النكسة الإجتماعية ودورها فى الضغط الاجتماعى بقوله: «إن هناك نوعاً واحداً من النكسة لا يؤدى إلى نكسة إجتماعية ولا إلى إحلال خلقي، وهى نكسة الحرب، فكثير ممن الشعوب قد تعودت على الحرب وأصبحت الحروب متشعبة ومألوفة، ولذلك فإن حدوثها لا يدمر أسس الضوابط الإجتماعية الموجودة، بل إنه يقوى تلك الضوابط» (٢). هذا، ويمكن التعقيب على موقف لا يبر على النحو التالى:

١ - كشف هذا الموقف عن تناقض واضح، عندما أشار لا يبر إلى أنه ليس هناك فرق جوهري بين جماعات المجتمع الأولى، وجماعات المجتمع الثانوى، وأنه إذا كان يوجد فرق، فإنه لا يرقى إلى اختلاف فى النوع، بل يتمثل فى الكم فقط أى فى حجم السكان، وأن هذا الفرق لا يصاحبه اختلاف فى الضوابط. ولكنه عاد وءترف بأن الفرق فى الحجم يؤدى إلى فروق فى العلاقات، والضوابط.

٢ - كان تعريف لا يبر للإيديولوجية غامضاً إلى حد كبير، حيث أشار إليها باعتبارها «إعادة تفسير السياق الرمضى فى الجماعة».

٣ - عمل على تفويده نظرية ماركس، أو بتعبير آخر، حاول شرح هذه

1 - Ibid pp. 523-524, 527-528.

2 - Ibid pp 550-551.

النظرية وتفسيرها بطريقة تتيح له فرمة تقديمها بالأسلوب الذي يرغب فيه ، مما أضع معالم النظرية الأساسية ، وتضي على فكرتها المحورية ، ولذلك جاء النقد خاطئا ، ومتعسفا . والواقع أن الفكرة الأساسية لدى ماركس لم تمثل في القول بأن الانهيار والندهور المستمرين في الامكانيات ، والموارد المادية ، لشعب من الشعوب ، هو الأمر الذي يدفع إلى تمرد الجماهير ضد الحالة الراهنة ، وإنما تمثلت في أن الوعي العائلي للبروليتاريا ، هو الذي يدفعها إلى التمرد والثورة ، والمقصود بذلك أن شعور الطبقة العاملة بأنها مستغلة مسن جانب الطبقة البرجوازية ، وأن هذه الطبقة الأخيرة تعيش على حساب الطبقة الأولى ، هو العامل الأساسي الذي أدى إلى بؤس الطبقة العاملة وإلى تمردها .

٤ - كيف أنه لا يمكن اعتبار الحرب نوعا من التكة الاجتماعية التي يتبعها تدهور في نسق الضوابط الاجتماعية الموجودة ، وكيف تعمل الحرب على تدعيم تلك الضوابط ؟ أنه من الملاحظ دائما أن حالة الحرب في أي مجتمع يعقبها حالة الهيار في الضوابط ، والمعايير الاجتماعية ، سواء كانت تليقها انتصار أو هزيمة . وهناك عدة ملاحظات على نظري كل من « بارسونز » و « لايبير » في الضبط الاجتماعي نوجزها فيما يلي :-

١ - أهمل بارسونز معالجة ميكانزمات الضبط الظاهرة ، كالقوانين ، والمجازات وغيرها ما ركز عليه رواذ النظريات التقليدية ، ويركز على دراسة الميكانزمات الخفية التي تكمن وراء الضبط : كالصمود ، والتسامح وتقييد العلاقة . وربما يعتبر بارسونز هو أول من لفت الانتظار إلى أهمية تلك الميكانزمات ودورها في ضبط العلاقة بين الأشخاص .

٢ - كانت نظرية بارسونز في الضبط هي في نفس الوقت نظرية في الإحساس

ولكنها عرضت بطريقة عكسية .

٣- عبر بارسونز عن الأفكار البسيطة بطريقة بسيطة ومعقدة ، فلم يكن أسلوبه في التعبير عن نظريته في الضبط هو فقط الذى يتميز بالصعوبة ، وإنما الالفاظ والمصطلحات التى استخدمها كانت كذلك معقدة وبالرغم من ذلك كان لنظريته أثر بالغ في عدة نظريات أخرى ، وخصوصاً تلك التى حاولت دراسة الضبط من خلال تحليل عمليات الإعراف والإمتثال .

٤- تأثر لايبير في فكرته عن مكونات السلوك الاجتماعى (الشخصية والموقف والعواطف) تأثراً كبيراً بنظرية بارسونز في الفعل الاجتماعى .

٥- اختلف لايبير عن بارسونز في أنه إهتم بذلك الدور الذى تقوم به معايير وقيم الجماعة في ضبط سلوك العضو ، بينما ركز بارسونز إهتمامه على الميكانيزمات السكائنة التى تضبط علاقة الأنا بالآخر .

٦- كانت وحدة التحليل عند بارسونز هى التفاعل بين الأنا والآخر ، بينما كانت جماعة المكانة هى وحدة التحليل لدى لايبير .

٧- إهتم لايبير إهتماماً كبيراً بدور الجماعة الأولية في ضبط سلوك الأعضاء لدرجة أنه ادعى أن سلوك الأعضاء في أى تنظيم كبير لا ينضبط في العادة إلا عن طريق جماعة العمل الصغيرة التى ينتمى إليها ويكون له معها علاقات مباشرة . ولكن لا يستطيع أحد أن ينكر في الحقيقة أهمية التنظيم الكبير - بما لديه من قوانين ولوائح وقرارات في ضبط سلوك الأعضاء .

ثانياً : نظريات في علاقة الضبط بالسلق الاجتماعى

هناك نظريات في الضبط الاجتماعى لا إهتم بتحليل النظم الاجتماعية وبدور

كل منها في الضبط ، بقدر اهتمامها بالنسق الاجتماعي ككل ، ويمدى توازنه ،
والعوامل التي تسهم في هذا التوازن وتؤدي في نفس الوقت إلى انضباط السلوك .
ومن أمثلة تلك النظريات نظرية « هومانز » ، و « ولتر باكلي » ، وسوف نتكلم
فيما يلي - وباختصار - عن نظرية هومانز .

كان المدخل الذي إتخذه « جورج هومانز G. Homans » مدخلا كليا
- كما يقول - يساعد على النظر إلى النسق الاجتماعي على أنه هيكل ، يتألف من
القوى أو العوامل الديناميسكية . وفي بعض الأحيان يكون هذا النسق في حالة
توازن وتسوده حالة من الاستقرار النسبي ، وفي أحيان أخرى يكون في حالة من
إلتهام التوازن ، وذلك عند ما يحدث التغير بصورة مستمرة وسريعة . ويرى
هومانز أن الذي يحميه وهو بصدد نظرية في الضبط الاجتماعي ليس هو البناء
الاجتماعي ذاته ، وإنما هو مجموعة القوى التي تنتج هذا البناء وتساعد على
توازنه . وهو يحدد قضية الضبط بطريقتين : أولا ، باعتبارها نوع من
الخضوع أو الإمتثال للمعايير ، ثم ثانيا باعتبارها أحد القضايا المتمثلة بتنظيم
السلوك . ويؤكد باستمرار على أنه نادرا ما ينطبق السلوك الواقعي على للمعايير ،
وأنه ربما يكون من الممكن أن يتفق الإثنان في مجتمع مثالي أو حينما يكون المعيار
موضع أهمية بالنسبة لأعضاء المجتمع برمتهم . ولكن ما لينوفسكي أوضح
أنه حتى لدى سكان جزر التروبرياندا - يوجد الاعتداء على المعايير ، ومثال
ذلك أنه أحيانا ما تنتهك قاعدة تحريم الزنا ، وهي إحدى القواعد الإنسانية
العامة (١) . وكل ما يريد أن يؤكد « هومانز » في هذا الصدد هو أنه لا بد

1 - George Homans, The Human group, England, 1951, pp.
282-283.

أن يوجد حد أدنى من الإمتثال للمعايير حتى يتضمن التسق استمراره في حالة من التوازن .

وفى نفسا يتسامل « هومانز » : « الذى يوجد الضغط في المجتمع ؟ وما الذى يجعل المرفق عرفيا ؟ وكيف يضبط السلوك الاجتماعى ؟ وفى الإجابة على هذا التساؤل يقول هومانز أن لم يكلف شيئا جديدا في السلوك الاجتماعى ، لكن أن يشي إليه بوجه خاص على أنه واجب . ولأننا توصل إلى أن علاقات « الإعتدال المتبادل » *mutual dependence* « هى التى توجد الضغط في المجتمع . فمن طريق الإعتدال المتبادل بين أعضاء المجتمع ، نجد أنهم يضطرون إلى الإمتثال لمعايير معينة تسهل عمليات التبادل أو مختلف مظاهر العلاقات الاجتماعية ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الإعتدال المتبادل بين العلاقات الاجتماعية للأعضاء يجعل أى تغير في علاقة معينة ، أو - بتعبير آخر - رأى تغير في درجة الإمتثال لمعايير معين ، يؤدي إلى تغيرات أخرى مصاحبة (٩) .

وفى هذا الصدد يتعرض « هومانز » الطريقة التى بمقتضاها تدعم معايير الجماعة وتؤدي إلى توازن التسق الاجتماعى ، فيقول إن خروج أى شخص عن معايير الجماعة يؤدي إلى وجود مشاعر معينة ضده تحول تلك المشاعر إلى نشاط معين يشغل في عقاب المجرم . وحينما يكون هذا العقاب من نوع خاص يتميز بالقسوة والعنف ، فإنه لا بد أن يبعد إلى عقول بقية أعضاء الجماعة أهمية ذلك المعيار الذى اعتدى عليه . ومن أجل هذا ، فإن الخروج عن معيار معين يعمل على تحريك الضوابط الاجتماعية التى لا تقتصر وظيفتها حينئذ على ردع الجاني

وإجباره على العودة إلى الالتزام مرة أخرى ، لهذا المعيار ، وإنما تمتد وظيفتها إلى تدعيم وتمويز هذا المعيار ثانية لدى أعضاء الجماعة ككل ، ويقول آخر ، فإن مقاب في تلك الحالة يؤدي إلى تثبيت المعيار في عقول أعضاء الجماعة كلها ، ويحدث ذلك عند ما تكون الجماعة في حالة توازن . والواقع أن معظم أوجه السلوك القانوني تعتبر شماتية (ritual) ، أي أنها تثبت القانون باستمرار وتعيد تأكيده ، فالمقاب ردع للهجوم ، وغويف لبقية أعضاء الجماعة . إن عملية القانون هي ليست أكثر من مجرد عظمة دينية ، والمحاكم هي كنائس وبذلك يرى هومانز أن فكرة الضبط كما يتصورها هومانز إحدى نظريات الطقوس أو الشعارات ، حيث أن الصغيرة الرئيسية لمجتمع ما ترمز إلى هيكل المعتقدات الرئيسية في هذا المجتمع والمتخذ يضم معايير السلوك ، ويقدر ما تكون هذه المعايير مؤدية إلى توازن الجماعة يقدر ما تساعد ، الصغيرة ، على تدعيم هذا التوازن . ففي المجتمعات البدائية - وإلى حد كبير في المجتمعات المتحضرة - تنجز الشعارات العامة عند ما يواجه شخص (أو جماعة) بأزمة أو كارثة أو تغير معين يطرأ على مسكاته أو نشاطه أو حياته (١) .

وأما عن التوازن Equilibrium ذاته فيقول « هومانز » إنه لا يمكن أن يحدث إلا إذا كانت حالة العوامل التي دخلت النسق الاجتماعي ، وحالة العلاقات بين هذه العوامل - من نوعية خاصه . وأتأ حينما نقوم بدراسة جماعة معينة ونلاحظ أن الضبط فيها يقوم بوظيفته بطريقة فعالة ، فإننا نستطيع أن نحكم عليها بأنها متوازنة ، ولكن إذا كان من السهل تحديد شروط التوازن ، في العلوم الفيزيائية ، فليس الأمر كذلك بالنسبة لعلوم الاجتماع . ذلك لأن الإعتدال للتبادل ،

والشعور، والتفاعل، عوامل (أو شروط) تعمل على التوازن، ولكن هناك عوامل أخرى فرعية، فالتفاعل مثلاً لا يؤدي دائماً إلى توازن، هناك تفاعل يؤدي إلى علاقة صداقة وذلك عندما تكون العلاقة مترابطة، وهناك تفاعل آخر يؤدي إلى نتيجة مختلفة لتلك، وهو الذي يوجد في جماعة مفسكة وبناء على ذلك فإنه ليس كل حالات النسق الاجتماعي تعتبر حالات توازن، ولا كل نسق اجتماعي يعتبر نسقاً متوازناً (١).

ومن ثم فقد توصل « هومانز » من نظريته هذه إلى عدة نتائج نوجزها بما يلي :-

١ - تمكس العلاقة بين الانحراف عن معيار معين، وبين النتائج المختلفة التي تترتب على هذا الانحراف، ذلك الإعتد المتبادل بين طرفي تلك العلاقة.

٢ - يعتبر الضبط فعالاً، بالقدر الذي يواجه به الانحراف عن قاعدة معينة بعدة ضوابط منفصلة (أي صور مختلفة من الضبط الرسمي وغير الرسمي) لا بضابط اجتماعي واحد.

٣ - أي انحراف يحدد نسق العلاقات، يمكن أن ينتج عدة انحرافات مستقبلية.

٤ - الضبط هو العملية التي عن طريقها يمنع الشخص من ارتكاب السلوك الانحرافي.

٥ - ليس من الضروري أن ينتج المقاب ضبطاً، وإنما يؤدي المقاب إلى الضبط في حالة توازن النسق.

٦ - يتدعم توازن الجماعة بواسطة بضعة انحرافات بسيطة عن معايير الجماعة فالجريمة - وليس المبالغة فيها - تعتبر ضرورية، إذ أنها تحفظ التوازن في حالة من القاعلية، ومن المعروف أنه لا يمكن أن تكون المنضبط فاعلية ما لم يمارس أو يطبق، ولا يمكن أن يطبق إلا في حالة - دوت اعتداء على القاعدة أو انحراف عن المعيار. وبالإضافة إلى ذلك فإن الجريمة تؤدي إلى العقاب، وعقاب المجرم - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - ينبه مشاعر بقية أعضاء الجماعة إلى قيمة الإمتثال وضرر الانحراف.

٧ - يصبح سلوك الإنسان منضبطا، لأن نتائج انحرافه عن المعيار سوف تكون - في حالة توازن الجماعة - غير مرضية بالنسبة له والآخرين، وكذلك لأن حالة الإعتماد المتبادل بين عناصر السلوك تؤدي إلى أن الانحراف البسيط نسبيا، يؤدي إلى نتائج خطيرة نسبيا.

٨ - أن المنضبط الاجتماعي لا يعتبر جزءاً منفصلاً عن النسق، بل إنه إما أن يكون منشقاً عن النسق أو يكون مفروضا عليه، وهو متضمن في تلك العلاقات المتداخلة والتفاعلات التي توجد بين مكونات النسق^(١). وفي هذا الصدد نجد أن « وولتر باكلي Walter Buckley » يؤكد وجهة نظر هومانز، ويذهب إلى أن المعايير والقيم وحدها لا تفسر الفعل، بل يضاف إليها التفاعلات التي تؤدي إلى السلوك الاجتماعي^(٢).

1 - Ibid pp. 295, 301, 310, 311.

2 - W. Buckley, sociology and Modern systems Theory, new york, 1967, p. 164 - 165.

هناك ملاحظتان : على نظرية هومانز في الضبط الإجتماعي ، أولها تتمثل في أنه قد تأثر تأثيراً كبيراً بفكرة مالفينوفسكى عن «النبادل reciprocity» ودوره في وضع مجموعة من المعايير والأعراف التي يلتزم بها طرفا العلاقة . أما الملاحظة الأخرى فإنه بالرغم من أن اهتمام هومانز بالعلاقة بين الضبط والنسق قد وجد موافقة وتأييداً من جانب كبير من علماء الإجتماع ومن أهمهم في هذا الصدد «دولتر باكلي» ، إلا أن فكرته عن علاقة الضبط بالتوازن كان يسودها اللبس والنموض ، فقد وجد أننا نستطيع أن نتحكم على المجتمع بأنه في حالة توازن ، عندما نجد أن ضوابطه تمارس بفاعلية . وأن هذه الضوابط تكون فعالة حينما يكون المجتمع في حالة من التوازن ، وحينما تكلم هومانز عن شروط التوازن ، قال إنها توجد في التفاعل ، والعمود ، والإعتدال المتبادل ، ولكنه يقول إن التفاعل لا يؤدي دائماً إلى الصداقة والتضامن ، ولكنه يؤدي إليهما في حالة توازن الجماعة فقط . وهنا نجسده بفسر التوازن بالضبط ، ويمود مرة أخرى فيفسر الضبط بالتوازن .

ثالثاً : نظريات في التخطيط والضبط الديمقراطي

لقد أدرك «كارل مانهايم Kari mannheim» الضبط باعتباره نوعاً من التنظيم الرشيد ، فذهب إلى أن الحرية المخططة لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق تناول وسائل الضبط بطريقة حاسمة وماهرة ، وبناء على ذلك فإنه يجب فهم كل نوع من تلك الأنواع التي تؤثر على الكائنات الإنسانية من الناحية النظرية . ولا يمكن لسلطة التخطيط أن تكون قادرة على إصدار قراراتها إلا إذا اعتمدت على الأسس الإمبريقية التي تحدد نوع التأثير الذي يمكن أن يمارس في وضع معين ، أي يجب أن تقيم أحكامها على الدراسة العلمية للمجتمع والمدعمة بالتجارب

السيولوجية (١)

وهناك سؤال حيوى يتعرض له «مانهايم» ويتعلق بصورة الضبط في المجتمع فهل يمارس الضبط الإجتماعى من خلال جماعة مركزية تتألف من مجموعة الرؤساء والقادة أم أنه ينتشر بشكل ديموقراطى في المجتمع ؟ يرى مانهايم أن الإجابة على هذا السؤال تتوقف على طبيعة النظام الاجتماعى في المجتمع ذاته ، وعلى الأساليب الفنية الاجتماعية Social techniques التى يستخدمها هذا المجتمع من ناحية أخرى؛ وإذن فإنه لا يمكن دراسة قضية الضبط الاجتماعى إلا بالنظرة المتكاملة للمجتمع .

واعتقادا على هذا التصور ، ذهب مانهايم إلى أن النظم الاجتماعية ليست كما تبدو لأول وهلة تستهدف تحقيق هدف محدد لما وجدت من أجله فقط ، ولكنها تعتبر بالاحرى عناصر دائمة في التنظيم السياسى للمجتمع ، وهى جميعا تنمو جنبا إلى جنب . فالاقتصاد مثلا ليس فقط حيلة لتنظيم الإنتاج والاستهلاك ، ولكنه يعتبر أيضا وسيلة فعالة لتنظيم السلوك الإنسانى ، وكذلك الحال بالنسبة للإدارة فهى ليست مجرد صورة للتنظيم الاجتماعى وجدت بهدف إصدار مجموعة من القرارات ، وإنما أصبحت الإدارة أيضا وسيلة للتدخل السياسى وأداة غسيرة مباشرة لإعادة توازن القوى في المجتمع . أما بالنسبة للقرية فهى بالإضافة إلى أنها وسيلة لتحقيق مجموعة من المثل المجردة في الثقافة كالإنسانية ، والاخلاص والشجاعة - تعتبر جزءاً من العملية الكبرى التى تؤثر في رجال ونساء

1 — K. Mannheim, [Man and Society in An Age Of reconstruction, studies in modern social structure, London, 1940, pp. 265-266,

الاجتماع (١).

ويعتقد منهائهم ، أن المشكلة الرئيسية التي يواجهها علم الاجتماع في ميدان الضبط الاجتماعي ، هي أنه توجد في البلدان المختلفة ، ضوابط اجتماعية مختلفة عليه أن يفسر طبيعتها ووظيفتها ، وأنه لا يمكن القيام بهذه المهمة إلا بعد وضع عظام أولى التصنيف (١) . ومن أجل هذا فقد وضع « منهائهم » تصنيفا للضوابط الاجتماعية أو تلك الأساليب التي تمارس تأثيرها في السلوك الانساني كما يلي :

١ - أساليب مباشرة للتأثير في السلوك الانساني .

٢ - أساليب غير مباشرة للتأثير في السلوك الانساني .

أما عن الأساليب المباشرة ، فهي التي تعتمد على التأثير الشخصي ، حيث أن فاعلية الأثر هنا مرتبطة بالشخص الذي يمارسه . فالوالدان ، والمعلم ، ورجل الدين والقائد أو الرئيس ، يستخدمون وسائل معينة للتأثير في السلوك وهو ذلك النوع من التأثير المباشر . والواقع أن نماذج التأثير الشخصي تظهر وتنمو في تلك الوحدات الاجتماعية التي أحياها « كولي » بالجماعات الأولية : كالوحدات المكائبة لدى مجتمع ، والأمره ، والجيران ، ومجتمع القرية . وهذا التأثير الشخصي يوجد أيضا في المجتمع الكبير ، ولكنه يميل إلى أن يقتصر على بعض صور الحياة فيه . إن عمله الحقيقي يمكن أن يصر بوضوح في مجتمعنا ، حينما تظهر جماعات صغيرة جديدة في الوجود ، كالأصدقاء والإخوة ، والجماعات السياسية . وهذه الهياكل الصغيرة الإيجابية هي التي تخلق عادات جديدة ، وفيها يتأصل كل شعور عميق ، ومن الواضح أن عادات تلك الجماعات ومشاعرها ، وتماثلها

1 — Ibid pp. 270—271.

2 — Ibid n. 274 .

الوجداني ، وقيمها - تتعدد إلى حد كبير عن طريق الخصائص الشخصية للزعامة والقادة والأعضاء المسيطرين فيها . ويعتبر أسلوب المكافأة من أهم صور التأثير المباشر ، ثم يليها المحاكاة ، ثم الإقناع . وهي أساليب تعتمد على الاتصال المباشر بين الذي يمارس التأثير ، وذلك الذي يتأثر (١) .

وفي مقابل ذلك توجد أساليب التأثير غير المباشر التي تنقسم إلى :

أ - التأثير في سلوك المجموع غير المنظمة : يعتبر السلوك الإنساني الذي يمارس في الحشد Crowd حالة متطورة من السلوك . ففي أوقات الثورات وحينما تتعظم التنازح القديمة من الجماعات ، غالباً ما يحدد الفرد أن سلوكه لا يتجه عن طريق التنظيم الداخلي لجماعته ، وإنما عن طريق الكائنات الإنسانية الجماهيرية . فليس للحشد هدف اجتماعي أو وظيفة محددة ، ولذلك فإن سلوك الفرد لا يمكن أن يتحدد عن طريق الحشد ولا يمكن أن ينظم عن طريق الضغط المتبادل بين أعضاء الحشد ، ذلك لأن هؤلاء الأشخاص لا يدخلون مما في علاقات شخصية . ومن أجل هذا فعلى إذا مارس الحشد نوعاً معيناً من التأثير تجاه سلوك الفرد فإنه يكون مؤقتاً وسطحياً وغير مباشر (٢) .

ب - التأثير في سلوك الجماعات المحسوسة : ويقصد « ما ناهيم » بالجماعات المحسوسة ، تلك الوحدات الاجتماعية التي تتحدد حدودها بطريقة واضحة في المكان والزمان ، فأساقفها ، ووظائفها ، وأعضاؤها معروفين ؛ ومثال ذلك الأمرة ، والعصيرة ، والنادي . وتنقسم الجماعات المحسوسة إلى فئتين : - مجتمعات

1 - Ibid pp. 275, 277, 284-285.

2 - Ibid pp. 288-289.

عالية ، وروابط . أما الفئة الأولى زعمى التى تشمل على الأسرة ، والقبيلة ، والمجتمع القروى ، فهى أمر متعلق بالميلاد وليس بالإختبار . أما الروابط فهى قائمة على هدف محدد ورشيد ، ويمكن للمضو أن يمشى فيها أو يفصل عنها حسب رغبته . ويمكن التأثير فى المجتمعات المحلية عن طريق النظم التقليدية ، كالفواتين غير المكتوبة والأمادات والتقاليد . ويشير مانهايم فى هذا الصدد إلى أن المخطط لا يمكنه أن يدمر نسق الأعراف فى المجتمع ، ولكن طبيعة المجتمع الصناعى المتحضر هى التى تمكن من إغابة الأعراف ، حيث تقوم الدعاية فيه أيضاً بنشر القيم الجديدة عن طريق وسائل الإتصال . ويمكن التأثير فى سلوك الروابط المنظمة عن طريق الإدارة ، حيث أنها تعتبر أفضل مثال لظاهرة التنظيم الحديثة . ولا يمكن أن تمارس الإدارة بلا هدف ، بل لأنها تعتبر نشاطاً جمعياً يناضل من أجل تدهيم قيم معينة . وفى المجتمع الحديث ، تتطور الأساليب الفنية الإجتماعية ، ومن ثم تتحول الوحدات الصغيرة إلى جماعات كبرى لها أقسامها الإدارية وأقسامها السياسية . ولذلك فإن الأنشطة التى توجد فى هذه الجماعات الكبرى ، تقوم بوظيفتين : إحداها إدارية ، والاخرى سياسية . ولكل نشاط منها أشخاص متخصصين : النوع الأول منهم يجب أن يكون جديراً بترجيح النظام وتكون لديه القدرة السياسية بالمعنى الواسع ، أما النوع الآخر ، فيجب أن يكون قادراً على أن يقوم بتنفيذ هذا النظام بدقة وفاعلية شديدة . خلاصة القول أن التنظيم organization والإدارة administration هما صورتان نموذجيتان حديثتان للحيط الإجتماعى (١) .

ج - التأثير فى السلوك عن طريق ضوابط المجال البناءى . يرى مانهايم ،

أنا لا نرجع سلوك الشخص إلى المجال البنائي field structure إلا إذا عجزنا عن تفسير هذا السلوك عن طريق نظم الجماعة أو النماذج الآلية المنتظم، وعادة ما نجد ضوابط اجتماعية قائمة على الإعتدال للتبادل بين السلوك الإنساني دون أن تتركز في جماعات محسوسة أو مجتمعات عملية أو روابط. وهذا يعني أن أفعالنا يمكن أن تحكم عن طريق أفعال الآخرين، حتى ولو لم يكونوا أعضاء في جماعة معينة (١).

د- التأثير في السلوك عن طريق ضوابط الموقف. يعتبر الموقف نموذجاً اجتماعياً له تأثير قوى على حياة الناس وسلوكهم. ويقصد بالموقف هنا ذلك الشكل المتكامل الذي تتج عن عملية التفاعل بين بعض الأشخاص. وقد يمكن أن نتجه إلى عمل شيء معين بطريقة معينة تحت ضغط المحرمات والأوامر، ولكننا يمكن أيضاً أن نتصرف طبقاً لضغط الموقف. ومن أهم المواقف التي تؤثر في سلوك الناس وتدفعهم إلى التصرف بطريقة معينة وترك طرق أخرى مواقف الأزمات (٢).

هـ- التأثير في السلوك عن طريق الميكانيزمات الاجتماعية. من أوضح الأمثلة على هذا النموذج من الضغط تعتبر المنافسة، وتقسيم العمل، وتوزيع القوة، وأساليب خلق التدرج الاجتماعي والبعد الاجتماعي، والميكانيزمات التي تحدّد إمكانية الصعود أو الهبوط في السلم الاجتماعي. وهنا يؤكد «مانهايم» تلك النظريات التحررية والماركسية التي ذهبت إلى تأكيد تفوق «تقسيم العمل»

١ - Ibid pp. 296-297.

٢ - Ibid pp. 299-300.

وردوره في تنظيم نظم الملكية وتحديد النسخ القانوني والتدرج الطبقي (١) .

وهنا يشير « مانهايم » إلى بعض الحقائق بالنسبة للضوابط الاجتماعية ، أما الحقيقة الأولى ، فهي أنه لا يمكننا أن ننظر إلى الضوابط الراضة في أي مجتمع على أنها نهائية وثابتة ، والحقيقة الثانية تتمثل في أن هناك ضوابط صارمة لا بد أن توجد في المجتمع وهو يستمر في ذلك بمثلين أولهما هو التجديد والثاني هو التنظيم . أما الحقيقة الثالثة فهي تتمثل في أن تقدم وسائل الضغط يتم عن طريق تحويل الضوابط الآلية إلى ضوابط أخرى أقل آلية وأكثر إنسانية، ونحوها من الضوابط ذات التأثير المباشر إلى ضوابط لها أثرها غير المباشر (٢) .

هذا ويصور مانهايم تاريخ الحكومة البرلمانية (النيابية) باعتباره يعكس لنا تاريخ ضغط الضوابط الاجتماعية . فقد مر هذا التاريخ بثلاث مراحل ، الأولى هي مرحلة الإكتشاف عن طريق الصدفة ؛ وفي تلك المرحلة لم تكن هناك وظائف متخصصة لها سلطات محددة . وكانت الأعراف التي تعبر عن المعنى الأخلاقي للثقافة وغير الرشيد للمجتمع ، هي التي تحدد الصواب والخطأ والمعايير تفرض عن طريق الضغط المباشر الذي يمارسه المجتمع المحلي ، والأعراف واحدة تحكم ما ننميه بالعلاقات الشخصية والأعمال العامة ، وكان القانون العرفي *customary law* ، قانوناً ديموقراطياً ، بمعنى أن كل فرد كان يخضع له ، وكل فرد يساعد على تدعيمه . ثم تلي هذه المرحلة مرحلة أخرى وهي مرحلة الاختراع ؛ التي أتت إلى الوجود حينما ظهر التنظيم القائم على النظم الخاصة

1 — Ibid pp. 306, 308.

2 — Ibid p. 311.

وسلطة الحكم التي تفرضها مجموعة من الجزاءات . وهنا وبعد تقسيم الوظائف الاجتماعية ، وهذا لا يعنى إندثار الأعراف ، والعادات ، بل أنها كانت تقوم بوظيفتها أيضا في هذه المرحلة . وبلى تلك مرحلة ثالثة وهى مرحلة الضبط المركزى . ويقول مانهائم أن أعظم شئ في عصر الحرية هو نظام الضبط البرلماني للآطار القانوني في المجتمع . ولكن هذا النوع من الضبط لا يمكن أن يطبق في جميع الحالات ، وإنما يطبق في كثير منها - حيث ثبت أن الضبط المركزى الذى يمارس تجاه الأعراف قد فشل ، وهذا يعنى أنه ليس كل ضبط يجب أن ينبع من المركز ، وإنما الضبط المركزى يستطيع أن يتدخل في بعض الحالات بشكل واضح جدا ، وأن يستخدم فيها سلطته (١) .

هذا ، ويمكن تلخيص أهم الملاحظات على مانهائم ، فيما يلى :

١ - أول من أشار صراحة إلى الضبط بوصفه نوعا من التخطيط العقلاني الرشيد وهو بذلك يختلف أشد الاختلاف عن الباحثين الذين ينتمون إلى النظريات التقليدية والذين أكدوا عنصر التفكائية والذاتية في الضوابط الاجتماعية إلا أنه يتشابه إلى حد ما مع كولى ، الذى أدرك وجود عنصر العقلانية والرشد في الضبط الاجتماعى .

٢ - أكد أهمية الدراسة العلمية المدعمة بالتجارب السوسيولوجية ، وقدرتها على التوصل إلى أكثر الوسائل ملائمة للضبط الاجتماعى في مجتمع معين .

٣ - ناقش موضوع مركزية الضبط الاجتماعى ، « وانشاره » في المجتمع الحديث ، على اعتبار أن مركز الضبط في القيادة والرؤساء فقط ، يمس نظاما ديمقراطيا أما انتشار الضبط فهو سمة لنظام الديمقراطية .

٤ - نظر إلى النظم الاجتماعية برمتها على أنها تقوم بوظيفة معينة في عملية التنظيم ، والضبط الاجتماعي ، وأن هذه الوظيفة تختلف من مجتمع لآخر .

٥ - يتميز تصنيفه لأساليب التأثير في السلوك الاجتماعي بالوضوح والشمول وهو أول تصنيف من نوعه .

٦ - وضع بعض القوانين العامة التي تنحصر في أن تطور النظم النيابية يمكن أن تطور تاريخ ضبط الضوابط الاجتماعية ، وهي أيضاً أول محاولة من نوعها وتعتبر نقطة التقاء بين علم السياسة وعلم الاجتماع .

رابعاً : نظريات ثقافية تكاملية

تمرخت في بداية هذا الفصل إلى أن جورج جيرفيتش، وجه عدة انتقادات لتلك النظريات التي تركز على دراسة وسائل الضبط الاجتماعي، ونهت هنا بالحدوث عن نظريته ككل ، فقد ذهب جيرفيتش إلى أنه يجب أن تقوم بدراسة الضبط الاجتماعي بالنسبة لأشكال الواقع الاجتماعي المختلفة وكذلك أبعاده المختلفة . وهو يرى أن تدرس الضبط الاجتماعي يجب عليه - قبل أن يحاول التوصل إلى نظرية معينة في هذا الميدان - أن يتبع مجموعة شروط ، نوجزها فيما يلي : -

الشرط الأول ، هو استبعاد ذلك الزعم الذي يرى أن الضبط الاجتماعي هو نتيجة « تقدم » أو « لتطور » المجتمع ، وأنه لم يكن موجوداً في المراحل المبكرة من تاريخ المجتمع الإنساني . فالواقع أنه من المستحيل أن نجد ، أو حتى أن نتخيل مجتمعاً إنسانياً بدون وجود ضبط اجتماعي فيه ، فالأخلاق الدينية والسحرية التي كانت تسود المجتمعات البدائية ، ليست أقل أهمية من الأخلاق الرشيدة في برمانا هذا . أن الأخلاق الدينية والسحرية كانت تمثل عناصر هامة في الأنماط المبكرة للضبط الاجتماعي ، بكل ما في الأمر أن تدرج هذه الأنماط يتغير

يتغير أنماط الجماعات . أما الشرط الثاني فهو يشتمل في تحليل مشكلة الضبط الاجتماعي من كل ما يربطها بفكرة النظام : order والتقدم progress - وأيضا من التصورات التي تتعلق بالأحكام القيمية . فالضبط الاجتماعي ليس سندا للنظام support of order ، ولا هو أداة تقدم an engine of progress ، وكل مصطلح من تلك الاصطلاحات ليس إلا نتاجا للتخيال غير العلمي ، والضبط الاجتماعي جزء من الواقع الاجتماعي . وهناك شرط ثالث يشتمل في التأكيد على أنه ليس هناك وجود حقيقي لشرائط للوجود بين المجتمع ، و « الأفراد » . وأنه يجب على المجتمع والأفراد أن يلتقوا على نفس المستوى من العمق ، لأن كليهما ينسم بسماوات الآخر ، وعلى ذلك فإذا كانت هناك مظاهر فردية في العالم الخارجي ، يجب عليها أن تلتقي مع المظاهر الجمعية ، وتلتقي العادات الفردية مع العادات الجمعية . أما الشرط الرابع لتحليل الملقى الموضوعي فهو أن ندرك أن كل نمط من أنماط المجتمعات الشاملة هو عبارة عن عالم صغير microcosm يتألف من الجماعات ، وأن كل جماعة خاصة هي أيضا عالم صغير يشتمل على الزمر الاجتماعية . وهذه العوامل الاجتماعية الصغيرة تتدرج بطرق عديدة ، حسب روابطها التاريخية والاجتماعية وبناء على هذا التصور ، فإن الضبط الاجتماعي يميز كل الأنماط الاجتماعية بما تشتمل عليه من مجتمعات شاملة ومجموعات صغيرة ، ولذلك فإن هيئات الضبط الاجتماعي تختلف باختلاف الجماعات والمجتمعات ، والحاجة إلى الضبط ليست مقصورة على المجتمعات الشاملة ، بل إنها تمتد إلى جماعات أخرى : كالأسرة والهيئة الدينية والدولة ونقابة العمل والمدرسة والنادي . وكل هيئة من تلك الهيئات - بما لديها من أنماط الضبط - ترتبط بالمجتمع الشامل بدرجات متفاوتة . وهناك شرط أخير التحليل السبيلولوجي للضبط الاجتماعي ، وهو إلقاء الضوء على موقف ، وحور كل من القيم ، والأفكار

والمثل وتعبيراتها الرمزية في الواقع الاجتماعي ، والحقيقة أن هذه القيم والمثل
والافتكار ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحياة الاجتماعية ، ولا يمكن النظر إليها إلا في
الأنماط الاجتماعية التي تعمل فيها (١) .

ويذهب « جيرفيتش » في عاتقه هذا التحليل النقدي إلى أنه لا بد من التمييز
بين صور الضبط ، وأنواعه ، وميئاته . أما عن الميئات فهي تتمثل في المجتمع
وفي كل جماعة خاصة فيه ، بينما يعتبر القانون ، وكذلك الدين ، والمعرفة ، والتربية ،
والفن والأخلاق أنواعاً للضبط الاجتماعي . وهناك أربع صور أساسية يمكن أن
يتخذها كل نوع من أنواع الضبط وهي :

١ - الضبط الاجتماعي المنظم *organized* ، الذي يمكن أن يكون
أوتوقراطياً أو ديمقراطياً .

٢ - الضبط الاجتماعي عن طريق الممارسات الثقافية ، والرموز (كالطقوس
والعقائد ، والمادات المستحدثة ، والرموز المتجددة) .

٣ - الضبط الاجتماعي التلقائي ، وهو يتم من خلال القيم والأفكار والمثل .
٤ - الضبط الاجتماعي الأكثر تلقائية ، من خلال الخبرة الجمعية المباشرة
والخلق ، والتجديد .

ويرى « جيرفيتش » أن أحد هذه الصور الأربعة يجب أن يقوم بدور هام
ومسيطر في مختلف أنماط المجتمعات والجماعات ، كل حسب أنماط العلاقات
الاجتماعية السائدة فيها .

وطبقاً لذلك يؤكد جيرفيتش أن التعبير لا يطرأ فقط على تدرج أنواع

الضبط وإنما يطلو كذلك على دور وفاعلية الصور المختلفة في كل نوع . خلاصة القول أن المجتمعات، والجماعات ، والزمرة الاجتماعية ، هي التي تتجج الانساق الشاملة لضبط الإجتماعى وهي في نفس الوقت تحتاج إلى مثل هذه الانساق وتنضبط عن طريقها ، وتكون بمثابة مراكز إيجابية لتطبيقها . ولذلك فإن كل هيئة من هيئات الضبط الإجتماعى تعتبر قادرة - من حيث المبدأ - على إنتاج وتطبيق أى نوع وصورة لضبط الإجتماعى ، ولكن الواقع يدلنا على أن الأنماط المختلفة من المجتمعات الشاملة ، والجماعات ، والزمرة - بما لديها من صوب وأنواع لضبط - تعتبر بمثابة أجزاء متكاملة من كل واحد . وأخيراً فإن دراسة هذه العلاقة الوظيفية بين الهيئات ، والأنواع ، والصور - تمثل المحور الرئيسى في الدراسة السوسيولوجية المتكاملة لضبط الإجتماعى (١) .

وهناك بعض الملاحظات على جيرفينش وموقفه من دراسة الضبط الإجتماعى، يمكن إيجازها على النحو التالى :

١ - وضع مجموعة من الشروط التي يجب على كل دارس لضبط الإجتماعى أن يضعها في إعتباره والواقع أن تلك الشروط تفيد في توضيح فكرة الضبط الإجتماعى ، وتعاون على دراسته دراسة واقعية .

٢ - تعتبر محاولته التمييز بين مختلف صور الضبط الإجتماعى : المنظم والتلقائى ، والإكتر تلقائىة ، أول محاولة من نوعها .

٣ - أكد باستمرار أن الضبط الإجتماعى لا يرتبط بالتطور أو بالتقدم ، أو بالوضع المتأزم للمجتمع ، وإنما يوجد في كل المجتمعات سواء البدائية ، منها أو المتقدمة ، الشاملة أو الصغرى .

٤ - أدرك أهمية تحليل العلاقة الوظيفية بين هيئات الضغط (المجتمعات والجماعات) وأنواعه (القانون ، والعرف ، والمعرفة .) ، وعصوده (المنظمة ، والتلقائية ، والأكثر تلقائية) وأكد أن الأنواع والصور تختلف من هيئة إلى أخرى ، ومن مجتمع إلى آخر .

خامساً - نظريات في علاقة الضغط بالتنظيم الاجتماعي

بدأ « هولنج شيد » Hollingshead ، نظريته في الضغط الاجتماعي كما بدأها كثير من الدارسين في هذا المجال ، بالإشارة إلى دور الضوابط في توجيه السلوك ، فهو يقول إن العادات الشعبية ، والأيديولوجيات ، والنظم ، تطبق عن طريق مجموعة من الجزاءات التنفيذية التي تعمل على تكامل السلوك ، وتنتج الإمتثال على مستوى أعضاء المجتمع ككل . وعلى ذلك فإن الضوابط التي يارسها المجتمع تمكن الشخص من التوافق مع توقعات هذا المجتمع وقواعده ، ولوائحه ، وهي أيضا تلزمه بأن يفعل ذلك وإلا فسوف ينال عقابه إذا انحرف عنها . ولا يمكن للضوابط ان تكون فعالة إلا من خلال الإطار التنظيمي الذي يحدد لمختلف صور الحياة في أية وحدة اجتماعية . ويضع هولنج شيد ، تعريفا للمجتمع - من وجهة نظر الضغط الاجتماعي - فيقول إنه متى كبير متعدد الصور ومنظم ، يتألف من الجزاءات ، والممارسات ، والأبنية المتخصصة في توجيه سلوك الاعضاء طبقا لمعايير تحددها الثقافة . أما الفرض الذي استخدمه كإطار مرجعي له فهو : أن السلوك الاجتماعي يتم باعتباره إستجابة وتلقائية للضوابط التي يتعلمها الشخص نتيجة لمشاركته في وسط اجتماعي ثقافي . ولذلك فإن السلوك والتعبير الموضوعي عن التجربة المنظمة والمشاركة التي يكتسبها الشخص عن طريق المشاركة . ولكن إهتمامنا الاساسي ينصب على الضوابط ، وكيف تعمل على توجيه السلوك ، أكثر

ما ينصب على السلوك كسلوك (١) .

إن هذا الموقف دفع « هولنج شيد » إلى أن يجعل من دراسة التنظيم الاجتماعي ، نقطة إنطلاق لدراسة الضبط الاجتماعي ، فطالما أن السلوك يضبط عن طريق القواعد والتعليمات التنظيمية *organizational precepts* التي تعمل على دفع وتوجيه السلوك ، فإنه لا بد من دراسة التنظيم ككل . والتنظيم في نظر « هولنج شيد » هو النسق الذي يتكون من القيم والممارسات المتبادلة ، والتي توجد في ثقافة معينة وتزود اعضاء المجتمع بالإتجاهات المشتركة واساليب السلوك المتشابهة . وباختصار فهو يعتقد أن التنظيم والضبط صورتان غير منفصلتين من تلك العملية التي توجه السلوك نحو الاستجابة التفاعلية الجماعية المتشابهة في طبيعتها ، لدرجة أنها تجعل كل أعضاء المجتمع يمثلون نفس إستجابات وملازمهم في مواقف معين . وتكون النتيجة وجود النظام الذي يلاحظ في كل جماعة منظمة . ولذلك فإن الشيء الذي يبرز وجود التنظيم هو أنه يطور إستجابات السلوك لمواقف عديدة ، ويضبط تلك الإستجابات . وطالما أن هذه الضوابط التنظيمية والإستجابات السلوكية ، أصبحت واضحة فإن دارس الضبط الاجتماعي يستطيع أن يركز إنتباهه على هذه الصور الثقافية والاجتماعية التي تؤدي وظيفتها باعتبارها منظمة السلوك *behavior organizer* .

ويرى « هولنج شيد » أن موقفه هذا يحول إنتباهنا عن الوسائل *means* باعتبارها موضوعا لدراسة الضبط ، إلى التنظيم *organization* الذي يضم الشخص ويجمعه على ما هو عليه . وطبقا لهذه النظرة ، فإن الوسائل تصبح عاملا واحدا فقط

ضمن حماية كبرى (١) . وجدير بالذكر أن هذا الإطار المرجعي يوجه البحث في مسألة الضبط الاجتماعي إلى مسألتين ، وهما أولاً : دراسة : ... الاجتماعية الثقافية ، من الناحيتين الرسمية وغير الرسمية على اعتبار أن تلك الممارسات هي التي تعدد السلوك وتوجهه وثانياً ، دراسة سلوك الشخص الذي يستجيب لهذه الممارسات .

ولذلك فإن دراسة الضبط الاجتماعي تتم على مستويين : الأول ، يتمثل في تحليل بناء ووظيفة الصور الاجتماعية الثقافية التي تنظم السلوك وتضبطه . أما الثاني فهو تحديد العلاقات بين تلك الصور ، واستجابات الأشخاص لها . ويمكن الباحث في هذا الموضوع أن يركز على تحليل الثقافة الضابطة ، أو تحليل استجابة الأشخاص لتلك الضوابط : والواقع أنه لا يمكن القيام بالتحليل على المستوى الثاني ، ما لم يسبق تحليل على المستوى الأول ، ذلك لأنه لا يمكننا أن نجد مدى امتثال الأشخاص لممارسات وقيم معينة ، إلا إذا كان لدينا فهم معين لما يجري في المجتمع من ممارسات ، ولما لديه من أيديولوجيات ، وفهم لكيفية أداء هذه القيم والممارسات لوظائفها . خلاصة القول أن إتمام الباحث يجب أن ينصب على بحث ، وتحديد ، وتمييز الأنماط التنظيمية التي تؤدي لوظيفتها في ثقافة معينة ، وأن يبين كيف تقوم هذه الأنماط بتنظيم سلوك الشخص . ومن أجل أن يتمكن أي باحث من القيام بتلك المهمة ، يجب أن تكون هناك عدة دراسات وبحوث متكاملة ومستمرة ومتعمقة يقرم بها الدارسون على المستويين السابقين . ويختتم هولنج شيد ، نظريته هذه بالقول بأن النظرة العامة لهذا الموضوع ، سوف تعدنا بمعارف مفيدة ، ولكن الإسهام الأكثر إفادة الذي

يمكننا من أن نتوصل إلى تعميمات نظرية عامة ، يأتي من الدراسات المتممة لنظم معينة وممارسات معينة وأيديولوجيات معينة وأنماط سلوكية بالذات في مجتمعات محددة . ذلك لأنه بعد تحقيق هذه المهمة ، يكون من اليسير أن نتوصل إلى وضع إطار تصوري يحلل ويفسر الضبط الاجتماعي (١) . ويمكن إيجاز أهم الملاحظات المتعلقة بنظرية « هولنج شيد » على النحو التالي :

١ - [اعتبرت أن دراسة التنظيم المجتمعي ، هي نقطة الإنطلاق نحو دراسة الضبط الاجتماعي ، وعرف التنظيم بأنه نسق يشتمل على مجموعة القيم ، والممارسات التي توجد في ثقافة معينة ، وتزود أعضاء المجتمع بالإتجاهات المشتركة وأساليب السلوك المتشابهة .

٢ - أدرك مقسها أهمية دراسة الأساليب الرسمية وغير الرسمية للضبط الاجتماعي .

٣ - ذهب إلى أن فاعل الضبط الاجتماعي لابد أن يركز على موضوعين أساسيين الأول : تحليل الثقافة الضابطة ، والثاني ، تحليل إستجابات الأشخاص لتلك الثقافة .

٤ - ذهب إلى أن النظرة الشاملة لهذا الموضوع تفيد صاحبها إلى حد ما ، إلا أن الباحث إذا أراد أن يتوصل إلى نظريته محددة ، لابد أن يجرى دراسات متممة لنظم ، وممارسات ، وأيديولوجيات معينة في مجتمعات بالذات .

٥ - اقتربت وجهة نظره ، من وجهة نظر « جيرفيتش » إلى حد كبير ،

وخصوصاً تركيزه على أهميه دراسة الممارسات الثقافية والقيم الرمزيه، وتعرف على دورها في الضبط .

سادساً : التدخل الأنثروبولوجي إلى دراسة الضبط الاجتماعي

انظر الباحثون الأنثروبولوجيون إلى كل الأناس الاجتماعي الفرعي ، بوصفها أنساقاً ضابطة ، فبالإضافة إلى الوظائف الخاضعة بكل نسق ، أضافوا وظيفة الضبط وتدعيم النظام الاجتماعي . وبذلك أصبح كل من النسق الاقتصادي ، والديني ، والقرايبي - في نظرم - يقوم بدور هام في ضبط سلوك الأشخاص . إلا أن هناك نسقين أساسيين كانا يمثلان مركز الصدارة في دراسات الضبط الاجتماعي عند الأنثروبولوجيين ، وهما النسق السياسي ، والنسق الثقافي . ولذلك كان الباحث الذي يستعمل بدراسة الضبط الاجتماعي ، يجري دراسات متعمقة على هذين النسقين في المجتمعات البدائية بالذات وهي التي كانت ومازالت حتى الآن - تحتل جزءاً كبيراً من اهتمام الأنثروبولوجيين . وقد رأيت من المناسب - قبل أن أتعرض لنسقى الضبط الأساسيين - أن أشير إلى بعض أمثلة للدراسات التي حاولت أن تكشف عن الوظيفة الضابطة للنسق الإقتصادي والديني ، والقرايبي . مع العلم بأن هذه الدراسات تعتبر في حد ذاتها أمثلة وليست حصراً لما تم دراسته بعدد كل نسق .

النسق الاقتصادي

لعل من أشهر الدراسات الأنثروبولوجية التي حاولت الكشف عن الأمر الذي تعدده العلاقات الإقتصادية في ضبط سلوك أعضاء المجتمع ، تلك التي أجراها « مالبينوفسكي » Malinowski ، على شعوب جزر « التروبيكاند » ، والتي تناهها نتائجها فيما يلي :

١ - أن هناك تماقا من الخدمات المتبادلة ، والإلتزامات القائمة أساسا على نظام ثابت يسدين مجتمعين قرويين ، فالقرية الداخلية بمسد القرية الساحلية بالحضرورات والمجتمع الساحلي بمد القرية بالاسماك .

٢ - توجد مجموعة ممارسات وطقوس يقوم بها الأهالى أثناء عملية التبادل ، تتميز بأنها ملومة ، ولها جزاءاتها المتعددة .

٣ - أن القوة المحركة لهذه الإلتزامات المتبادلة ، هى رغبة الأهالى فى الحصول على الطعام .

٤ - أن الطريقة الاجتماعية التى تنتظم بمقتضاها عملية التبادل ، تجعل هذه العملية أكثر إلزاما وجبرية ، حيث أنها لا تسمى بأسلوب عشوائى بين أى إثنين فى المجتمع بل أن لكل رجل شريكه الدائم فى عملية التبادل ، وكل منهما عليه أن يؤدى الإلتزاماته وفروضه نحو الآخر .

٥ - يشتمل قانون تبادل السلع والخدمات على مجموعة من الشروط الإقتصادية لدى التروبريانديين ، ولذلك فإن الهدايا المتبادلة ملومة وليست اختيارية .

٦ - يتمثل جزاء الشخص الذى ينحرف عن أية قاعدة من قواعد هذا النظام الإقتصادى ، فى استبعاده نهائيا من نطاق تلك العلاقة ، وحرمانه من عملية التبادل (١) .

نستطيع أن نستنتج من ذلك أن العلاقات والأنشطة الاقتصادية عند تلك الشعوب البدائية ، لها أثرها البالغ فى ضبط سلوك أعضاء المجتمع ، وأن هذا

1 - Bronislaw Malinowski, *Crime and Customs in Savage Society*, New York, 1926. pp. 22—23, 25, 40—41.

الضبط لا يقتصـر فحسب على النشاط الاقتصادي ، بل إنه يتـدل إلى الحياة الأمرية والدينية والعلاقات الشخصية .

النسق الديني

من أهم الدراسات التي حاولت أن تكشف عن أثر الدين في ضبط سلوك المجتمع البدائي بالذات ، تلك التي قام بها راد كليف براون Radcliffe Brown حيث حاول من خلال دراسته الوظائف الاجتماعية للاديان ، أن يتعرف على مدى إسهامها في تكوين النظام الاجتماعي وتدعيمه . واستخلص من دراساته عن الدين قضية هامة ، يمكن تلخيصها فيما يلي : « أن الدين في كل مكان وخصوصا عند الشعوب البدائية هو تعبير عن معنى الإرباط بسلطة خارجة عن أنفسنا ، يمكن اختيارها روحية ، أو أخلاقية ، تمارس أثرها في ضبط سلوك الفرد في علاقته بالآخرين (١) . والواقع أن راد كليف براون ، لم يكن الباحث الوحيد الذي اهتم بدراسة الدين ووظائفه الاجتماعية ، وأهميته كنسق من أنساق الضبط الاجتماعي ، وإنما هناك عدد كبير من الباحثين الأنثروبولوجيين الذين خاضوا هذا المجال ، ولكنني اكتفيت بذكر مثال واحد .

النسق القراي

تعتبر دراسة « جاليفر Gulliver » التي أجراها على مجتمع « الأروشا » ، في شمال تنجانيقا ، والتي استهدف منها التعرف على مكونات البناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة ، وأثرها في ضبط سلوك الأعضاء . من بين دراسات عديدة حاولت (في جزء منها) الكشف عن الدور الذي يقوم به كل من : نسق

1 — A. R. Radcliffe Brown, structure and function in primitive society, 1968, pp. 154, 157.

الإنحدار الأبوي patrilineal descent system والتنظيم العمرى
age Organization في الضبط الاجتماعي، ويمكن الإشارة إلى كل نسق من هذين
النسقين على حدة .

أ - التنظيم العمرى

ميز « جاليفر » بين فئتين محددين في التنظيم العمرى وهما: جماعة العمر وطبقة
العمر . وتضم جماعة العمر هؤلاء الرجال من نفس لمر الذين ينتمون إلى يدع
واحد، وكرسوا في مرحلة واحدة منذ أربع أو ست سنوات . وهذه الجماعة
تعمل كوحدة، وتعترف بالحقوق المشتركة، والالتزامات المتبادلة، ولها
قاداتها المعترف بهم، أما طبقة العمر فهي التي تضم كل جماعات العمر الواحدة،
وهي تحمل اسما مميئا . ولذلك فإن المعنى في مجتمع « الأروشا » ينسب إلى كل
من جماعة العمر، وطبقة العمر. إلا أن جماعة العمر هي التي تحتل مركز الصدارة
في الحياة الاجتماعية، وهي تتميز بالعلاقات المباشرة، والحكم الذاتي ويمارس
قاداتها أمرهم في بينهم فقط (١) .

خلاصة القول أن التنظيم العمرى في مجتمع الدراسة، يعتبر أحد الأنماط
الفرعية الذي يضم عمليات فض النزاع، والضبط الاجتماعي .

ب - نسق الانحدار الأبوي

كما أن التنظيم العمرى دوره في ضبط سلوك أعضائه مجتمع « الأروشا »، فإن
للانحدار الأبوي دوره أيضا، والمقصود بالانحدار الأبوي، نسق البذرة lineage

1 — P. H. Gulliver, Social Control In An African society
A study of the Arusha, 1963. PP.3, 26—26

system ، وتكون أصغر بدنة في المجتمع الأبوي من الرجل وأولاده . أما أكبر بدنة في هذا المجتمع ، فهي التي تكونت منذ أقدم سبل البنية بعد معروف . والواقع أن لكل بدنة من البدنات الكبرى ، والفرعية ، علاقاتها ، ونظمها النسبية ، وقواعدها التي تعدد نوع المعاة بين أعضائها ، ثم بينهم وبين أعضاء البدنات الأخرى (!) .

وهناك مجموعة دراسات ، حاولت أن توضح أثر مكونات البناء الاجتماعي في ضبط سلوك الأعضاء ، من بينها نذكر دراسة مالفينوفسكي ، ودراسة ليفنار برتشارد ، ومجموعة الدراسات الأخرى المتضمنة في كتاب الانساق السياسية في أفريقيا .

أساليب الضبط الأساسية

يرى بعض الباحثين في مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، أنه ليست هناك فروق هامة وجودية بين نسق : السياسة ، والقانون . وأن لفرق الوحيد يمكن في أننا إذا تكلمنا عن التنظيم السياسي ، فإننا نفكر في نوع خاص من تدعيم العلاقات المنظمة بين الجماعات المتداخلة في المجتمع الواحد أو بين مجتمعات مختلفة ، أو أم ودول متعددة . ولذلك فإن العلاقات الاجتماعية الخارجية لأي جماعة من الجماعات تقع في نطاق السياسة ، . وغالبا ما يشار إلى عامل والإقليم ، في تعريف الوحدة السياسية ، ومن أجل هذا فسنبدأ نتحدث عن نسق سياسي أو تنظيم سياسي ، عادة ما نرجع إلى أنواع معينة من العلاقات الاجتماعية في منطقة بالغات ، وقد اعتبرت هذه الإشارة إلى الإقليم ، بمثابة جزء هام من تعريف

الوحدة السياسية . أما اذا تحدثنا عن القانون والمجاملات الإجتماعية ، فالتا تفكر أساسا في سلوك الأعضاء الفردين والعلاقات بينهم ، والعوامل الإجتماعية التي تقوى إمتثالهم لقواعد الإجتماعية . وقد استتج معظم الباحثين في الأنثروبولوجيا الإجتماعية أن هذا الفرق بين ما هو « سياسى » وما هو « قانونى » ، يؤدي الى وجود مدخلين مختلفين لدراسة الضبط الإجتماعى ، وبالتالي الى اهتمامات مختلفة تساعد على الكشف عن مشاكل منفصلة . ويمكن أن ينضج ذلك من خلال عرض النسقين : السياسى والقانونى .

النسق السياسى

يعتبر تعريف « رادكليف براون » ، النسق ، والذي عرض في مقدمة كتاب « الأنساق السياسية في أفريقيا » ، من أوضح التعريفات التي وضعت له ، وأكثرا شمولاً ، وذلك على الرغم من الانتقادات التي وجهت إليه . وهو يقول في هذا الصدد : إن التنظيم السياسى يرتبط بتدعيم النظام الإجتماعى في حدود إقليمية معينة عن طريق الممارسة المنظمة لسلطة القهر ، ومن خلال استخدام ، أو إمكان استخدام القوة الفيزيائية . . ويشتمل هذا التعريف على عنصرين أساسيين : الأول هو الإشارة الى هدف النشاط السياسى ، وهو تنظيم المجتمع ، وضبط النظام الاجتماعى في إقليم محدد . والثانى ، هو الوسائل التي تحقق هذا الهدف ، وهى الممارسة المنظمة للسلطة ، والتي تتم عن طريق استخدام القوة . وقد كان من السهل على الأنثروبولوجيين الذين يقومون بدراسة النسق السياسى في المجتمعات البدائية ، أن يجدوا العنصر الأول في كل مجتمع ، ولذلك بدأوا يحرمون دراساتهم على النظم الإجتماعية التي تدعم النظام الإجتماعى في حدود إقليمية أو قبلية معينة على إعتبار أن النظام في حد ذاته قد لا يكون سياسيا ، ولكن قد تكون وظائفه

سياسية. أما بالنسبة المتصر الثاني، فقد أدى الى صعوبات بالغة حينما طبق على بعض المجتمعات التي قام الأنثروبولوجيون بدراستها. وفي هذا الصدد يقول «جون بيتي» John Beattie «إننا نستطيع أن نتكلم بثقة عن السيادة، والقوة، عندما نتحدث عن مجتمعات كنكالك التي تعيش فيها بما لديها من «فاؤك تورتوسا» وأجهزة برلمانية، ومحاكم، وقضاة، وقوة للشرطة. وكثير من المجتمعات الصغيرة التي قام الأنثروبولوجيون بدراستها، تعتبر من هذا النموذج. ولو أن تنظيمها السياسي عادة ما يكون أقل إحكاما، غير أن بعضها الآخر ليس كذلك. وفي بعض القبائل، كالنوير مثلا أو «التانس»، لم يكن يوجد لديها وظائف سياسية متخصصة، ولا بناء تنظيمي للسلطة التي تمارس عن طريق القوة القبلية المنظمة. بل إن الوظائف السياسية كانت موجودة بالفعل، ولكنها منتشرة في المجتمع بأسره أي تقوم بها النظم الاجتماعية المختلفة. ومن أجل هذا فقد أطلق «بيت» على تلك النظم الاجتماعية صفة «السياسية»، نظرا للوظائف التي تقوم بها في تدعيم النظام الاجتماعي، واستخلص من ذلك أن عنصر السلطة المنظمة والمتخصصة يوجد في بعض المجتمعات البدائية، ولا يوجد في بعضها الآخر، الذي يتمتع أيضا بوجه الوظائف السياسية، ولكن هذه الوظائف ليست متمركزة، بل منتشرة في المجتمع كله (١).

وأما عن تصنيف الانساق السياسية، فإن هناك ثلاثة معايير أساسية اعتمدت عليها التصنيفات الحديثة التي وضعت للانساق السياسية في المجتمعات البدائية يمكن الإشارة إليها فيما يلي :

1—John Beattie, *Other Cultures; Aims Methods and Achievements* in social Anthropology, 1966, pp. 142—143.

المعيار الأول ، درجة تمركز السلطة . قال أى حد توجد سلطة مركزية
تعرّف بها كل الجماعات التى تكون المجتمع ؟

أما المعيار الثانى ، فهو درجة تخصص الوظيفة السياسية . فهل هناك شخص
أو أكثر يحتل سلطة سياسية متخصصة ؟ أم أنه ليست هناك مثل هذه الأدوار فى
المجتمع ؟

ويرتبط المعيار الثالث بالأساس الذى تعتمد عليه السلطة السياسية . فهل
هو وراثى ، أم انتخابى ، أم مزيج بين الإثنين ؟

وقد علق د جون بى ، على المعيارين الأخيرين ، بقوله إنها لا يسمحان
بجعل أى تصنيف واضح للأساق السياسية ، والواقع أن تخصص الوظيفة
السياسية ، هو مسألة درجة فى مجتمع معين يمكن أن تتركز السلطة فى مجالات عديدة .
بدلاً من مجال واحد ، وفى فئات مختلفة من الأشخاص بدلاً من فئة واحدة .
وهو يتساءل فى هذا الصدد : هل يعتبر المجتمع المكون من عصف من الممالك
المنفصلة ، التى يكون لكل منها بناؤه الداخلى المركزى ، وليست لها رئيسها المشترك
مجتمعا مركزيا ، أم إنقساميا . وقد توصل د بى ، من هذا كله إلى تصنيف
ثنائى للأساق السياسية ، وضعه كما يلى :

١ - الأساق السياسية المركزية ، وهى التى تتركز السلطة فيها ، فى يد
رئيس أو ملك « قادر على فرض إرادته فيما يتعلق بالأمور التى من شأنها تدعيم
النظام الإقليمى أو العشارى . ومجال السلطة السياسية هنا هو : مجموع الكائنات
الإجتماعية التى تعترف بحق الشخص (أو الأشخاص) فى ممارسة السلطة .

٢ - الأساق السياسية غير المركزية ، ويميز بين أربعة نماذج منها :
النموذج الأول ، هو المجتمعات المحلية المنظمة تنظيما بسيطا جدا ، والتى يعيش

أعضاؤها عادة على الصيد أو الجمع ، والتي تكون أكبر الوحدات الاجتماعية فيها عبارة عن جماعات عائلية متعاونة ، أو جماعات قرابية مرتبطة ، وليست لديها أية جماعات رسمية . ومن الأمثلة على تلك المجتمعات : مجتمع « البوشمان » في جنوب أفريقيا ، والسكان الأصليون في أستراليا .

والنموذج الثاني ، هو المجتمعات المكونة من جماعات محلية ريفية منفصلة ترتبط كل منها بالآخر بروابط قرابية واقتصادية ، ولكنها تحكم عن طريق مجالس قد تكون رسمية أو غير رسمية . ومن الأمثلة على ذلك : تلك الشعوب التي تقيم في غرب أفريقيا مثل « الأيبو » و « الباكو » . وهي مجتمعات وصلت إلى درجة كبيرة من التعقيد والعكس درجة متقدمة من التخصص الإقتصادي .

ويشتمل النموذج الثالث على الفئات الكبرى التي تضم المجتمعات التي يفرض فيها الضبط من خلال نسق طبقة العمر . وهذا النموذج من التنظيم ، يميز بعض شعوب شرق أفريقيا ، مثل « الماساي » و « الناندي » .

أما النموذج الرابع والآخر فهو يشتمل في المجتمعات التي تكون لوظائفها السياسية فاعليتها عن طريق جماعات منظمة في ضوء عوامل تتعلق بالاعتماد ، سواء من جهة الأب ، أو الأم . وليست هناك مناصب سياسية في مثل هذه المجتمعات ، ولا رؤساء ، على الرغم من أن كبار السن يمكنهم أن يمارسوا قدرا محدودا من السلطة . وفي مثل هذه المجتمعات تقوم عدواة الدم بدور هام في الضبط الاجتماعي ، ولا تقتصر فاعليتها على كونها جزاء اجتماعيا ، بل إن لها أهمية سياسية بوصفها الوسيلة التي من خلالها يتعرف أعضاء الجماعة على القيم

الأساسية فيها ، ويعملون على تنفيذها (١)

أهلة لبعض الدراسات الحقلية

قام كل من « فورنس » و « إيفانز بريشارد » و « ماكس جيلكان » و « شاپيرا » و « أودرى بريشارد » و « نادل » و « جوتنر ووجنر » بسلسلة دراسات حقلية على الأنماط السياسية لبعض المجتمعات البدائية في أفريقيا ، يضمها كتاب « الأنماط السياسية في أفريقيا » (٢) . وقد أجريت هذه الدراسات على مجموعتين :-

الأولى ، تشتمل على المجتمعات التي تتركز فيها السلطة ، والأداة التنفيذية والنظام القضائية . وهي المجتمعات التي تكون دولة ، وتتضمن مجتمعات : الودو والنجرانو ، والبنما ، والبنيانكول ، والكيكند .

أما المجموعة الأخرى : فهي السبي نغم تلك المجتمعات التي تفتقر إلى السلطة المركزية ، والأداة التنفيذية ، والنظم القضائية والدستورية ، أو بتعبير أدق ، المجتمعات التي تفتقر إلى الحكومة . وهي تشتمل على الوجودو والتالوزي ، والتوير . وطبقا لذلك فإن المجموعة الأولى تمثل دولا بدائية ، بينما تعتبر المجموعة الثانية بمثابة مجتمعات بلا دول أي مجتمعات لإثقال دول . والواقع أن الموضوعات والمسائل التي درست في كلا التسميتين تختلف

1 — ibid pp. 145 — 147, 150, 154—155

2 — M. Fortes and E.E. Evans. Pritchard (eds), African political Systems, oxford university press, 1944, pp, 5-6, 50, 83, 121, 174, 194.

باختلاف الفئة التي يتدرج تحتها المجتمع . والقصود بذلك أن هؤلاء الباحثين الذين قاموا بدراسة أحد المجتمعات التي تتدرج تحت النموذج الأول ، إهتموا فعسب بوصف التنظيم الحكومي . ولذلك ركزوا دراساتهم على : مكانة للسلوك ، وأدوار الوظائف التنفيذية وأميازات المكانة ، والفروق في الثروة والسلطة ، وتنظيم الضريبة والدية ، والأقسام الإقليمية للدولة وعلاقتها بالسلطة المركزية ، وحقوق الأعضاء ، والتزامات الحكام . أما الباحثون الذين درسوا الفئة الثانية ، فلم يتجهوا إلى نفس تلك الموضوعات ، بل اهتموا بدراسة العناصر المختلفة التي يمكنها أن تقوم بدور الحكومة ، ومكونات النسق السياسي للمجتمع الذي ليست لديه سلطة مركزية .

عرف مالينوفسكي النسق القانوني باعتباره « ذلك الهيكل الذي يشمل على مجموعة من الالتزامات التي تفرض على شخص معين ؛ والحقوق التي ترد لشخص آخر » . يتولا يتم الإلزام - في رأيه - عن طريق باعث سيكولوجي ، بل عن طريق أداة اجتماعية محددة ذات سلطة ملزمة ، وقائمة على الاعتقاد المتبادل (١) . وقبل استبعاد « مالينوفسكي » وجهة النظر التي ترى أن « الشعور الجماعي » أو « المسؤولية الجمعية » هي القوة الوحيدة أو حتى العامل الرئيسي الذي يدفع إلى الإشتغال - وهو لا يتكرر أهمية الشعور الجماعي ، وإنما يريد أن يؤكد عدم صحة أراء كل من ديفرزد ، و« سيدني هارتلاند » و« دوركاهم » وآخرين ممن ذهبوا إلى أن المسؤولية الاجتماعية في المجتمع البدائي تدفع الأشخاص إلى الطاعة المطلقة للقانون ، وأن الولاء المطلق يعتبر أساس النظام الاجتماعي في الثقافات البدائية وأكد أيضا أن الرجل البدائي ليست لديه روح جمعية مطلقه ؛ ولا نزعه فردية

عضو فيه ، وإنما هو كأي إنسان آخر ، يشترط أن يكون له القانون ذاته يستفيد من ذلك ، أن القانون البدائي لا يتمثل في مجموعة من القواعد السلوكية فقط ولا يعتبر برأيه قانوناً حقيقياً .

ولقد اعترض « براون » على اتجاه كثير من فقهاء القانون التاريخيين الذين استخدموا مصطلح « قانون » لكي يشير إلى معظم عمليات الضغط الاجتماعي ، ويعرف القانون بأنه :

« عبارة عن عملية التطبيق المنتظم لقوة المجتمع السياسي المنظم ، وهو نفس تعريف « باوند » الذي وضعه في كتابه عن « الضغط الاجتماعي من خلال القانون » . ومعنى ذلك إذن أن « براون » استخدم كلمة قانون لكي تشير إلى الجوانب القانونية المنظمة . أما الإلزامات التي تفرض على الأفراد في المجتمعات التي لا توجد فيها إجراءات قانونية ، فقد نظر إليها بوصفها مسائل مرتبطة ، بالعرف ، لا « بالقانون » . وطبقاً لذلك ، تكون هناك مجتمعات بدائية كثيرة ليس لديها قانون ، بل لديها أعراف وجراءات عرفية (١) .

استخلص من ذلك أن « مالفينسكي » وضع تعريفاً شاملاً للقانون البدائي فيجعله مجموعة من الحقوق والإلزامات التي توجد في أي مجتمع ، سواء توفرت فيه السلطة السياسية المنظمة أم لم تتوفر . على عكس الحال بالنسبة لـ « براون » الذي استخدم مصطلح « القانون » ، لكي يشير إلى معنى أكثر تحديداً ، ولذلك فإن وجود القانون في نظره يقتصر على المجتمع السياسي المنظم فقط ، أي المجتمع

التي يتميز بالسلطة السياسية المركبة.

كما كان لما لينوفسكى موقف معارض للباحثين الذين أكدوا وجود القانون الجنائي في المجتمعات البدائية، وأنكروا وجود القانون المدني. وذهب إلى أن وجهة النظر هذه قد سيطرت على الدراسات الاثروبولوجية للقانون منذ «سيرغري مين» إلى الباحثين المحدثين من أمثال: «هوبهاوس» و«لوى» و«سيدنى هارتلاند» وهم الذين أكدوا أن لب التشريع في المجتمعات البدائية يكمن في «مجموعة من المحرمات» وأن كل التشريعات المبكرة تقريبا، تتكون من المنوعات. وهو يستند أن هذه الآراء متأثرة إلى درجة كبيرة بإجماع عالم الاجتماع الفرنسي «دوركاهيم»، وكذلك «مارسيل موس».

وكانت نتيجة ذلك أن أخاف «مالينوفسكى» إلى القانون الجنائي نسوحا آخر من القانون، وهو القانون المدني *Civil law*، أو القانون الوضعي الذي يحكم في رأيه - كل دوائر الحياة القبلية، ويتكون من مجموعة الالتزامات المقررة على الأهالي، والتي ينظر إليها باعتبارها «حقا» بالنسبة لأحد الأطراف، و«واجبا» بالنسبة للطرف الآخر وتعرض عن طريق ميكانيزم خاص قائم على التبادل في المجتمع الذي قام بدراسته (١).

وهناك ملاحظتان على موقف «مالينوفسكى» يمكن ذكرهما فيما يلي :

الأولى، أنه قد توصل من دراسته لشعوب جزر التروبريانند إلى أن هناك نوعين من القانون : جنائي، ومدني، ولكنه أخذ يلقى هذه النتيجة العامة على كل المجتمعات البدائية مع العلم بأن هناك مجتمعات بدائية كثيرة لا تعرف القانون

على الإطلاق ، وهى التى لا تملك سلطة سيادية مركزية . وتمثل الملاحقة الثانية فى أنه نظراً للقانون بمعنى عام جداً ، إستحالته معه التفرة بين ما هو قانونى وما هو عرفى .

هنا ، وقد حاول « براون » تجنب الخلط الذى يربب على محاولة تطبيق التمييز الحديث بين القانون الجنائى ، والقانون المدنى ، على المجتمعات غير المتحضرة ، وذلك عن طريق التفرة بين :

١ - قانون الذنوب العامة the law of public delicts

٢ - وقانون الذنوب الخاصة the law of private delicts

ويطبق قانون الذنوب العامة على الأفعال التى تؤدى بصاحبها إلى التعرض لإجراء منظم من جانب المجتمع كله ، أو تمثل السلطة الاجتماعية فيه . ويمكن أن يطلق على هذا الاجراء « الجزاء العقابى » ، وهو عبارة عن رد فعل من جانب المجتمع بمجاه أى فعل يهدد الصمور الأخلاقى . ومن الأمثلة على الأفعال التى تهدد المجتمع كله وتعتبر ذنوباً عامة فى المجتمعات البدائية ، الونا بالمحارم : كالزواج أو الاتصال الجنسى بين أشخاص تعتبر هذه العلاقة محرمة بينهم ، وكذلك السحر الضار ، أو السحر الأسود ، الذى يمارس بمجاه شخص من نفس المجتمع وعائلة القانون القبلى ، ويختلف صور إنتهاك المقدرات . أما فى حالة قانون الجزامات أو الذنوب الخاصة ، يمكن أن يوقف النزاع بين الأشخاص أو الجماعات عن طريق محكمة قضائية ، بينما تتخذ السلطة المركزية ذاتها قرارات الجزاء فى حالة الذنوب العامة (١) .

١ → Radcliffe Brown, op. cit, pp. 212-213, 219.

ويرى « براون » أن كلا من القانونين : الجنائي ، والمدني الحديثين ، مشتقان بطريقة مباشرة من قانون الذنوب العامة ، وقانون الذنوب الخاصة . غير أن الأفعال التي ينظر إليها الآن بوصفها ذنوبا عامة : كالقتل ، والسرقة ، كانت تعامل في كثير من المجتمعات البدائية على أنها ذنوب خاصة . بينما أن الأفعال التي كانت في تلك المجتمعات تمثل ذنوبا عامة هي السحر الأسود ، والحرمان ، وإنتهاك المقدسات . والواقع أن تصنيف « براون » لمصادق القانون البدائي ، كان أكثر واقعية ووضوحا وانطباقا على المجتمعات البدائية ، من التصنيف الذي وضعه بالنوفسكي وغيره .

وأخيرا ، يمكن التعميق على المدخل الأنثروبولوجي لدراسة الضبط الاجتماعي من طريق الإشارة إلى الملاحظات والنتائج التالية :

١ - إهتم الباحثون الأنثروبولوجيون بالإنسان الاجتماعي كلها بوصفها تسهم في الضبط الاجتماعي .

٢ - ركز معظمهم على دراسة النسقين : السياسي ، والقانوني ، بوصفها أساسا الضبط للكلية

٣ - اختلفت دراسة النسق السياسي باختلاف نموذج المجتمع محل الدراسة ، فإذا كان المجتمع يكون دولة ، أو بتعبير آخر ، إذا كانت لديه سلطة مركزية ، تمثلت موضوعات الدراسة في : دور الرئيس أو الملك ، والنظم العشرية ، والقضائية ، والسلطات المشتركة مع الحاكم في التنفيذ . أما إذا كان المجتمع لا يملك سلطة مركزية فإن دراسة الضبط تتركز على الاهتمام بمكونات البناء الاجتماعي ، والنظام الاقتصادي ، والديني ونسق طبقات الأمر ، ونسق الإحتدار

الأبوي ، والنسق القرايى بوجه عام .

٤ - فيما يتعلق بالنسق القانونى ، حاول مالىنوفسكى ، أن يقضى على الفكرة التى كانت شائعة قبله ، والثى هو أنها أن سلوك الأعضاء فى المجتمع البدائى يعتبر تلقائيا وذاتيا ، وأنه لا ينحرف عن القواعد السائدة ، وبالتالي فليس لدى هذا المجتمع حاجة إلى قانون بالمعنى الحديث للكلمة . وذهب مالىنوفسكى إلى أن الإنسان البدائى مثله مثل الإنسان الحديث ، يخضع لقواعد محددة ، وقد ينحرف عن تلك القواعد ، وأن هذا الانحراف يمكن أن يعرضه للجزاء ، المدنى أو الجنائى . ولذلك صنف القانون البدائى إلى قسمين : مدنى ، وجنائى بالمعنى الحديث للكلمة . أما براون ، فقد انتقد هذا الموقف ، وحل المشكلة عن طريق الاستعانة بمصطلحين آخرين هما : قانون الذنوب العامة ، وقانون الذنوب الخاصة . والواقع أنه كان لكل من مالىنوفسكى وبراون إيجاباها من متعارضان فى تعريف النسق القانونى ، وتصنيف القوانين وربما يمكن إدراج كل المحاولات الأخرى فى هذين الميدان إما إلى الأول أو إلى الآخر .

٥ - كان معظم الباحثين الأنثروبولوجيين يحسرون دراسات ميدانية ، ولم يكتبوا برديد آراء الباحثين السابقين عليهم .

٦ - تركزت كل الدراسات الأنثروبولوجية الضبط فى المجتمعات البدائية وخصوصا فى أفريقيا ، وأستراليا .

استخلاصات عامة

بالإضافة إلى التعليقات التى وضعت فى نهاية كل نظرية ، يمكن الإشارة إلى مجموعة استخلاصات أساسية ، وهى :

أولاً : هناك نظريتان في الضبط الاجتماعي تتدرجان تحت الإطار العام لنظرية الفعل الاجتماعي ، وهما : نظرية بارسوز ، ونظرية لا بير . وقد اهتمت الأولى بدراسة مكانيزمات الضبط الاجتماعي على اعتبار أن ميكانيزم الضبط هو الذي يعمل على تدعيم العافية نحو تحقيق توقعات الدور . وينظر بارسوز إلى هذه الميكانيزمات بوصفها جوانب كاملة الضبط ، وهي تتمثل في : الصمود ، والتسامح وتضييق حدود العلاقات . ولذلك ، يمكن القول بأن نظرية الضبط الاجتماعي عند بارسوز تمثل تحليلاً للمعاملات التي توجد في النسق الاجتماعي ، وتميل إلى مواجهة الاتجاهات الإعرافية ، أو إلى تدعيم الإمتثال لتوقعات الدور . أما بالنسبة لنظرية لا بير ، فقد أشارت إلى الضبط بوصفه عاملاً ضمن مجموعة عوامل تؤثر في السلوك ، وأن جماعة المكانة هي التي تمارس الضبط تجاه سلوك الشخص ولذلك تعتبر نظرية لا بير تحليلاً لعوامل الضبط الاجتماعي التي تتعلق بالجماعات الصغيرة ، مثل حجم تلك الجماعات ، ومدى إستمرارها في الزمن ، وقيمتها ، ومعاييرها ، وأثر ذلك كله في ضبط سلوك أعضائها . والواقع أن لا بير قد تأخر إلى حد كبير بنظرية كولي ، وخصوصاً فيما يتعلق بأثر الجماعة الأولية في سلوك أعضائها .

ثانياً : هناك نموذج آخر من النظريات التي تربط بين الضبط والنسق الاجتماعي الفصائل ، وتعتبر نظرية كل من هومانز ، وباكلي أمثلة على ذلك . فالضبط الاجتماعي ليس منفصلاً عن النسق الاجتماعي بل إنه إما أن يكون منبثقاً عنه ، أو مفروضاً عليه . وهناك علاقة وثيقة بين الضبط والتوازن ، ومعنى ذلك أنه حينما نجد أن الضبط يمارس بطريقة فعالة في مجتمع معين ، نحكم عليه بأنه في حالة توازن ، كذلك تؤدي حالة توازن النسق إلى مزيد من فاعلية الضبط .

ثالثاً : أما النموذج الثالث للنظريات فهو تلك النظريات التي تهتم بالتخطيط والخطط الديوقراطية ، وعملها نظرية مانتهايم ، التي تمثل في :

١ - أن الخطط نوع من التخطيط العقلاني الذي تمارسه الدولة أو بعض أفرادها .

٢ - أن هناك أسلوبين للتأثير في الدولك ، الأول ، مباشر ، والثاني غير مباشر ، وتختلف المجتمعات من حيث إستخدامها للأسلوب الأول أو الثاني ، طبقاً لثقافتها ، ودرجة تقدمها ، ونوع النظام السائد فيها .

رابعاً : تمثل النظريات الثقافية التكاملية ، النموذج الرابع - وهي التي تهتم بدراسة التفاعل الثقافية ، والممارسات ، والقيم ، دراسة متكاملة لمعرفة الأثر الذي تحدثه في ضبط سلوك الإعضاء .

خامساً : هناك نموذج أخير للنظريات الموسيولوجية في الخطط الإجتماعي وهو يمثل النظريات التي تربط الخطط بالتنظيم الاجتماعي ، وقد اكتسبت في هذا الصدد بعض عتصنة نظرية هولنج شيد التي تمثل الفكرة الأساسية فيها ، في أن التنظيم والخطط صورتان غير منفصلتين من تلك العملية التي توجه السلوك نحو الإستجابات الجماعية المتشابهة في طبيعتها ، والتي تجعل كل أعضاء المجتمع يملكون تقريباً نفس إستجابات ذملائهم في موقف معين ، وهناك مستويان لدراسة الخطط في نظر هولنج شيد :

الأول ، يتمثل في تحليل بناء ووظيفة الممارسات الاجتماعية الثقافية التي تنظم سلوك الأشخاص وتضبطه (وهو تحليل على مستوى التنسيق والتنظيم) . أما المستوي الثاني ، فيتمثل في دراسة سلوك الشخص الذي يستجيب لهذه الممارسات (وهو تحليل على مستوى دور الفرد) .

سادساً : أنه قبل إختتام هذا الفصل الخامس بنظريات الضبط الإجتماعى الحديثة والمعاصرة ، كان لابد من التمرؤ لوجه نظر أخرى ، إمتعت بدراسة الضبط ، وهى التى تتمثل فى المدخل الأنثروبولوجى . وقد انصب هذا المدخل أساساً على الإهتمام بتحقيق أساسين للضبط ، وهما التسق الديامى ، والتسق القانونى . وهناك بعض الباحثين الذين ركزوا إهتمامهم على دراسة التسق الأول (وقد أشرت إل بعض دراساتهم فى موضع خاص بذلك) ، بينما إهتم الآخرون بالتسق القانونى ، والواقع أن هناك إختلافا بين الموضوعات التى تندرج تحت كلا التسقين ، وقد تركزت دراسات الأنثروبولوجيين على المجتمعات البدائية فى قارتى أفريقيا ، وإستراليا .

سابعاً : أشار عدد كبير من الباحثين السوسيولوجيين فى ميدان الضبط الإجتماعى إلى ضرورة إجراء دراسات متعمقة على مجتمعات محددة ، بهدف إختيار مجموعة القضايا التى اشتملت عليها النظريات السابقة . وهذا الإجراء من شأنه أن يؤدى إلى نمو النظرية ، وتقدم البحث العلمى الواقعى .

ثامناً : إذا أردنا أن نحدد النموذج العام الذى يمكن أن تخرج عنه نظريات الضبط الإجتماعى . فهو النموذج الأول من النظريات التى ذكرت فى بداية التمثل الثالث ، أى النظريات للتوسطة التى تشمل على قواعد إجرائية ، ومخططات تصنيفية ، وأقسام تصورية

ثامناً : إشتملت معظم نظريات الضبط على مجموعة من القضايا والتميمات التى تفيد فى تقدم البحث العلمى ، ومثال ذلك القضايا التى تضمنتها نظرية لايبر ، وإلى تصور الآخر النسبى لكل جماعة من الجماعات فى الضبط الإجتماعى فى مجتمعات مختلفة ، وكذلك فاعلية الدور والمسكانة فى ضبط سلوك الأعضاء فى

بجتمعات مختلفة .

ومكنا ، فقد ألقى الضوء - من خلال الباب الأول من هذا الكتاب - على أهم ملامح نظرية الضبط الاجتماعي في تراث علم الاجتماع ، وذلك بواسطة طرق الأفكار العامة والقضايا التي طرحت فيها ، وبمجموعة المناقشات التي وردت على أذهان المفكرين الاجتماعيين في بدايات التفكير الاجتماعي الأولى ، وذلك التي طرحها علماء الاجتماع عنه ظهور هذا العلم وفي كل مراحل نموه المختلفة . وفي الواقع أن التأمل لهذه النماذج أو المصنفات التصورية ، يجد أنها تمثل في حقيقة أمرها ، إنعكاساً لأهم ملامح النظرية السوسيولوجية العامة إلى درجة نقول معها إن دراسة الضبط الاجتماعي تمكن الدارس من سبر أغوار الحقيقة الاجتماعية كاملة .

الباب الثاني

التحليل السوسيولوجي للضوابط الإجتماعية

الفصل الخامس : النظم والجماعات خوابط إجتماعية
الفصل السادس . الضوابط والمنتهيات الإجتماعية الأخرى

الفصل الخامس

النظم والجماعات ضوابط إجتماعية

في النظم بوجه عام :

- تعريف النظام وطبيعته
- خصائص النظم
- بناء النظام
- وظائف النظام

- دور النظم في الضبط الإجتماعي :

- ١ - النظام الدينى
- ٢ - النظام الإقتصادى
- ٣ - النظام التعليمى

- دور الجماعة الأولية

- الجماعة الثانوية والضبط الإجتماعي

- الثنائية والمنصل نظريتين في المجتمع والضبط .

الفصل الخامس

النظم والجماعات ضوابط إجتماعية

من الضروري أن تتعرض لبعض النظم التي تقوم بدور معين في عملية الضبط الإجتماعي ، وتعرف على ذلك الدور الذي كانت تقوم به من قبل ودورها الآن ، ثم إختلاف دورها بإختلاف المجتمعات التي توجد بها ، وذلك من خلال إستعراض آراء بعض علماء الإجتماع بهذا الصدد ، وسوف أبدأ بالنظام الديني ، ثم النظام الإقتصادي ، وأخيراً النظام التعليمي . وقبل الحديث عن كل نظام على حدة ، سوف أعالج بطريقة عامة مفهوم النظام وطبيعته ، وخصائصه ، وبنائه ، ووظائفه ، وسيم ذلك أيضاً من خلال التنويه إلى بعض آراء العلماء والباحثين في هذا المجال . وبعد الإتياء من دراسة النظم ، تنبه إلى دراسة الأبنية الإجتماعية التي تمارس النظم ووظائفها من خلالها ، أي الجماعات الأولية والثانوية ، والتعرف على دور كل منها في الضبط ، في المجتمع الشعبي الصغير ، والمجتمع الكبير . وبعد ذلك كله ، نقوم بتمهيد على نظريتين كبيرتين في المجتمع والضبط ، وهما : النظرية الثنائية ، ونظرية المتصل ، وذلك لمعرفة أسلوب كل منها في النظر إلى أدوات الضبط في المجتمعين : الشعبي ، والجماعي أو الجماهيري .

في النظم بوجه عام

تعريف النظام وطبيعته

تمددت تعريفات علماء الإجتماع للنظم ، نظراً لتعدد منظوراتهم إليها . ولئن أنقضى في هذا الصدد لكل تعريف على حدة ، ولأنما سوف أقصر على الإشارة إلى نموذج واحد لكل تعريف ، بهدف التعرف على مدى التقارب بين تلك التعريفات . وقد عرف " كورن كوكس " النظام بأنه " دائرة محدودة وثابتة للمفكر العام ، وهو لا يختلف من حيث طبيعته المألوفة عن الرأي العام ، ويتناول أيضاً " إن

النظم ليست عبارة عن وحدات منفصلة، ولكنها بالأحرى عبارة عن مجالات أو دوائر الفكر المشترك والاشتراكي لشيء ما. وأن الناس - حتى لدى الفرد كمادة عقلية وعقلية، تتغير بأنها لا شعورية إلى حد كبير لأنها عامة في الجماعة كلها. وأنه غالباً ما يكون الفرد علة ومفعولاً للنظام: فهو يستقبل تأثير الدولة التي تطوره بتأثيرها منذ طفولته، ولكنه في نفس الوقت، يؤثر في الدولة بشخصيته. وفي عرض آتيسس يقول د كولي: «إن النظام جزء واضح ومتنوع وصارم نسبياً من البناء الاجتماعي». وأنه بالرغم من أن النظم عادة ما تتغير بالآلية، إلا أنها تتطلب كذلك قدرًا من الحرية الشخصية، فالجيش هو نموذج للنظام الآلي، ومع ذلك فإن الاختيار الفردي يلعب دوره في هذا النظام، وهو أمر حيوي بالنسبة له. (١).

والواقع أننا إذا ألقينا نظرة عامة على متضمنات هذا التعريف، لوجدنا أنه يشتمل على خمس نقاط أساسية: فالنظام دائرة العقل العام، ومعنى ذلك أنه يعبر عن الفكر المشترك بين الناس، أي أن أعضاء النظام الواحد غالباً ما يفكرون بطريقة متشابهة نظراً لتشابه النظام الذي يتمتعون إليه. والنظم لا يختلف في ذلك من الرأي العام، هو ليس محصلة للإختراع الإنساني، وإنما نتيجة للتطور. تنمو تجربة الجماعة. وهو أيضاً عادة عقلية يفكر الناس عن طريقها ويرتبون عن خلالها، وعادة سلوكية أيضاً، يارس الناس أفعالهم من خلالها، وهو لا شعوري لأنه عام. وليس التأثير النظامي من جانب واحد فقط، وإنما هو تأثير متبادل بين النظم والأفراد، وعناك بالإضافة إلى ذلك قدر من الحرية

1 - Charles H. Cooley, *Social Organization, Human Nature and the Social Order*, The Free Press, Glencoe, Illinois, 1950, pp. 313, 314, 319, 320.

الانتماء في علاقة الأفراد بالنظم . معنى ذلك أن أهم ما يميز النظام في رأى
« كولى » هو : التلقائية ، والاجبار ، والصومية ، ثم كونه يتطلب عنصراً من
الحرية الشخصية .

ويعرف أندرسون Anderson النظام بأنه عبارة عن نسق من الأفكار ،
وأساليب سلوكية ، وقيم ورموز إجتماعية ، ترتبط معاً في بناء متكامل (١) .
فالنظام عند « أندرسون » ، إذن هو بناء متكامل يشتمل على قيم وأفكار ونماذج
سلوكية ، ومعنى ذلك أنه يعرف النظام من خلال تحديد مكوناته الأساسية ،
وهي القيم ، والأفكار ، والسلوك ، ويشير إلى خاصية هامة للنظام وهي تكامل
عناصره .

وهناك تعريف ثالث قدمه لنا « إيفرت ويلسون Everett Wilson » ،
يقول فيه : إن النظم هي ضوابط المجتمع ، ومن خلالها تتشكل المكافآت
والعقوبات ، وتوضع حدود التسامح لبعض نماذج السلوك الإنحرافى ، وكل نظام
يحدد وسائل تحقيق بعض القيم المحددة ثقافياً ، (٢) . ينظر « ويلسون » إلى
النظام - في هذا التعريف - باعتباره ضوابط المجتمع ، تحدد مقاييس السلوك
السرى ، وتضع جزاءات للسلوك المنحرف ، وتضع حدوداً للتسامح . وبالإضافة
إلى - . لذا توضح النظم الوسائل التي تمكن من تحقيق بعض القيم التي حددتها
الثقافة ، فالأسرة مثلاً وجدت لكي تحقق مسؤولياتها لدى أعضائها ، على اعتبار

1 — Nels Anderson, and K. Ishwaran, Urban Sociology,
Asia Publication House, 1964, p. 157.

2 — Everett Wilson, Sociology: Rules, Roles, and Relationships,
U.S.A, 1966, p. 504.

أن المسؤولية هنا محددة بمحددات ثقافية . وكذلك الحال بالنسبة للنظام التعليمي ،
والبدني ، كل منها وجد لكي يحقق بعض القيم الثقافية .

أما التعريف الذي وضعه « جوزيف جوزفيلد Joseph R. Gusfield »
فهو يعتبر النظام « نسق يفرضه المجتمع ويتكون من السلوك المتميز إن قليلا
أو كثيراً والذي عن طريقه تحل المشاكل الشائكة والمتكررة » (١) ويستطرد
« جوزفيلد » في شرح هذا التعريف فيقول إن المقصود بأن النظام مجتمعية ،
التأكيد على خاصية استمرار النظام ، والتأكيد أيضا على أن النظام تعتبر طرقا
للسلوك يشترك فيها كل أعضاء المجتمع . يضاف إلى ذلك أن النظام تعتبر طرقا
مفروضة السلوك . فليست الطرق المحددة نظاميا ، طرقا متبعة في التصرف لإزاء
حادثة معينة فقط ، وإنما هي طرق ملزمة من الناحية الاجتماعية أيضا . ولذلك ،
فإن النظام ، نماذج السلوك حددها المجتمع بوصفها : ملائمة ، وصائبة في أوضاع
معينة ، وأي خروج عنها يعرض المتصرف لأنواع من الجزاءات . أما القول بأن
النظام تعتبر متمايزة ، فهو يعني أنها تتضمن سلوكا معينا يقوم به الناس في مجال
محدد من مجالات حياتهم ، وهذا السلوك يتميز عن أي سلوك آخر يجري في
مجالات أخرى من الحياة ، ونماذج السلوك لا تختلف فقط من نظام لآخر ، ولكنها
تختلف أيضا من مجتمع إلى مجتمع مع تشابه النظام . ومعنى ذلك أننا لا يمكن أن
نجد سلوكا أسريا موحدا في كل المجتمعات ، يضاف إلى ذلك أن التكوين النظامي
يعتبر مسألة درجة ، أي أن ما يعتبر نظاما في مجتمع معين قد لا يعتبر نظاما في
مجتمع آخر . ومثال ذلك أن التعليم قد يشير من المجتمعات البدائية - كما يقول

١ - Joseph R. Gusfield et al. Man's Institutions, Modern
Sociology, Alvin Gouldner 1962. p. 484.

جوزفيلد - ليس عملية منظمة ومتخصصة إلى الدرجة التي يكون عليها في المجتمع الغربي والتعليم في أمريكا يعتبر نظاميا إلى حد كبير بينما لا يعتبر كذلك في المجتمعات البدائية ، ولذلك فإن تصور النظام يتضمن الدرجة . أما العنصر الأخير في تعريف جوزفيلد ، فهو يتضمن أن النظم تساعد على حل المشاكل الشائعة والمتكررة . فشاكل معينة : كالإنتاج ، وتوزيع السلع ، والتنشئة الإجتماعية للأطفال ، والعناية بالمرضى لا تسير في المجتمع بطريقة تلقائية ، وإنما تتطلب نظاما معينة لحلها . ولذلك ، فإن النظم تعتبر حلولاً للمشكلات التي يواجهها كل من الفرد والمجموعة في نفس الوقت .

هذا ، وبالرغم من الاختلافات التي قد تبدو لأول وهلة بين هذه التعريفات ، إلا أنها اشترك في عدة خصائص نوجزها فيما يلي :-

- ١ - أن النظام يعتبر عاما في المجتمع بأسره .
- ٢ - أنه مفروض ، ويعمل على تحديد نماذج سلوكية معينة .
- ٣ - أنه يقوم بضبط السلوك ، وبوضع الجراءات ، وحدود التسامح .
- ٤ - أنه يشتمل على بعض القيم ، أو يستهدف تحقيق قيم معينة تحددها الثقافة .

خصائص النظام

توجد بالمجتمع الواحد ، نظم عديدة ، كل نظام منها يؤثر في النظم الأخرى ويتأثر بها ، ومعنى ذلك أن هناك علاقات متبادلة بين النظم المختلفة ، وسوف نهم في هذا الصدد بالإشارة إلى خصائص النظم في علاقاتها المتبادلة . وقد قام جوزفيلد ، وزلاؤه ، بتحديد أربع خصائص لتلك العلاقات المتبادلة ، هي : الإعتماد المتبادل ، والسيطرة النظامية ، والتنافس النظامي ، والإستقلال

النظامى . (١)

أما عن الإعتماد المتبادل بين النظم ، فهو يظهر فى ثلاثة بين النظام الأسمى ، والتعليمى ، والدينى . وكل نظام من تلك الأنظمة يأخذ على عاتقه تعليم الصغار بعض القيم ونماذج السلوك والمهارات ، ولكنه فى نفس الوقت يعتمد على النظام الآخر فى وظائف تعليمية معينة . وهناك خاصية أخرى العلاقات بين النظم ، وهى السيطرة النظامية ، حيث أن هناك نظام واحد بالذات يسيطر على النسق الاجتماعى الشامل فى كثير من المجتمعات . ومعنى ذلك أن قيم هذا النظام ومعاييرها ، تتدخل فى كثير من مجالات الحياة ، وفى عمل النظم الأخرى . يضاف إلى ذلك أن القائمين بوظائف النظام المسيطر ، يحتلون المواقف ذات أهمية والسيطرة فى المجتمع . فإذا كان النظام المسمى هو السائد فى مجتمع معين - نظراً لظروف التى يمر بها - يحتل الجيش الوضع الرئيسى فى المجتمع ، وتصبح القيم الحاكمة قيماً عسكرية ، والجماعة الحاكمة مكونة من القادة العسكريين ، ويصبح الإقتصاد موجهاً لتوجيهها عسكرياً . وتكون الأوضاع الدنيا فى المجتمع - سواء من ناحية القيمة الأدبية أو المادية المكانية - للفنانين ، والشعراء ، ورجال الأعمال ، وغيرهم ممن يعملون فى مجالات غير عسكرية . وإذا كان النظام الدينى هو المسيطر فى المجتمع ، أصبحت المبادئ الدينية هى التى توجه أنشطة الدولة ، وتعمل على تطوير الأنشطة التعليمية والتربوية بها . وإذا كانت الصناعة هى المسيطرة ، أصبح قادة التنظيمات الصناعية ، ورجال الأعمال لهم السكوة العليا فى المجتمع . بل وأصبحت أيديولوجية المجتمع بأسره متأثرة بأيديولوجية النظام السائد .

وقد لا تتفق إهتمامات نظام معين مع إهتمامات النظام الآخر وأهدافه ، ومن

عنا تأتي الخاصيتان الأخيرتان للنظم وهما: تنافس النظم، ثم إنجهاها إلى الاستقلال. ومن الأمثلة على تنافس النظم، ما هو قائم بين الهيئات الدينية والمنظمات الأخرى كالعمل، والمدرسة، والحكومة، من تنافس حول قيام كل منها بالترسية، والتعليم. وقد ينقلب التنافس إلى صراع بين القائمين بوظائف تلك النظم، والواقع أن كل نظام من الأنظمة، يميل إلى مقاومة تدخل النظم الأخرى وزحفها. ويعمل القائمون بوظائف النظم على تأكيد حقهم في تحديد المسائل التي تمثل مواضع اهتمامهم، ومواقع ضبطهم. وهنا بالذات، يكون الإعتماد المتبادل محدوداً، حيث توضع الحدود التي تفصل نظاماً عن نظام آخر. وفي هذا الصدد تضع معتقدات المجتمع وقيمه تلك الحدود التي تحدد مجالات السلطة النظامية. فهي التي تقول: إن هذه القضية سياسية، أو أنها إقتصادية، أو تعليمية، أو دينية وهي بذلك تحدد مجالات اختصاص معينة لكل نظام.

بناء النظم

اتفق معظم علماء الاجتماع والباحثون فيه على أن هناك عنصرين أساسيين في كل نظام وهما: القيم، والأدوار. فالقيم جزء هام من بناء أي نظام، والقيم النظامية تختلف من أيديولوجية لأخرى. وما يؤكد ذلك، التعارض الذي يوجد بين الإدارة الصناعية في بلدين صناعيين هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. إن قيم النظام عادة ما تنبع من صناعات القرارات في هذا النظام. ولذلك فإن اختلاف الطبقة التي ينتمى إليها صناعات القرارات في كل بلد من البلدان السابطين، أدى إلى اختلاف بين قيم النظامين. والواقع أن كل مجتمع من المجتمعات ينظر إلى قيمه النظامية بوصفها الأساس الوحيد والفعال لتحقيق أهداف النظم، ويمتدح قيم ومعتقدات المجتمع الأخرى خاطئة، وحقاء،

ولا أخلاقية ، ولا تتمشى مع تقاليد العصر .

وتمثل قيم النظام مجموعة القواعد التي تمنح السلطة في إصدار القرارات المختلفة وفي تنفيذها ، فالنظام الرأسمالي مثلاً يعتمد على قيمة أساسية ، وهي أن الأشخاص الذين يملكون رأس المال ، لهم سلطة تحديد السياسة المتعلقة بنوع وكمية ونموذج السلع التي يمكن إنتاجها . وكذلك الحصول بالنسبة للنظام الاسرى في المجتمعات الحديثة ، فهو يعتمد على قيمة مؤداها أن الوالدين مسئولان مسئولية تامة عن أبنائهما ، وأنه ليس لأحد الأقارب حق التدخل في تربية هؤلاء الأبناء ، ومعنى ذلك أن قيمة هذا النظام حددت المسئولية وبالتالي أعطت السلطة في إصدار القرارات وفي تنفيذها .

أما عن الأدوار النظامية ، فهي التي تقوم بها بطريقة عرفية ، وهي متضمنة في النظام ، ففلائحة أدوار معينة ، والذين أدوارهم ، والسياسة أدوارها ، وكذلك الحال بالنسبة للإقتصاد ، والعلم ، والفنون . وهناك فئتان من الأدوار النظامية ، الأولى : هي التي تمثل أدوار القائمين بوظائف النظم ، والأخيرة : تمثل أدوار الذين ينتفعون بها . أما القائمون بالوظائف ، فهم بمجموعة الأشخاص الذين ينجزون النشاط التي يعتبر المجتمع من مسئولية هذا النظام أو ذاك ، والمتنفعون بالوظائف هم الذين تنجز الوظائف من أجلهم . ويعتقد كثير من الباحثين ، ومنهم « جوزيفيلد » أن دور القائم بوظيفة النظام يعتبر أكثر أهمية من دور المتنفع بها . لأن تلك الوظيفة تعتبر أساسية بالنسبة للقائم بها ، فهو يجد حياته المهنية في النظام ، ويعتبر النظام مصدراً لهيئته ودخله ، والنظام يمثل الجزء الأكبر من وقته . ودور القائم بالوظيفة يحتاج إلى تدريب وتعليم أكثر من دور المتنفع بها . عينا هذا ولا يستطيع أحد أن ينكر أهمية النظام بالنسبة

المتقنين به ، فهو يشبع حاجاتهم ، ويحقق أهدافهم الاجتماعية .

وظائف النظم

حاول بعض علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة النظم الاجتماعية ، أن يحددوا وظائف النظم بطريقة عامة ، فذهبوا إلى أن الوظيفة الأساسية للنظم هي إشباع حاجات اجتماعية معينة . ومن بين هؤلاء نذكر « كولي » الذي يرى أن نظاما معينا ، كالحكومة ، والكنيسة ، والقوانين ، والأعراف ، والصناعة ، والتعليم اعتبرت كذلك لأنها تعبير عن الحاجات الدائمة للطبيعة الإنسانية . وذهب « ليفرنت » و« لاسون » أيضاً إلى أن النظم توجد لكي تلبى حاجات اجتماعية معينة ، فالحاجة الاجتماعية التي تطالب بإدماج الطفل في جماعة اجتماعية ، أشبعته عن طريق تكوين نسق من العلاقات ، أطلق عليه الأسرة . وكذلك وجد النظم التعليمي لكي ينقل القسم والإتجاهات والمهارات المتضمنة في الثقافة إلى أصحابها .

وهناك فريق آخر من الباحثين ، وجد أنه من الصعب أن نقسب وظائف محددة إلى نظم بعينها في كل المجتمعات ، لأن وظائف النظم قد تختلف من مجتمع لآخر ، بل وقد تختلف من فترة إلى أخرى في نفس المجتمع . وقد حاول « جوزيفيك » أن يضع حلا لتلك المشكلة ، فذهب إلى أنه لا بد من تحديد مجموعة النظم العامة التي توجد في معظم المجتمعات الإنسانية ، ونقص الإسهامات التي تقدمها هذه النظم أو الوظائف التي تقوم بها . وقد أدرك « جوزيفيك » أن هذه مهمة صعبة ، لأنه ليست هناك علاقة واحدة وواحدة بين الوظيفة الاجتماعية والنظام ، يضاف إلى ذلك أنها تتطلب أيضاً تحديد النظم العامة والوظائف العامة في نفس الوقت . وقد حدد « جوزيفيك » العناصر العامة المشتركة بين المجتمعات

في مسألتين أساسيتين وهما : المواقف الإنسانية المشتركة ، وإحتياجات النسق الاجتماعي ، أو الإحتياجات العامة للمجتمعات ، وعرفنا أن المسألة الإنسانية المشتركة ، تلك الأزمات العامة التي تنمرض لها الكائنات الإنسانية الفردية ، مثل حادثة الموت ، والولادة ، والمرض ، والجوع وما إلى ذلك . والواقع أن المشكلة الإنسانية العامة تتطلب حلاً إنسانياً عاماً ، يتطور هذا الحل في صورة نظام . وقد تنبأ بالنظم لتلبية حاجات عامة للإنسان الإجتماعية لا للانفراد ، ويطلق « بارسونز » على هذه الحاجات « المتطلبات الوظيفية » ، للمجتمع ، فمن أجل أن يوجد أي مجتمع ، وأن يستمر لا بد أن تنجز بعض الوظائف . ويذكر « جوزيف » بهذا الصدد أنه لا توجد في علم الاجتماع حتى الآن ، قائمة تضم الإحتياجات العامة لكل المجتمعات . وأشار إلى ضرورة الاهتمام بالنظم التي تقوم بالوظائف الآتية في كل مجتمع : وظيفة الضبط ، ويقوم بها ذلك النسق الذي يعمل على تنظيم السلوك ، وتحديد المستويات والملكية ، التي تحدد حقوق امتلاك السلع والخدمات والتبادل ، أي النسق الذي يعمل على نقل السلع والخدمات ، ثم النسق الذي يحدد العمل في المجتمع ، ويضع الأفراد في أوضاع معينة من خلال تقسيم العمل ؛ والنسق الذي يعمل على العناية بالصحة ومقاومة المرض والوقاية منه ؛ والنسق الذي يعمل على ضبط آثار قوى الطبيعة ؛ والنسق الذي ينقل المعتقدات والقيم والمهارات إلى أجيال الصغار . وأخيراً النسق الذي يوفر الطعام وجميع المتطلبات الأخرى اللازمة لتدعيم الحالة الفسيولوجية .

ويحذر « جوزيف » من الاعتقاد بأن نظام معينة تقوم بوظائف معينة ، أو أن النظام الواحد لا يقوم إلا بوظيفة واحدة أي لا يواجه إلا حاجة واحدة فقط . فالنظام نسق السلوك يمكن أن يقوم بوظائف عديدة ، وقد تشير وظائف

النظام ، وقد تتداخل مع وظائف النظم الأخرى . ومن الأمثلة على تعدد وظائف النظام الواحد أن الأسرة في المجتمعات التاريخية (وفي المجتمعات البدائية أيضاً) كانت تقوم بالوظيفة التربوية ، والتعليمية والصحية ، والسياسية ، والقانونية ، والدينية ، ولكن تلك الوظائف التي كانت الأسرة تقوم بها ، أصبحت الآن تستند إلى نظم أخرى . يضاف إلى ذلك أن الوظيفة الاجتماعية الواحدة يمكن أن تنجز بواسطة أكثر من نظام واحد . فترية الطفل في المجتمع الحديث ، وظيفه تقوم بها الأسرة والنظم التربوية الأخرى . ومسئولية صحة الطفل ، تشترك فيها الأسرة والنظام الطبي . وقد يؤدي مثل هذا التداخل إلى صراع ، وقد لا يؤدي . وتكون فرصة الصراع حثيثة عندما تتحدد مسئولية كل نظام تحديداً دقيقاً ويمكن لوظائف النظام أن تنفذ فيضاف إليها وظائف أخرى ، أو تحذف منها وظائف قديمة .

وبالرغم مما ذكر من أنه لا يمكن إسناد وظيفة معينة إلى نظام معين ، وأن وظائف النظام متعدد ، إلا أن هناك بعض الوظائف التي تعتبر مميزة لنظم معينة . فكل نظام وظيفة أساسية ، بجانب قيامه ببعض الوظائف الأخرى . الثانوية ومثال ذلك أن وظيفة معينة مثل الرعاية الصحية ، تقوم بها نظم متعددة ، كالمدارس ، والأسرة ، والطب . ولكنها لا تمثل الاهتمام الرئيسي إلا بالنسبة للعاب فقط . ولذلك فغالما أن النظم تركز على وظائف معينة ، فانه يمكننا أن نتحدث عن أنظمة معينة بوصفها تقوم ببعض الوظائف الاجتماعية المتميزة أو باعتبارها طرقاً لتحقيق تلك الوظائف .

هذا عرض مختصر وسريع لبعض تعريفات علماء الاجتماع للنظم ، ولخصائصها ، وبنائها ، ووظائفها . وعو يعتبر مقدمة ضرورية لفصل مثل هذا ، يتعرض

لدراسة دور التنظيم في عملية الضبط الإجتماعى . وبهذا الآن أن نتعرض بالتفصيل
لثلاثة نظم إجتماعية ، وهى : النظام الدينى ، والنظام الإقتصادى ، والنظام
التعليمى .

دور النظام فى عملية الضبط الاجتماعى

١ - النظام الدينى

بما أننا ونحن بصدد الحديث عن دور النظام الدينى فى عملية الضبط الإجتماعى ،
أن نتعرض - بإختصار - لبعض المحاولات التى بذلت لتعريف الدين كظاهرة ،
وكنظام . ثم لوجهتى النظر الأساسيتين فى فهم الأمر المتبادل بين النظام الإجتماعى .
وأن نذكر بعض المحاولات التى قامت بدراسة الوظائف الإجتماعية للدين ، ثم
تتعرف بعد ذلك على أساليب الضبط الدينى ، ونوعية السلوك المنضبط عن طريق
الدين . وأخيراً نعرض بعض النتائج العامة التى توصل إليها بعض الباحثين
فيما يتعلق بدور الدين فى عملية الضبط الإجتماعى .

قبل أن يحاول دوركايم أن يعرف الدين ، قم بفحص معظم التعريفات التى
وضعها المفكرون والفلاسفة وعلماء الإجتماع الذين سبقوه وأول ما فعله دوركايم
فى هذا الصدد هو تنفيذ تلك التعريفات ، وتوضيح أخطائها . (١) وكان هناك
شبه إلتفاق بين العلماء الذين سبقوه ، على أن الخاصية المميزة لكل مذهب دينى ، هى
أنه « غارق للطبيعة » ، أى أنه يتخطى حدود معرفتنا ، ويصعب فهمه وإدراكه ،

1 — Emile Durkheim. The Elementary forms of the Religions
Life, Trans by yozoph Ward Swain. 1915, pp. 24, 92, 41 — 24,
47 .

وبالتالى فهو « نامى » . ومن أمثلة تلك التعريفات ، قول هربرت سبنسر :
 « تعبر الأديان عن إقتناع ضئيل بأن وجود العالم بما فيه وما يحيط به ، يعتبر
 شيئاً غامضاً يتعذر تفسيره » . وكذلك نظر « ماكس مولر » إلى الدين بوصفه
 « سراجاً من أجل فهم وإدراك ما يصعب على العقل إدراكه ، وهو أيضاً صراع
 بهدف الوصول إلى المطلق الاستأسمى » . وقد إتخذ دوركايم هذه التعريفات
 قائلاً بأن الفروض قد لا يوجد في كل الأديان . وهناك فكرة أخرى إستخدمت
 في تعريف الدين ، وهى بالالومية ، حيث يقول دى فيى Reville : في تعريف
 الدين : « إنه توجيه للحياة الإنسانية عن طريق ذلك الشعور بأن هناك عقلاً
 شارقاً يسيطر على العالم الخارجى ، وعن طريقه يتحقق الشعور الذاتي بالوحدة .
 ويستعرض دوركايم أيضاً على هذا التعريف ، ويرى أن هناك ديانات كبرى تملأ
 من فكرة الآلهة والأرواح ، أو أن تلك الفكرة تلعب في بعض الأديان دوراً
 ثانوياً فقط ، والدين شيء أكثر من الآلهة والأرواح ولذلك فلا يمكن تعريفه عن
 طريقها . وقد وضع دوركايم تعريفاً للدين من طريق تحديد الأجواء التى يشتمل
 عليها ، فذهب إلى أن الدين « نسق مركب من الأساطير ، والمعتقدات أو المذاهب ،
 والطقوس والشعائر » . ويرى أن المعتقدات هى تلك التمثلات التى تنبع عن طبيعة
 الأشياء المقدسة ، أما الطقوس فهى قواعد السلوك التى تحددها ما يجب أن يكون
 عليه تصرف الإنسان تجاه الموضوعات المقدسة . إلا أن دوركايم أدرك أن هذا
 التعريف ليس مكتملاً أيضاً ، لأنه يمكن أن ينطبق على صورتين من الظواهر ،
 وهما : الدين ، والسمرة . فالسمرة أيضاً يتكون من مجموعة من المعتقدات والطقوس
 التى يتبنى دوركايم من ذلك إلى : جمع تعريف جامع مانع للدين ، يقول فيه « إن
 الدين هو نسق موحد ومتكامل يشتمل على المعتقدات ، والممارسات المتصلة بالأشياء
 المقدسة ، تلك المعتقدات والممارسات تمارس فى مجتمع صغير أخلاقى يسمى الكنيسة » .

ويعلق على هذا التعريف بقوله إن الدين لا يمكن أن يتفصل عن هيئة العبادة أو عن الكنيسة، أى أنه يجب أن يكون شيئاً جمعياً . وبالرغم من أن دوركايم لم يضع تعريفه هذا إلا بعد جهد كبير، بذكره في نقد التعريفات السابقة عليه ، إلا أنه وضع تعريفاً لا يخلو من أوجه النقص ، فعندما حاول أن يفرق بين الدين والسحر ، ذهب إلى أن الممارسات الدينية لا تتم إلا داخل الهيئة الدينية ، واعتبر داو. العبادة شرطاً أساسياً لممارسة الدين ، ولكن هذا الرأي يعتمد إلى حد كبير عن الواقع ، لأن كثيراً من الممارسات الدينية يمكن أن تتم خارج الهيئات الدينية .

وهناك تعريف آخر للدين ، وضعه « جورج لنديج » ، يقول فيه : « إن الدين هو الميدان الذى يشتمل على أساق الاجتماعات ، والمعتقدات ، والقرارات القائمة على الإدعاء بأن بعض أنواع العلاقات الاجتماعية مقدسة أو بلاهة ، ويشتمل أيضاً على بناء الأنشطة الذى يتأثر بتلك الأساق » . وهناك تمايز واضح بين تعريف لنديج وتعريف دوركايم ، إذ أن كلا منهما يعتبر للمعتقدات ، والطقوس بمثابة عناصر أساسية للدين . ولكن هناك اختلافاً بين وجهة نظر كل منهما للدين ، فدوركايم يرى أن العقائد والممارسات متعلقة بالأشياء المقدسة ، أما لنديج فينظر إلى المعتقدات والممارسات بوصفها تدعم علاقات اجتماعية معينة .

ويرى « لورى إليسون » Lowry Nelson . وزملاؤه ، النظام الدينى بمنى خلال جناصره الأساسية . ، فهو يرى أن هناك أربعة أجزاء أساسية يتكون منها النظام الدينى ، وهى : البناء التنظيمى الشامل ، الذى يتوحد فيه الأعضاء الإيمانيون ويتميزون عن غير الأعضاء ؛ والاسترشاد بنماذج معينة من الرموز

كالهناير والقواعد التي تمثل معتقدات النظام وأوجهه المبادئة فيه ؛ ونسق التشريعات التي توضع للسلوك ، وجزءاتها الإيجابية التي تدعم الإمتثال لها . ثم أخيراً النظريات التي تضع تفسيرات لأصل الحياة ومدىها ، والإستمرار الوجود بعد الموت (١) . والواقع أنه يمكننا أن نلاحظ شيئاً جديداً في التعريف الأخير ، فبينما ركزت التعريفات السابقة اهتمامها على أهمية الدين في الربط بين الإنسان وبعض الكائنات المقدسة ، أشار هذا التعريف إلى ما يشتمل عليه الدين من جزاءات إيجابية وسلبية ، لا تحكم التفاعلات بين الناس أيضاً . وبالرغم من أن تعريفات معظم العلماء الذين ، لم تتضمن إشارة واضحة إلى عنصر الضغط الإجتماعي ، إلا أن تلك الاشادة وودت بوضوح أثناء دراستهم الوظائف الإجتماعية للدين ، وهذا ما سوف نتكلم عنه بشيء من التفاصيل فيما بعد .

أثر الدين على النظم الأخرى

هناك نظريات سوسيولوجية عديدة ، إهتمت بالآثار المتبادلة بين النظام الدين ومختلف النظم الأخرى التي توجد بالمجتمع . ومن أشهرها «نظرية كارل ماركس» التي تتأخص في أن البناء الاجتماعي برته بما يشتمل عليه من نظم إجتماعية ، وثقافة ، يعتبر وظيفة للنظام الاقتصادي . أما النظرية المعارضة لماركس ، فقد دعما ، ما كس فير ، الذي أوضح لنا أنه طالما أن السبب يجب أن يسبق النتيجة ، فإن موقف ماركس لا يمكن أن يكون صحيحاً ، لأننا في أمثلة كثيرة نجسده أن

1 — Lowry Nelson and others, Community, Structure and Change, The Macmillan Company, New York, 1964, pp. 282-283,

قاعدة السلوك في دين معين تتغير قبل التحق الاقتصادي نفسه . فالاشتقاق البروتستانتي سبقت ظهور الرأسمالية . ومعنى ذلك أنه . « ضروري أن تتغير بعض قواعد السلوك في الدين البروتستانتي قبل أن يتغير النظام الرأسمالي ذاته . وقد حاول كثير من علماء القرب أن يثبتوا عن طسريق بعض الدراسات الميلانية التي أجروها ، كيف أن تأثير الدين لا يقتصر فقط على مجال النظام الاقتصادي ، وإنما يمتد إلى مجال الأسرة وإلى كثير من ممارساتها . وتوصلوا من بعض الدراسات التي أجروها ، إلى نتيجة تتفق مع وجهة نظرهم المسبقة ، وتتلخص . هذه النتيجة في : أن الدين كنظام اجتماعي لا يشمل فقط على قواعد السلوك التي تحدد علاقة الإنسان بمعبوده ، بل وتحدد أيضا علاقة الانسان بالإنسان ، وعلاقته بالعوامل الأخرى التي توجد بالمجتمع . ومن ثم فالقواعد الدينية للسلوك تحدد بعض نماذج النشاط في البناء الاقتصادي والأسرى ، وبهذا المعنى يحدد النسق نماذج التغير في تلك العوامل الأخرى في المجتمع .

الوظائف الاجتماعية للدين

لأن كل علماء الاجتماع والباحثين الذين اهتموا بدراسة الدين كظاهرة اجتماعية . أو نظام اجتماعي ، واجهوا مسألة : « وحاولوا جميعا أن يجيبوا عليها ، وهي : لماذا يوجد ^١ لوك الديني في كل المجتمعات ؟ وهل هناك وظيفة مشتركة يمكن أن يؤديها ؟

وقد حاول بعض هؤلاء الباحثين ، ومنهم « إدوارد سابير Edward Sapier أن يوضحوا أهمية الدين أو وظيفته بالنسبة للفرد . فذهبوا إلى أن الوظيفة العامة للدين هي أنه يزود الإنسان بشيء من عدوه النفس وسلامة العقل . انفعالم اليوم ملئ بالخطاطر الجسيمة وبالشكوك والاموهم ، وبذلك بحاجة ماسة إلى الانحساس

بالأمن والعلمانية . ولذلك فإن مختلف الناس في مختلف مراحل التطور ،
ومختلف الثقافات يحققون هذه الرغبات ويشبعون حاجاتهم إلى الأمن بطرق
عديدة منها الإلتجاء إلى الدين وعارساته المديدة .

غير أن معظم الباحثين في علم الاجتماع ، إهتموا بدراسة الوظيفة الاجتماعية
للدن ، وسوف نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر : دوركايم ، وراذكليف
براون ، وجورج لندبرج . أما عن دوركايم ، فهو يرى أن السمات الدينية هي
تعبير عن وحدة المجتمع أو النظام الإجتماعي ، عن طريق تدعيمها وتقويتها
للمشاعر والإحساسات التي يتوقف عليها تعاون المجتمع والنظام الإجتماعي .

وقد اهتم « راذكليف براون » أيضا بدراسة الوظيفة الاجتماعية للأديان ،
ومحاولة التعرف على مدى إسهامها في تكوين النظام الإجتماعي وتدعيمه . وهو
يرى أن الوظيفة الاجتماعية لدين من الأديان ليست لما صلة بأن هذا الدين
حقيقي أو وهمي ، لأن تلك الأديان التي قد نعتقد نحن بأنها وهمية ومزيفة ،
وخصوصا تلك التي ظهرت في كثير من المجتمعات القديمة وما زالت موجودة حتى
الآن في المجتمعات البدائية ، يمكن أن تكون ذات أهمية كبرى في المجتمع الذي
ظهرت به وتتلخص وجهة نظر براون في هذا الصدد ، في قوله بأن الحياة
الإجتماعية المنظمة لدى الكائنات الإنسانية ، تعتمد على وجود بعض المشاعر أو
الإحساسات الدينية ، ذلك لأن هذه المشاعر تقوم بضغط سلوك الفرد في علاقته
بالبآخرين . (١)

1 — A.R.Radcliffe Brown, Structure and Function in Primitive
Society, Sixth Edition 1965, pp. 154, 157.

وينبغي « لتدريج » ، إلى أن الضبط الاجتماعي يعتبر أحد الوظائف الدائمة للنظم الدينية وأن هذه الوظيفة تختلف إلى حد كبير باختلاف الأديان، والمصور، والمجتمعات . وهو يعتقد أن رجال الدين يشيرون طبقة اجتماعية كاملة ، أم وظائفها هي تربية الشباب وتعليمهم والحفاظ على تقاليد المجتمع والإشراف على ممارستها ، وتدعيم القيم والأعراف . ولرجال الدين في كل وقت وبمجموع مسكناتهم كمدلين ، وموجهين ، وفي بعض الثقافات يمارس رجال الدين المهام السياسية والتضائية والتنفيذية. وأنتهى من ذلك إلى القول بأن الضبط الاجتماعي الرسمي ، ينظر إليه دائماً بوصفه وظيفة كبرى الدين . (١)

تعدد أساليب الضبط الديني

يحاول بعض الدراسات السوسيولوجية للدين أن تجيب على الأسئلة الآتية: ما مدى فاعلية الضبط الذي يمكن أن تمارسه الهيئة الدينية ؟ وما هي أساليب هذا الضبط ؟ وما هو نموذج السلوك الذي يضبط عن طريق الهيئة الدينية ؟ وتكاد معظم تلك الدراسات أن تتفق على أن فاعلية الضبط الذي تمارسه الهيئة الدينية، تتوقف على مدى التغيرات التي تقدمها لها هيئات أخرى كالأسرة ، والحكومة، والمدرسة ، والقانون . أما عن أساليب الضبط الديني فهي متعددة ومختلفة ، ذلك لأنه بقدر ما تقوم الهيئة الدينية بضبط أنواع مختلفة من السلوك ، بقدر ما تتمكن من استخدام أنواع عديدة من أساليب الإجراءات . فيمكنها أن تستخدم مثلاً الضبط الإقتصادي ، تفرض الجزاءات الإقتصادية ، ويمكنها الإستعانة بالمدرسين لتحقيق الضبط التعليمي ، ويمكنها الإستفادة بالأساليب الأخلاقية والحكومية داخل نطاقها الخاص . ويمكن أن يحدث ذلك كله عندما تتفق ممارسات تلك

المهيئة مع ممارسات الجماعة . هذا ويتوقف نوع السلوك الذى يخضع لضبط الدين على نموذج الهيئة الدينية ذاتها ؛ فالهيئة الدينية المتطورة التى تستمد قوتها من الجماعة، يمكنها أن تضبط السلوك وفقاً للممارسات تلك الجماعة التى تحيط بها .

بعض النتائج العامة المتعلقة بدور الدين فى الضبط الاجتماعى
يمكننا أن نوجز فيها على بعض النتائج التى توصل إليها بعض العلماء والباحثين من الدراسات المختلفة التى قاموا بها ، والتى تتعلق بالدين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة :

١ - ذهب أندرسون إلى أن هناك حقيقة لا يمكن التقليل من أهميتها، وهى أن الدين مازال يحتل وضعاً أساسياً فى التنظيم الاجتماعى لبعض الدول الصناعية فى أوروبا الغربية ، وخصوصاً لدى سكان الأراضى المنخفضة بوجه عام ، فهم يعتبرون الدين شيئاً ذا أهمية كبرى فى حياتهم . ولكنه يضيف إلى ذلك أن الضبط الاجتماعى تحت اسم الدين ، قد يكون فعالاً فى المجتمعات المتجانسة ، ولكن مثل هذه الوسيلة فى الضبط لا يمكن أن تفرض على مدينة كبرى تتميز باللاتجانس مثل لندن . ولكن تحول الحياة الحضرية الحديثة ، لا يثنى أنها استبعدت الدين بصورة نهائية ، ولأننا يبدو أن دور الكنيسة قد تضائل إلى حد كبير لوجود هيئات أخرى تقوم بدور الضبط . (١)

٢ - قد يترتب على الضبط الدينى ، وجود نوع آخر من الضبط المضاد ؛ ولذلك يرى د سكينر Skinner ، أن الهيئة الدينية قد تدخل فى صراع مع هيئات دينية أخرى تحاول أن تقوم بضبط نفس الأعضاء ، أو تدخل فى صراع مع هيئات

1 - Neil Anderson, Urban Sociology, op. cit., pp. 158-159.

حكومية لما عطلاتها المختلفة فيها يتماق بالضبط. وغالبا ما توجد بالمجتمع هيئات عديدة تتعارض مع الضبط الديني كالمؤسسات الاقتصادية، والتعليمية، وحتى العلاج النفسى كوسيلة لضبط ولاعاة التنشئة الاجتماعية للفرد، يعتبر مختلفاً عن الدين. والمؤسسات الدينية، مثل هيئات الضبط الأخرى، تستخدم قوتها في بعض الأحيان، للحصول على امتيازات شخصية أو نظامية، مثل المطالبة ببناء التنظيمات، أو محاولة بذل جهود مختلفة للحصول على الاموال، أو معاقبة من لم ينضبطون لاساليبها. ومثل هذا السلوك يمكن أن يمرض الهيئة الدينية فتمادج عديدة من الضبط المضاد الذى يعمل على تقييد نشاطها. (١)

٣ - يعتقد «لورى نيلسون» أن أثر النظام الدينى على بناء المجتمع وتغييره، يقل باسئراو. وأن ذلك مرجعه إلى قوة عدد الأشخاص الذين يشتركون في المؤسسات الدينية، وقوة الاقتناع المذهبي بالمسائل الدينية، وانخفاض نسبة المنافسة حول المؤسسات الدينية. (٢)

٤ - توصل «لاندبر» من دراساته إلى عقدها عن النظم الاجتماعية ومدى أثرها في الضبط الاجتماعى، إلى نتيجة عامة تتعلق بالنظام الدينى يقول فيها: «يضمف أثر الدين كلما أخذ العقل الحديث يدرك الحقيقة النسبية، أكثر من اهتمامه بالحقيقة المطلقة في تجربة الإنسان». وحاول أن يثبت صحة رأيه هذا عن طريق قوله إن «الدراسات التاريخية، والأثرولوجيا المعاصرة، والأديان المقارنة، قد أثبتت أن التشريعات الأخلاقية، ومفاهيم الصواب والخطأ لدى الشعب

1 - B.F. Skinner, Science and Human Behavior, The Free Press, New York, 1958, p. 358.

2 - Larry Nelson, op. cit., P. 243.

تتعدد وتنوع وتختلف باختلاف المجتمعات . (١)

٥ - ضمن « لارى شينر Larry Shiner » مقالة التي كتبها عن « مفهوم العلمانية في البحث الإمبريقي » والتي نشرت في كتاب « منظورات سوسيولوجية » فكرة مؤداما أن سيطرة الأنظم العلمانية على الأنظم المقدسة ، قللت من الأثر الذي يمكن أن يمارسه الدين في ضبط سلوك الإنسان والمجتمع . وهو يقول : « عنوان « مسابقة هذا العالم والإمتثال له » ، « لقد حولت الجماعة الدينية ، أو المجتمع الذي تكون بطريقة دينية ، لاتباعها من النظر إلى الموجودات الحارقة ، وأصبحت تتم شيئا فشيئا « هذا العالم » . وفي الأخلاق ، نجد إجماعا مطابقا ، يبتعد عن الأخلاق التي تدفعها الرغبة في إعداد الفئات للعالم الآخر ، ويهتم بالمجتمع المحيط بالإنسان » . وفي موضع آخر من نفس المقالة ، يقول : « لقد انفصل المجتمع عن الفهم الديني ، وحاول أن يحصر الدين في نطاق الحياة الخاصة وهو يوافق على تلك التعريفات التي وضعت للعلمانية ووصفتها بأنها « العملية التاريخية التي تميل إلى مناضله الدور العام للدين ، وإحلال صور أخرى من السلطة محل السلطة الدينية ، وأخيرا إلى حصر الدين في النطاق الخاص الوجود الإنساني » ، ويكتب في موضوع ثالث من نفس المقالة ، فيقول « يفقد العالم تدريجيا طابعه المقدس ، كلما أصبح الإنسان والطبيعة موضوعا لتفسير العقلاني العلمي . ووصول العلمانية إلى ذروتها ، يجب أن يمتثل في وجود مجتمع « عقلاني » تماما ، لا تلمب فيه المعتقدات الحارقة أي دور » . وهو يؤكد قول المؤرخ « كاهلر Kahler » في « أن العلمانية تعني أن الإنسان يصبح مستقلا تماما عن

1 — Landis, Social Control, Social Organization and Disorganization in Process, P. 211,

الدين ويعيش بالعدل ، ويواجه الطبيعة الموضوعية الفيزيقية وجها لوجه ،^(١) خلاصة القول أن النتائج السابقة تتضمن أن السيطرة المستمرة للنظم العلمانية ، تعنى إنكاش سلطة النظم الدينية ، وقدورها على ضبط السلوك الانساني.

٢ - النظام الاقتصادي

ترتبط القوة التي تمارس الضبط بأولئك الذين يمتلكون الثروة والسلع الضرورية . وقد تتكون البيئة الاقتصادية من فرد واحد ، أو تكون منظمة إلى درجة كبيرة فتشتمل في صناعة كبرى ، أو مؤسسة ، أو حكومة . والواقع أن أولئك الذين يمتلكون الثروة ، قد يعملون معاً لحمايه تلك الثروة وضبط سلوك أولئك الذين يهددونها .

وتعتمد أساليب الضبط الإقتصادي ، فقد يدفع الفرد إلى أداء عمل معين عن طريق النفوذ أو السلع . وفي تلك الحالة نجد أن الشخص القائم بالضبط يجعل من دفع الأجر مسألة متوقعة على أداء العمل . وهنا يتوقف أداء السلوك على نتائجه ويعتبر الأجر على القطعة ، أو وضع مثال للتحكم في سلوك الآخرين وضبطه ، وينطبق نفس الشيء على الحرفي الذي يصنع نوعاً معيناً من السلع ويبيعه ، والكتب الذي يأخذ أجراً في مقابل قصة يكتبها أو كتاب يؤلفه ، وما إلى ذلك . ومن ثم فإن النسبة المحددة للأجر ، تعتبر عاملاً فاعلياً كبرى في تدعيم السلوك والتحكم فيه .

وهناك أسلوب آخر من أساليب الضبط الإقتصادي ، وهو الضبط عن طريق الإعلان . فالإعلان - كما يرى لاندور - يخلق الرغبة ويعمل بالانتماء ،

1 - Kenneth Thompson, and Gervay Tunstall, (eds.); *Sociological Perspectives*, Penguin, 1971, pp. 462, 464, 468,

ويعمل على ضبطها . وتعطى الرغبات الجديدة على العادات القديمة ، وتأتي العادات الفردية الجديدة يعادات جمعية جديدة ، والقضاء على العادات القديمة يدفع إلى التغير والتقدم . ولذلك فإن الإعلان يعتبر عاملا هاما في تحديد السلوك والتحكم فيه ؛ ومن ثم فهو يقوم بدور أهم من دور الدين (١) .

وقد وضع كل من « قبلن » ، و « كولى » ، و « روس » نظريات عن القيمة النقدية بوصفها عاملا هاما للضبط الاجتماعي . حيث أوضح « قبلن » في نظريته عن « طبقة الأعيان » كيف تتمكن الثروة من أن تستخدم وقت الفراغ بطريقة تحقق المكانة أو الهيئة الاجتماعية لصاحبها . أما « روس » فقد ذهب إلى أن الثروة في حد ذاتها تعتبر قوة اجتماعية كاملة وليست فقط قوة اقتصادية ، ويرجع ذلك إلى أن من يمتلك الثروة تكون لديه سلطة سياسية ، وإستياز قانوني ومكانة اجتماعية عالية ، ويميل لتحطيم التقاليد الاجتماعية . وقد قام « شارلس كولى » بتحليل عميق للدائرة الاقتصادية بوصفها هيئة الضبط واعتبر قيمة النقد كعملية اجتماعية عامة ، أى بوصفها قيمة السلع من حيث إرتباطها بالأراء والعادات الجمعية التي توجد في الجماعة . وينظر كولى إلى العملة كنظام ، مثلها مثل الدولة ، والدين ، والتعليم ، بل إن أهميتها في الضبط تفوق أهمية هذه النظم الأخرى . وقد قام « كولى » بدراسة الأهمية الاجتماعية للنقد في المجالات غير النقدية ، فذهب إلى أن هدف القيمة النقدية هو تحقيق قيم أخرى في الحياة ، ولذلك فإن من يمتلك مبلغا ضخما من الأموال ، يستطيع أن يحقق عددا كبيرا من القيم الاجتماعية ، وأن يطالب بخدمات عديدة ، وينظم بعض الأعمال في النطاق الاجتماعي ، لكي تتلاءم مع أغراضه . ويتبنى كولى من دراسته هذه إلى أنه بينما لا تتضمن القيمة النقدية كل سلوكتنا ، فهي بالتأكيد تعتبر عاملا هاما يؤثر

في ضبط كثير من المجالات التي قد تعتبرها متحررة من كل إعتبارات اقتصادية. ومن الجدير بالذكر أن العمل في حد ذاته يعتبر وسيلة هامة لضبط السلوك وتعتبر دراسة « أندرسون » بهذا الصدد وكذلك دراسة « إيفرت ويلسون » من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان . حيث ذهب الأول إلى أنه بالإضافة إلى أن العمل يمنح مكانة اجتماعية للإنسان ، فإن له دوراً هاماً في حياته فهو يضع الإنسان في نظام روتيني معين يحدد طريقة إستخدامه للوقت أثناء معظم ساعات إستيقاظه وهو يحدد للإنسان مكان وجوده أثناء هذه الساعات، وتوعية الأشخاص الذين سوف يكون معهم ، ويتصل بهم .

والواقع أن نظام العمل بالنسبة لمعظم الذين يعملون ، يؤثر على الوقت الذي لا يقضى مباشرة في العمل ، ومعنى ذلك أن نوع العمل يحدد طريقة قضاء وقت الفراغ إلى حد كبير . إن العمل يحى الإنسان من ذاته وتضع قيمه العمل في الضبط الإجتماعي ، سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع كله ، في أوقات البتالة الشاملة ففي تلك الأوقات يتحرك الأشخاص بلا هدف أو نظام ، ولا يبدو عليهم ملامح الترفيه ولا ملامح الاندماج في العمل ، أى أنهم يبدون في ساق من اللامبالاة ، ويمشون في جو من التكاسل ، مما يدفعهم إلى الانحراف وارتكاب الجرائم (١)

ويتفق « إيفرت ويلسون » مع « أندرسون » في نفس الفكرة ، فهو ينظر إلى العمل بوصفه ترتيباً اجتماعياً معقداً ، يتضمن علاقات الإنتاج ، والتوزيع والاستهلاك ، ويشتمل على مجموعته من القواعد التجارية والمالية والقانونية والرفيه ، التي تطبق في أماكن عديدة؛ ويتضمن أيضاً مجموعه من الأدوار ، والعلاقات بين الرؤساء والمؤوسين . ويرى « ويلسن » أن الإنسان أثناء عمله ،

لا يتحكم فقط في الآلة ، أو الأرض ، أو المنساج ، وإنما يتحكم في ذاته أيضا ويضبطها (١)

بعض النتائج المتعلقة بالضبط الاقتصادى

١ - يستخدم الضبط الاقتصادى في كل المجتمعات ، حتى (البدائية منها) وهو وسيلة فعالة من وسائل ضبط الاجتماعى ، وتعدد أساليب الضبط الاقتصادى ومن أمثلة تلك الأساليب ، استخدام الأجر ، والجوائز الاقتصادية كأداء لضبط السلوك . وكذلك استخدام الاعلان كوسيلة لتوجيه سلوك وعادات أعضاء المجتمع .

٢ - بالرغم من أهمية الضبط الاقتصادى ، إلا أنه لا يكفى بذاته كأسلوب لضبط السلوك الإجتاعى . فمن المعروف ، بوجه عام ، أن العامل نادرا ما يعمل من أجل النقود فقط . ومن أجل ذلك فإن صاحب العمل الذى يستخدم الضبط الاقتصادى وحده في علاقته بالعامل ، يتقاضى أو يتجاهل حقيقة هامة وهي أن هناك عوامل أخرى غير الاقتصاد تحرك سلوك العامل . فالخرف لا يقوم بعمله فقط من أجل بيع الانتاج بالنقود ، بل إنه يتحرك هن طريق أهداف أخرى ، منها الرغبة في النجاح ، والظهور في الوسط الذى يعمل به ، وإنتاج سلع تستحوذ على إعجاب الناس وتقديرهم له . ويمكن أن يكون لهذه العوامل أثر جوهري في تدعيم مستوى العمل . غير أنها غالبا ما تنفقد في أساليب الانتاج الصنم الذى لا يحصل العامل فيه إلا على التمزيق الاقتصادى في مقابل انجازة لعمله (٢)

1 — Everett Wilson, op. cit. pp. 509 511.

2 — Skinner, op. cit., P. 390.

٣ - يكون هناك نوع من الخطأ المضاد لضبط الاقتصادى، تمارسه هيئات دنيئة أو تعليمية ، أو حكومية ، ففى ظل النظام اىكرومية الحديثه مثلا لا يستطيع الفرد ان يقوم بضبط أنواع متعددة من السلوك عن طريق قوته الاقتصادية ، لأنه يجد أمامه قواعد قانونية تقيد سلوكه . وفى هذا الصدد يرى « سكينر » أن القوانين التى تتعلق بالمطاعة ، وعمل الاطفال ، وأساليب الفش ، والتجار ، تفرض حدودا على استخدام الأفراد لقوة الاقتصادية .

يضاف الى ذلك أن هناك إجراءات اقتصادية عديدة ، تضيق من نطاق القوة الاقتصادية للأفراد ، مثل الضرائب الجركية ، وضوابط الائمن ، التى تعمل على تغيير القوة الاقتصادية للأفراد ، وتعديل من التوازن بين هؤلاء الذين يملكون العمل أو السلع ، والذين يملكون الثروة . ونتيجة ذلك هى التقليل من الدرجة التى يتمكن عندها أصحاب الثروة من استخدام ثروتهم فى ضبط سلوك الآخرين والتحكم فيه (١) .

٢ - النظام التعليمى

يعتبر النظام التعليمى مهنة فنية عليا ، ويشغل المصروف فى تلك المهنة بالتعليم بهدف الحصول على التدعيم الاقتصادى أولا . والواقع أن التميزيزات التى تقوم بها الجماعة تجاه النظام التعليمى تعتبر مسأله ذات أهمية كبرى ؛ والتعليم وحقيقته ليس طريقة لكسب العيش فقط ، وإنما يعتبر وسيلة لضبط السلوك ، وهذا فى حد ذاته . وإذا نظرنا إلى التعليم العام ، نجد أن له مزايا بالنسبة للجماعه ككل فالمدارس الأولية تأخذ على عاتقها المهمة التعليمية التى كانت تقوم بها الاسرة من

فيل وقد تقوم بالإشراف على الأطفال في معظم البر و تدعم السلوك الذي
يمجد الأسرة والمجتمع ، والذي يتيح للأسرة أن تتماشى و نظامها . ومن الجدير
بالذكر أنه لا يجب أن ننظر فقط الى المائد المباثر من ليه بل ننظر الى آثاره
على الجماع والمجتمع و نستخدم انظم التعليمية عززت مختلفه ، مثل مسح
الدرجات الممتازه والترقيات ، والجوائز والمكافآت ، والميداليات ، ومثل هذه
التعزيزات تعتبر وسائل لضبط سلوك التلاميذ و لخلق داخل المدرسه و خارجها
وعادة مالا تبحث الهية التعليمية عن القوة الاقتصادية في ذاتها ، وانما قد تحاول
الحصول عليها لاعطاء المنح الدراسية ، ومنح الجوائز . وتتمثل اقسى انواع العقوبة التي
يمكن ان تمارس في المدرسه في السخرية ، أو العقاب الفضي أحياناً . ولكن انظم
التعليمية الحديثة تعمل باستمرار على استبعاد العقوبة التمييزية ، واستبدال
التعزيزات الإيجابية بقدر الامكان ، والاتجاه في حالات الضرورة القصوى الى
التهديد بالحرم أو بالفضل واستخدام هذا التهديد كنوع من الدافعية الى التعلم
وأسلوب من أساليب التنبيه التعليمي .

اختلاف وجهات النظر حول السياسة التعليمية

هناك اتجاهان فكريان متعارضان فيما يتعلق بالسبب التعليمي : أما
أصحاب الاتجاه الأول ، فهم الليبراليون أو أصحاب مدر ، حرية العمل ، .
وهم يرون أن أفضل سياسة يمكن أن تتبع في التعليم ، هي أي مجال من مجالات
الحياة الاجتماعية ، هي أن يترك الفرد حراً يتوافق بطوره الخاص ، وبلا أي
تدخل خارجي . وقد اعترض «كارل مانتايم» على هذا الاتجاه بقوله انه يتداخل
حقيقة عامة مؤداها أنه ليس هناك فرد يستطيع أن يصحح هواه بنفسه . فالإنسان
ذو العقل المستقل ، ماعو لإنتاج هيئات قديمة قامت بتشكيل سلوكه : كالأسرة

والمجتمع المحلى ، والمدرسة ، والهيئة الدينية (١) . ويمتد أنصار الاتجاه الآخر ، ومنهم أصحاب النظم والمذاهب السلطوية والديكتاتوريه ، انه لابد من التدخل فى مختلف دوائر حياة الفرد مها كانت بسيطة ، وأن السلوك لابد من تشريطه فى كل تفاصيله لكي يستطيع الفرد أن يتوافق مع المجتمع .

وهنا يتساءل « مانهايم » : ما الذى جعل الليبرالى يمتد أن مجتمعه يقوم بوظائفه دون أى جهد مقصود لتشريط السلوك وتنظيمه ؟ وما الذى جعل الديكتاتورى يتدخل فى كل شئ ، بل ويفرض التنسيق التام بين مختلف النظم ؟ وهو يجيب على هذين التساولين بقوله ، إن تلك الاجتماعات المختلفة والعقليات المتباينة تعكس فترات تاريخية مختلفة للتطور الاجتماعى .

فى عصر الليبرالية ، لم تكن الدولة تنظم السلوك الانسانى وتعمل على تخطيطه أو تشريطه ، ويرجع ذلك الى ان الاسره ، وجماعة الجيران ، والهيئة الدينية والنظم الاوليه الاخرى ، كانت تخلق نماذج السلوك الضرورية واللازم . وكان التنسيق بين تلك النظم ، أمرا يعتمد على التقاليد والمبادئ التى كانت تعاضد على وحدة المجتمع أما فى العصر الحديث ، فقد أصبحت النظم الاوليه التى كانت تشكل الاجتماعات عاجزه عن القيام بوظائفها ، ومن هنا جاءت الحاجة الى التخطيط والاعتماد على النظم الثانويه الرسميه ، والاتجاه الى الدول الاجتماعيه لاعادة فهم المجتمع ونفسه .

ومن هنا جاءت أهمية الاتجاه الثالث فى السياسة التعليليه ، وهو اتجاه يرى

1 - Karl Mannheim: Freedom, Power and Democracy Planning; London, routledge and Kegan Paul, 1965, P. 174.

ضرورة استخدام العلوم الاجتماعية لتعاون في التخطيط الديمقراطي ، ومن ثم تمثل مهمة تلك العلوم فيما يلي :

- إيضاح الفكرة الديمقراطية لتتسق في مقابل الترتيبات الديكتاتورية .
- صناعة السلوك الانساني وملاحظته ، واعداد الوسائل الاجتماعية والميكولوجية لتكييف الانسان .

١ - تدعيم نموذج السلوك ، والوعي ، والشخصية الديمقراطية بوصفها اهدافا للتخطيط الديمقراطي . (١)

تعدد الهيئات التعليمية

هناك أكثر من هيئة تعليمية في المجتمع ، فالأسرة ، تقوم بوظيفتها كهيئة تعليمية ، وهي تعلم الطفل كيف يمشي ، ويتكلم ، ويلعب ، ويأكل بطريقة معينة ويرتدى ملابسه بنفسه وهي تستخدم في ذلك أساليب مختلفة للثواب والعقاب . وكذلك تقوم المصنع بتعليم العمال مهارات وممارسات معينة ، وتهتم الحكومة بالتدريب العسكري ، وتعمل الهيئة الدينية على تعليم روادها وتلقينهم بعض المعارف والمعلومات .

وهنا يأتي السؤال الهام ، وهو : ما الفرق بين تلك الهيئات التعليمية المختلفة وبين المدرسة كهيئة تعليمية رسمية ؟ حاول دسكين ، الاجابة على هذا السؤال ، فذهب الى ان الحرفي الذي يعلم تلميذه مهارات معينة ، انما يستهدف من ذلك كسب مساعد مفيد له ، وكذلك المصنع الذي يقوم بعمليات التدريب والتعليم الصناعي فهو يرمى الى نفس الهدف والهدفان في هاتين الحالتين تعتبر إقتصاديه

بحته وعندما نهم الحكومة بالتدريب العسكري الجنود، فهي تهدف إلى رفع مستوى الجيش لمواجهة العدو. أما المدرسة فهي - وإن كانت تستخدم متغيرات واساليب مختلفة لتميز النظام التعليمي - إلا أنها تستهدف التعليم في حد ذاته. ولذلك فالهيئة التعليمية الرسمية، لا تتميز بطبيعتها متغيراتها، بل باستخدام هذه المتغيرات لهدف معين. فإذا كانت الهيئات الأخرى تستخدم المكافآت الاقتصادية مثلاً من أجل رفع مستوى الانتاج، فإن الهيئة التعليمية المتخصصة تفعل ذلك لرفع المستوى التعليمي لطلابها. خلاصة القول أن «سكينز» يرى أن الفرق بين الهيئة التعليمية ومختلف الهيئات الأخرى، التي قد تشاركها في مهمة التعليم لا يكمن في اساليب الضبط التي تستخدمها، بل في الهدف من الضبط (١).

فالمصنع، والهيئة الدينية، والحكومة قد تقوم بدور معين في التعليم ولكن هدفها الأساس ليس تعليمية، وإنما قد يكون اقتصادياً، أو دينياً، أو سياسياً أو غير ذلك، ومن أجل هذا فإن الهيئة التعليمية الحقيقية هي المدرسة، والأسرة إلى حد كبير.

وقد واجه د كارل مانتهايم، نفس المشكلة، فساءل: إذا كان كل شيء في المجتمع، يعتبر عاملاً تعليمياً، فما هي إذن الوظيفية الجديدة للتعليم الرسمي؟ وجاءت إجابته على هذا السؤال مختلفة - إلى حد ما - عن إجابة سكينز، وفي هذا الصدد يستعرض «مانتهايم» بعض التعريفات الحديثة التي وضعت للتعليم ليلقي الضوء على الوظائف الجديدة للتعليم الرسمي. فقد عرف «لويد وورني» وروملو، المدرسة بأنها «مجتمع متوسط بين الأسرة والدولة، يساعد على تدريب الأطفال لتأهيلهم للحياة الاجتماعية عندما يصبحون راشدين»، ويطبق

ماتهام على هذا التعريف بقوله ، إنه ينظر الى المدرسة من وجهة النظر التعليمية بوصفها أمرا حيويا أكثر منه مسألة رسمية ، ذلك لأنها تعد الأساس للحياة الاجتماعية الراشدة . ولكن طبيعة المجتمع الراشد في العصر الحديث ، تحتاج الى مزيد من التوضيح ، وهنا لجأ ماتهام الى تعريف « هيلر » الذي مؤداه أن وظيفة المدرسة « تمثل في إعداد الفرد للمشاركة في الجماعات الثانوية ، وبدلا من الإشارة العامة إلى « الحياة الاجتماعية الراشدة » ، يشير هذا التعريف الى أن الفرد يواجه مواقف أكثر تعقيدا في العلاقات الثانوية ، وهي علاقات غير شخصية ولكنها نظامية . ولذلك فالمشاركة في العلاقات الثانوية تحتاج الى تدريب وتعلم وضبط . ويضيف ماتهام الى ذلك أن التعليم الرسمي يمكن أن يقيم قاعدة للحياة الاجتماعية عن طريق الأنشطة التعليمية ذاتها . ولذلك يمكن للمدرسة أن تدعم التجربة الاجتماعية وتنظمها وتقوم بضبطها ، ويستطيع المجتمع أن يساعد المدرسة في أداء تلك المهمة الصعبة ، اذا نظر اليها باختيارها تقوم بخدمة النقي الاجتماعي الشامل ، لا يوصفها نظاما يقضى فيه الفرد سنوات حياته الأولى . وأخيرا ، يشير ماتهام الى وظيفة عامة للتعليم ، وهي أنه يتيح الفرصة لتعرف الجماهير على تلك المعلومات العلمية المتعلقة بالاكشافات الجديدة في كل مجالات الحياة ، ويتيح الفرصة أيضا لإعادة توجيه السلوك العام في المجتمع .

دور النظام التعليمي الحديث في الضبط

أجريت مجموعة دراسات حول وظائف النظام التعليمي ، ودوره في عملية الضبط الاجتماعي ، يمكننا توجيز أهم نتائجها فيما يلي :

١- تتمثل الوظيفة الأساسية للتعليم في توصيل المعارف والمهارات الى الأشخاص ، وفي تدعيم الاتجاهات والقيم المرغوبة ، وتطوير عادات التعلم .

وأن المدرسة الحديثة تمد الطفل الدخول في عالم يتغير بسرعة ، والتفاعل مع هذا العالم ومواجهة مشاكله الجديدة ، والنظام التعليمي يواجه الماضي عندما ينقل التراث الثقافي إلى الطلاب ، ويواجه المستقبل بطريقة عقلانية عادة ، عندما يتم تطوير خبرات الطلاب ومهاراتهم وسلوكهم الاجتماعي . إن أهم دور للتعليم الحديث يمثل في إعطاء الفرد أدوات لكي يعمل بها ، أى طرق يفكر بواسطتها ، وأهم هدف له هو أن يضع الفرد في وضع يتم بالثقة وبال ضبط العقلاى
الذامى (١)

٢ - لا يحاول النظام التعليمي الحديث أن يجعل من الانسان حيوانا اجتماعيا . وإنما يهدف إلى خلق شخصية متزنة في ضوء الديمقراطية الحقيقية ، مستخدما في ذلك نوعا من الضبط المقصود للوصول إلى الإجتماعية الموجودة ، لخلق نموذج الشخصية الديمقراطية (٢) .

٣ - تشارك المدارس الحديثة في إعداد نموذج جديد للانسان ، قادر على تحمل المسئوليات التي فرضتها عليه أساليب التنظيم الاجتماعى الجديدة ، والتكنولوجيا المتقدمة ، والمهارات المتجددة .

٤ - أصبح الأكاديمى المتخصص ، غير موجه للحكومة ، والاقتصاد ، والسياسة القومية والدولية . والحقيقة أن علماء الاجتماع ، والنفس ، والأنثروبولوجيين ، والمؤرخين وعلماء السياسة ، ورجال الاقتصاد ، يقدمون في فاعات الدراسة في الجامعة تلك الآراء والأفكار والنظريات التي يمكن أن

1 — Nels Anderson, op. cit, P. 159-161.

2 — Mannheim, op. cit P. 176.

تمد السلام العالمى بقوة أكثر ودعامة أشد مما يمكن أن يقدمه أى نظام آخر .
وفى بعض البلاد التى يحكمها ديكتاتوريون ، يعتبر أساتذة وطلاب الجامعة أول
عناصر لإثارة التمرد ، وتحريض الجماهير ، وأول من يشعل شرارة الثورة .

ذلك هو بعض ما يمكن أن يقال عن أهمية النظم فى عملية الضبط الاجتماعى ،
وسوف نتولى فى الصفحات القليلة القادمة دراسة الأبنية الاجتماعية التى تمارس
النظم وظائفها من خلالها ، فتعرض لمعالجة موضوع الجماعة الأولية ودورها فى
الضبط ، والجماعة الثانوية ووظيفتها الضابطة .

الجماعة الأولية ودورها فى الضبط الاجتماعى

تتميز الجماعة الأولية - كما هو معروف - بالعلاقات المباشرة ، وقد
سميت أولية لأنها تعتبر أساسية فى تكوين الطبيعة الاجتماعية وتمثل الفرد .
وتعتبر الأسرة ، وجماعة اللعب ، وجماعة الجيران ، وجماعة كبار السن ، من أم
الجماعات الأولية . وهى تعتبر أساس لكل ما هو عام فى الطبيعة الإنسانية .
والواقع أن الحياة فى الجماعات الأولية تعمل على ظهور المثل الاجتماعية التى تسم
بالمعمومية فى الجنس البشرى . فنحن نأخذ أفكارنا عن الحب ، والحرية ، والمعاداة ،
وغيرها ، من الحياة الواقعية داخل الجماعة الأولية ، ولأننا عندما نقتلها المجرى
وفى الجماعات الأولية يحقق الجنس البشرى ذاته - على حد قول كول - ويشبع
حاجاته الأولية . وتعتبر الجماعات الأولية عرضة للإصلاح والمدم ، وهى تحتاج
إلى أن تحاط بناية خاصة ، وتمثل تلك الجماعة رابطة أساسية بين الفرد وجماعته ،
فخلا عن أنها تحمى الفرد من طريق شرح وتفسير وتمثيل الأهداف
والتقاعدا الهامة ، ولها طرق ووسائل للضبط الاجتماعى .

إن الجماعة الأولية بما لديها من قدرة على السيطرة والإشراف المباشر الدقيق

على الأفراد ، من الجماعة المسيطرة في المجتمعات ثنائية المستمرة ، أما في المجتمعات المتغيرة فهناك جماعات أخرى تنافس الجماعة الأولية في وظائفها ، وهناك مؤثرات جانبية متعددة واتصالات كثيرة تشكل الأسرة ذاتها ، وبالرغم من ذلك لا يستطيع أحد أن يخرج الأسرة عن كونها جماعة أولية تمارس تأثيرها في الضغط الاجتماعي للمجتمع الحديث ، ولذلك بقيت الأسرة كما سبل حيوي في تشكيل الفرد وتربيته للائتمال ، وفي ممارستها للضغط الاجتماعي .

إن مسألة الدور الذي تقوم الجماعة الأولية في ضبط السلوك في المدينة أو في المجتمع الحضري بوجه عام ، قد شغلت أذهان كثير من الباحثين في علم الاجتماع وتعد تلك الدراسة التي قام بها د أكلرود Axelrod ، للنظريات غير الرسمية في ديترويت ، بشواهد على وجود جماعات ذات روابط حميمة وصلات أسرية وطيدة في المناطق الحضرية من أمريكا . وهناك دراسة أخرى قام بها د ويليام هويت ، في إحدى المناطق المختلفة بمدينة « بوسطن » ، وتوصل منها إلى أن هناك جماعات أولية في تلك المدينة ، تمثل في جارات النواصي التي تتكون من قتيان والرجال ، الذين يعملون على تدوير قواعد السلوك ، بحدة بدقة ، وهم يشكلون نواة يتكون من القادة والتابعين ، ونحقا من الإجراءات التي توقع على المذنبين . وكان هناك نموذجان من الجماعات : قتيان النواصي ، و قتيان المدرسة . أما قتيان المدرسة ، فقد كانوا يشجعون السلوك الذي يدعم التنقل الاجتماعي ، والإفصال عن قم الطبقة الاجتماعية ، وقيم الجماعة السلافية بينما كان قتيان النواصي يشجعون على الاستمرار في الائتمال لمعايير كبار السن . ولذلك كانوا يرفضون آسأل قتيان المدرسة ، وقد استنتج كثير من الدارسين والباحثين أن تلك الدراسة تكشف بوضوح عن الوظيفة التي تقوم بها الضوابط الأولية في البيئة الحضرية .

وقد أجريت دراسات أخرى على أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الجماعات المتجاورة في ضبط سلوك بعضها البعض ، وكان السؤال الأساسي الذي حاولت الإجابة عليه هو : هل التجاور المكاني يتلاقى في المجتمع الحضري إحساسا بالغيرة ؟ وكشفت معظم نتائج تلك الدراسات عن أن : الجوار يعتبر مصدرا للعلاقات الاجتماعية في المناطق الحضرية ، ولكن دوره محدود . وفي الفقرات المختصرة التي كتبها أندرسون ، عن الجماعات الأولية ودورها في المجتمع الحضري ، يذهب إلى أن تلك الجماعات - وخصوصا الأسرة - تقوم بدور معين في ضبط السلوك في المجتمع الحضري .

ويمكننا أن نلخص مجموعة النتائج التي تتعلق بدور الجماعة الأولية في الضبط على النحو التالي :

١ - تقوم الجماعة الأولية - والأسرة على وجه الخصوص - بدور هام في الضبط الاجتماعي في المجتمعات التي تتميز بالثبات النسبي ، وإنخفاض نسبة التنقل الاجتماعي .

٢ - على الرغم من المؤثرات المديدة التي تمارسها الجماعات الثانوية المختلفة في ضبط سلوك أعضاء المجتمع الحضري ، إلا أن الأسرة مازالت الجماعة الأولية التي تمارس تأثيرها وفعاليتها في الضبط الاجتماعي في المجتمع الحضري الحديث .

٣ - بالرغم من أن الجماعات الأولية في المجتمع الحضري غالبا ما تكون تحت تأثير التنهد الاجتماعي ، فإنها لا تمتنع من الوجود ، وتلعب وظائفها في الضبط إلى حد ما .

٤ - تقوم الجماعات المتجاورة بوظائف معينة ، وخصوصا بالنسبة للنساء ، وتمثل هذه الوظائف في تبادل الخدمات . أما دورها في الضبط فهو محدود إلى

درجة كبيرة ، ويختلف هذا الدور من الريف إلى الحضر ، ومن منطقة إلى أخرى في نفس المجتمع .

هـ - تزداد أهمية الجماعة الأولية بالنسبة لجماعات صفار السن وكبار السن ، أما الجماعات الأخرى فهي أكثر اعتماداً بالمنظمات والروابط الثانوية .

الجماعة الثانوية والضبط الاجتماعي

ظهر مصطلح « الجماعة الثانوية » نتيجة لتفسير كولن أمبوم الجماعة الأولية ولطبيعتها . ويقصد بالجماعات الثانوية تلك الجماعات التي ظهرت في العالم الصناعي الحديث ، والتي تتميز بكون حجمها وباتساع نطاق العلاقات فيها ، وبسيطرة النظم العلمانية ، والعلاقات الرسمية غير المباشرة . ويتفق المجتمع الحديث ، أصبحت أنماط السلوك القديمة، مرفوضة وعديمة الجدوى إلى حد بعيد، وأصبح من الضروري الاتجاه إلى صور جديدة للتكيف مع البيئة . لقد تعددت إنصالات الفرد في المجتمع الحديث ، وبالرغم من أنها تبدو سطحية ومؤقتة ، إلا أنها تتطلب تنظيلاً معيناً ، وطريقة خاصة في الامتثال ، ومن أجل هذا فقد تطورت أنماط الضبط الاجتماعي القديمة ، لكي تل على تدعيم نظام اجتماعي جديد يلائم الأوضاع الجديدة .

وعادة ما تعتبر التنظيمات الثانوية بمثابة جماعات ضابطة ، وذلك ميل إلى توقع أن هذه الجماعات الرسمية تمارس الضبط تجاه أعضائها ، فإذا ارتبط الإنسان بتنظيم ثانوي ، فإنه يمثل لاهدافه ، وقد يحاول أيضاً أن يؤثر في تفكير وسلوك الأشخاص الآخرين . ويرى « أندرسون » أن التنظيم الثانوي يمارس الضبط في اتجاهين : فهو يمارس ضبطاً داخلياً تجاه أعضائه ، ويمارس ضوابط خارجية

أيضا (١) . أما عن الضبط الداخلى فهو يعتبر وظيفة أساسية لقائد التنظيم أو رئيسه ، حيث أنه لا يشعر بالأمن فى وضعه التنظيمى ، إلا إذا جعل أعضاءه تحت الضبط ، ولذا حل محله شخص آخر فى التنظيم ، ولذلك يعتبر التنظيم الثانوى وسيلة لتنظيم فكر الأعضاء وسلوكهم والعمل على ضبط اتجاهاتهم . أما بالنسبة لدور الجماعة الثانوية فى الضبط الخارجى ، فهو يظهر فى إصرار التنظيمات الثانوية على أن تكون مثلة فى جميع لجان المجتمع المحلى ، وخصوصا تلك اللجان أو المجالس التى تقوم بتشكيلها سلطة عامة . خلاصة القول أن الجماعات الثانوية الرسمية وسائلها الخاصة فى فرض القواعد ، وصورها الخاصة التى تستخدمها فى الضبط ، ومطالبها فى المشاركة فى وضع السياسات ، أو محاولة التأثير فى الوظائف العامة ؛ ومن أجل هذا فأن التنظيمات الثانوية لها طابع الحكومة ، فهى تقيس الهيئة الحاكمة فى أنها تضع القواعد وتقرنها على الجماعات . ويمكن تلخيص النتائج العامة التى تتعلق بدور الجماعات الثانوية فى الضبط كما يلى :-

١ - عادة ما تضع الجماعات الثانوية بعض مستويات للامتثال ، ينمى أعضاؤها فقط ، وفى حالة التمدى على مثل هذه المستويات ، يتمرض العضو العقوبة التى قد تصل إلى حد الفصل .

٢ - تحاول الجماعات الثانوية أن تؤثر بشئ الطرق فى حياة المجتمع المحلى ، وهى تستخدم فى ذلك أشخاصا متخصصين للتأثير فى الفكر والسلوك العام .

٣ - أن الجماعات الثانوية الرسمية تقوم بنفس وظائف الحكومة ، من حيث تشريع وتنفيذ القواعد واللوائح ، ووضع الجزاءات والعقوبات .

الثالثة والتصل نظريتين في المجتمع والضبط

حاول بعض علماء الاجتماع وضع أساق المقاميم المجردة أو أطر مرجعية لدراسة المجتمع الإنساني ، وممظم هؤلاء العلماء ، لم يعتبروا أن أساق المقاميم التي وضعوها تمثل ظواهر إجتماعية واقعية ، وإنما نظروا إليها بوصفها نماذج ، كما تسميها في الوقت الحاضر ، يستطيع الباحث من خلالها أن يقارن بين الوقائع الاجتماعية ، وتعتبر نظرية « تونيز Tonnies » من بين تلك النظريات التي حاولت وضع نماذج تصورية معينة . وهي تلخص في أن الإتجاه التاريخي للمجتمع يمر من نموذج التنظيم الذي يتمثل في المجتمع المحل Gemeinschaft ، إلى صورة التنظيم القائمة على التعاقد أو المنظمة Gesellschaft ، أما خصائص نموذج المجتمع المحل فهي التي تنسبها إلى الشعوب الريفية والبدائية . حيث يكون عدد الأعضاء في التنظيم بسيط والمضوية محددة تحديدا دقيقا ، وكل عضو معروف معرفة شخصية لدى بقية الأعضاء ، والمضوية دائمة ، ويتميز هذا التنظيم أيضا بالتجانس الواضح بين الأعضاء ، وبالنظام الاجتماعي . أما نموذج المنظمة فهو يضم عددا كبيرا من الناس ، وعضويته إختيارية وعلاقته سطحية وغير مباشرة ، والمضوية فيه غير دائمة ، فهو يضم أعضاء ذوي مصالح وقيم ومشاعر مختلفة .

ومناك عالم آخر اهتم بتطوير تلك النظرية ، وهو « زيمل Simmel » الذي اهتم بالجانب المادي أو بالزعة الحسية التي توجد أثناء التحول إلى نموذج المنظمة ، ففي هذا النموذج ، يقيم الناس علاقاتهم مع الآخرين على أسس مادية ، ويستندون النقود كوسيلة التعامل ، وعيناي يرون أن مصلحتهم سوف تتحقق عن طريق إرتباطهم بمنظمة معينة ، فإنهم يتعاقدون معها .

ويعتبر دماكيفر Maciver ، أول عالم اجتماع أمريكي يهتم بهذا الموضوع ، حيث كانت مقارنته بين المجتمع المحلي ، والمنظمة ، محوراً أساسياً لدراساته ، ففيمات المجتمع المحلي تتميز بصغر حجمها ، وبأنها تقليدية ، والعرف هو الوسيلة الكبرى للضبط الاجتماعي لذلك المجتمع ، أما المنظمات الكبرى ، وهي التي تعيش فيها الشعوب الحديثة، فهي تتميز بأنها طوعية ، والمضوية فيها مقصودة ، وتمارس نشاطها لتحقيق المصلحة الشخصية للأعضاء ، وتمارس في ذلك أنواعا عديدة من القهر ، أما إجراءاتها ولوائحها فهي عقلانية بالضرورة .

وهناك عدد كبير من علماء الاجتماع المحدثين والمعاصرين إهتموا بفئات الموضوع، فذكر منهم على سبيل المثال « جورج لندبرج » ، الذي يرى أن المجتمع المحلي هو خلية المجتمع الإنساني ، وهو مجموعة الأشخاص الذين يرتبطون بروابط مباشرة ، وهو الجماعة التي تقوم ميكانيزمات الضبط غير الرسمية فيها ، بدور هام (١) . ويفسر د لندبرج ، ظهور الضوابط الرسمية في الجماعات الإنسانية ، بالرجوع إلى حالة التقدم التكنولوجي والاقتصادي ؛ حيث اكتشف الناس أن ميكانيزمات الضبط الاجتماعي غير الرسمية لا تكفي لتدعيم النظام ، وأن العلاقات المباشرة لا تمكن من تنظيم الجماعة . ومن هنا ظهرت محاولات لتعديل الضوابط الاجتماعية الموجودة . وينتهي د لندبرج ، من هنا إلى القول بأن الانتقال من حالة المجتمع الشعبي الصغير ، إلى حالة المجتمع الكبير ، تتضمن أكثر من مجرد زيادة في عدد الأشخاص . والواقع أنه تنبه جودزي في بناء النظم وتوظيفتها، إذ أن المجتمع الشعبي الصغير لا يحتاج إلى وسائل تنظيمية رسمية متكاملة ، والمعايير غير الرسمية التي توجد به تكفي لتدعيم

النظام الاجتماعي فيه ، أما التحول إلى المجتمع الحديث ، فهو يعنى اختلاف في الوظائف .

وهناك باحث آخر قام بوضع قائمة بالملامح الأساسية المرتبطة بالحياة الحضرية الحديثة ، وهو « فريدمان *Friedman* » ، وقد ضمن القائمة ما يلي :

١ - أن هناك جموعاً ضخمة من الناس الذين يرتبطون ارتباطاً وظيفياً فيما بينهم .

٢ - أنهم يعملون أن يعيشوا داخل مجتمعات مزودة بالسكان .

٣ - أن السكان ليسوا متجانسين .

٤ - وأن عدداً كبيراً من وظائف الأسرة في المجتمعات الصغيرة المنعولة ، يودع على المنظمات المتخصصة ، ويميل مكان العمل إلى أن يكون منفصلاً عن المنزل .

٥ - أن الغالبية العظمى من الناس الذين يعتمدون على بعضهم البعض لا يعرف أحدهم الآخر .

٦ - أن معظم المعلومات العامة المتداولة بين أعضاء المجتمع ، ليست مستقاة من الاتصال المباشر بينهم وإنما عن طريق وسائل الاتصال الجموعى غير الشخصية أو الجماهيرية .

٧ - أن ثقافة المجتمعات الحضرية تتميز عرضة للتغير السريع (١) .

وقد علق « أندرسون » على هذه القائمة بقوله ، إنه بناء على ذلك يجب علينا أن نتوقع أنه يوجد في المجتمع الحضرى ، نمط حضرى من النظام الاجتماعى

والضبط يختلف عن النظام الاجتماعى الريفى . ويجب أن ننظر إلى الضبط الاجتماعى فى حدود الوقائع الحضرية التى ذكرت ، أى ننظر إليه بوصفه ضبطاً يتميز بالطابع غير الشخصى وغير المباشر ، ويتم بالمقلاقية .

ويقوم د أندرسون ، بتحليل مقارن للضبط فى المجتمعين الحضرى والريفى ، فيخرج بالنتائج الآتية :

١ - يختلف الضبط الاجتماعى فى المجتمع الحضرى الحديث ، ليس فقط عنه فى المجتمعات الريفية ، بل إنه يختلف عنه أيضاً فى المجتمعات الحضرية فى مرحلة ما قبل الصناعة .

٢ - وهناك خاصية فريدة يتميز بها المجتمع الحضرى الحضارى وهى أنه يميل إلى تجاوز أنشطته من خلال التنظيمات الثانوية ، أكثر مما تفعل المجتمعات الريفية .

٣ - يرتبط أعضاء المجتمع الحضرى بأسرة ذات وضع أقل سطوة من ذى قبل ، بينما أصبح دور الفرد أكثر وضوحاً وأهمية .

٤ - توجد فى المجتمع الحضرى مجالات مختلفة للضبط أكثر منها فى المجتمع الريفى ، فالعلاقات الأسرية ، وأنشطة وقت الفراغ ، وعلاقات العمل ، والعلاقات الاقتصادية ، والتعليم ، والدين ، تعتبر مجالات لضبط السلوك .

٥ - إن فرض قواعد السلوك فى إحدى مجالات الحياة قد يكون منفصلاً جداً عن المجال الآخر ، وحتى توقعات الامتثال ، تختلف أيضاً من مجال لآخر فى المجتمع الحضرى .

٦ - الحضرية إذن هى طريقة الحياة التعاقدية ، وتعتبر التعاقدية نتيجة

طبيعية الطامع الثانوى لتلك الحياة . لإنها طريقة الحياة التى تقوم بوظائفها من خلال إعدادها للسجلات والوثائق والاحتفاظ بها بولفده السجلات أهمية كبرى فى الضبط الثانوى ، وهى تشمل : سجلات العمل ، وسجلات الروابط الخاصة ، وسجلات البنوك ، وتقارير الصحف ، والسجلات العامة المتعلقة بالمواليد والوفيات وحالات المرض والصحة العامة (١) .

وفى إحدى المقالات التى نشرت فى كتاب « علم الاجتماع الحديث » الذى أشرف على تحريره كل من « ألفين جولدنر » و « هيلين جولدنر » ، حددت المعالم الأساسية للانتقال من نموذج المجتمع الريفى إلى النموذج الحضري على النحو التالى :

١ - التحول من الأساس التقليدى للسلطة إلى الأساس العلماني لها ، فالمجتمعات الصغيرة المنزلة ، تعتمد على كثير من المعتقدات والقيم التى تقدر سلطة كبار السن ، وكلما أصبحت المجتمعات المنزلة ، والصغيرة ، والمتجانسة ، أكثر تحضرًا ، فإنها تستبدل السلطات التقليدية بمعايير أخرى علمانية توجه الفعل .

ففى المجتمعات الصغيرة المنزلة ، يقوم الطب الشعبي مثللا بدور هام ، وهو يعتمد على الممارسات السحرية فى أغلب الأحيان ، أما سلطة الطب فى المجتمع المتحضر ، فهى تعتمد على البحث العلمى والتدريب المهنى للطبيب . ولذلك فإن العلاقة بين الناس فى المجتمع الحضري هى أكثر اعتماداً على الاختيار الشخصى للبدائل ، وعلى الموافقة المتبادلة بين أطراف التفاعل ، ويتميز المجتمع الحضري بأنه أقل مقاومة للتجديد ، وأكثر تقبلاً لنماذج الفعل البديلة ، وغالباً ما يطلق على هذه النزعة إسم « علمية المدينة » فى مقابل « تقليدية القرية » . أو « علمية المحل » .

٢ - التحول من العلاقات الأولية إلى العلاقات الثانوية .

٣ - التحول من الضوابط الإجتماعية الأولية إلى الضوابط الاجتماعية الثانوية .

نقد النظرية الثالثة

اعتبر د لا بير ، اعتراضاً شديداً على النظرية الثانية من حيث أصولها وأسسها ، وفلسفتها ، وتائجها ، ويمكن تلخيص هذه الاعتراضات فيما يلي :

١ - تركت الميكانية ، بما لديها من تأكيد على القوة الشرسة بوصفها أساساً للقوة الاجتماعية ، وعبادتها للرجل القوي باعتباره حاكماً أو قراطياً للدولة . تركت آثارها في مفاهيم وأفكار الفلاسفة الاجتماعيين الأمريكيين والبريطانيين ، ومن ثم ظهرت في وقت مبكر من هذا القرن نظرية ميكانية عدثة عن تطور المجتمع الحديث حازت غل اهتمام علماء الاجتماع في أمريكا ، وأندسهم بتبوير الفكرة التي مؤداها أن المجتمع الحديث يختلف في نوعه عن سائر أشكال المجتمعات الأخرى (١) .

٢ - مهما كان ذلك الهدف الذي سعى إليه كل من توينيدزيل من نظريتهما فإن النهج التصوري الذي وضعاه عن المجتمع المحلي والمنظمة ، قد استخدم لا يومنه أداة تساعد في دراسة للمجتمع ، بل باعتباره وصفاً لواقع المجتمع (٢) .

٣ - يتركز أساس مقصد المجتمع المحلي والمنظمة على ذلك الادعاء الذي مؤداه أن التجميع (والتنضيد) أدى إلى وجود نوع من التنظيم الاجتماعي الذي أصبح كل فرد فيه متحرراً من كل تبعية مباشرة ، وقادراً على أن يتصرف

1 - Richard La pierre, A Theory of Social control, Mac Graw-Hill Book-company, 1954, P. 12.

2- Ibid n. 13 .

بنفسه كحركة تحرك ذاتها ، ولا يمكن لاحد أن ينكر أن معظم أعضاء المجتمعات القروية الحديثة يعيشون في مدن ضخمة ، ويعملون في تنظييات كبرى ولكن ليس معنى ذلك أن كلا منهم يحتل مركز الغريب بالنسبة للآخرين ، إن العضو في المجتمع الحديث ، كالعضو في أى مجتمع آخر يعيش حياته ككائن إنسانى ، ويتنسى إلى عدة جماعات إجتماعية ويشارك فيها جميعا^(١).

١- أن جميع التغيرات التى طرأت على المجتمع الحديث ، ليست تغيرات في وظائف النظم ، وليست تغيرات كيفية ، وإنما هى فى أساسيات تفهات كمية. فكلما تمت القرية من حيث الحجم ، أصبحت بمرور الوقت مدينة كبرى ، يزداد عدد سكانها ، وتنمو منظماتها ، أما تنظيياتها . ولكن هذا النمو يشبه النمو فى عدد السكان ، ولا يصحبه أى نوع جديد من النظم لم يكن موجودا من قبل. ومثال ذلك أنه بالرغم من أن حجم التنظييات السياسية قد تغير ، إلا أن فنون العمل السياسية وتناجيه واحدة فى كل زمان ومكان ، ولذلك فإن الوهم الموروث من مذهب المجتمع المحل والمنظمة ، وكل ما تورب عليه من نتائج، جاء نتيجة للفشل فى التمييز بين التغيرات التى تعتبر كمية وتلك التى تعتبر كيفية^(٢) .

٢- اعتنق البعض فكرة نموذج المجتمع المحل ، فى وقت كانت معارف العلماء عن الشعوب البدائية محدودة جدا وشبيلة. ولذلك فقد أدى بهم الجهل إلى التبسيط الشديد لصورة التنظيم فى المجتمعات البدائية والريفية . والواقع أن أعضاء هذه المجتمعات ليسوا متجانسين بل إنهم غنائمون فى طرق متعددة، تماما كما يختلف أعضاء المجتمع الحديث . إذ أن سلوكهم يختلف طبقا لمواضع

1 — Ibid pp. 97—98.

2 — Ibid pp. 20.

معينة: كالجنس، والعن، والمنه، والمكانة الاجتماعية. وهم ليسوا عبيدا للثقافة، وإنما نجد صورا من الانحراف لهم. وتعتبر فكرة التضامن الذي تنصف به مثل هذه الشعوب وهم تافج عن الجبرل، ولذلك فإن الفكرة التي مؤداها أن أعضاء تلك الشعوب تعيش في انسجام مطلق تدعو إلى السخرية.

٦ - انتهى لايبير من هذه الانتقادات كلها إلى مبدأ عام يقول فيه إن جميع الأشخاص هم دائما وفي أى مكان حرمة الضبط الاجتماعي، وأن هذا الضبط واحد من الناحية الكيفية مهما كان حجم المجتمع أو صورته.

وبالرغم من مبالغة لايبير في تصوير حالة التشابه بين المجتمعات في كل زمان ومكان، إلا أنه يمكن أن يعتبر ذلك بمثابة فعل لمبالغة أصحاب النظرية الثنائية في الفصل بين نوعين من المجتمعات: الشعبية الصغيرة، والجموية الكبيرة، وفي هذا الصدد يقول «لانديز» إن العقل التقدمي يعترض على مثل هذا التناقض المطلق ويشك في فائدته، مهما كانت أهدافه، وبالرغم من ذلك فإن الفهم الإنساني قائم على مثل هذا الإدراك العناصر والمختزل للوقائع. وهنا يضع «لانديز» أساسا لفكرة «التصل» ولو أنه لم يشرحها بالتفصيل، بل تعرض لها بإيجاز شديد، فهو يرى أنه يوجد في تلك المنطقة التي تتوسط الجماعة الأولى، والجماعة الثانوية، جماعات متعددة، تجمع بين بعض خصائص الجماعة الأولى وبعض خصائص الجماعة الأخيرة.

الفصل السادس

الضوابط والمتغيرات الإجتماعية الأخرى

أولا : الإمتثال ، والإنحراف ، وفقدان المعايير .

ثانيا : للدور والمكانة .

ثالثا : القوة والسلطة .

رابعا : التشكوين النظامي .

خامسا : استغراق الضبط الإجتماعي .

سادسا : النظام الاجتماعي .

سابعا : الإجراءات الاجتماعية .

تعقيب .

الفصل السادس

الضوابط والمتغيرات الاجتماعية الأخرى

إشتملت نظريات الضبط الاجتماعي التي عرضت في الفصلين الثالث والرابع على عدد من المتغيرات الهامة ، حيث كان كل باحث من الباحثين الذين قاموا بدراسة هذا الموضوع ، يتعرض - بطريقة أو بأخرى - لمسائل معينة، مثل: الإمتثال والانحراف وفقدان المعايير ، والدور والمسكنة وعلاقتها بالضبط الاجتماعي ، ودور القوة والباطنة، وعملية التكوين النظامي ، ومسألة إستغراق الضبط ، والنظام الاجتماعي . وسوف تنصب مهمة هذا الفصل على فحص كل متغير من تلك المتغيرات ، مع التمرس لأم الآراء التي أثبتت حصوله مصحوبة بالإشارة إلى علاقة بضوابط المجتمع .

أولا : الامتثال ، والانحراف ، وفقدان المعايير

الامتثال .

احتلت مسألة الإمتثال مكانة هامة في نظرية الضبط الاجتماعي بوجه خاص ، وفي النظرية السوسيولوجية بوجه عام . إذ أن مدظم الدارسين نظروا إلى الامتثال بوصفه سلوكا متفقا أو مطابقا لتوقعات جماعة معينة ، وهو يعكس خضوع الأفراد للفوائد والمعايير الاجتماعية . وقد عرفه «كول» في كتابه عن « الطبيعة الانسانية والتنظيم الاجتماعي » بأنه محاولة تدعيم معيار معين تضمنه الجماعة ، وهو يمثل محاكاة طوعية لنماذج الفصل السائدة . أما « روبرت ميرتون » فقد عرفه في كتابه عن « النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي » بأنه : مسايرة المعايير والتوقعات السائدة في الجماعة الخاصة التي ينتمي إليها فرد معين ، وأن

الامتثال لمعايير جماعة خارجية، يعتبر مساوياً تماماً لما يطلق عليه «عدم الامتثال» أى أنه يمثل انحرافاً عن معايير الجماعة التى ينتمى إليها العضو . ويمتدده لا يبرر، أنه يوجد لدى كل جماعة نموذج مركب يتكون من مجموعة القواعد التى تحدد للأعضاء كيفية أداء الدور الصحيح ، وإذا امتثل جميع الأعضاء لهذا النموذج ، تربى على ذلك أن تكون علاقات الجماعة منسجمة تماماً واستطاع كل عضو أن يضمن أقصى إرضاء ممكن من مشاركته فى هذه الجماعة . ولكنه يرى أننا إذا نظرنا إلى الحياة الواقعية للجماعات ، فلن نجد عضواً يمثل امتثالاً دقيقاً وكاملاً لكل المعايير ، إذ أن تعددها يقلل من الامتثال لبعضها . والواقع أنه ليست هناك جماعة تطالب أى عضو فيها بأن يمثل جميع معاييرها فكل با هو مطلوب منه أن يمثل إلى درجة معينة - لمعظم المعايير (١) . وتعدد أسباب امتثال الفرد لمعايير الجماعة فيمكن أن يكون قد تعود على أن يفعل ذلك ولا يحاول أن يفعل غيره ، أو قد يجد أن الامتثال مريح فى حد ذاته ، وقد يوجه الفرد نحو الامتثال عن طريق الجزاءات التى تمارسها الجماعة ، أو قد يمثل لأنه يتوقع أن يكون عرضة لجزاءات الجماعة فى حالة عدم امتثاله . وقد علق « لا بيير » أهمية كبرى على الجزاءات المتوقعة Anticipated sanctions ودورها فى دفع الفرد إلى الامتثال ، فعلى إحساس تقسيم الشخص لعضويته ، وبقدر إحساسه بالضوابط الاجتماعية يعمل كل جده على أن لا يكون عرضة للعقاب الميكولوجى أو لآية صورة من صور العقاب . وبالتالي فإنه يحاول أن يبرز مكافآت مختلفة ، سواء كانت ميكولوجية أو غيرها . ويتعرف الشخص على الجزاءات التوقعية عن طريق خبرته فى الجماعة ، ودرجاته لأعضائها وهم يؤدون إشارات معينة تدل على

استجابتهم (أو استجابتهم) لسلوك معين ؛ وتوقع الجزاء ، يدفعه الى الامتناع عن القيام بفعل يمكن أن يعرضه للعقاب، أو أن يقوم بأفعال تجلب له المكافأة (١) ويكاد د. روبرت بيرستيد ، Robert Bierstedt أن يكون متفقا مع د. لايسر ، في تفسيره لعوامل الامتنال، وذلك عندما وجد أن امتثال معظم أعضاء المجتمع للمعايير ، لا يرجع فقط الى الرغبة في الثواب والخوف من العقاب بل انه يرجع الى عدة عوامل أخرى مع أهمها : عملية التنشئة الاجتماعية التي تعلمنا منذ طفولتنا المبكرة كيف تصرف بطرق معينة ، ونحافظ على المعايير ونحترمها ، كما أننا في حالات كثيرة نمتثل لمعايير مجتمعتنا لأنه ليست أماننا وبدائل لها ، وليس هناك مجال للاختيار . يضاف الى ذلك عامل آخر وهو المنفعة ، حيث أن أحد الأسباب التي تدفعنا الى الامتنال لمعايير مجتمعتنا أنها تحظى بالتقدير ، أي أننا نقتدر فائدتها بالنسبة لنا ، فنحن نسلوك في حياتنا اليومية بطرق منظمة لأننا نعلم أن هذا النوع من السلوك المنظم مفيد لكل شخص . وتعتبر الرغبة في التوحيد بالجماعة عاملا من عوامل الامتنال، فنحن لانمتثل دائما للعادات الاجتماعية لأنها معقولة، ولكننا نسايرها لأنها مألوفة لنا ونختصنا دون غيرها، ولأننا نحقق انتماءنا وتوحدنا بالجماعة (٢).

هذا ، ويمتد كل من د. أوجبرن w. Ogburn ، و د. نيمكوف M. Nimkoff أن هناك عاملين لابد من توافرها في الامتنال ، هما : الخضوع والاعتقاد أو الإقتناع . وكثيرا ما يرتبط الخضوع بالإقتناع ، إلا أن هناك أنماط من الامتنال لا ترتبط بأي اقتناع ، وخصوصا لدى هؤلاء الأعضاء الذين انضموا حديثا الى

1 — Ibid P. 245.

2 — Robert Bierstedt, The social orper, Mc graw. Hill company, 1957, p. 194.

جماعة معينة . والامثال الذي لا يسهل إقناع ، يحدث عندما لا يستطيع الفرد أن يفصل عن جماعته ولا يريد أن يتحمل نتائج عدم الامتثال . غير أن المسئولين عن عمل الجماعة ، عادة ما يفضلون أن يقتنع أعضاءها بأن تلك المعايير التي يخضعون لها ، والتي تعتبر ناجحة لوجودهم الجماعي ، هي في الواقع سليمة وصحيحة (١) . والامثال مسألة نسبية ، تختلف ما بين الريف والحضر ، وفي هذا الصدد يشير أندرسون Anderson ، إلى أن الشخص الذي وصل في محضره إلى أبعد الحدود ، هو ذلك الذي يصبح رقيقا على سلوكه ، على الرغم من أنه يتأثر إلى حد كبير ، بل ويسترشد بتلك العلاقات التي توجد بينه وبين مختلف الجماعات الحضرية الأولية ، والثانوية ، التي تربطه بها روابط المصلحة . إذ أن امثال هذا الشخص يعتمد إلى درجة كبيرة عن طريق عوامل تتعلق بموقفه الراهن ، أكثر مما يتأثر بعوامل تقليدية . والعكس صحيح بالنسبة للأشخاص غير الحضريين ، وخصوصا أولئك الذين انتقلوا من القرية إلى الحياة الحضرية ولكن ظلوا تحت تأثير القواعد التقليدية القديمة . حيث أنه يمكن أن تمضي سنوات طويلة دون أن يتحرروا من الضوابط التي تمارسها نحوهم أمهرم أوقبا عليهم في القرية . ويلاحظ ويلسون ، في هذا الصدد أن الشخص الذي هاجر من القرية إلى المدينة يصبح بعد مرور فترة طويلة « متحررا من التزامات قبيلته » ، ويظهر ذلك في عدم انتظام زياراته للقرية ، وفي بحثه عن طرق أخرى مختلفة للهروب من القواعد التقليدية للقبيلة التي ليست لها أي وجود في حياته الحضرية . أما أبناؤه فلا يكون لهم إلا اتصال ضئيل جدا بالثقافة القبلية وقد ينعدم هذا الاتصال كلية لأنهم يمتلكون الثقافة الحضرية التي يعيشون فيها

امثالاً مطلقاً (١).

الانحراف

إذا كانت الامثال يشغل أذهان الدارسين والباحثين في موضوع الضبط الاجتماعي فقد احتلت الفكرة القائلة أيضاً مكانتها في تفكيرهم ، حيث فضل هؤلاء الباحثين استخدام مصطلح « الانحراف » بدلا من كلمة « السلوك الشاذ » ، نظرا لارتباط الأخيرة بالمرض النفسى ، أكثر من ارتباطها بعدم التوافق أو بالصراع الاجتماعي . وفي المجتمع الحديث المعقد ، الذى يتميز بتعدد الجماعات ، والمستويات المعيارية المتصارعة ، يعتبر كل عضو منحرفا عن معيار أو آخر في وقت معين . ويرى البعض أن الانحراف ، غالبا ما يتضمن امثالاً لمستويات جماعه غربية أكثر من الامثال لمستويات الجماعة السائدة . والسلوك الانحرافى في مجتمع معين أو لى اجتماعى بالذات قد ينظر اليه بوصفه سلوكا سويا أو سلبا مسن وجهة نظر فلسفه أخلاقية معينة ، أو حقبة زمنية عديدة . ولذلك فإن علماء الاجتماع يتفقون على أن الانحراف ليس نظريا في سلوك الناس ، أو في اتجاهاتهم ، بل انه يعتبر ظاهرة للتفاعل الانسانى في وضع معيارى معين . وارتكنا الى هذا المعنى يعرف « ألفين جولدنر Alvin w. Gouldner المنحرفين بأنهم : » هؤلاء الذين يعتبر سلوكهم أو معتقداتهم إما خارجة عن المستويات الخلقية للجماعة ، أو مختلفة عن رغبات بقية الناس ، مما يجعلنا نطلق عليهم ألقابا تدبر عن ازدراءنا واحتقارنا لهم (٢) . وبناء على ذلك ، فإنه لا يمكننا أن نطلق على نفس الأشخاص

1 — Nels Anderson, The urban community, Routledge and Kegan paul, London, 1960, pp. 430-437.

2 — Alvin Gouldner et al., Modern Sociology, An Introduction to The Study of Human Interaction, 1963, P.569.

أنهم منحرفون دائماً وفي كل مكان، وإلّا عام منحرفون في ضوء تقييم معين قام به الأشخاص المحيطون بهم. ومعنى ذلك أن للتحرفين، ليسوا منحرفين انحرافاً مطلقاً بل أنهم عادة ما ينحرفون عن شيء معين، أى عن مستوى معيارى بالذات. وقد استخدم «جولدر» أكثر من محك لتقييم السلوك، فذهب إلى أنه يمكننا استخدام :

١ - مدى قدرة السلوك على إرضائنا، كمقياس نستطيع عن طريقه أن نقيم سلوك الناس .

٢ - مدى ملاءمة السلوك من الناحية الأخلاقية، كمقياس نستطيع من خلاله أن نقيم الأشياء، أو الناس أو الأفعال بالرجوع إلى درجة اتفاقها مع مفاهيمنا عن العريقة التي ينبغي أن تسير طبقاً لها .

وبستنج «جولدر» من ذلك أن سلوك الناس يمكن أن يكون «انحرافياً» بعدة معانٍ نظراً لأنه يمكن أن ينحرف عن أكثر من مستوى من مستويات التقييم . وطبقاً لذلك فهو يصنف صور السلوك الانحرافى طبقاً لما يلي :

- أفعال منحرفة عن كلا هذين المستويين السابقين، حيث أنها لا تحقق إرضاء لنا، وليست ملائمة من الناحية الأخلاقية .

- وأفعال مرضية ولكننا نعرف بعدم ملاءمتها من الناحية الخلقية .

- وأفعال انحرافية تعتبر ملائمة من الناحية الخلقية، ولكنها غير مرضية لنا .

فتحن نشعر إزاء تلك الأفعال، بأنه يجب علينا أن نؤدبها، بالرغم من أنها لا ترضينا (١) . ومثال ذلك، تلك الأفعال التي نقوم بها نتيجة لشدة الواجب، مثلما يحدث عندما نشعر بأننا ملزمين بأن نرى بعض الناس الذين لا نحبههم، أو

الذين نكرمهم ، ولكن نعتقد أنه يجب علينا زيارتهم . وفي اعتقاد « جولدر » ، أن مثل هذه الأفعال لا تنقل أهمية في كونها انحرافية عن الأفعال التي تخرج عن المستويات الأخلاقية ، فهي منحرفة عن مستوى آخر ، أو مقياس آخر ، وهو « الارضاء » . ويرى « جولدر » أن هذه الفئات الثلاث ، ليست أنماط نهائية تصنف السلوك الانحرافي ، ولكنها بعض أنماط هذا السلوك .

هذا فيما يتعلق بتعريف الانحراف وصوره ، أما عن مصادر الانحراف فقد تعددت فيها النظريات واختلفت : ويمكن في هذا الصدد أن أمرض لأهم ملامح تطور النظريات والاتجاهات النظرية في ميدان دراسة الانحراف ، مسترشدة في ذلك بأكثبه « ووتر باكل » ، في هذا الموضوع :

أ - لقد أرجعت النظريات المبكرة أسباب الانحراف ومصادره ، إلى الأصل السئ للشخص المنحرف ، ومن ثم نظرت إلى الفرد ذاته باعتباره منحرفاً أساساً .

ب - ويتطور النظرية لتتسع نطاق العوامل الحامية شيئاً فشيئاً (فأصبح يشتمل على البيئة ، أو يتضمن مجموعة عوامل سيكولوجية معقدة) .

ج - وتجاوزت النظرية أكثر من ذلك ، فأصبحت البيئة الاجتماعية المبكرة والسمات السيكلوجية المكتسبة بمثابة العوامل الممهدة للانحراف ، ثم الأصل السئ (الوراثة) بمثابة العامل الذي يحدث أثره في وقت متأخر من حياة الفرد .

د - وبعد أن اتضح مفهوم « التفاعل للتبادل بين العوامل الاجتماعية والسيكولوجية » ، بدأ علماء الاجتماع ينظرون إلى الأبنية الكبرى ، والعمليات الاجتماعية التي يمكن أن تدخل في الإعتبار ، وذلك كالأهداف ، والوسائل البنائية ، وثقافية ومن ثم ظهرت نظرية فقدان المعايير . فأصبح الانحراف

من وجهة النظر الحديثة ، نتاجا منطقيا ، ينبثق عن عدة أحداث ، وعمليات ، تتضمن ما يلى :

- ١ - البناء النظامى والثقافى الذى يعتبر من صنع التاريخ .
 - ٢ - التحولات الفردية داخل هذا البناء ،
 - ٣ - مجموعة الضغوط التى يمارسها دور الفرد .
 - ٤ - المواقف التى تقف فى طريق الفرد .
 - ٥ - الانحراف فى طريق المنحرفين ، والذى قد ينجم عن الشعور بالإغتراب .
- وأياها مجموعة عوامل أخرى مرتبطة بالبناء الاجتماعى الثقافى ذاته ، وهذا هو التصور الحديث للانحراف كما عبر عنه « وولتر باكلى » (١) .

فقدان المعايير (اللامعيارية)

الواقع أن هناك عددا كبيرا من علماء الاجتماع ، الذين كانوا يدرسون الانحراف عن القيم السائدة ، فى ضوء ما أسماه « بنظرية فقدان المعايير » ، ويذهب « دون مارتنديل » فى هذا الصدد إلى أن فكرة فقدان المعايير ، هى الطرف المقابل لفكرة « التماسك الاجتماعى » ، فكما أن التماسك الاجتماعى يعتبر حالة من التكامُل الأيديولوجى الجماعى ، فإن فقدان المعايير هو حالة من الخلط واللبس ، ولانعدام الأمن ، وحيثُتد تكون التصورات الجماعية فى حالة انحلال وتدهور (٢) .

وقد إتفق العلماء الذين اهتموا بدراسة وتحليل هذا الموضوع ، على أن

1 — Walter Buckley, op. cit pp. 167—168.

2 — Don Martindale, The Nature and Types of Sociological Theory, London, Routledge and Kegan Paul, 1960, P. 88.

فقدان المعايير ، هو حالة إجتماعية تتميز بانحيار في القيم وشعور بالموالفة ، وأنه يعتبر نتيجة للتخصص الدقيق في المجتمع الجموعى أو بالغايرى الذى يفتقد المردة التى تتميز بها الجماعات الأولية ذات الروابط الوثيقة.

ويعتبر دابيل دوركيم E. Durkheim ، أول من استخدم هذا المصطلح ، لكنى يشير إلى أن البناء الاجتماعى أو الثقافى هو الذى يفقد المعايير لا الأفراد أنفسهم وحاول أن يوضح دور القيم فى تدعيم استقرار الجماعة ، فذهب إلى أنها هى التى تحدد رغبات الأشخاص ، وتحكم فى أفعالهم . وقد عمل بعض العلماء بعد دوركيم على تطوير تلك النظريات ، ويرى «ألين جولدز» أن أهم عمل فى هذا الميدان ، هو الذى قام به «دوربرت ميرتون» فى فصل خاص عن البناء الاجتماعى وفقدان المعايير ، فى كتابه عن «النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعى» (١) .

وعما هو جدير بالذكر أن «دوربرت ميرتون» قد أحرز نجاحا ملحوظا على نظرية دوركيم ، فإذا كان الثانى قد إكتفى بإيضاح أهمية القيم المشتركة فى دفع الأشخاص إلى الامتثال ، ولم يضع تفرقة نظرية واضحة بين الأنواع المختلفة التى يمكن أن تصنف إليها القيم التى يمكن أن ينحرف عنها الناس . ومن ثم ، كانت الفكرة الأساسية التى إعتد «ليبا فى نظريته» هى : ما إذا كان الناس يعتقدون القيم أم لا . فقد أضاف «ميرتون» إلى ذلك بعض التفاصيل والإيضاحات الهامة عندما بدأ يفكر فى تصنيف القيم التى ينحرف عنها الناس ، وتوصل إلى أن هناك نوعين من القيم :

الأول ، يشمل القيم التى تحكم أهداف الناس ، وتحدد الأغراض التى

يجب عليهم البحث عنها ، ومن الأمثلة على هذه القيم في المجتمع الأمريكي ، السعي من أجل الحصول على مزيد من الثروة . أما النوع الثاني ، فهو القيم التي تحدد وتحكم الوسائل التي تتمكن من تحقيق الأهداف المرغوبة إجتماعياً ، ومن الأمثلة على الوسائل التي تحدد الوصول إلى القيم ، ذلك العمل المضني والمجد المنظم الذي يجب أن يبذله كل فرد يريد الكسب المادي ، أو مزيداً منه .

ويرى « ميرتون » أنه يمكن للأشخاص أن يرفضوا أحد هذين النوعين دون رفض النوع الآخر ، أو يمكن قبول الاثنين معاً . وإعتياداً على هذا التصور ، فإنه لا يمكن النظر إلى الانحراف على أنه شيء يوجد أو يتعلم وجوده ببساطة ، وإنما هناك نماذج متعددة للسلوك الانحرافي ، وهي : التجديد ، والتماق بالطوقس والانهزام والنفرد . والانحراف في هذه الحالات ، يرجع إما إلى رفض الوسائل المتفق عليها أو إلى رفض الأهداف ، أو رفض الاثنين معاً .

أما عن النموذج الأول من نماذج الانحراف ، وهو التجديد ، فينضج في حالة الفرد الذي يتفق مع هؤلاء الذين يمثلون للأهداف التي حددها المجتمع ، ولكنه لا يتفق مع الوسائل التي حددت لبوغ تلك الأهداف . ومثال ذلك : المجرم ، والطالب الذي يخالف نظام الامتحان ، فهما يتفقان مع الأشخاص الاسوياء في أنها يريدان تحقيق أهداف إجتماعية ، ولكنها يختلفان عن بقية أعضاء المجتمع في أنها يتبعان وسائل غير مشروعة للوصول إلى تلك الأهداف . ويشتمل النموذج الثاني للانحراف في : التماق بالطوقس ، وهو يختلف عن النموذج الأول في أنه يرفض الأهداف التي حددها المجتمع ، ولكنه يتفق مع الأساليب المسموحة لتحقيق تلك الأهداف . فالموظف البيروقراطي الذي يطبق القواعد بحدافها دون أن تكون لديه أية مرونة في التعامل مع الناس ، يطبق قواعد متطلبات

وظيفته ، ولكنه يدمر - في سبيل ذلك - هدف التنظيم الذي يعمل به . ويعتبر الإنمالية ، نموذجا ثالثا من نماذج السلوك الإنحرافي وهو يرفض الوسائل التي يحددتها المجتمع ، والأهداف أيضا ، ومن الأمثلة على المتحرفين من هذا النوع: مدمنو المخدرات ، والمتشردون . فهم لا يهتمون بالتطلع إلى أهداف المجتمع ، ومن ثم ، لا يقيمون الوسائل التي حددت بلوغ تلك الأهداف . ويرى ميرتون ، أن هذه النماذج الثلاث نسبية وليست مطلقة ، أي أنها تتعلق بأدوار معينة في حياة الشخص ، وليست متعلقة بحياته كلها .

أما النموذج الرابع ، فهو الفرد ، وهو يتناول على رفض الوسائل والأهداف معا ، ولكنه يختلف عن النماذج السابقة في أنه يعمل على تدعيم وسائل وأهداف أخرى ملائمة في نظر المتحرفين . ولذلك ، فإن المتحرفين الذين يمكن إدراجهم تحت هذا النموذج ، ليسوا بلا قيم ، بل إن لديهم قيما . ولسكنها تختلف عن قيم الجماعات المحيطة بهم والتي إنحرفوا عنها (١) . ومن أمثلة هذا السلوك الإنحرافي ، تلك الحركات السياسية المتطرفة ، والاتجاهات البيوتوية ، وانحرافات الشباب في العصر الحديث . هذا ، ويمكن التوصل إلى بعض النتائج المترتبة على نظرية ميرتون على النحو التالي:

١ - أن الإستجابات الإنحرافية لا يمكن أن نهم فقط عن طريق النظر إلى الوسائل المتاحة أمام الأشخاص ، وإنما يجب أن نقيم في ضوء علاقة الوسائل بالأهداف . فليس الانحراف أمرا سهلا ، لدرجة أنه يفسر عن طريق القول بأن سبب إنحراف هؤلاء يرجع إلى أنهم فقراء ، أو أنهم وقعوا تحت وطأة أزمة

1 - Robert Merton, *Social Theory And Social Structure*, Glencoe, Free Press, 1957, P. 170 - 180.

مالية طاحنة.

٢- أن الوسائل والأهداف التي توجد في جماعة أو مجتمع معين ، يمكن ألا تتكامل مع بعضها البعض ، مما يؤدي إلى سلوك انحرافي .

٣- أن الانحراف في كثير من الأحيان ، يمكن إرجاعه ليس إلى الانقصار لقيم معينة بل إلى وجود بعض القيم ، وعدم القدرة على تحقيقها .

٤- أن نظرية فقدان المعايير ، تعني أن السلوك الانحرافي عبارة عن استجابة الفشل في التكامل بين الوسائل والأهداف التي أقرها المجتمع .

وبناء على ذلك يمكن التوصل إلى الفضية الآتية : أن كلا من الإمتثال والانحراف ، يرجع إلى عدة عوامل لا إلى عامل واحد . وأنه على الرغم من أنها تبدو بينهما من تناقض واضح إلا أننا إذا نظرنا إليهما في الواقع ، لوجدنا أن كلا منهما يمر عن الإرتباط بقيم معينة أو الإلتزام بها .

ثانيا - الأدوار والبراك

يعتبر « الدور » نموذجا للسلوك ، يتكون من مجموعة حقوق والالتزامات معينة ويرتبط بوضع محدد في جماعة ما ، أو موقف اجتماعي بالذات بمعنى ذلك أن الدور يرتبط بمكانة معينة ، ويحدد دور الشخص في مكانة معينة ، عن طريق توقعات الآخرين التي تتحدد بالتسالي عن طريق المعايير والقيم الثقافية . وما لا شك فيه أن دور أي شخص في الجماعة ، يميل إلى أن يتغير من آن لآخر ، ولكن إذا انصرف أداء الدور انحرافا شديدا عما هو متوقع ، فإن الفرد يواجه حتما جزاءا سلبيا . والثقافة لا تحدد فقط توقعات كل دور يتلاق بمكانة معينة ، وإنما تضع الأولويات أيضا ، وهي هذه الطريقة تساعد الفرد على أداء

أدواره المتعددة . وبناء على ذلك يمكن القول ، إن أدوار ومراكز الأشخاص تقوم بوظيفة عامة في ضبط سلوكهم ، ليس أثناء أفعالهم لتلك الأدوار فحسب بل وأيضا خلال حياتهم بأسرها .

وقد استخدم « لا بير » ، مصطلح « المكانة Status » أو المركز ، لكي يشير إلى وضع الشخص من وجهة نظر العلاقة القانونية بينه وبين الدولة ، أو بينه وبين أي شخص أو عدة أشخاص آخرين (١) . فالمكانة القانونية لأي عضو في المجتمع الحديث معقدة إلى حد كبير ، لدرجة أنه يجب على العضو أن يستفيد غيرا قانونيا لكي يوضح له حقوقه وواجباته القانونية في موقف معين . أما المكانة الاجتماعية ، في نظره ، فهي الوضع الذي يحتله الشخص في مجتمعه ، والمعروف أن الفرد لا يحتل مكانة واحدة فقط بل عدة مراكز ، أو أوضاع ، يضاف إلى ذلك أن المكانة ليست عاملا ثابتا ، بل عملية دينامية ترتبط بمركب كبير ، يتكون من نماذج السلوك التي تعدد وضع نمط معين بالنسبة لبقية الأنماط . وعلى الرغم من أن كل شخص في المجتمع ، يمكن أن يمثل عدة مراكز ، فلكل مركز عمري ، ومركز . يتعلق بمجته ، ومركز في أسرته ، ومركز مهني . - فإن معظم الأشخاص لديهم مركز رئيسيا ، يعرفون به ، ويقيمون عن طريقه . ومثال ذلك ، أن الأمومة في - معظم الثقافات هي للركو الرئيسي للمرأة ؛ أما الرجل ، فإن مكانته المهنية هي المكانة الرئيسية ، بالنسبة له .

ويرى « لا لنديز Landis » ، أن المكانة الرئيسية للفرد ، تنوقف على القيم التنافية لكل مكانة في مجتمعه (٢) . فكبر السن في ثقافة معينة يمثل المبدأ الذي

1 — La piere, op. cit. P. 69.

2 — Landis, op. cit. P. 116.

ينال احترام الناس وتقديرهم، وتبعا لذلك، تعتبر المكانة العمرية، مكانة رئيسية بالنسبة للأشخاص ؛ وفي ثقافة أخرى، تكون المهنة أساس المكانة بالقيمة لجميع الذكور وكذلك الإناث العاملات . وفي ثقافة ثالثة، تعتبر مكانة الفرد في النظام الديني، أساسية ؛ والواقع أن تسلسل المراكز يعتبر مسألة ذات أهمية كبرى في الضبط الاجتماعي . ومن أمثلة التصنيفات التي وضعت المراكز، تقسيمها إلى فئتين - موروث، ومكتسبة ، ولكل مركز من هذه المراكز أهميته في الضبط الاجتماعي ؛ ويرى لاندز أن النسق الطبقي المفتوح يتيح الفرص لوجود كثير من المراكز المكتسبة ، أما النسق الطبقي المغلق فهو لا يسمح إلا بالقليل منها . وكل نموذج من هذين النموذجين ، يؤثر بدرجات متفاوتة في تدعيم النظام الاجتماعي ، وفي تأثيره على الشخصية . وتعمل الأوضاع المكتسبة على تدعيم نسق الضبط الاجتماعي في كل المجتمعات ، وتمتد المجتمعات على هذه المراكز والأوضاع ، تماما كما يستند الفرد على المادة في تنظيمه الجوهر الأكبر من علاقته بالآخرين .

وكانت مسألة الأهمية النفسية لكل من المراكز الموروثة والمكتسبة موضع جدل ونقاش مستفيضة ، وخصوصا بين لاندز ، ولاندز ، فقد ذهب الأول إلى أن المركز المكتسب عبارة عن مكافأة السلوك الذي قام به الشخص في الماضي وأن هذه المكافأة يمكن أن يحرم منها إذا أساء استغلالها ، أو فشل في تحقيق متطلباتها وإلتزاماتها . والمركز المكتسب ، طبقا لذلك ، يضع صاحبه دائما تحت ضغط الإمثال ، وهو أساس هام من أسس الضبط الاجتماعي ، يفوق في أهميته المركز الموروث . أما لاندز ، فهو لم ينكر أهمية المكانة في ضبط سلوك صاحبها ، ولم يتجاهل أن رغبة الشخص في تدعيم المكانة المكتسبة ، تعتبر عاملا هاما في الضبط الاجتماعي ، ولكنه يرى أن الفوائد التبادلية ، تثبت

لنا بإسـتـرار أن معظم النظم الاجتماعية الضابطة ذات الفاعلية العديدة هي التي تشمل على أقل قدر من المراكز المكتسبة ، وتكون معظم مراكزها وأوضاعها موروثة أو طبيعية . ودعم رأيه هذا ، بقوله إن تلك العقوبات التي تفرض على إنبائك المراكز الموروثة أكثر قسوة من العقوبات التي توقع على الانحراف عن معايير المراكز المكتسبة . فالجواب الذي يوقع على الشخص المنحرف عن قواعد الطبقة المخلقة ، يمثل في حرمانه من مكانته فيها ، ولذلك فإن الامتثال في هذه الحالة ، يكون قاعدة من قواعد الحياة في هذه الطبقة . أما بالنسبة للنسق الطبقة المفتوحة ، فتأكد أهمية التجديد والاختراع ، أكثر من التركيز على النزعات المحافظة والامتثال لها ، وبالتالي يعتبر الإمتثال ، في النسق المفتوح ، أقل بكثير منه في النسق المغلق . وهكذا ، أوضح ولاندير ، أنه لا يمكن القول بأن المكانة المكتسبة تفوق أهمية المكانة للموروثة ، أو أن المكانة الموروثة ، هي التي تفوق أهمية المكانة المكتسبة كأساس لضبط الاجتماعي ، فالأهمية النسبية لكل مكانة ، أو مدى اعتبارها أساساً من أسس ضبط الاجتماعي ، مسألة ترجع إلى طبيعة النسق الاجتماعي ذاته ، فالنسق المغلق يدعم للمراكز الموروثة ، بينما يدعم النسق المفتوح المراكز المكتسبة .

خلاصة القول ، أنه سواء كان المركز موروثاً ، أو مكتسباً ، فإن الفرد الذي يحتل مركزاً معيناً يتوقع منه الناس القيام بسلوك معين يتم طبقاً لقواعد محددة وكذلك يسلكون هم سلوكاً معيناً نحوه . ومعنى ذلك أن لكل مركز حقوقه والواجبات ، فهناك مثلاً : حقوق الجوار ، والزوجة ، والمضوية فاد أو منظمة أو هيئة . ويعتبر الرموز إحدى الحقوق التي يحصل عليها صاحب المركز ، فارتداء الزي العسكري مثلاً من يشير إلى حق معين ومكانة محددة . وما هو جدير بالذكر أن

رموز المكانة تقوم بعدة وظائف في الجماعة ، فهي تستخدم في الجماعات الرسمية المنظمة كمكافأة على السلوك الجيد ، أى كأداة من أدوات الضبط الاجتماعى .
وهي تشير إلى رتبة الشخص ، ودرجته في وظيفته ، وهذه الحقوق تمنح للشخص في مقابل قيامه بإيجابيات معينة . ويمكن التوصل الى النتائج الآتية فيما يعمل بهلته الدور والمركز به حالة الضبط الاجتماعى :

- ١ - أن لكل عضو فى أى مجتمع عدة أدوار ، وبالتالي فهو يحتل عدة مراكز .
- ٢ - أن دور الفرد ومركزه يرتبطان بالضبط الاجتماعى ، فالدور يفرض واجبات معينة ، ويمنع حقوقا محددة .
- ٣ - أن الانحراف عن توقعات الدور ، يمرض صاحبه لدرجات مختلفة من الجوارح .
- ٤ - أن المركز المكتسب يقوم بدور هام فى ضبط سلوك الشخص فى المجتمعات الحديثة التى تتميز بالنسق الطبقي المفتوح . بينما يقوم المركز الموروث بدور هام فى هذا المجال ، فى المجتمع الذى يتميز بالنسق الطبقي المغلق .
- ٥ - أنه يمكن أن نزداد فاعلية الضبط الاجتماعى ، عن طريق التحكم فى حقوقه الخاصة ، إما من طريق الزيادة أو الإقلال منها .

الانكسار والقوة والسلطة

اعتبرت نظريات الضبط الاجتماعى بمسألتين لها علاقة وثيقة بهذا الموضوع وهما : القوة ، والسلطة . فقد تفرعوا لانديز على سبيل المثال لدراسة السلطة ، وأطرد مفهومها على من التاريخ ، أما لايبيز ، فقد اهتم بدور القوة ، ومراكز القوة فى الجماعات الصغيرة . غير أن دراسات القوة وعلاقتها التى قام بها الباحثون

في ميدان الضبط الاجتماعي ، لم تكن كافية لكي توفقنا على طيبة كل ظاهرة من هاتين الظاهرتين ، وأهم الفروق بينها . وفي السنوات القليلة الماضية ، ظهر اتجاه حديث ، يرى أن أنسب دراسة للضبط الاجتماعي ، هي التي تركز على كل من القوة والسلطة ، والتي تتمثل في الإجابة على تساؤلات مثل : الضبط من أجل ماذا ؟ ولماذا ؟ وما هي أهدافه ؟

ويمكن في هذا الصدد ، أن أقرض لأمم الانجازات التي حاولت صياغة هذين التصورين ، وكان لها موقف محدد من التمييز بين القوة والسلطة :

١ - عرف د ما كيفر ، القوة بأنها القدرة على ضبط سلوك الآخرين ، إما بطريقة مباشرة ، أي عن طريق الأمر ، أو بطريقة غير مباشرة ، ويكون ذلك بواسطة استخدام مختلف الوسائل المتاحة . أما السلطة ، فهي - في رأيه - عبارة عن ذلك الحق القائم الذي يتدخل أي نظام اجتماعي ، ويعطي الفرصة لتحديد السياسات ، أو إعلان القرارات بشأن مشروعات معينة ، أو فرض منازعات قائمة (١) ويؤكد د ما كيفر ، أننا حينما نتكلم عن إحدى السلطات ، فالتناهي بذلك شخصا أو مجموعة أشخاص يكون لديهم هذا الحق . ولذلك فإن الحق ، لا القوة ، يعتبر أحد الأسس الهامة التي ترتكز عليها السلطة فالسلطة إذن تتميز بالشرعية ، وبوجود مركز رسمي ، والشرعية في حد ذاتها ، تتضمن موافقة كبرى من جانب أعضاء المجتمع على أسقية السلطة التي ترتبط بوضع معين . واعتادا على هذا التصور ذهب د ما كيفر ، إلى أن المجتمعات التي تعتمد على القوة فحسب ، لن تستمر في وجودها ، وإذا

أنظر في ذلك R. M. Maciver, The web of Government, new York, 1947.

استمرت، فسوف تكون ضوابطها في المستوى الأدنى مسنن مستويات الفاعلية والكفاءة، مما يؤدي الى التوثر والصراع المستمرين . أما الجنبات القائمة على السلطة، فهي أكثر قدرة على الاستمرار، والعمل طبقاً لأرفع مستوى من مستويات الكفاءة الشخصية، والفاعلية الجماعية، والتعاون . ومن ثم فقد فرق د ما كيفر، بين نوعين أساسيين من الضوابط الاجتماعية :

أ - تلك الضوابط التي تعتمد على القوة ؛ وهي ليست ذات فاعلية، ولا يمكن لها أن تستمر، أو أن تمثل أساساً لضبط أعضاء المجتمع ، أو أي تنظيم فيه .

ب - والضوابط التي تعتمد على موافقة المنضبطين على حق القائمين بالضبط في ممارسة السلطة . هنا ، ويرى د ما كيفر ، أن العنف force وحده ، لا يمكن بأي حال أن يؤدي الى تماسك الجماعة ، بل إنه أحد الوسائل التي تتكون في يد السلطة وهناك مجموعة من الحيل التي وضعت لتبرير السلطة ، وإخفاء طابع القسوة عليها وهي : معدات المكتب وأدواته ، وعلامة السلطة ، والشعائر ، والألقاب، والثروة ، ووضع سلطة الشخص بالنسبة لزملائه في العمل ، وبعض نماذج العملية النظامية .

نستخلص من هذا كله أن د ما كيفر ، يميز بطريقة حاسمة بين القوة والسلطة عن طريق خاصيتين ، وهما : العنف ، والموافقة . فالقوة تتضمن استخدام العنف ، أما السلطة فهي تتضمن موافقة الأشخاص المحكومين أو المرؤوسين ، وإعترافهم بها .

٢ - وبعد د ما كيفر ، تعتبر أهم دراسة منظمة لسلطة والقوة ، هي التي قام بها دوقيرت بيرستيد ، ؛ حيث عرف القوة بأنها عنف كامن ، والعنف باعتباره

قوة ظاهرة والسلطة في دأبه وقوة نظامية « (١). ومعنى ذلك أنه حاول أن يقرب بين تصوري القوة والسلطة، عن طريق القول بأن السلطة لا تختلف عن القوة إلا في أنها نظامية. ويرى أن القوة عامل ضروري، لا غنى عنه لوجود المنظمات والروابط في المحل الأول، ولضمان استمرارها، في المحل الثاني. والقوة هي التي تفرض النظام في المجتمع، وبدونها لا يمكن أن يوجد الانتظام في العلاقات الاجتماعية. ومن هنا تتحول إلى خالطة في التنظيم الرسمي، فحينما تمثل الأقسام الاجتماعية أمثالا. كليا لما يجب التنظيم الرسمي، فإن القوة تدوب في السلطة، ولا تترك أى رواسيد. وقد تعرض « بيرستيد » للاجابة على تساؤل مؤداه: ما إذا كانت السلطة ظاهرة تمارس عن طريق القهر، أم أنها تعتمد على الموافقة. وذهب إلى ضرورة التفرقة بين الرابطة الطوعية وغير الطوعية، ففي الروابط الطوعية تكون السلطة عبارة عن قيادة نظامية؛ أما في المنظمات غير الطوعية، فالسلطة تكون قوة نظامية. في الأولى تعتمد السلطة على الموافقة، بينما تعتمد في الأخيرة على القهر. ولكنه نسي أن السلطة ذاتها مع أنها تعتمد على الموافقة، إلا أنها يمكن أن تكون موافقة إجبارية. وهكذا، نجد أن تصوري: القوة والسلطة، قد اختلطا عند بيرستيد.

٥٠٠ - وقد طالع كل من « لاسويل » Laswell، و« كابلان » Kaplan هذا هذا الموضوع، وبالرغم من أنها يعرفان القوة بأنها ممارسة درجة عالية من القهر إلا أنها يعودان مرة أخرى وفي بيان مفهوم « القوة » لا يستبعد عنصر الموافقة ولا يقلل عنه. ومع أن عبارة « القهر عن طريق الموافقة » تمثل تناقضا من الناحية اللفظية، إلا أنها تمثل جانبا من عملية القوة، وخصوصا من وجهة

نظر هؤلاء الذين تمارس نحوهم القوة . ومعنى ذلك أنها يريان أنه ليس هناك أى مانع من أن تجمع القوة في حد ذاتها بين القهر والموافقة أجزا . والواقع أنه بالرغم من أن « لاسويل » ، و« كابلان » قد اتفقا بتوضيح أهمية ذلك العنصر السيكلوجى الجديد ، وهو عنصر الموافقة الذى يوجد في القوة ، إلا أنها دجبا بين تصورى القوة والسلطة ، بحيث ظهرا على أنها متساويان وأنه لا فرق بينهما . غير أن معظم علماء الاجتماع ، الذين نعرضوا لدراسة القسوة والسلطة ، يتفقون على أنه لابد من وضع تمييز حاسم بين هذين التصورين ، مع إعترافيهم بالإرتباط بينهما .

٤ - وهناك حل مقترح لتلك المشكلة ، وضعه ولتر باكلى Bucky الذى حاول أن يقوم بصياغة التصورين باعتبار أنها مظهران للضبط ، يقع أحدهما على أحد طرفي متصل نظرى ويقع الآخر على الطرف الثانى (١) . وهذه الطريقة ، نظر الى القوة بوصفها نوعا من الضبط الذى يمارس نحو أفعال الآخرين لتدعيم أهداف أحد الأشخاص ، دون موافقة هؤلاء ، أو ضد إرادتهم ، أو دون علمهم أو فهمهم . ومثال ذلك أن الضبط الذى تمارسه البيئة الفيزيقية ، أو السيكلولوجية أو الاجتماعية التفاضلية التى يعمل الناس من خلالها ، يعتبر نوعا من القوة . إننا نؤكد ، باكلى ، ينسب إذن على عنصر « إفتقاد الموافقة » في القوة ، وكذلك على أهمية التوجيه الهدفى الخاص أكثر من التوجيه الهدفى العام . أما السلطة فهى في نظره ، تمثل توجيه أو ضبط سلوك الآخرين بهدف تدعيم الأهداف الجماعية فهذا الضبط يعتمد على اللواقعة الصريحة لأعضاء الجماعة . والموافقة الطوعية ، حالة سيكلوجية محددة ، وهى تمكس من الناحية الأخرى ، ذلك التوحد بين

أهداف القائمين بالضبط، وأهداف المتضيقين. وبذلك، لا تعتبر السلطة في نظر « باكلي » صورة خاصة من صور القوة، بما أن القوة ليست نموذجاً فرعياً من نماذج السلطة، بل إنها مثلان قطبين على متصل واحد. وهو يرى أن المجتمعات التاريخية، تقع معظمها على قطب القوة، وأن التاريخ الحديث يمثل صراعاً من أجل الوصول إلى قطب السلطة، أي الترحل إلى الطابع النظامي لعملية التوجيه التي يمارسها الجميع من أجل الجميع. وطبقاً لهذا التصور، يتفق « باكلي » مع علماء الاجتماع المعاصرين الذين قاموا بدراسة السلطة والقوة في التنظيم، وانفقوا على أن السلطة هي ممارسة الضبط الاجتماعي الذي يستمد أساساً على الموافقة الطوعية من جانب المسؤولين على توجيهات الرئيس، وهي لا تحتاج إلى قهر، ولا إلى إقناع لهم، لأنهم يوافقون جميعاً على مبدأ واحد مؤداه أن بعض أفعالهم يجب أن تحكم عن طريق القرارات التي يصدرها هذا الرئيس، ومن أهم هؤلاء الذين اعتنقوا هذه الفكرة « بيتربلاو »، و « جولدفر ».

ويذهب « باكلي » إلى القول بأنه بناء على فكرته هذه في التمييز بين السلطة والقوة - يمكن أن تكون هناك : قوة نظامية وسلطة نظامية. ذلك لأن القوة لا يمكن أن تتحول إلى سلطة، وأن تحصل على التصديق القانوني، وأن تصبح شرعية، بمجرد أنها استقرت في الصور النظامية، وإنما قد تكون القوة النظامية جائزة من الناحية القانونية *legitimized* ، أما « السلطة النظامية » فهي وحدها التي تكون « شرعية *legitimised* » - و الفرق كبير بين ما هو جائز قانوناً، وما هو شرعي حيث يختلف هذان المصطلحان من الناحية الاجتماعية والنفسية. ومعنى ذلك أن « الجائز » من الناحية القانونية لا يحصل بالضرورة على موافقة وتأيد الناس، أما الشرعي فهو قانوني وحائز على موافقة الناس وتأيدهم في نفس الوقت.

والواقع أن هذه الاحتاجة الجديدة التي وضعها باكلبي ، القاطعة ، والقوة
تقتضي على كل رتبة بينهما ، يضاف إلى ذلك أنها - التي تلك التحويلات التي
وضعها العلماء القوة والسلطة ، والتي كانت تنظر إلى السلطة باعتبارها قوة نظامية
قائمة في نظر باكلبي لا يمكن أن تتحول إلى سلطة مجرد أنها نظامية ، والمائل
إلى فهم الذي يميز السلطة ليس كونه نظامية ، وإنما اضطرابها بالصفة الفرعية ،
أي قبول الناس لها واعتراف المجتمع بها ، وإعطاها مع أهدافه .

يمكن أن نستخلص من ذلك كله ، أن هناك أربعة اتجاهات أساسية في النظر
إلى العلاقة بين القوة والسلطة ، وهي : الأول ، ذلك الاتجاه الذي ينظر إلى
السلطة باعتبارها تعتمد أساسا على ، وألقى ، وتتميز بالفرعية ، وبوجود مركز
رسمي . على عكس القوة التي تتضمن استخدام العنف . . ومعنى ذلك أن هذا
الاتجاه يميز تمييزا قاطعا بين القوة والسلطة . والثاني ، هو الاتجاه الذي يرى
في السلطة ، قوة نظامية . . وهي - بمقتضى ذلك - لا تختلف عن القوة
إلا في أنها نظامية . ومن ثم فإن هذا الاتجاه يحاول التقريب بين مفهوم
القوة والسلطة .

أما الاتجاه الثالث ، فهو الذي ينظر إلى القوة باعتبار أنها عتف لا يستبعد
الموافقة ، وأنه يمكن أن نجد في كثير من المجتمعات ، قهرا يلجأ عن طريق الموافقة
ومن الواضح ، أن هذا الاتجاه يدمج بين مفهوم القوة والسلطة .

وأخيرا نجد في الاتجاه الرابع ، تمييزا قاطعا بين القوة والسلطة . ويستتبعه
يصبح القوة مفتقدة لكل موافقة ، بل وتعارض ضد أهداف الجماعة . وتكون
السلطة خاضعة على كل موافقة ، يضاف إلى ذلك أنها بمنزلة توجيهها أو ضبطها بالسلوك
الآخرين بما يتفق مع أهداف الجماعة ككل .

كل المجتمعات والانساني الإجتماعية فهي ظاهرة عامة ودائمة (١). وقد أوضح
بارسونز وظائف العملية النظامية ويمكن في هذا الصدد أن تعرض لأهم
أفكاره عن طبيعة هذه العملية ووظائفها :

أ - تقوم عملية التكوين النظامي بوظائف تكاملية عامة في مستويات مختلفة،
سواء بالنسبة للأدوار التي يشغلها الفاعل الواحد ، أو بالنسبة للتنبق بين
سلوك مختلف الأفراد . فالفرد الواحد يشغل بمسدة أنشطة ، ويصبح بذلك
مستغرقا في علاقات إجتماعية مع عدد كبير من الناس الذين تتغير علاقاتهم معه إلى
درجة كبيرة . وتكمن أحد الوظائف الأساسية للعملية النظامية في أنها تساعد على
ترتيب هذه الأنشطة المختلفة والعلاقات المعقدة ، مما يجعلها تتألف تسقا منتظما
إلى درجة كافية ويقلل بدوره من الصراعات التي قد تقوم نتيجة لتناقض الأدوار .
وبناء على ذلك ، هناك جانبان للعملية النظامية ، الأول : يتمثل في وضع جدول أعمال
ضمني يحدد الأوقات المختلفة التي تتجرف فيها الأنشطة المتعددة من جانب إناس مختلفين .
إذ أن وجود وقت ، ومكان محدد لكل نشاط من الأنشطة ، من شأنه أن يحافظ على
مطالب كل فرد من أن تتداخل مع مطالب الآخرين . أما الجانب الآخر ، فهو يظهر في
تحديد الأولويات النظامية : ففي المجتمعات الحديثة المعقدة ، وحيث يتعرض
الفرد الواحد لمواقف متعددة ، يمكن أن يظهر الصراع بين مطالب كل موقف
ولكن يمكن التخفيف من هذا الصراع إذا كان هناك مقياس شرعي للأولويات (٢).

1 — T. Parsons, *Essays in Sociological Theory*, pure and
Applied, The Free Press, Glencoe, 1949, PP. 311-312.

2 — T. Parsons, *The Social System*, The free press, Glencoe,
1951, P. 302-303.

(وقد سبق أن ذكرت أن ميرتون ، يؤكد أن التمرض لمواقف مختلفة في وقت واحد ، دون وجود أولويات نظامية تعدد الالتزامات يعتبر مظهرا هاما من مظاهر فقدان المعايير) .

ب - تعتبر عملية التكوين النظامي مسألة درجة ، لأنها محكومة بنوعين من المتغيرات ، الأولى ، هو المتغيرات التي تؤثر في تشكيل أنماط التوجيه القيمي ، والثاني عبارة عن المتغيرات التي تحدد التوجيه الدافعي أو الموافقة على أداء التوقعات الملائمة . ومعنى ذلك أن بارسونز يؤكد عنصرين هامين في عملية التكوين النظامي ، وهما : - التوجيه القيمي من ناحية ، ثم التوجيه الدافعي من ناحية أخرى . والتوجيه القيمي مسألة تتعلق بالمجتمع ، حيث تقوم القيم بدور هام في تحديد الأولويات النظامية ، أما التوجيه الدافعي ، فعلى الرغم من ارتباطه بالفاعل ذاته إلا أنه يعد مسألة إجتاهية أيضا ، تتعلق بأهداف المجتمع وقيمه .

ج - ليست النظامية الكاملة لعناصر الفعل إلا حالة توجد على أحد طرفي المتصل النظري ، ويقع فقدان المعايير على الطرف الآخر . وطبقا لذلك تكون الفكرة المضادة للنظامية التامة هي فقدان المعايير ، أي لانعدام التكامل البنائي في عملية التفاعل الإجتماعي ، أو تصدع النظام المعياري كلية (١) .

٢ - اعترض عدد من علماء الاجتماع على فكرة بارسونز بقولهم ، إن النظامية التامة ، وفقدان المعايير الكامل ، تصورات قاصرة لأنها لا تنطبق على شيء واقعي ولا تصف تمقا إجتماعيا ملموسا ، ولذلك فإنه يجب على عالم الاجتماع الإمبريقي أن يرفضها بالضرورة لعدم فائدتها (٢) .

1 - Ibid PP. 36-39 .

2 - John Rex, Key Problems of sociological theory, London, Routledge and Kegan Paul, 1969; P. 104,

١٢- من الملاحظ أن عنا الإعراض الأخير، الذي وجهه بعض علماء الاجتماع إلى بارسونز لأنه لم يستخدم تصورات منبثقة من الواقع مباشرة، أو أنها لا تعبر عن الواقع بطريقة مباشرة - إنما هو إعراض في غير موضعه لأن علم الاجتماع يشتمل على كثير من التصورات غير المنبثقة من الواقع بطريقة مباشرة، وإنما تعبر عن نماذج مثالية تصورية، تستخدم لتفسير الواقع الملموس أو لتصنيف بعض البيانات التي نجمت عن ظواهر اجتماعية ووقائع ملموسة. ومن ثم، فإنه ليس ضرورياً أن يعف كل مفهوم واقعة معينة، وإنما يمكن أن يشتمل المفهوم على مجموعة خصائص منبثقة من الواقع، وليس هذا شيئاً غريباً في علم الاجتماع، فهناك مفاهيم عديدة من هذا النوع ومثال ذلك: المجتمع المجوه في مقابل المجتمع الشعبي، والجماعة الأولية في مقابل الجماعة الثانوية؛ بل إن التصورات المألوفة في علم الاجتماع: كالبناء، والنسق، والنظام، ليست لها مقابل واقعي ملموس، بل إنما تعبر عن علاقات، وأدوار، وأوضاع نسبية.

خامساً: استقماج الضبط الاجتماعي

اجتمعت بعض نظريات الضبط الاجتماعي بمسألة استقماج المعايير الاجتماعية وقواعد السلوك. وقد تعرض تولكوت بارسونز، لهذا الموضوع، وطور تلك الفكرة التي قوامها أن المعايير الاجتماعية تعتبر مكونة الطبيعة الإنسانية أكثر منها منظمة لها. غير أن أقدم مناقشة لتلك الفكرة في ميدان علم الاجتماع، يمكن ردّها إلى «دوركيم». ونحن نعلم أنه في مؤلفاته الأولى، أدرك المجتمع باعتباره يقوم بضبط الأفراد من الخارج، وذلك عن طريق فرض الضغوط المختلفة عليهم من خلال الجزاءات التي تنبئ في أوضح صورها في المعايير وتسمى عادات ثقافية. إلا أن دوركيم ن أعماله الأخيرة بدأ يذهب إلى تلك القواعد

الاجتماعية باعتبارها لا تنظم فحسب بطريقة خارجية ، وإنما تدخل بصورة مباشرة في تركيب غايات الفاعلين أنفسهم ، ولذلك فإن القبط يعتبر داخلياً وذاًئياً .

وقد لاحظ بارونز ذلك التناقض الذي وجد بين كتابات دوركيم الأولى والأخيرة (١) فدفع إلى أن دوركيم كتب ما كان يؤكد أن الدافع الوحيد الذي يدفع الفرد نحو طاعة القاعدة أو القانون ، هو محاولة تجنب الجرائم ، وهذا هو دوركيم الفاعل في موقفه أخلاقي عايد ، أن غيب مبال ، ولكنه في كتابه عن تقسيم العمل ، أوضح أن الفاعل يعتبر في موقف « الالتزام أخلاقياً » ، أي الذي يقوم بطاعة القاعدة لا بسبب تجنبه لما يمكن أن ينتج عن إنحرافه عنها ، وإنما بسبب إحترامه الخاص لما . وقد أضع موقف دوركيم من هذه المسألة ، في كتابه عن « الفلسفة وعلم الاجتماع » ، حيث أكد تأكيداً الفكره التي مؤداها أن القواعد الأخلاقية تتمتع بسلطة خاصة ، وأنه بفضل هذه السلطة يطيع الناس هذه القواعد ، وأن « الإلزام » ، ليس إلا أحد الخصائص الأولية للقاعدة الأخلاقية ، ففكره الواجب لا تنطى تصور الأخلاق ، ومن السجيلة بالنسبة لأي إنسان أن يقوم بفعل معين لأنه فـهـم من قبل ، أو تعود عليه في دون أهم اعتبار موضوعي . ومن أجل أن تشارك في عمل معين ، يجب أن يستحوذ هذا العمل على إحساننا إلى حد معين ، وأن يبدو لنا على أنه مرغوب . فالواقعة الأخلاقية إذن ، تتميز بخاصيتين : إحداها موضوعية ، وهي الإلزام أو الواجب ، والأخرى ذاتية ، وهي الرغبة في الفعل . وإعتاداً على هذا التصور ،

1 — T. Parsons, The Structure of Social action, 1937, P. 380—381.

ذهب دوركم إلى أن المرء لا يمكن أن ينجز علامتنا، لا يحمل أى أهمية أو مدلول بالنسبة له أو أن يقوم به بمجرد أنه تلقى أمراً بذلك . فمن المستحيل، من الناحية النفسية ، أن نحقق مدفاً أو غاية لانهم بها ، أو لا نبال بها . ومن ثم، فإن الأخلاق يجب ألا تكون ملزمة فحسب ، بل تكون مرغوبة في حد ذاتها . ولكن طبيعة الرغبة المرتبطة بالعمل الملزم ذات نوعية خاصة ، أو هي من طراز خاص فريد ، فنحن حينما نقوم بفعل أخلاقى ، نكون متحمسين له ، نشعر بأننا نسيطر على أنفسنا ونسويها ، ولابد أن يصاحب ذلك أيضاً إحساس بالثورة وبضغط النفس .

خلاصة القول ، أن الواجب أو الإلزام لا يمثل إلا جانباً واحداً فقط من جوانب الواقع الأخلاقى ، وأن الجانب الآخر ، والذي يمثل أهمية كبرى ، ! يمثل في « الرغبة في الفعل » . هذا هو التصور النهائي الذى وضعه دوركم لتفسير امتثال الأشخاص للقواعد الأخلاقية ، وهو يمكن لنا محاولته في أن يوفق بين رأيه في كتاباته الأولى ، والذي كان يؤكد فيه أهمية العوامل الخارجى في ضبط السلوك ، وبين رأيه في مؤلفاته الأخيرة التى كان يؤكد فيها دور العوامل الذاتية في المنبسط . وعلى أية حال ، هناك إجماع واضح في كتابه عن « الفلسفة وعلم الاجتماع » يدل على مبلغ اهتمامه بالعوامل الذاتية التى تتمثل في الرغبة المرتبطة بالسلوك المنشئ .

وقد تغير معنى استغراق المعايير الضابطة ، أو استمساكها - بالتدرج - واصطبغ بالصبغة السيكولوجية الخالصة ، وأصبح مائلاً للتلم ، ولعملية تكوين العادة، ولذلك فمتدما يقال إن مقياراً أميناً أصبح مستغراقاً ومستديجاً، فإن ذلك يعنى أن الأفراد يعملون على تثبيت هذا المعيار ، والامتثال له ، لدرجة أنه أصبح يمثل عادة سلوكية عندهم . وأخيراً يمكن التوصل إلى القضية التالية : إن تصورات

« استغراق الضوابط الاجتماعية ، معنى أخلاقيا في البداية ، كما هو الحال عند دوركيم ، فكان يتضمن « رغبة الفاعل في الالتزام بالمعايير » ، ثم تطور معناه بعد ذلك ، فأصبح سيكولوجيا ، ومرادفا للتمسك .

سادسا : النظام الاجتماعي

تعتبر فكرة النظام الاجتماعي ، محورا أساسيا في نظريات الضبط الاجتماعي ، حيث إهتم بعضا بتفسيره ، وبدراسة العوامل التي تقيمه ، وتدهسه ، بينما إهتم البعض الآخر منها بتحليل طبيعة هذا النظام ، وخصائصه في مجتمعات مختلفة . ويمكن في هذا الصدد أن أقترح لأم تلك النظريات التي حاولت تفسير مسألة النظام الاجتماعي ، وأهم الانتقادات التي وجهت إليها ، بإختصار شديد . والواقع أن تصور « النظام الاجتماعي » Society Order ، يمكن أن يشمل على عدة معان في آن واحد ، فهو يشير إل ضبط العنف في الحياة الاجتماعية ، وإلى وجود تبادلية في العلاقات الاجتماعية تجعلها مكملة لبعضها البعض ، وهو يعني أيضا قابلية الحياة الاجتماعية للتنبؤ ، واتساق العلاقات بين الناس واستمرارها . وهناك أربع نظريات أساسية في تفسير النظام الاجتماعي ، وهي :

١ - نظرية القهر

وهي التي تؤكد استخدام القهر القويقي ، أو التهديد باستخدام القهر الرمزي أو الأخلاقي . وطبقا لتلك النظرية ، يوجد النظام في المجتمع كنتيجة للقوة التي يستخدمها بعض أعضائه في إجبار البعض الآخر على الإتيان بالسلوك بطريقة معينة . وكما استطاعت نظرية القهر أن تفسر النظام الاجتماعي ، فإنها فسرت أيضا الإحتلال الاجتماعي ، فذهب إل أنه يمكن أن ينشأ الصراع حول مراكز القوة إذا أظهر أصحاب تلك المراكز أي ضعف في قدرتهم

على قهرو الآخرين .

٢ - نظرية : المصلحة .

ولمذه النظرية صورتان متمازتان ، الأولى ، تفسر النظام باعتباره ينتج عن " المقصد " أو " التماثل " بين الناس الذين يجدون فيه مصالحهم . وتعتبر الصورية الثانية أكثر تعقيداً من الأولى ، فذهب إلى أن النظام الاجتماعي نتيجة غير متعمدة أو غير مقصودة لأفعال عدد كبير من الناس الذين يتصرفون طبقاً لمصالحهم بطريقة مستقلة . فالحقيقة لا تتمثل في أنهم يكتشفون هذا النظام في مصالحهم ؛ ثم يدعمونه بل إنهم يدعمون النظام بطريقة غير مقصودة ، ثم يكتشفون بعد ذلك أنه يوجد في مصالحهم .

٣ - نظرية الاتفاق القيمي

وهي التي تقرر أن النظام قائم على وجود حد أدنى من الاتفاق حول بعض القيم التي قد تكون أخلاقية ، أو فنية ، أو جمالية . ويشتمل جوهر هذه النظرية في أن الأشخاص الذين يوافقون على ذات القيم ، يشكلون فيما بينهم وحدة مشتركة في مقابل غيرهم . والاتفاق حول القيم لا يمكن وحده الأهداف فحسب ، وإنما يمكن الناس من تحديد الوسائل التي تمسك على التوفيق بين مصالحهم .

٤ - نظرية التصور الذاتي

وهي النظرية الرابعة والأخيرة من النظريات التي فسرته النظام الاجتماعي . وركزت اهتمامها على تفسير " عامل الإستمرار في الحياة الاجتماعية " . فذهب إلى أنه إذا وجد النظام الاجتماعي ، فإنه يوجد معه شروط وعوامل إستمراره ،

فالمعاملات المالية في الظواهر الاجتماعية ، غالباً ما تكون دائرية ، وحينما تقوم بعض المعاملات بتدعيم النظام الاجتماعي ، فإنها تميل في نفس الوقت إلى مقاومة التغير والتفكك .

وقد وجهت عدة انتقادات إلى كل نظرية من تلك النظريات بأهمها ، ما ذكره د. بيرس كوفين ، (١) ، وتتلخص أم هذه الاعتراضات فيما يلي :

١ - إذا ادعينا أن القوم يعتبر شرطاً ضرورياً لقيام النظام في المجتمع الإنساني ، فإن هذا الادعاء يمكن أن يرفض بسهولة عن طريق رفض تلك المجتمعات التي يوجد فيها النظام دون وجود القوم الذي تعاربه سلطة مركزية معينة ، وكل ما هو موجود فيها هو مراكو السلطة داخل الجماعات الأميرية ، والمجتمع الإلهي ، والوحدات القروية ، ويرفض د. كوفين حتى اعتبار القوم عاملاً له أهمية من هوائل النظام ، فيقول إن عبارة القوم قد تحققت درجة معينة من النظام في المدي القصير ، ولكنها تؤدي إلى إثارة التناقض ، وإلى ردود أفعال متتالية على المدى الطويل .

٢ - أما عن نظرية المصلحة ، فهي في صورتها الأولى ، تغير النظام الاجتماعي في ضوء نوايا الأشخاص ، ومن الواضح أن هناك نظاماً اجتماعياً متعدد ، يوجد دون أن يكون نتيجة لنوايا الناس . وكذلك ، فلكل هذه النظريات في تفسير كيفية ظهور نوايا الناس دفعة واحدة ، وكيفية ظهور استعدادهم لتعاون قبل أن يوجد أي نظام في المجتمع . وتعتبر الصورة الثانية من نظرية المصلحة من أهم الأساليب التي عملت على تطوير النظرية البيولوجية ، عندما نظرت إلى الظواهر

الاجتماعية في ضوء عوامل مستقلة عن الارادة الإنسانية . ومن أهم الإغترافات التي رجحت إلى هذه النظرية أنها لم تفسر لنا اشتقاق المصالح . هل يقوم المجتمع بتحديد هذا أم أن الفرد هو الذي يفعل ذلك . يضاف إلى ذلك أن وجود المصالح يفترض مسبقا وجود النظام الاجتماعي . ومن ثم ، فإن عملية توافق المصالح ليست كافية لإقامة النظام وتدهيمه ولكنها متميزة ضرورية .

٣ - ويمكن توجيه نفس الانتقادات السابقة إلى أية نظرية من هذه النظريات فإذا كان البعض يفسر النظام عن طريق رده إلى الاتفاق القيمي ، يمكن الرد عليه بتساؤل موداء : وكيف يمكن التوصل إلى حالة الاتفاق ، دون أن ينبثق ذلك وجود النظام الاجتماعي . يضاف إلى ذلك أنه قد يكون هناك اتفاق بين أعضاء المجتمع على قيم ، وأهداف معينة ، ولكن يؤدي هذا الاتفاق إلى الصراع لا النظام ، فالإتفاق لا يؤدي دائما إلى النظام ، وفي حالات كثيرة يؤدي إلى النافسة ، والصراع . إلا أن وجود درجة معينة من الاتفاق القيمي ، يعتبر شرطاً ضرورياً للنظام الاجتماعي .

وقد توصل « كوهين » ، من كل هذه الانتقادات إلى نتيجتين : - إحداهما تنطلق في أن النظريات السابقة : - ستطع أن تفسر ، أصول النظام الاجتماعي ، وأن هذه المهمة قد تكون مستحيلة ، إذا أردنا إخراجها عن طريق مصطلحات سوسيولوجية خالصة : أما النتيجة الأخرى التي توصل إليها فهي أن هذه النظريات تسهم في تفسير كيفية استمرار النظام في الحياة الاجتماعية ، وكيفية تصدعه وتغيره ، أكثر مما تسهم في تفسير كيفية وجود النظام وأصله . وهو يستخلص من ذلك أن : كل نظرية من تلك النظريات تقرر شرطاً ضرورياً ، ولكنه غير كلف ، لاستمرار النظام الاجتماعي . ولذلك فإن كل النظم الاجتماعية تقوم على مزيج من القهر ، والمصلحة والاتفاق القيمي .

صابعاً : الإجراءات الاجتماعية

اتفق بعض علماء الاجتماع على تعريف « الجراء الاجتماعي » بأنه نظام هدفه
ترغيب الأشخاص الذين يحتلون بعض الأدوار في الامتثال لمعايير وتوقعات
هذه الأدوار . وهنا تبدو أهمية العلاقة بين الجراء ، والدور ، حيث تختلف
الجراءات باختلاف الأدوار ، وكذلك فإنها تختلف من مجتمع لآخر طبقاً
للتفروق الثقافية .

وقد تعرض الباحثون في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا لتحليل
الجراءات ، عن طريق تعريفها ، وتصنيف أنواعها أو صورها ، وإن أمضى
هنا إلى كل هذه المحاولات التي بذلت في هذا الصدد ، وإلا سوف اكتفى
بمعرض وتحليل وجهة نظر كل من : لا بيير ، وراد كليف براون ، نظراً لعمق
الدراسات التي قام بها كل منهما بالعمومية والشمول ، مع ملاحظة أن
آراء راد كليف براون تنطبق على المجتمعات البدائية بوجه خاص .

١ - موقف لا بيير من تعريف الإجراءات وتصنيفها

عرف « لا بيير » الجراء الاجتماعية بأنها : الطرق التي يتمكن أعضاء
الجماعة بواسطتها أن يحملوا المنحرف يردد عن انحرافه ويعود مرة ثانية إلى
الامتثال لمعايير هذه الجماعة . وهو يفرق بين طريقة الضبط أو وسيلة تقنية
وبين أسلوبه ، فطريقة الضبط تتمثل في الجراء ، أما أسلوبه فيتمثل في ممارسة
أنواع معينة من التنظيم التي تؤدي في نهاية الأمر إلى الامتثال ، ومثال
ذلك أن القانون ، والديموقراطية تعتبر أساليباً للضبط في رأيه ، أما المقاب
(بصوره المختلفة) وكذلك المكافأة ، فهما طريقة للضبط أو وسيلة تقنية
من وسائله (١) .

وينسب على ذلك ، قام د لاير ، بتصنيف الجوامات الاجتماعية على النحو التالي :

١ - الجماعات القزيفية

إن إجماع ما يميز الجوامات القزيفية في رأى لاير ، هو أنها يمكن أن تطبق للعاقبة لا للمكافأة ، ولذلك فإنها تعتبر سلبية في طبيعتها ، أما بالنسبة لجميع الوسائل الأخرى ، فليديها إمكانيات الضغط الإيجابي والسلبي معا ومثاله ذلك أن القوى أو العوامل الاقتصادية في الجماعة ، يمكن أن تستخدم ليس في متابعة الفرد فحسب ، ولكن لكافأته أيضاً ، وتشمل الأنواع المختلفة للتجارات القزيفية فيما يلي :

١ - الطرد : حيث أنه ليست لدى كل الجماعات قدرة على متابعة العضو المتحرف فيها بالطريقة القزيفية ، ولكن كل هذه الجماعات لديها سلطة الطرد القزيفي للاعضاء غير المرغوب فيهم . ويعتبر الطرد من القبيلة أو العشيرة أحد الصور الكبرى للجزاء القزيفي عند كثير من الشعوب البدائية ، أما في المجتمع الحديث فإن معظم الجماعات المهنية - بما في ذلك الأطباء ، والمحامين ، والأكاديمين - تستخدم صوراً من الحرمان الاقتصادي التي تعتبر تعميلاً للطرد القزيفي .

٢ - الاعيان : ويعتبر التهديد به ، أو مماوسمه ذاته ، من أقبح صور الجواز القزيفي ، وهو يوجد في كل المجتمعات ، غير أن التمييز العقلي أو الإيديولوجي للموت في مختلف من ثقافة إلى أخرى .

٣ - العقوبة القزيفية : إن استعمال العقوبة القزيفية كوسيلة للاضطهاد الاجتماعي ، يجب أن يميز عن البيرة ، المنحصر إلى القوة . والعقوبة القزيفية

والتمية ، والفكر . ويعتبر وضع الشخص في الجماعات غير الرسمية ، أكثر عرضة لثقل هذه المكافآت السيكولوجية . وعلى أية حال فإن علامات الإحترام والإعجاب ، تتميز بأنها غير واضحة إلى حد كبير ، شخصية أي يشعر بها طرفي العلاقة فقط .

د - الجزاءات التوقعية :

إن الفرد يتوقع دائما أن يكون عرضة لجزاءات الجماعة ، ويعتبر هذا التوقع أحد العوامل الهامة التي تؤدي به إلى الاشتغال ، ولذلك فإن توقع الجزاء ذاته تعتبر جزاءا . وعلى أساس تقييم الشخص لعضويته في الجماعة ، ويقدر إحساسه بالعواطف الاجتماعية ، يعمل كل جده على ألا يكون عرضة لأي نوع من الجزاء السلبى ، ويحاول بفرد الامكان أن يبرز مكافآت مختلفة . ولذلك يكن القول بأن الشخص يحكم بمجازات توقعية أو متوقفة ، يشرف عليها عن طريق خبرته في الجماعة .

٤ - وجهة نظر « رادكليف براون » :

عرف « الجزاء الاجتماعى » بأنه « رد فعل من جانب المجتمع أو من فئات قيمة من أعضائه ، تجاه أسلوب معين للوك ، قد يكون مستحسنا ، أو مستهجننا » (١) . ومعنى ذلك أن الجزاء يكون إيجابيا إذا كان السلوك موضع استحسان أعضاء المجتمع ، ويكون سلبيا عندما يكون السلوك موضع استهجان الأعضاء . ومن الأمثلة على الجزاءات الإيجابية : المكافآت والألقاب ، والقبلة ، والمناح . أما الجزاءات السلبية ، فهي تتضمن ما يجب ألا يفعله الفرد ، ويصنف « رادكليف براون » الجزاءات السلبية إلى نوعين :

١ - جزاءات منظمة Organized .

٢ - جزاءات منتشرة أو مشاعة diffused .

وهرف الجزاءات المنظمة ، بأنها إجراءات تنظيمية معترف بها ، توجه إلى الأشخاص الذين يعتبر سلوكهم مستهجنا أو غير مقبول من الناحية الإجتماعية . أما الجزاءات المنتشرة ، فهي جزاءات تلقائية غير منظمة ، تعبر عن الاستهجان العام من جانب المجتمع المحلي أو جزء منه . ومن أوضح الأمثلة على الجزاءات السلبية المنظمة : القانون ، ومجموعة الجزاءات التي تمارسها الهيئات التي لا تمثل المجتمع المحلي بأسره ولكنها تمثل فقط منظمات خاصة فيه ، كالكنائس ، والنوادي ، والجمعيات المهنية ، وغيرها من الجماعات التي يمكن أن تكون بمثابة وسائل منظمة تواجه -الات المتعدى على القواعد السائدة . والمجتمعات البدائية ، لديها أيضا محاكم ، تعبر عن الإرادة العامة للمجتمع بالرغم من أنها لا تطبق القوة القيدية ، وأحيانا توجد هذه المحاكم بالإضافة إلى المحاكم القانونية . وهناك أيضا جزاءات سلبية متعددة تعتبر غير منظمة ، لى مشاعة ، فعلى الرغم من أنها تتضمن نماذج نظامية للسلوك ، فهي لا توضع عملا من جانب هيئات أو سلطات رسمية . وفي الغالب تمثل تعبيرات عن الرأي العام ، في للمجتمع المحلي ، ومن الأمثلة على ذلك : السخرية ، وحرق المنازل ، وسرقة الماشية ، والسحر الأسود .

هذا ، ويقترح دزاد كليف براون ، تصنيف آخر للجزاءات الإجتماعية ، يتقاطع مع تصنيفها الى منظمة ومنتشرة ، فالجزاءات إما أن تكون : أولية أو ثانوية . والجزاءات الأولية ، هي التي تتضمن فعلا من جانب المجتمع المحلي برمتة (سواء كانت منظمة أو غير منظم) ، أو من جانب هيئات السلطة فيه .

أما الجزئات الثانوية : فهي التي تتضمن فعلاً يقوم به شخص معين أو جماعة من الأشخاص إزاء شخص أو جماعة أخرى ، وبهذا المعنى يكون القانون المدفوع في المجتمعات الغربية ، « جواماً ثانوياً » ، ولذلك فإن الجزئات والثانوية مرتبطة بالذنوب الخاصة أكثر من ارتباطها بالذنوب العامة .

وعلى أية حال ، فإن أوضح تصنيف يمكن أن يوضع للجزئات هو الذي يتمثل في تقسيمها إلى : سلبية ، وإيجابية ، أي أنها إما أن تتعلق بالتقارب ، أو بالمكافأة . وبعد ذلك تنقسم الجزئات العقابية إلى صيغ وأنواع مختلفة ، وكذلك الحال بالنسبة للجزئات المتعلقة بالمكافآت .

يمكن بعد ذلك كله أن أتمتع النتائج العامة لهذا الفصل على النحو التالي :
الخلاصة : إن موضوع الإمتثال ، والانحراف ، وفقدان للمعايير جزءاً هاماً في نظرية الضبط الاجتماعي ، وتوصل الباحثون المتحدون فيه إلى بعض النتائج التالية :
والأفكار ، التي يمكن صيغتها في القضية الآتية : أن هناك عوامل متعددة ، تسهم في كل من الإمتثال ، والانحراف ، وأنه بالرغم مما يبدو بينها من تناقض ظاهري ، إلا أن النظرة الواقعية إليهما تكشف عن أنه كلا منهما : الخاضع من الارتباط بغير معينة والامتثال لها في أغلب الأحيان .

ثالثاً : أهتم الباحثون في نظريات الضبط الاجتماعي أيضاً بتصويري : الدور والمركز وأهميتهما في الضبط الاجتماعي ، وتوصلوا في هذا العدد إلى أهمية المركز المكتسب في ضبط سلوك الشخص في المجتمع الذي يتميز بالنسق الطبقي المفتوح ، أما للمركز الموروث ، فهو أكثر أهمية وفاعلية كعامل للضبط في المجتمع الذي يتميز بالنسق الطبقي المغلق . وتظهر أهمية الدور والمركز بالنسبة للضبط الاجتماعي ، في قدرة كل منهما على التحكم في سلوك الفرد عن طريق

زيادة حقوق المركز أو الإقلال منها . أى أن المركز فى حد ذاته يمكن أن يمارس أنواعا عديدة من الجوانب : السلبية ، والاجبائية نحو سلوك الفرد .

ثالثا : قام عدد من الباحثين المحدثين بدراسة الضبط الاجتماعى من خلال تحليل متعمق لكل من القوة والسلطة . ولكنهم اختلفوا فى التمييز بين هذين التصورين ، وفى ادراك العلاقة بينهما . على أن الاتجاه السائد بالنسبة لهذا الموضوع هو الذى ينظر الى القوة بوصفها عارسة الضبط عن طريق القهر ، دون الاهتمام بأهداف الجماعة أو موافقتها ، وينير حق من جانب من يمارس القوة . أما السلطة فهى تمارس الضبط من أجل تحقيق أهداف الجماعة ، ويتم ذلك بطريقة قانونية رسمية .

رابعا : كانت مسألة عملية التكوين النظامى ، موضع اهتمام عدد من الباحثين فى الضبط الاجتماعى ، فخص منهم بالذكر : بارسونز ، الذى حاول أن يقوم بتحليل طبيعة هذه العملية ووظائفها . وتوصل الى مسائل :

١ - تعتبر عملية التكوين النظامى ، مسألة دينية ، وهناك نوعان من المتغيرات التى تؤثر فيها ، وهى : التوجيه القيمى (الذى يحدد الأولويات النظامية) والتوجيه العائلى (وهو مرتبط بالمجتمع ، ولكنه موجه نحو الفرد)

٢ - تقوم العملية النظامية بوظيفتين ، الأولى : تحديد أولويات الدور لضمان عدم وجود صراع داليم بين الأدوار المختلفة . والآخرى : وضع جدول زمنى ومكانى يحدد الأوقات والأماكن التى يمارس فيها كل دور . وللملاحظ أن عملية التكوين النظامى تزيد من فاعلية الضبط الاجتماعى ، وتعمل على تدعيمه باستمرار .

خامسا : ويأتى الموضوع الخامس ، وهو استنماج المعايير . والواقع أن استنماج هذا المفهوم بدأ أخلاقيا (عند دور كايم) ، فكان مرادفا للرغبة فى الامتثال للمعايير ، واعتبارها جزءا من حياة الإنسان الأخلاقية ، ثم تطور بعد ذلك ،

واتخذ الطابع الحيكولوجي عندما أصبح مرادفا للتعليم ، والاستملاج ، والتمرد وأخيرا أصبح مفهوماً سوسيولوجيا .

سادسا : حاول عدد كبير من الباحثين في علم الاجتماع تحليل طبيعة النظام الاجتماعي وأصوله ، وعوامل استمراره في المجتمع . وقد اختلفت اتجاهاتهم في التفسير ، على أن هناك رأيا يوفق بين هذه الاتجاهات كلها ، وهو الذي مؤداه أن القهر والاتفاق القيمي ، والمصلحة ، تعتبر عوامل ضرورية لاستمرار النظام الاجتماعي ، أما البحث عن أصول النظام فهو اقرب الى الدراسة الفلحفية منها الى الدراسة العلمية السوسيولوجية .

الباب الثالث

القانون والمجتمع

- الفصل السابع : الملائح الأساسية لتطور دراسة القانون في علم الاجتماع .
- الفصل الثامن : موقف علماء الاجتماع من أم مباحث القانون .
- الفصل التاسع : القانون والجريمة والسلوك الانحرافي .
- الفصل العاشر : العلاقة بين القانون والمجتمع .

الفصل السابع

الملاحظ الأساسية لتطور دراسة القانون

في علم الاجتماع

أولاً : تطور الدراسة الحوسبولوجية للقانون .

ثانياً : القانون من وجهة النظر الماركسية .

ثالثاً : علم الاجتماع القانوني وفقه القانون .

الفصل السابع

الملاح الأساسية لتطور دراسة القانون

في علم الاجتماع

كانت للقانون مكانة خاصة لدى علماء الاجتماع ، لدرجة أن بعضهم ركز اهتمامه الأساسي على دراسته ، فحاول أن يضع تعريفاً شاملاً له ، وتصنيفاً لأقسامه ودراسة لأصوله ، ووظائفه الاجتماعية ، ولدى تأثيره في المجتمع وتأثر المجتمع به . وتصب المهمة الجوهرية لهذا الفصل على بيان أهم ملاح تطوير الدراسة السوسيولوجية للقانون ومدى اختلاف علماء الاجتماع أو اتفاقهم حول المسائل الأساسية التي ينبغي إدراجها تحت ما أسماه بعلم الاجتماع القانوني ، ثم توضيح وجهة النظر الماركسية في القانون وأهم الاعتراضات التي وجهت إليها . والتعرف على المنظورات الأساسية للقانون عند فقهاءه ، واختلافات الجوهري بين علم الاجتماع القانوني ، وفقه القانون ، لتحديد مدى إمكانية وجود منطقة لتقاء بينهما .

أولاً : تطور الدراسة السوسيولوجية للقانون

ليس هدفنا الأساسي من هذه المحاضرة أن نعرض فيها النظريات السوسيولوجية في القانون ، أن نضع تصنيفاً شاملاً لها يقوم بتقسيمها إلى عدة نماذج أساسية ، لكل نموذج منها طابع مميز ، وإنما نريد من هذا العرض وضع إطار عام نستطيع من خلاله أن نلقى الضوء على أهم تلك المحاولات التي بذلها علماء الاجتماع لدراسة الظاهرة القانونية ، وتصوير الملاح الأساسية لتطور تلك النظريات التي

ما ذلك تحتاج حتى الآن إلى تطوير وتدعيم مستمرين ، والواقع أن هناك اتفاقا يكاد أن يكون عاما بين معظم علماء الاجتماع على أن الدراسة التي قام بها مونتسكيو Montesquieu ، في كتابه عن « روح القوانين » تعتبر بمثابة أول محاولة في علم الاجتماع القانوني ، فهو لم يستمد مبادئه من علم اللاهوت كما فعل فقهاء القانون في العصور الوسطى ، أو من العقل الخالص كما فعل فقهاء القانون في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، أو من الميثافيزيقا كما فعل مؤرخو القانون وفلاسفته في القرن التاسع عشر ، ولأننا استقينا من الوقائع التي قام بجمعها ودراستها في الوقت الذي كان يكتب فيه كتابه هذا (١) . وقد نظرت مونتسكيو ، إلى القانون بوصفه جزءا من الحياة الاجتماعية يقف على قدم المساواة مع بقية الأجزاء الأخرى التي تحكم الناس وتوجه سلوكهم ، والقانون يتشكل عن طريق المجتمع ، وهو نفسه يقوم أيضا بتشكيل المجتمع : فهناك علاقة متبادلة بين القانون والمجتمع ، وليس من الصلة بينهما من جانب واحد ، أي أن القانون لا يفرض على المجتمع فرضا ، ولأننا هو من وضع المجتمع ، وهو في نفس الوقت يؤثر في المجتمع . وقد تكلم مونتسكيو ، عن « قانون الطبيعة » وهو طبعا لفهمه الخاص . يمثل مجموعة الفرائض الطبيعية للناس ، والتي يجب أن تتفق معها سائر القوانين ، ذلك أن العقل هو الذي يقوم بإكتشاف قانون الطبيعة ، والعقل واحد في كل زمان وكل مكان وعند كل الناس ، وليس القانون الوضعي لأي مجتمع سياسي منظم ، أكثر من مجرد توضيح لقانون الطبيعة .

هذا إلى جانب أن هناك عوامل أخرى بجانب القانون تؤثر في حياة الناس ، كالفن

1 - Georges Gurvitch and Wilbur E. Moore, Twentieth century sociology, chapter XI by Roscoe Pound, 1945, p 303.

أن يتجاوز تصور الواقع، لأن التصور وظيفة تعين على إدراك الواقع إدراكاً سليماً. أما الملاحظة الباطنية، فهي أن كون تصور أن قوانين المجتمع هي من صنع الحكام والمشرعين وأنها مفروضة على أعضاء المجتمع، ونسى أن التشريع ليس إلا مصدراً واحداً فقط من ضمن مصادر عديدة للقانون، كالعرف والسوابق القضائية وغيرها. وبناء على ذلك، فإنه لا يمكننا إلا أن نقول إن كونت قد تراجع بتصور القانون عدة خطوات إلى الوراء، وأنه لم يحاول أن ينشئ بطور من أفكاره ونسكيوه بل كان متمسكاً برأيه إلى حد المتصف ولم يستفد مما كتبه مونتسكيو. أما الوضعية بوجه عام والتي ينشئ إليها كونت (بصورة أو بأخرى) فتنبهنا أيضاً. وعلى حد قول جيرفيتش - قد استبعدت من مجال دراستها مجموعة من الحقائق الأساسية في المجتمع، كالقانون، والأخلاق، والدين (١).

وجلس بالذکر أن هناك من الباحثين بعد كونت، من صرفوا الإقبال عن دراسة القانون، ووجهوا أكبر اهتمامهم إلى المجتمعات البدائية التي يسودها العرف، وبذلك أصبح العرف، الموضوع الأساسي لدراستهم.

وبالرغم مما ذكر من أن الوضعية استبعدت دراسة القانون، والأخلاق، والدين إلا أن الإجماع المفضى هو الاتجاه الوحيد الذي تفرع عن الوضعية وأهتم بدراسة القانون، وكان ذلك على يد «هربرت سبنسر» Spencer الذي اهتم بالدراسة الإثنوجرافية للقانون، فأصبح القانون في نظره هو صورة أقوى من العرف، وأكثر مباتاة منه، ذلك لأن العرف يطبق قاعدة المثل على الأحياء، وقد طالع سبنسر القوانين باعتبارها نظاماً سياسياً، تتطور في المجتمع السياسي المنظم، وتأمر سبنسر في ذلك برجال القانون التاريخيين. ويجمع بعض

الدراسين على أن كتاب سينر عن «المدافعة» وثقنى يمثل تصنيفاً للحقوق الطبيعية التى تستقى بطريقة منطقية من قانون الحريات المتساوية الإجتماعى، متأثر بكتابات كانط بالرغم من أنه ذكر أنه لم يقرأ لكانط على الإطلاق (١).

وبناء على ذلك يمكننا القول بأن مونتسكيو، وكونت، وسينر، قد اختلفوا أشد الاختلاف، حيث نظر مونتسكيو إلى القانون باعتبار أنه يؤمر فى المجتمع ويتأثر به وأنه ضرورى ولاغنى عنه، أما كونت فقد نظر إليه بوصفه مجموعة الأحكام التى يفرضها الشرعون والحكام على المجتمع، وبذلك رفض الاعتراف بأهمية القانون، وأكد ضرورة إختفائه من المجتمع. وتصور سينر القانون باعتباره نظاماً سياسياً يوجد فى المجتمع السياسى المنظم ويتطور عن طريقه.

وقد ظهرت فى علم الاجتماع بعدد دراسة القانون عدة اتجاهات، إلا أنها لم تكن جديدة بطور علم اجتماع قانونى، نذكر منها على سبيل المثال الاتجاه الميكولوجى الإجتماعى الذى توهمه «لسترورد Lester Ward» و«جبريل تارد Gabriel Tard»، و«بالدين L. M. Baldwin» والاتجاه الصورى السوسيولوجى الذى يشتهر «جورج زيمل George Simmel»، و«دون وايز L. Von Wiesse»، أهم مثليه، وكذلك الاتجاه السلوكى. إلا أن جيفرثيش يرى أنه بالرغم من السلوكيين قد وقعوا فى تناقضات عديدة فيما يتعلق بالقانون وأن دراساتهم لم تود إلى أى جديد، وأن المفهوم السلوكى ليس إلا رجوعاً ساذجاً إلى مستوى النزعة الطبيعية الاجتماعية القائمة على علم

1 -- Roscoe Pound, sociology of law, from: Georges Gurvitch and W. E. Moore, Twentieth century sociology, P. 305,

الفسولوجيا، إلا أن العلوكية أنتجت الكثير بشأن دور التنظيم، والقواعد، والقيم، والابتكار في سلوك أعضاء المجتمع (١).

ويمكننا في هذا الصدد أن نمود إلى موقف له أهمية في علم الاجتماع القانوني وهو موقف « فوستيل دو كولانج *Fustel de Coulanges* » الذي حاول عن طريق دراسة القوانين اليونانية والرومانية أن يثبت وجود علاقة وظيفية بين القانون وسائر النظم الاجتماعية الأخرى، وعصوما بينه وبين العقيدة القديمة، وبعد أن أكد في كتابه عن المدينة العتيقة، أهمية القدسية التي يسميها القانون القديم في المجتمع اليوناني، قام بتحليل العلاقات المتبادلة بين العقيدة، وقانون الميراث على وجه الخصوص، وفسر سبب حرمان الابنة من الميراث وتمتع الابن بهذا الحق، بأن الابن يكمل عقيدة أهل بيته، بينما تنتمي الابنة عند زواجها إلى بيت آخر، وبالتالي تبدأ في ممارسة عقيدة عائلة المقيدة في بيت أبيها، وهي لذلك لا تستحق أن تراث. وذهب أيضا إلى أن القوانين القديمة ليست إلا مجموعة قواعد تمكس عقائد الناس، وتنظم سلوكهم، وتحدد تطلعات السلطة في العائلة القديمة. وهكذا فقد كانت تلك القوانين عبارة عن مجموعة التكاليف الدينية والعبادات، والإحكام المتعلقة بطقوس العقيدة (٢). ولذا حاولنا أن نبرز ذلك الطابع العام الذي سيطر على كتاب « فوستيل دو كولانج » المشار إليه، يمكننا أن نقول إنه حاول في تنال هذا الكتاب أن يفرس القانون باعتباره نظاما اجتماعيا يتأثر بالنظم الأخرى، وعصوما العقيدة، ويؤثر فيها. وهكذا،

1 — George Gurvitch, op. Cit, pp. 20 - 21.

2 — Fustel De Coulanges, La Cité Antique, Etude sur Le Culte, Le Droit, Et Les Institutions De La Grece Et De Rome, 3e ed, paris, 1870. pp, 63, 78, 92-24, 218 - 226.

كان كولانج ، يرفض باستمرار - وبطريقة غريبة مباشرة - وجهة النظر
اللازمة للقانون ، وهي ان ترى أن القانون عبارة عن مجموعة من القواعد
المفروضة على أعضاء المجتمع ، وإنما نظر إليه باعتباره نظاما كبقية النظم الأخرى
يؤثر فيها كأي تأثير بها .

ويرجع كثير من الفضل إلى روس E. A. Ross في توجيه الإنهاض نحو
المنظور السوسيولوجي للقانون حيثما برز دوره كوسيلة من وسائل ضبط الاجتماع
المتعددة ، وكدعامة أساسية للنظام ، وأكثر الوسائل تخصصا وإحكاما ، فضلا عن
أنه يمارس عن طريق المجتمع . ومن أهم وظائفه أنه يقوم بردع هؤلاء الذين
يتكبدون أحمالا عدوانية ، بطريقة حاسمة فيتصرف معهم بطريقة ملزمة ، ووفق
أهمالم الذي يؤدي إلى الاخلال بإحدى قواعد العلاقات الاجتماعية أو التعاقدية .
وأهم دروس ، بدراسة العلاقة الوظيفية بين القانون وسائل الضوابط الاجتماعية
الأخرى ، وذهب إلى أن تكامل القانون في الميكل العام لضبط الاجتماع
يسمح بدراسة في علاقته الوظيفية بالأوضاع الملزمة للمجتمع ، مما يهيء قاعدة
محددة لقيام علم اجتماع قانوني ونموه ، وبذلك يتحقق المنظور السوسيولوجي
للقانون الذي لا يتساوى مع أي دستور آخر . فضلا عن ذلك فإن القانون عند روس ،
ليس عاما ولا ثابتا ، وإنما يتكيف مع الوضع الذي يرغب المجتمع أنه يحميه
نفسه فيه . ومن ثم فإن أهمية القانون بالنسبة لوسائل الضبط الأخرى مسألة
تختلف من مجتمع إلى آخر ومن نموذج اجتماعي إلى نموذج آخر . ويرى روس ،
أن القانون يتطور ، مثله في ذلك مثل المجتمع ، من حالة التجليس إلى الاجتماع ، ومن
المسؤولية الجماعية إلى المسؤولية الفردية ، فالمعادلة التقليدية مثلا كانت وما زالت
تضم عقوبات متجانسة ، أي ذات نتائج متشابهة جدا ، فدفع الدية كان بدلا

الدم في كل الحالات ، وكانت العدالة تنظر إلى السبب للتمييز الذي أدى إلى الجريمة حتى ولو كان إنسانا غير عاقل ، أو حيوانا ، أو مجادا ، ثم تطور القانون إلى مرحلة أخرى كان محور الإهتمام فيها منصبا على فكرة المسؤولية الأخلاقية ، ومقيار الذنب التي تعتبر أساسا لمسلم العقاب . وأصبح العقاب يعتمد على مبدأ مؤداه أن ما يجب أن يوقع عليهم العقاب لم فقط هؤلاء الذين يخافون من العقاب ، وقد كان ذلك مصاحبا للتمييز الذي حدث في المسؤولية وحوالها من النطاق الجمعي إلى النطاق الفردي . ففى المجتمعات البدائية ، كانت أسرة الجاني ، وأقاربه هم الذين يقع عليهم العقاب ، وكان الأخذ بالثأر هو الوسيطة الوحيدة للعقاب والإنتقام ، ولذلك لم تكن القوانين أهمية بالنسبة للأفراد ، ولكن أصبح القانون بعد ذلك يركز على الشخص الجاني ، وعلى رده فقط دون محاولة المساس بأعضاء أسرته أو أقاربه . وأخيرا تعرض دروس مسألة هانة وهي مكانة القانون الراحة ، ودوره في النظام الاجتماعي ، وهو يزي أنه بالرغم من أن الخوف من القانون أصبح مسألة أقل أهمية من ذي قبل ، وبالرغم من أن دور القانون في المستقبل يمكن أن تقل أهميته عما هو عليه الآن ، فانا لا يجب أن تنتظر إلى الالتزامات القانونية على أنها قد كتب عليها الموت ، فإزاله القانون حتى يومنا هذا حجر الأساس في صرح النظام الاجتماعي (١) .

ويمكن في هذا العدد أن تسجل بعض الملاحظات على موقف روس :

- ١ - إهتم بالتركيز على فكرة قانونية ذات أهمية ، وهي فكرة الردع ، التي اعتمد عليها بعض علماء الاجتماع فيما بعد في دراساتهم للقانون ، ومنهم دوركسيم .

٢ - إهتم بدراسة وظائف القانون ، وبالرغم من أنه قد تعرض لمسئفا الموضوع بطريقة عارضة ومختصرة ، إلا أن هذا المبحث اعتبر مبحثا هاما عند علماء الاجتماع الذين أتوا بعده ، وسوف تعرض لهذا الموضوع مرة أخرى في الصفحات التالية .

٣ - كانت نظره للقانون نظرة وظيفية تكاملية ، فبالإضافة إلى أن القانون أداة ملزمة لسلوك أعضاء المجتمع ، فهو من الناحية الأخرى يتأثر بالمجتمع ، ويختلف من نموذج إجتاعي إلى نموذج آخر .

٤ - تعرض كذلك لمبحث ، اعتبر فيها بعد من أهم مباحث الإجتاع في القانون ، وهو مكانة القانون بالنسبة لبقية الضوابط الاجتماعية ، أو وضع القانون في نسق الضبط الاجتاعي .

٥ - كان له أثر بالغ في دراسات دابورده لعلم الاجتماع القانوني، وخصوصا فكرته عن أن القانون هو أداة متخصصة من أدوات الضبط الاجتاعي ، وأنه يمارس وظائفه عن طريق هيئات متخصصة ومسؤولة .

٦ - استطاع أن يصوغ فكرة إختلاف القانون من نموذج إجتاعي إلى نموذج آخر ، وقد أخذ دور كبير هذه الفكرة وأسس عليها تقسيمه لقانون إلى نوعين ، نوع يوجد في المجتمع الذي يتصف بالتضامن الآلى ، ونوع آخر يوجد في المجتمع الذى يتسم بالتضامن العضوى . كما أن جـيرفيتش أيضا اعتمد على تلك الفكرة في تصنيفه للجماعات الخاصة ، والاطر القانونية .

وهنا باتى دور دوبركيم Durkheim ، ، حيث أن محاولته لتقسيم علم الاجتماع إلى فروع خاصة ، تعتبر أول محاولة من هذا النوع . وقد أدرك دوبركيم أهمية تخصص العلوم وداسة كل فرع بجانب معين من جوانب العلاقات

الإنسانية ، بينما رفض دكرونت ، من قبل فكرة إقسام علم الاجتماع إلى فروع خاصة ، مما أدى إلى تعويق البحث في مجال هذا العلم . وقد حاول دوركيم أن يقضى على تلك المواقف التي وضعتها في طريق علم الاجتماع بقانوني الوضعية السوسيولوجية من ناحية والنزعة الطبيعية من ناحية أخرى ، وكانت محاولته أكثر عمقا ومنهجية من النظرية الأمريكية في القانون والضبط الاجتماعي ، وهي تعتبر إحدى الإسهامات العامة التي مهدت انقيام علم الاجتماع القانوني . والواقع أن دوركيم قد استبعد نهائيا وجهة النظر التي ترى أن القانون ليس أكثر من مجرد تشريع قام به الحكام والمشرعون ، فالقانون في نظره ظاهرة اجتماعية .

يضاف إلى ذلك أيضا أنه استبعد تلك القوانين العامة التي تصور تطور المجتمع ، ولم يعترف إلا بوجود القوانين الاجتماعية الموجودة بالفعل . أما الخاصية الضرورية للقانون فهي تكمن في القهر ، والإلزام ؛ والقانون عنده رمز مرئي يشير إلى التضامن الاجتماعي ، ولا يمكن أن تستمر حياة المجتمع دون وجود قانون يضع الحدود ويرسم العلاقات ويحدد جميع المتغيرات الضرورية للتضامن الاجتماعي . وإعتادا على هذا المفهوم ، فإن هناك صورتين للقانون : صورة القانون العقابي ، وصورة القانون التوعضي . الأول يشتمل على مجموعة القواعد الجزائية التي تهدف إلى عقاب السلوك غير الاجتماعي ؛ أما الثاني فهو يحاول أن يصلح الأخطاء ويصلحها . وينطبق القانون العقابي على ذلك النوع من التضامن الذي يتم من خلال تشابه المصالح ، أما القانون التوعضي فينطبق على المجتمع المعقد الذي يتسم بالتضامن المعنوي ، واللاشعالي وتقسيم العمل (١) .

(١) سوف يرد الحديث عن هذه النقطة بمزيد من التفصيل في الجزء الخامس بتصنيف القانون والأنساق القانونية .

غير أن هناك بعض الانتقادات التي يمكن ذكرها في هذا المقام وهي :

١ - ذهب جيرفيتش Garvitch ، إلى أن دور كيم قد قدم الكثير إلى علم الاجتماع القانوني ، وحاول أن يعطيه مكانة هامة في مجال علم الاجتماع العام وذلك عندما رفض تصورات « كونت » عن القانون وعن قوانين التطور رفضاً قاطعاً (١) .

٢ - يرى جيرفيتش أيضاً أن دور كيم بالغ في توضيح أهمية الرموز القانونية في دراسة الواقع الاجتماعي ، وقد دفعته هذه المبالة إلى فشله في القضاء على جميع المواقف التي تحول دون الفهم الصحيح الذي يجب أن يقوم به رجال القانون وعلماء الاجتماع . ورد جيرفيتش هذا الفشل أيضاً إلى عاملين آخرين ، وهما : أن دور كيم رأى أن المنهج الوحيد لدراسة الظاهرة الاجتماعية هو المنهج الحسبولوجي ونسى أن المنهج الحسبولوجي لا يكفي وحده ، للكشف عن تلك الأطر المتداخلة التي توجد بين الظواهر الاجتماعية المختلفة ، وبين نماذج السلوك ، والرموز ، والأفكار ، والقيم . ونسى أيضاً أن علم الاجتماع القانوني يمكن أن يستفيد من تلك الجهود التي قامت بها فلسفة القانون ، وعلم الفقه في دراسة الظاهرة القانونية ، وأن هذه الفروع يمكن أن تقدم الكثير إلى علم الاجتماع القانوني . أما السبب الثاني كما يرى جيرفيتش ، فإنه يرجع إلى تأكيد دور كيم المستمر على توحيد الأفكار ، والمثل ، والقيم مع الشعور الجمعي ، ونسى أن العقل الجمعي أو الشعور الجمعي يصبح طبقاً لهذا الرأي غير مختلف عن الشعور الفردي . إن دور كيم وضع مسألة الشعور الجمعي ، التي تعتبر وحدة ميتافيزيقية روحية في محل دراسة العلوم الاجتماعية الخاصة ، ومن الواضح أن علم الاجتماع القانوني عند دور كيم عندما يستند على

أساس روحي كالشعور الجمعي ، فإنه - على حد قول جيرفيتش - يتخطى حدود العلم الرضعي . وقد تسامل جيرفيتش في هذا الصدد (١) إذا كان هناك فرق بين النظم القانونية ، والأخلاقية ، والدينية أم أنها تعتبر جميعا محصلات أو مظاهر لمثل الجمعي (١) .

والواقع أنه على الرغم من الانتقادات التي وجهها جيرفيتش إلى دور كيم إلا أنه اعترف بدوره في تطوير علم الاجتماع القانوني ، وسأل أن يبدله من بعض أفكاره ، ويضيف إليها ، عن طريق دراسته للعلاقات بين صور التجمعات وأنواع القانون .

٣- أشار روسكو باوند . R. Pound ، إلى أن دور كيم لم يذهب إلى أبعد من التمييز بين القانون المعنوي والقانون الترميضي ، وأنه استوحى هذه التفرقة من صورة القانون الفرنسي في ذلك الوقت ، حيث تفرع إلى صنفين : وحيائي (٢) .

٤- أدرك دور كيم وجود علاقة وظيفية بين القانون وصورة التضامن الاجتماعي ، فالقانون يحدد علاقات الناس في مجتمع معين يتسم بتضامن اجتماعي من نوع خاص وهو من ناحية أخرى ، ينعكس نظام التضامن الاجتماعي لمجتمع معين أو أنه يستتر نتيجة لهذا التضامن

أما ألفريدو باريتو Pareto فقد عالج قضية القانون ، ليس في كتابه المخصص لهذا الموضوع ، وإنما بسبب تعرضه لدراسة علم الاجتماع العام . وقد ناقش باريتو نظرية صناعة القانون وشروط تلك الصناعة ، فضلا عن قضية الطاقة

1 - Georges Gurvitch, op. Cit. p. 34 - 35.

2 - Roscoe Pound, op. Cit. p. 307.

والسيطرة . ويرى بعض العلماء أن باريتو رفض التفكير العقل كآساس أو مصدر لقواعد القانونية وكان يميل إلى تأييد مفاهيم دور كيم الأساسية . فحاول أن يرجع القانون إلى عدد من الظواهر ذات الأساس الشمورى الاجتماعى الذى يعتبر انمساكاً لخصائص الفردية . يضاف إلى ذلك أنه اهتم بدور الصفوة فى ممارسة القوة ، وفى تشكيل القانون ، معتمدة فى ذلك على تلك الهيمنة التى تصنع بها (١)

ومنا لا بد أن نقف وقفة عند ما كس فيبر Max Weber الذى أسهم بدور هام فى تطوير علم الاجتماع القانونى ، حيث اعتقد أن الأساسى لعلم الاجتماع تكمن فى أنه يقوم بفهم المعانى الداخلة التى توجد وراء السلوك الاجتماعى ومن الأمثلة على تلك المعانى : الأغراض ، والأهداف ، والقيم . وقد طبق هذه الفكرة فى نطاق علم الاجتماع القانونى ، فقام بتحليل الأناسق القانونية التى أقامها رجال القانون فى المجتمعات الرومانية ، والاقطاعية ، والرأسمالية ، لى يتوصل إلى كيفية تأثير تلك الأناسق المعيارية فى السلوك الاجتماعى . وبذلك كان انقير دور هام فى تهيئة الفرصة لإيجاد نوع من الفهم المتبادل بين علماء الاجتماع ورجال القانون ، فأوضح مناطق الالتقاء بين علم الاجتماع وفقه القانون ، فى المعائل التى تملق بتشكيف العلاقات بين الناس ، وتنظيم السلوك من طريق المجتمع السياسى المنظم . وفى هذا المقام يملق د بارون ، على موقف فيبر من دراسة القانون ، فيقول إن فهمه للقانون كان أفضل من فهم علماء الاجتماع الذين سبقوه ،

1 - N. S. Timasheff, An Introduction To The Sociology Of Law, Cambridge, 1929, p. 46.

— International journal of comparative sociology,

V. VIII — Number, 2 september 1967, P. 270.

ويرجع ذلك إلى معرفته بتاريخ القانون وإلمامه بالخلفية القانونية النظرية
السوسيولوجية في القانون (١) .

ولابد أن نعرض في هذا الصدد لموقف « بارسونز Parsoni » من
القانون ، وعلاقته بعلم الاجتماع ، فقد أدرك منذ البداية أن القانون وعلم
الاجتماع يتحركان في منطقة واسعة تشتمل على الاهتمامات المتداخلة ، غير أنه
يرى أن تلك المحاولات التي بذلت بهدف إكتشاف الإهتمامات المتداخلة
والعلاقات المتبادلة لم تكن كافية أو مقننة . وأنه عندما تقوم دراسة القانون ،
من وجهة النظر السوسيولوجية يجب أن تركز إهتمامنا على مسألتين أساسيتين :
المسألة الأولى ، هي أن القانون مرتبط بالتماذج ، والمبادئ ، والقواعد التي تطبق
على أعمال الناس وأدوارهم في المنظمات التي يربطون بها ، وأنه ليس عبارة عن
مقولة تشتمل على أوجه السلوك المحسوس ، بل إنه ظاهرة نظامية ، ترتبط بالتماذج
المباعدة التي تشتمل بدورها على أنواع مختلفة من الإجراءات . أما المسألة الثانية
التي ركز إهتمامه عليها ، فهي أن لقانون أنواعا مختلفة ، وأن إختلافها يرجع إلى
تعدد صور العلاقات الاجتماعية ، فالقانون ينظم بعض العلاقات الاجتماعية في كل
مجتمع ، وبالتالي فإن كل مقولة من مقولات العلاقات الاجتماعية التي يتم دراستها
علم الاجتماع ، تنتظم عن طريق القانون في بعض المجتمعات ، وقد حدد « بارسونز »
مجموعة القضايا الأساسية التي تتعلق بالقانون ، والتي يجب أن يتصدى لدراستها
عالم الاجتماع ، وتصورها كما يلي : الأولى ، شرعية *legitimation* لسق القواعد
القانونية ، أو قانونية القانون . وهو يتساءل هنا الصدد ، لماذا يجب أن نتمثل
القواعد ؟ أو بتعبير آخر : ما هو أساس الحق ؟ هل من اليسر إتباع أية سلطة دون

وجود أى مورد لذلك أو هل مجرد وجود بعض القيم الدينية وبعض الحقوق الطبيعية يجعل التمدى عليها أمراً صعباً أو خطأ؟ أما الثانية، فهي تتعلق بمعنى القاعدة التى يجب تنفيدها فى موقف معين وفى دور محدد. ومع وجوب صياغة القاعدة القانونية فى مصطلحات عامة، إلا أنه لا يمكن أن تطمس هذه العمومية معالم الموقف الذى ينطبق عليه القاعدة، وإنما لا بد أن تعدد بوضوح التزامات وحقوق الشخص فى موقف معين، وهذه القضية تحتاج بدورها إلى دراسة مفصلة، وتحليل يقوم به علماء الاجتماع. وتتمثل القضية الثالثة بالنسبة إلى ترتيب على الإمتثال (أو عدم الإمتثال) للقواعد، سواء كانت إيجابية أو سلبية. وفى هذا الصدد ترتبط درجة إمتثال الشخص بمجموعة من الظروف والعوامل التى يجب أن يهتم بها عالم الاجتماع. يضاف إلى ذلك أن مسألة الجزاءات تندرج تحت النسق القانونى، وهى جدرة بالدراسة والتحليل. أما القضية الرابعة والأخيرة، فهي ترتبط بمن يقومون بتنفيذ القواعد القانونية، وهم الذين يشكلون السلطة القضائية.

وبعد أن عرض بارسونز القضايا الأساسية التى يجب أن يتصدى لها عالم الاجتماع فى دراسته للقانون حاول أن يجيب باختصار عن كل قضية، وبوجه عام يرى أن النسق القانونى يرتبط أشد الارتباط بالوظائف أو العمليات السياسية، فالنسق القانونى والنسق السياسى هما اللذان يشتركان فى تحديد الجزاءات، ورسم مهام السلطة القضائية. أما عن السبب الذى جعل بارسونز يربط بين القانون والنسق السياسى فهو اعتقاده بأنه لا يمكن بأى حال أن يتجنب أى مجتمع استعمال القوة التمييزية أو التهديد بها كأسلوب للقهر والردع، ولتهديم الالتزام المعايير؛ لكنه أدرك أن استخدام العنف بما يكون مصدراً خطيراً من مصادر تصدع النظام الاجتماعى، ولذلك وجد فى التنظيم السياسى أداة رشيدة، وهىئة متخصصة، تعدد الاستخدامات المختلفة للقوة التمييزية وتعمل على تعديلها باستمرار، وإكثيافها

الظروف الاجتماعية والسياسية المتغيرة ، وذلك بجانب قيامها بوظائفها الأخرى
المديدة . ومن أجل هذا فإنه يجب أن يرتبط التسق القانوني ارتباطا كاملا
وحقيقيا بالدولة ، لأن السالمة المختصة بتوقيع العقاب الفيزيقي ، تعتبر حقا للدولة
فقط ، وهنا يستلزم القانون أن يستخدم هيئات الدولة لتنفيذ الإجراءات .

نخلص من ذلك إذن إلى أن بارسونز نظر إلى القانون ليس باعتباره مقولة
تضمن أوجه السلوك المحسوس ، أو باعتباره مجموعة من القواعد المجردة ، بل على أنه
مجموعة من القواعد والمبادئ التي ترتبط ببعض نماذج الإجراءات التي تطبق بطرق
معينة وترتبط بعلاقات اجتماعية بالذات . والحقيقة أن بارسونز قد أسهم بدور
هام في توضيح العلاقة بين القانون وعلم الاجتماع ، وفي توضيح المسائل والقضايا
الأساسية التي يجب على علماء الاجتماع ، أن يتصدوا لها عند دراستهم للقانون ،
وهو يعتبر أول عالم اجتماع استطاع أن يصوغ المسائل القانونية بصورة واضحة
وذلك من وجهة النظر السوسيولوجية (١) .

أما ما يترجم سوروكين P. Sorokin ، فقد تكلم عن القانون ، ولكنه لم
يخصص له كتابا معينا ، وإنما درس بعض جوانبه في كتابه عن الديناميات الاجتماعية
الثقافية وكذلك في كتاب المجتمع ، والثقافة والشخصية . حيث تكلم في الكتاب
الأول عن التفاعل الاجتماعي ، فذهب إلى أن سلوك الأشخاص مشروط بسلوك
الآخرين ومرتبطة به ، ويرى بعض الباحثين من المحدثين والمعاصرين ، أن تلك
المناشئة التي أكد فيها سوروكين دوره الآخرين ، في تشكيل سلوك الشخص ، ظهرت

1 - Talcott Parsons, The Law And Social Control, from: Law
and Sociology, Edited by William M. Evan, 1962,
pp. 90-90

بصورة أو بأخرى في تحليل علماء القانون لمسائل قانونية عديدة ، كالدعوى ، والمطالب ، وجرائمات القانون . وبحث سوروكين في كتابه الثاني بعض الموضوعات القانونية أيضا ، حيث إعرض على بعض التعريفات التي وضعت للمبادئ القانونية ثم وضع بعد ذلك تعريفا واحدا لها ، وحدد خصائص تلك المبادئ ، ويز بين المبادئ القانونية وغير القانونية . وسوف تبرز لكل قضية من تلك القضايا فيما بعد ، وعلى أية حال ، فإنه لا يمكن أن تجاهل دوره في دراسة القانون وفي تأييده على رجال القانون .

وتمثل نظرية نياشيف ، في تلك المسألة القانونية التي وضعها ، فالقانون في نظره يشمل على جانبين : الأول ، هو الأخلاقيات *Esthetics* ، والثاني هو القوة *power* . ولكن ليس من ذلك أن هاتين الظاهرتين لا بد أن توجدا معا في كل زمان وكل مكان ، بل يمكن أن توجد كل منهما على حصة . فمن الممكن أن نجد مجتمعا يعتمد تنظيمه على النمط الأخلاقي ، دون أية مشاركة من القوة ، أو يعتمد على النمط الإلزامي دون وجود العنصر الأخلاقي . وكل ظاهرة من تلك الظاهرتين تعتمد على ظاهرة أخرى أولية ، فالأخلاقيات تقوم على أساس الإقناع الجماعي ، أما القوة فهي تعتمد على الإستقطاب . ويمكن اندماج التواعد الأخلاقية مع مجموعة الأوامر التي تشكل بناء القوة ويكون نسقا من قواعد السلوك الإلزامي في المجتمع ، وهو القانون (١) . والواقع أن النظم القانونية تندرج طبقا لتدرج أبنية القوة ، ومن المعروف أن الدولة تعتبر أعلى بناء من أبنية القوة ، ولذلك فإن قانون الدولة هو أعلى طبقه من طبقات القانون

1 — N.S. Timasheff, An Introduction To The Sociology of Law, 1939, pp. 245- 266, 248.

وهو يقصد بقانون الدولة مجموعة القواعد القانونية الصادرة مباشرة عن الدولة أو تلك التي تعترف بها الدولة بطريقة غير مباشرة ، أما أدنى مستويات القانون فهي ، في نظره ، قوانين الجماعات الخاصة وقد عارض « تياشيف » على فلاسفة القانون الذين ذهبوا إلى أنه يعتبر صورة ضرورية لوجود الإنسان ، وأنه مقولة أساسية من مقولات الفسك . فالقانون عنده ظاهرة تاريخية ، وهو نتاج النمو الثقافي وما يؤكد هذا القول أننا نجد في يومنا هذا جماعات بدائية كثيرة لا تعرف شيئاً عن القانون . ولإعتدالاً على هذا التصور ، قسم تياشيفه مراحل تطور القانون إلى ثلاثة :

المرحلة الأولى وهي مرحلة ما قبل القانون ، حيث كان الملوك الإنساني فيها عددان طريق الأخلاق Baskia ، ولم يكن هناك فرق بين ما هو عرفي ، وأخلاقي ، وقانوني وديني ، كانت هناك بلاشك بعض العلاقات بين الأخلاق ، والدين ، ولكن كان الدين أقرب إلى السحر ، وقد وجدت في تلك المرحلة بعض القواعد التي تنظم « عداوة الدم » أو التآمر ، وهي قواعد تعرضها وبائل الضغط الاجتماعي الأخلاقي ، وفي تلك الأخلاق غير المتميزة يوجد نمط واحد فقط الجواز وهو العقاب الذي كان عقاباً خاصاً private punishment لأنه يرتبط بارادنا لمجني عليه ، فهو الذي يحدد ما إذا كان الجواز سوف يقع أم أنه سوف يتنازل عن توقيعه ، ولم تكن السلطة في ذلك الوقت متعمدة ، ولكنها أيضاً لم تكن متمركزة في أيدي الحكام ، بل كانت متضمنة في التقاليد التي يحفظها كبار السن . خلاصة القول ، أنه كانت توجد في تلك المرحلة مجموعة قواعد السلوك ولكن لم تكن هناك سلطة متمركزة في أيدي إناسي متخصصين ، لذلك لم يكن هناك قانون . أما المرحلة الثانية ، فهي

مرحلة القانون البدائي ، ويرى تيماشيف أن القانون في ذلك الوقت يختلف اختلافا تاما عن مفهوم القانون في يومنا هذا ، لدرجة أنه من غريب أن نقول إنه كان يوجد قانون في المجتمعات البدائية . وقد اعترض على الإنشجارافيين الذين فهموا القانون بمعناه الواسع ما دفعهم إلى البحث عنه في المراحل المبكرة جدا من التطور الاجتماعي ، ومن أمثلة هؤلاء : مالفينوفسكى ، الذى أدرك القانون بوصفه مجموعة من قواعد السلوك التى تنطبق على الحقوق والواجبات والى تفرعها أداة اجتماعية - Social machinery . وقد حاول تيماشيف في هذا الصدد أن يعتبر صحة نظرية مالفينوفسكى عن طريق مواجهتها بالواقع ، فطبق المفهوم الذى وضعه مالفينوفسكى على بعض الظواهر في المجتمعات للتقدمة ، فهو يرى أن ظاهرة « الموافقة على الإغراض » تعتبر لدى بعض الجماعات في المجتمعات الحديثة ، واجب يقابله حق وهو « حق المعترض في أن يعترض » ، وهناك في تلك الحالات أداة اجتماعية تطبق الجوامد على الذين يرفضون الإغراض ، وهنا يتساءل تيماشيف : أين هي تلك القواعد التى تضارع القواعد القانونية في هذه الحالة ؟ وقد استعان بمثال آخر أيضا وهو قواعد الآداب التى تؤدي إلى وجود بعض الواجبات بالنسبة لأطراف معينة ، والحقوق بالنسبة للأطراف الأخرى ، هل هذه القواعد تعتبر قانونية ؟ ويخلص تيماشيف من ذلك إلى أن مالفينوفسكى اعتقد أن كل القواعد التى توجد في المجتمع هي قواعد قانونية ، وأن نظريته تزيدا عمومية إذا طبقته على الوقائع الاجتماعية في المجتمع الحديث ، وأنها أيضا تحاط بين مفهوم القانون في المجتمع الحديث وبين القواعد السلوكية التى وجدت في المجتمعات البدائية ، ولذلك عندما تطلق كلمة قانون على تلك المرحلة المبكرة فلها تطلق مجازا . أما القانون بمفهومه في المجتمع الحديث ، فهو عبارة عن سبق يشمل على النماذج التى تفرعها السلطة ، وهو بذلك يعتبر نتيجة للتطور الثقافي .

وتتمثل المرحلة الثالثة من مراحل نمو القانون ، في القانون الناضج ، وقد وضع تيماشيف عدة خصائص لهذه المرحلة وهي :

- (١) أن السلطة تحكم الإجراءات القانونية بطريقة تسلسلية .
- (٢) تنامي الإجراءات وتنوعها .
- (٣) خضوع الجراء للبداي العقابي لمليات التحول الجريع .
- (٤) إضافة صور جديدة الى الممارسة البدائية للجرا .
- (٥) خضوع السلطة لعملية التشريعية .
- (٦) أصبح القانون مسألة فنية متخصصة ، وظهرت فيه فئة معينة جديدة .

هذا ويمتد تيماشيف أنه من المستحيل أن تضع خطأ محدا أو نهائيا يفصل بين المراحل القانونية التي وجد فيها القانون والمراحل التي سبقت وجود القانون إلا أنه حدد هذه المراحل الثلاث لكي يميز بين كل مرحلة وأخرى عن طريق مجموعة خصائص تتميز بها كل منها (١) . ويمكن تسجيل بعض الملاحظات على نظرية تيماشيف على النحو التالي:

- ١ - أنها توفق بين الناحية الأخلاقية في السلوك والناحية الإلزامية .
- ٢ - نظرت إلى القانون بمناء الضيق المتخصص ، وهي بذلك تختلف عن كثير من نظريات علماء الاجتماع ، وتتفق مع نظريات رجال القانون .

٣ - وجهت إلى نظريته بعض الانتقادات ، وخصوصا عندما ذهب إلى أن قانون الدولة هو أعلى مستوى من مستويات القانون ، وأن قوانين الجماعات الخاضعة لتبر قوانين دنيا ، ومن أم تلك الانتقادات ، ذلك النقد الذي وجهه

إليه ، يارد ، ومؤداه أنه من الأولى أن نطلق على مجموعة القواعد التي توجد في الجماعات الخاصة قواعد الضبط الاجتماعي ولا نسميها بالقوانين الدنيا لانها ليست بقوانين .

وأخيرا نعرض لموقف « جيرفيتش » من القانون ومن علم الاجتماع القانوني فالواقع أن كتابه في « علم الاجتماع القانوني » يعتبر إسهاما له أهمية بالنسبة لعلماء الاجتماع والقانون في نفس الوقت ، وهو كتاب مفيد بالنسبة لدارس علم الاجتماع القانوني بوجه خاص ، في هذا الكتاب أعرض جيرفيتش على تفرقة علماء القانون بين القانون بمعناه الخاص وبين ميثاق الضبط الاجتماعي الأخرى ، أي نظرتهم القانون باعتبارها دائرة متخصصة وأداة على مستوى عال من التخصص من بين دوائر الضبط الاجتماعي المتعددة في المجتمع السياسي للنظم ، وذهب إلى أن لكل جماعة أو رابطة نظامها الخاص ، وأطرها النظامية الخاصة ، وقيما القضائية المتمرف بها داخليا ، وأن الدولة ذاتها هي جماعة خاصة ونظام خاص ، واعتادا على هذا التصور حاول جيرفيتش أن يصنف المجتمعات الشاملة والجماعات الخاصة معتمدا في ذلك على أساسها القانوني ، أي على صورة القانون السائدة فيها ، ومن أهم أعماله أنه حاول أن يوزع العلاقة بين بعض الاتجاهات في علم الاجتماع وبين القانون ، وكذلك فقد كان لجيرفيتش جهد مزدوج في علم الاجتماع القانوني ، حيث أنه حاول أن يورخ لهذا العلم ، فضلا عن أنه أسهم فيه إسهامات إيجابية هامة (١) .

كذلك عرض للاتجاهات الأساسية لعلماء الاجتماع في دراسة القانون ، أما

١ - سوف تناقش هذه المسألة بالتفصيل عند التمرير لجهود علماء الاجتماع في التعريف والتصنيف القانوني .

المباحث الخاصة أو المسائل التفصيلية فنوف يرد الحديث عنها في موضعها ؛ على أن عرض مراقف هؤلاء العلماء ، لا يثنى أنه ليس هناك علماء اجتماع غيرهم قد تعرضوا للقانون ، فاعظم علماء الاجتماع درسوا القانون ، بعضهم تعرض له عند حديثه عن الثقافة وذلك على اعتبار أن المبادئ القانونية جزء هام من انسق الثقافي ، وبعضهم تعرض له عند دراسة القيم ، باعتبار أنها مصدر من مصادر القانون . بينما تعرض لفريق منهم بوصفه أداة من أدوات الضبط الاجتماعي ، أو أسلوبا من أساليبه ، وإنما يرجع سبب الإقتصار على هؤلاء فقط ، إلى أنهم يتلون الأساليب الأساسية لتطور النظرية السوسيولوجية في القانون .

وتمثل هذه الاتجاهات - باستثناء موقف كوانت - إعتاما بالنسبة من جانب علماء الاجتماع ، بالقانون ، واعترافا بأهميته ودوره في الحياة الاجتماعية ؛ وغير أن هناك اتجاهات أخرى مضادة ، ينكر أهمية القانون ، ويرى أن وجوده مرتبط بمرحلة معينة ، أو بطروف اجتماعية محددة أو مجتمع له طابع معين ، وعندما يتغير الطابع العام لهذا المجتمع يتلاشى القانون نهائيا ، وسوف نتعرض لمسألة الموقف في الصفحات التالية .

ثانيا : القانون من وجهة النظر الماركسية

ينظر د. ماركس Marx ، إلى القانون باعتباره مجموعة المستويات الملموسة ، وقواعد السلوك التي توضع لشعب معين ، والتي تقوم الدولة وجميع هيئات قهرها والاربية فيها بحمايتها ، والقانون يشبه السياسة في أنه ظهر بظهور الطبقات والدولة ، وهو يقوم على مبدأ قوامه الاعتراف بحقوق كل إنسان . وقد يبدو لأول وهله أن المبدأ القانوني يستهدف القضاء على مبدأ آخر قديم ، وهو العبودية التي كانت سائدة في المجتمعات القديمة ، وأنه يتعارض معه تماما ، غير أن مبدأ الاعتراف بحقوق

الإنسان لا يختلف في شيء عن مبدأ العبودية القديم ، ذلك لأنه يعتمد على فكرة أساسية مسبقة وهي الاعتراف باستقلال الفرد ، وبأن ارتباطه الوحيد بغيره من الأفراد إنما يعتمد على المصلحة الخاصة وعلى مدى حاجة الفرد إلى غيره من الأفراد ، إذ أن كل فرد يبحث عن مصلحته الخاصة ، ويعمل كل جهده على تحصيلها ، وهو عندما يفضل ذلك لا يهتم بمصالح غيره ، وما هو أكثر من ذلك أن كل فرد يبحث عن مصلحته الخاصة التي يعلم أنها تتعارض مع المصلحة العامة ، ولذلك فإن المصلحة العامة تفرض برصفاً مصلحة مقترية ، عن الأفراد ومستقلة تماماً عنهم . أن اتصال العمل بالمصالح الخاصة - التي غالباً ما تتعارض مع مصالح المجتمع - يجعل التدخل والضغط وفرض القانون أموراً ضرورية من جانب الدولة . والواقع أن الأدعاء الذي يذهب إلى أن الإرادة العامة للشعب هي أساس القانون (دعاء خاطئ ومضل ومرفى إلى أبعد الحدود . فالقانون والقواعد التشريعية ليست إلا تمهيداً عن ظروف أخرى تعتمد عليها قوة الدولة ، وهي ظروف الحياة المادية ، والحياة المادية لا تعتمد على إرادة الشعب ، بل إنما مستقلة عنها تماماً . وهي ليست من خلق الدولة بل إنما تلك القوة التي تخلق الدولة ، ولذلك فإن الأفراد الذين يحكمون في ظل ظروف مادية معينة ، تتحدد رغباتهم وأراداتهم طبقاً لتلك الظروف ، ولكن يجب عليهم أن يصفوا على تلك الإرادة جميعاً عاماً ، أو أن يصيروها بالصيغة العامة التي تتشكل في تجميعهم لها بالإرادة العامة ، أو إرادة الشعب ، أو قانون الدولة . ومن ثم فإن مضمون القانون يتحدد عن طريق موقف الطبقة الحاكمة ، والقانون ليس تعبيراً عن إرادة الشعب ، وإنما هو تعبير عن الإرادة التي تحكمها المصلحة العامة للطبقة الحاكمة ، وإذن فالقانون هو إرادة الطبقة الحاكمة التي تظهر وتصاغ في صورة قانونية من أجل حياة المصالح السياسية والاقتصادية لتلك الطبقة ، ولقد عرف تاريخ المجتمع الطبقي

قوانين عديدة، كقانون العبودية، وقانون الإقطاع، والقانون الرأسمالي، وكل قانون من تلك القوانين كان يخدم الرأسماليين المستغلين ضد من يقع عليهم الإستغلال، ولكن القانون الاشتراكي وحده هو الذى يعبر عن مصالح الطبقة العاملة، وهو القانون الحقيقى للشعب، ويظهر هذا القانون بظهور الدولة الاشتراكية، وهو أول قانون فى تاريخ المجتمع يحكم بلا إستغلال طبقة الشعب، ولذلك فإن هذا القانون والأفكار القانونية التى تندرج تحته، تختلف اختلافا جوهريا عن القانون فى المجتمعات الطبقية فهو يعمل على تدعيم الأساس الاقتصادى للاشتراكية ويحسم هذا الأساس، ويدعم الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج، وهو بالإضافة إلى ذلك يعلم الشعب كيفية التعرف على القانون، والأداء الواعى للالتزامات والواجبات. إلا أنه كلما تقدم المجتمع نحو الشيوعية، تلاحى دور الدولة كقوة تهرم المواطنين على تنفيذ القانون، وبالتالي تضاعفت أهمية القانون. وكلما تحسنت المستويات المادية والثقافية للشعب، وارتفع مستوى الوعى الاجتماعى، أصبحت جميع الظروف متاحة وملائمة لتقليل من الاعتماد على القانون أو أصبحت وسائل التأتميم الاجتماعى والقرية محل عمل المحاكم والقانون، ومع الاتصاف السكامل للشيوعية، لن تكون هناك حاجة إلى قانون، ذلك لأن الحقوق والالتزامات سوف تظهر بطريقه طبيعى، وتصبح هى قواعد الطريقه الشيوعية فى الحياة (١).

(١) انظر :

- T. B. Bottomore and Maximilian Rubel, Karl Marx, Selected writings in Sociology and Social philosophy 1961, pp, 224, 228, 231.

- V. Afanasyave, Marxist Philosophy, progress : وكذلك : Publishers, Moscow, 1965, PP 331-332.

ولنا به من الملاحظات على موقف ماركس لوجزها فيما يلي :

١ - أنه حارل أن يرجع السبب في وجود القانون في المجتمع عن طريق القول بأن هناك صراعا بين المصالح الخاصة وبين مصلحة المجتمع ، وأن الوسيلة الوحيدة لتأييد مصلحة المجتمع عند المصالح الخاصة تتمثل في تدخل الدولة . وفرض القانون ، ومعنى ذلك أنه اعترف بأن القانون يعتبر أحسد وسائل الضبط الإجتماعي في المجتمع في مرحلة معينة ، وأنه تعبّر عن الإرادة الاجتماعية ضد المصالح الخاصة ، ولكنه ذكر أيضا أن الادعاء الذي مؤداه أن الإرادة العامة هي أساس القانون ، إنما هو ادعاء مضلل ، لأن القانون تعبّر عن إرادة الطبقة الحاكمة ، وهو تأييد لمصالحها الخاصة ، ويمثل ذلك تناقضا واضحاً في رأى ماركس .

٢ - كان يؤكد باستمرار فكرة أن القانون في المجتمع الطبقي هو تعبّر عن إرادة الطبقة الحاكمة ، وتأييد لمصالحها ، ولكن هناك فروعا وأقساماً متعددة للقانون ليست لها أى صلة بالطبقة الحاكمة في المجتمع ، وإنما تستهدف تنظيم العلاقات بين الناس ، أو عقاب الجريمة وما إلى ذلك .

٣ - اعتقد ماركس أنه لا بد أن يأتى الوقت الذى يستغنى فيه المجتمع عن القانون الوضعي ، وأن الحقوق والالتزامات سوف تؤدى بطريقة طبيعية ، وهذا يرجع الى فكرة القانون الطبيعي القديمة . ولستأ ندرى هل يمكن أن يتطور المجتمع ويصل الى تلك المرحلة بالفعل وإلى يستغنى فيها المجتمع عن كل صورة من صور الضبط والقانون علنا قانون الطبيعة .

ثالثاً : علم الاجتماع القانوني وفنقه القانون

يمكننا أن نستخلص من العرض السابق موقف علماء الاجتماع من دراسة القانون مبلغ إهتمام هؤلاء العلماء بالنظام القانوني ، والواقع أن الفكرة الأساسية

التي تدور حولها هذه الدراسات ، تمثل في محاوله الكشف عن العلاقة بين القانون والمجتمع. فمونتسكيو مثلا ، قام بوصف ومقارنة القوانين في مجتمعات مختلفة، وكان دائما يرجع الاختلاف بين تلك القوانين الى تباين الظروف الجغرافية والاجتماعية من مجتمع إلى آخر. وكذلك قام داسيل دور كيم، بالتمييز بين نوعين من القانون : العقائى ، والاملاحي أو التمييزي وذهب الى أن كل نوع من عقدين النوعين يوجد في مجتمع له خصائص بنائية ووظيفية معينة . فالقانون العقائى يوجد في المجتمعات التي قلما يتميز فيها الفرد عن الجماعة التي ينتمى اليها. بينما يعتبر القانون التمييزي خاصية المجتمعات الحديثة التي أصبح الفرد فيها شخصا متميزا من التلخية القانونية . أما د هوبز ، فقد عالج - متمشيا في ذلك مع اتجاهه التطوري العام - التطورات التي طرأت على القانون منذ مرحلة الاخذ بالثأر وعداوة الدم ، الى مرحلة القانون الحديث والمدالة المتحضرة ، وفي تلك المرحلة الأخيرة اهتم بالإشارة إلى فكرة المسؤولية الفردية ودورها في القانون الحديث ، وناقش التغيرات التي طرأت على طابع العقاب ، والعلاقة بين القانون والدين والاختلاف ، فضلا عن ذلك تركزت دراسات فيفر ، للقانون على فكرة قوامها أن القانون يعمل باستمرار على التوفيق بين القيم المتصارعة ، وتساعد في تصنيف نماذج القانون ، وتتيح تطوره في المجتمعات القريبة ، وأشار في هذا العدد الى أن عقلانية القانون تنمو باستمرار بازدياد عقلانية المجتمع نفسه . وكذلك اهتم جيرفيتش بتصنيف المجتمعات بمقتضى ذلك على تسع القوانين السائد في كل منها .

ولكن هناك تساؤلات عامة تطرح الآن ، فسادا كان علماء الاجتماع يقومون بدراسة القانون ، ويفعل فقهاء القانون تفسر الشيء ، هل هناك

لأن فرق في منهج الدراسة عند الفريقين ؟ وهل تعتبر نقطة الإنطلاق واحدة لديها أم أنها تادوا ما اتحد ؟

حاول بعض علماء الاجتماع وفقهاء القانون الاجابة على التساؤلات السابقة وجاءت إجاباتهم مختلفة، حيث يمكننا أن نعرض في هذا الصدد لأرى كل من « كلسن » *Kelsen* ، و « جيرفيتش » *Garritch* ، و « روسكو بارند » ، أما عن « كلسن » فقد وضع لفظة حاسمة بين المنهج القانوني والمنهج الحوسبيولوجي ، وذهب إلى أن الأول يترافق (عراقاً مسبقاً) بأن الدولة ودستورها، لها أصل للمعايير، وبأن مجموعة المعايير والقواعد تشتق من المبدأ الأكبر والأعلى وهو الدستور ، ولذلك فإن فئة القانون ينظر إلى القانون من منظور عدود ، إذ أنه ليس مسؤولاً عن انقراض المعايير القانونية إلا من حيث تسلسلها المنطقي واساقها الداخلي وعدم تناقضها، وهو يؤدي إلى نظرية خالصة في القانون ، يمكن عن طريقها اكتشاف الاعتماد المتبادل بين مجموعة المعايير التي يتكون منها ميثكل القانون . معنى ذلك أن التحليل المنطقي هو منهج الفقيه في دراسة القانون ، أما عن المنهج الحوسبيولوجي فيرى « كلسن » أنه يجب أن يتم في المحل الأول بأولئك الذين يقررون القواعد ، في مقابل الذين يطبقونها ، وهو إذن مسؤول عن المضامين الإجتماعية للقواعد في مقابل مسؤولية المنهج القانوني عن النظام المنطقي والتطور التاريخي لتلك القواعد (١) .

وقد كان « جيرفيتش » موقف آخر يختلف عن الموقف السابق، حيث عمل على تحديد ذلك الاطار الدقيق لعلم الاجتماع القانوني، عن طريق تحديد موضوعه ومنهجه والمشكلات الرئيسية التي يقوم بدراستها . وعلم الاجتماع القانوني عند جيرفيتش هو ذلك الفرع من علم اجتماع الروح الانسانية ، الذي يدرس الحقيقة

الاجتماعية القانون مبتدئا بتعريفاته الواضحة والتي تلاحظ في الواقع، أى بأوجه السلوك الجماعى القمالم. إذ انه يقوم بتفسير هذا السلوك، وشرح المظاهر المادية للقانون (١)، وفى هذا الصدد يميز جيرفيتش بين ثلاث مسائل أساسية يهتم بها علم الاجتماع القانونى وهى :

(١) مسائل تتعلق بعلم الاجتماع القانونى المعنى بالتصنيف النظرى Systematic Sociology of law وهى عبارة عن دراسة ظاهرة القانون باعتبارها وظيفة لصور النجمعات ومستويات الواقع الاجتماعى .

(٢) مسائل علم الاجتماع القانونى المقارن Differential sociology of law ويقوم هذا العلم بدراسة مظاهر القانون باعتبارها وظيفة للوحدات الاجتماعية الواقعية كالجماعات الخاصة والمجتمعات الشاملة، والمقارنة بينها.

(٣) مسائل تتعلق بعلم الاجتماع القانونى للمنى بتكوين القانون وتنبوه genetic Sociology of law وهى تقصر فى ضوء مجموعة الاتجاهات والوامل التى يمكن تزدى الى تغيير وتطوير القانون فى نموذج معين من نماذج المجتمعات .

وبناء على ذلك يستقد و جيرفيتش، أنه اذا كان علم الاجتماع القانونى هو الذى يقف على حقيقة الاختلاف بين مجارب المجتمعات المتباينة، والجماعات المختلفة، ويقوم بوصف المحتويات الملموسة لكل نموذج من تلك التجارب،

١ - يرى جيرفيتش أن علم اجتماع الروح الانسانية Sociology of human Spirit هو ذلك العلم الذى يقوم بدراسة انتاج الثقافة، والرموز الاجتماعية والأفكار والقيم الروحية الجماعية فى علاقتها الوظيفية بالبنائات الاجتماعية والأوضاع التاريخية الملموسة للمجتمع الذى توجد فيه .

فان وفقه القانون *Jurisprudence* ، أو كما أطلق عليه مذهب القانون الوضعي *the dogma of Positive law* ، يمكن فقط من أن يقيم نسفا متكافئاً مع الفهاج المعيارية والرموز المعيارية التي تلائم جماعة معينة في فترة زمنية محددة ، والتي تيسر عمل المحاكم (١) . وذلك فان منهج علم الاجتماع القانوني يختلف عن منهج وفقه القانون ، ونقطة الانطلاق ليست واحدة ، كما ذهب جيرفيتش في هذا الصدد الى إتمام وفقه القانون بأنه اتجاه غير علمي يتناول مسائل ملبوسة تتملق بالنظام القانوني وبالعمليات القضائية والتنفيذية .

وبينما يزج جيرفيتش بين علم الاجتماع القانوني ، وفقه القانون معتمداً في ذلك على فكرة أساسية قوامها أن الأول نظام علمي بينما الثاني مذهب في القانون لا يمت الى العلم صلة ، كان «روسكو بوند» يكشف عن اتجاه مخالف لذلك تماماً ، حيث استند في تلك التفرقة على فكرة أن علم الاجتماع علم نظري خالص بينما وفقه القانون علم تطبيقي . وحاول أن يزيد الفكرة وضوحاً فذهب إلى أنه عندما يطبق كل من علم الاجتماع التطبيقي ، وفلسفة القانون التطبيقية ، والمنهج التاريخي التطبيقي على النظام القانوني ونسق القانون والعمليات التنفيذية والقضائية ، فإنها جميعاً تعطينا وفقه قانون-سوسيولوجي بينما حين يطبق العلم النظري الخالص على ظاهرة النظام القانوني ، فانه يعطينا علم اجتماع قانوني ، وقد اتهم «بوند» ذلك الاتجاه الذي يرفض اعتبار وفقه القانون اتجاهاً علمياً ، بأنه ينظر لقانون نظرة ضيقة ومحدودة ، ومذهب إلى أن القانون - بكل معانيه - يدرس بوصفه دائرة متخصصة من علم شامل وهو علم المجتمع (٢) . هذا ويمكننا أن نقول في هذا الشأن ، وبناء

1 — Georges Garvitch, op. cit, P. 61 - 62.

2 — Roscoe Pound, Sociology of law, op cit. P. 301,

على تلك الاجتماعات السابقة ، أن فقه القانون يعتبر علم وفن في نفس الوقت ، وكلمة علم هنا يقصد بها المعنى الواسع ، أى كل معرفة منهجية منطقية ، سواء كانت تجريبية أو عقلية ، فهو علم لأنه يقدم باستخلاص المادة الأولية للقانون من حقائق الحياة الاجتماعية ، وهو فن لأنه يقدم بصناعة ، أو صياغة ، هذه المادة في صورة معايير قانونية سالحة للتطبيق . أما علم الاجتماع القانوني فهو فرع من علم الاجتماع العام ، يقوم بدراسة الظاهرة القانونية بنفس الطرق التي يتناول بها سائر الظواهر الاجتماعية الأخرى ويضاف الى ذلك أنه إذا كان فقه القانون يتم بالاتفاق المنطقي بين القواعد القانونية ، وبالصياغة الواضحة والملائمة ، فإن علم الاجتماع القانوني يتم بالقانون كظاهرة اجتماعية تختلف من مجتمع الى آخر باختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة .

بعد التعرض لأمم ملامح تطور النظرية السوسيولوجية في القانون ، ولوضوح أمم أوجه الاختلاف بين دراسة علماء الاجتماع لقانون ودراسة فقهاء القانون لهذا الموضوع ، يكون لزاماً علينا أن نستعرض المباحث الأساسية للقانون عند علماء الاجتماع . فنبدأ بتعريفات القانون ، ثم نتقل الى الحديث عن أهم خصائصه ثم لجهود علماء الاجتماع في التصنيف ، ووضع القانون في نسق الضبط الاجتماعي ووظائف القانون ، وأصوله ، ومنهجه ، واختتام ذلك كله بتعقيب نهائى على المنظور السوسيولوجى القانون ، وتلك هي المهمة التي سيتولى الفصل الثامن الاضطلاح بها .

الفصل الثامن

موقف علماء الاجتماع من مباحث القانون

- أولاً : تعريف القانون .
- ثانياً : خصائص القانون .
- ثالثاً : تمايز القانون وتكامله .
- رابعاً : جهود علماء الاجتماع في التصنيف .
- خامساً : وظائف القانون .
- سادساً : وضع القانون في نسق الضبط الاجتماعي .
- ختاماً .

الفصل الثامن

موقف علماء الاجتماع من مباحث القانون

أولاً: تعريف القانون

تعتبر الظاهرة القانونية ظاهرة معقدة ، تشمل على عناصر مختلفة ، بعضها واقعي والبعض الآخر مثالي ، وتتميز بخصائص متعددة ، بعضها رسمي والبعض الآخر غير رسمي (١) ، وقد ترتب على ذلك أن أولئك العلماء الذين حاولوا وضع تعريف للقانون ، كانوا دائماً يشتقون خاصية من خصائص القانون ، أو عنصراً من عناصره ويجعلونه أساساً لتعريفهم ، ولذلك تعددت تعريفات القانون بتعدد المقاربات إليه . وفي هذا الصدد يعتمد عدد من العلماء في تعريفهم للقانون ، على تلك العفة الملزمة للمعايير القانونية ، بوصفها قواعد تفرضها الدولة وتقوم بتنفيذها عن طريق استخدام القوة ، وقد قوبل هذا التحديد بالنقد الشديد من جانب بعض علماء الاجتماع ، ومن أهم الذين عبروا عن ذلك النقد تعبيراً واضحاً هـ سوروكين Sorokin ، حيث قسم نفسه هذا إلى ثلاث أفكار أساسية ، الفكرة الأولى مؤداها أن الدولة كصورة من صور الجماعات المنظمة لم تظهر إلا في وقت متأخر نسبياً من تاريخ الجنس البشري ، وقبل ظهورها كانت هناك عشائر وقبائل وجماعات طوطمية تقوم بوظائفها ، وليس من المعقول أن تصور أن تلك الجماعات كانت موجودة بلا قانون . أما الفكرة الثانية فقوامها أنه توجد في كثير من المجتمعات ، وفي الفترات الزمنية المتلاحقة ، قوانين غير

(١) سوف تناقش هذه الخصائص مناقشة تفصيلية تحت عنوان خاص .

معترف بها من جانب الدولة ، كالقوانين العرفية ، والقوانين الخاصة بالزراعين ، وقوانين أخرى كثيرة ظهرت ولم تكن في حاجة إلى إعراف رسمي من الدولة . وفي العصر الحديث ، توجد في كل مجتمع من المجتمعات ، جماعات منظمة لها قوانينها الخاصة ، التي ليست لها علاقة بالدولة . ومن الناحية الثالثة ذهب « سوروكين » إلى أن وجود الدولة يدل على وجود القانون ، وأنه بدون المعايير القانونية لا يمكن أن توجد الدولة ، ومعنى ذلك أن وجود القانون سابق على وجود الدولة ، ومن ثم لا يمكن تفسير القانون عن طريق القول بأنه يرجع إلى قوة ملزمة تفرضها الدولة .

وهناك فريق آخر من الباحثين اعتمد في تعريف القانون ، على فكرة الإرادة العامة ، فذهب إلى أن المعايير القانونية هي تعبير عن هذه الإرادة ، وقد انتقد « سوروكين » أيضاً هذا التعريف ، واعتقد أنه إذا كان القانون يمتد على الإرادة العامة ، فإنه لا بد من إشارة أعضاء المجتمع أو أفراد الشعب فيما يخصهم من قواعد ومعايير . ولكن ذلك لا يصح في الغالب ، فالمعايير القانونية ، ليست مرتبطة بأية إرادة معينة بأشخاص في الدولة . وقد ذهب فريق ثالث من الباحثين إلى أن القوانين تستهدف حماية حرية أعضاء الجماعة ، أو أنها تودع الحقوق والواجبات بطريقة عادلة ، وتحمي المصلحة العامة لأعضاء المجتمع ، وقد تعرض هذا التعريف للنقد أيضاً ، ذلك لأن هناك معايير قانونية كانت تمنح السلطة غير المحدودة لشخص مستبد على شعبه ، وهذه المعايير لا تحمي مصالح وحرريات وحقوق أفراد الشعب ، وإنما تحمي مصالح الحاكم المستبد . ويعتمد فريق رابع في تعريف القانون ، على فكرة مؤداها أن القانون يشمل على مجموعة المعايير التي قام المجتمع بتطويرها ، وأن الصورة الرائعة التي تتخذها المعايير القانونية في أي مجتمع ، إنما تعكس روحه التي وصل إليها عقول الإنسان ، إنما

المجتمع أو ذلك، ويترن «سوروكين» أيضا على هذا التعريف، فيذهب إلى أنه كثيرًا من المعايير القانونية، ظهرت وتطورت عن طريق المحاولة والخطأ دون إعتدال على أى تفكير عقلى منظم، أو على خطة مقبودة وموجبة، ودون أنه تكون موجبة إلى هدف محدد. وما هو أكثر من ذلك أن هناك معايير قانونية مختلفة تقوم على معتقدات لا تتفق مع المستقبل بل تتناقض معه، وتعتمد على الجهل الذى يتعارض مع التجربة الواقعية. ومثال ذلك تلك المعايير التى تمنح مصالح ملاك العبيد، أو التى طورها سيادة العبيد، ولكنها لم تكن متفقة مع عقول العبيد أنفسهم. (١) ومنها يمكن من أمثلة تلك الانتقادات التى وجهت إلى التعريفات التى تعتمد على خاصية واحدة من خصائص القانون، أو عنصر وحيد، فإنها لا يمكن أن تقضى على أهمية تلك التعريفات، ذلك لأن كل تعريف منها يلقى الضوء على جانب هام من جوانب القانون؛ وعلى أية حال، فقد أفاض علماء الاجتماع فى تعريفاتهم القانون، واختلفوا فى نظرتهم إليه، فتناولوه من جوانب متعددة، وناقضوه فى مستويات مختلفة. وإقناؤنا لمزيد من الوضوح، يمكننا أن نعرض فى هذا الصدد، لأمم وجهات نظر علماء الاجتماع فى القانون، ثم نحدد بعد ذلك بحال كل تعريف، ومستوى التحليل الذى يعتمد عليه هذا التعريف.

ظاهرة إجتماعية ثقافية

يعتبر إمتثال أعضاء المجتمع القانون، إجماعا فى السلوك الإنسانى، حيث أن الناس يملكون فى عديد من مجالات حياتهم بطريقة معينة، وليس بطريقة

1 — Pitirim Sorokin, Society, Culture, And Personality;
A System of General Sociology, New York, 1962, pp. 7, 72,

أخرى وذلك طبقاً لما يحدده القانون ، وقد ذهب عدد كبير من علماء الاجتماع إلى أن فاعلية القانون لم تكن مقتصورة على مدينة معينة ، أو مجتمع بالذات ، فلا يمكن أن تصور وجود حياة إجتماعية منظمة تسيطر بلا قانون ، وقد ذكر لنا الرحالة والمؤرخون أن السلوك المتوافق مع القانون ظهر منذ وقت مبكر ، أما الإنثولوجيون فقد أكدوا أيضاً نفس الشيء وهو وجود القانون بين القبائل البدائية المختلفة ، فالقانون إذن ظاهرة إجتماعية وجدت في كل زمان ومكان ، ولو أن وجودها يتدرج مسافة درجة ، يضاف إلى ذلك أيضاً أنه جزء من الثقافة ، فهو موضوع ثقافي أو قوة ثقافية ، ومن أجل هذا فالقانون عند كثير من علماء الاجتماع ، ظاهرة إجتماعية ثقافية (١) .

محاولة لتحقيق العدالة في المجتمع

يعتمد هذا التعريف على فكرة أساسية مؤداها أن أي تعريف حاول عزل عنصر واحد ، أو خاصية واحدة من القانون ، واعتمد عليه ، هو تعريف مضلل ، وأنه يسد الطريق أمام دراسة الحقيقة الاجتماعية للقانون . ومن أمثلة المترجمين لوجهة النظر هذه « جيفر فيتش » الذي حاول أن يعرّف على معيار لتعريف القانون عن طريق تحديده لمجموعة الخصائص الشاملة للقيم القانونية ، حيث أوضح هذه الخصائص على النحو التالي :

- ١ - تكون التجربة القانونية المباشرة من الأفعال الجماعية التي تعكس القيم الروحية المعترف بها والتي تتحقق بالفعل .
- ٢ - تتميز القيم القانونية أو قيم العدالة بأنها أكثر القيم الاجتماعية اختلافاً ويرجع

هذا الإختلاف إلى عدة عوامل ، أولاً إختلاف التجربة القيمة ذاتها ، وثانياً ، إختلاف التجربة المتعلقة بالأفكار المنطقية والتمثلات العقلية ، وثالثاً ، إختلافات في العلاقة بين التجربة الانفعالية والتجربة العقلية .

ويستخلص د جيفيتش ، من ذلك ، أن أكثر تعريفات القانون ملائمة هو أن نقول بأنه محاولة لتحقيق العدالة في محيط إجتماعي معين ، والعدالة في رأى جيفيتش ليست مثالا ولا عنصراً ثابتاً ، ولكنها نسبية . ولذلك فإن نسبة القانون ، ونسبة العدالة ترجع إلى حقيقة هامة وهي إختلاف التجربة القانونية الإجتماعية ، والضبط القانوني يختلف عن أنواع الضبط الأخرى عن طريق الصفة المحددة والمميزة للأوامر القانونية في مقابل الصفة غير المحددة للأوامر الأخرى ، وربما يكون ذلك سبباً في أن الدور الذي تقوم به الضوابط القانونية ، يعتبر أكثر أهمية من الدور الذي تقوم به الضوابط الإجتماعية الأخرى في مواقف عديدة ، يضاف إلى ذلك أن القانون يعتبر بناءً ملزماً ، وتخصيصياً ، على عكس أنواع الضبط الأخرى التي تتميز بالصفة الملزمة غير التخصيصية . أما هذه الصفة الملزمة التخصيصية للمعايير القانونية فهي تظهر في أنها تربط وبطريقة معينة بين واجبات بعض الأشخاص وحقوق أو مطالب البعض الآخر ، ولذلك فإن القانون يطبق معياراً واحداً على جميع الحقوق وكل الواجبات . والتجربة القانونية وحدها هي التي تعتبر تجربة جمعية ، بينما يمكن أن تكون التجارب الأخلاقية والدينية والجمالية فردية أو جمعية . ويربط القانون دائماً بالقهر ، فلنكن يتمكن من تطبيق قواعده ، لا بد أن يستخدم القوة بينما تستبعد الأوامر الخلقية لإمكانية وجود مثل هذا القهر في التطبيق ؛ أما بالنسبة للأوامر الدينية والتربوية فهي لا تتميز بالصفة المحددة ، ومن هذا المنطلق يعد القانون محاولة لتحقيق العدالة في مجتمع معين عن طريق

الضبط الملزم، ولتتبعه القسائم على الربط بين الحقوق والواجبات، وبعد أن وضع جهر فيتش تعريفًا جامعا مانعا للقانون، أخذ يتساءل: ما هي علاقة القانون كنوع من أنواع الضبط الإجتماعي، بأساليب الضبط الأخرى التي تتمثل في الأعراف، والممارسات، والشعائر، والتقاليد، وآداب السلوك والعادات المستحدثة، وأجاب على هذا السؤال بقوله إنه لابد من التمييز بين أنواع الضبط: كالقانون، والتربية، والدين، والأخلاق الخ... وبين أساليبه؛ فالأعراف والممارسات ليست أنواعا خاصة بالضبط، ولكنها أساليب توجد داخل الأنواع المختلفة، ولذلك هناك أعراف وممارسات قانونية، وأعراف وممارسات أخلاقية، ودينية، وجمالية وتربوية (١).

نظام أخلاقي ملزم

لقد ظهرت تلك الفكرة التي تنسب للقانون خاصية «الأخلاقية». وقد الإلزام في دراسات متعددة. وهناك اتفاق يكاد أن يكون عاما على أن النظام القانوني *legal order* يتمثل في أنماط السلوك التي تفرضها سلطات مركزية معينة (كالحاكم والهيئات التنفيذية)، وفي الاقتناع الجماعي بأن السلوك المطابق للقانون هو ما يجب أن يتم بالفعل، ومن ثم. فبالإضافة إلى الخاصية الزممة التي تتميز بها القانون، هناك خاصية أخرى وهي الاقتناع بالقواعد القانونية، والعمل على تنفيذها، وهذا الجانب الأخير، جانب أخلاقي.

مرشد للسلوك الانساني

تعمل المعايير القانونية على تحديد أفعال أصحاب الحق وأصحاب الواجب

تحديد أوضاعها، وهي لذلك تعتبر قوة تقف وراء السلوك الإنساني، أو أنها مرشد لهذا السلوك. وقد ذهب كثير من علماء الاجتماع إلى توسيع مفهوم القانون، بحيث وجدوا أن جميع الأفعال التي تؤدي باعتبارها حقوقا لنا أو واجبات علينا، هي تحقيق للمعايير القانونية. والمعايير القانونية - في رأى الكثيرين - تعتبر جسدا وقلبا وروحا لآلية جماعة منظمة، ذلك لأنه بدونها ينعدم وجود النظام، وتقل قدرة الجماعة على أداء وظائفها بفاعلية، وبالتالي يتصعد بناؤها ويصبح وجودها هربا من المحتمل. وبناء على ذلك فإن المعيار القانوني ليس تعبيرا عن هذا الدستور أو ذلك، أو هو نتاج خيال فقهاء القانون، بل إنه قوة حية ذات عمل مستمر، تحدد وترشد السلوك الإنساني، حتى يصبح في نهاية الأمر، سلوكا إجتماعيا.

ولشبهها، فإنه لا يمكن لنا أن نأخذ بتعريف من هذه التعريفات، ونستبعد التعريفات الأخرى، وإنما كل تعريف يكون ملائما في المستوى الذي يستلزم فيه أى من وجهة النظر التي وضعته. ولذلك، إذا كنا ننظر إلى القانون نظرة شاملة باعتباره يوجد في كل زمان ومكان، فهو ظاهرة إجتماعية، وإذا نظرنا إليه في مجتمع بعينه، فهو فكرة لتحقيق العدالة في هذا المجتمع بالذات، أما إذا نظرنا إليه على مستوى سلوك الأفراد والجماعات، فهو نظام أخلاقي ملزم، وهو مرشد وموجه لهذا السلوك.

ثانياً: خصائص القانون

حاول عدد كبير من علماء الاجتماع، أن يحدد تلك الخصائص التي تميز القانون عن غيره من وسائل التنظيم الإجتماعي الأخرى، وذهبوا في هذا العدد إلى أن القاعدة القانونية هي قاعدة السلوك، ولكن ليست كل قاعدة للسلوك

تعتبر قانونية، ومن هنا جاء التساؤل الآتي : ما هي الخصائص النوعية للمعايير القانونية ، والتي تميزها عن المعايير الأخرى ؟ للإجابة على هذا السؤال، وضع علماء الاجتماع مجموعة من الخصائص التي تميز القانون عن سائر وسائل الضبط الأخرى، ويمكن تحديدها كما يلي :

١ - الاعتراف بالقواعد القانونية والامتثال لها.

الواقع أن أعضاء الجماعة يعترفون بالقواعد القانونية السائدة فيها ، ويشتمل هذا الاعتراف على جانبين : الأول ، هو العمل على إتباع القاعدة التي تربط بسلوك معين، والثاني ، يتعلق بمحاولة القاعدة على أن تفرض نفسها على الآخرين، وقد يكون الاعتراف بالقواعد القانونية مباشرا أو غير مباشر ، أما الاعتراف المباشر فهو معرفة القواعد القانونية المتعلقة بسلوك معين ، والرغبة في الامتثال لها بالذات، ويتمثل الإعراف غير المباشر في إعراف معظم أعضاء الجماعة بالقواعد التي تكون موضع إعراف من جانب السلطة أو مجموعة السلطات التي يخضع لها هؤلاء الأعضاء، والشخص في هذه الحالة لا يعرف كل قاعدة من القواعد القانونية التي تعترف بها السلطة، وإنما يكون مستمدا لأن يتبعها في اللحظة المناسبة التي تتطلب منه ذلك، أما عن الجانب الآخر من جانبي الاعتراف فهو يتمثل في العمل على فرض القواعد القانونية على سلوك الآخرين ، ولذلك فإنه يقال إن سيطرة القواعد القانونية ، لا تعتمد فقط على النشاط الذاتي الذي تقوم به مراكز السلطة ، وإنما تعتمد كذلك على نشاط الجماعات التي توجد في المجتمع وتأخذ على عاتقها مهمة الضبط الاجتماعي، وبالإضافة إلى أن القواعد القانونية تعطي بإعراف أعضائها الجماعة ، فهي أيضا موضع إعراف من جانب الحكام ومراكز السلطة الإيجابية وفروضة

براسطهم (١) .

٢- الخصائص الرسمية والخصائص السيكولوجية

إن معايير السلوك التي تحدد حقاً معينا لطرق معين، وواجبا عندا لطرف آخر، معايير قانونية، فالمعيار القانوني يجب أن يتضمن طرفين محددين وعلاقة ملزمة بين هذين الطرفين، أما أية معايير أخرى لا تتميز بهذا التحديد، فلا تعتبر معايير قانونية، ويشتمل المعيار القانوني على إشارة واضحة إلى كل من : صاحب الحق وصاحب الواجب، ثم موضوع الحق، وموضوع الواجب، وإشارة إلى المصدر الرئيسي له، ثم مجموعة اعتبارات تتعلق بالزمان والمكان، والظروف المختلفة، وطريقة الفعل . هذا ويمكن أن يكون صاحب الحق، فردا، أو جماعة وقد كانت الشعوب القديمة تنسب الحق إلى موجودات خيالية؛ أما صاحب الواجب فهو الشخص الذي يفرض عليه أداء واجب معين يشير إليه المعيار القانوني . وقد يكون صاحب الواجب شخصا أو جماعة أيضا، ويقعده موضوع الحق، مجموعة الأشخاص، القانونية لصاحب الحق والتي استندت إليه بواسطة المعيار القانوني . أما موضوع الواجب فهو مجموعة أفعال صاحب الواجب التي تطلب منه عن طريق المعيار القانوني، يضاف إلى ذلك أن هناك عنصرا إيجابيا وهو الرجوع إلى مصدر المعيار القانوني؛ وقد تعددت مصادر المعيار، وهي تتمثل في الأوامر الدينية، والسوابق القضائية، والعرف وغيرها، كذلك تضع المعايير القانونية في اعتبارها بعض الأمور المتعلقة بالزمان والمكان، وهي لذلك تعتبر أكثر تحديدا وتخصصا في وصفها للعلاقة بين الأطراف التي تشتمل عليها .

1-N. S. Timesheff, *op. cit.*, pp. 349 - 350, 352 - 253,
259, 263.

وبالإضافة إلى هذه الخصائص الرمية ، هناك خصائص أخرى سيكولوجية ، تتميز بها المبادئ القانونية ، فالمعيار القانوني هو فكرة عن نموذج الفعل المحدد الذي يطالب به ، وهو يشتمل على دافع للأفعال الواجبة ، وسند إنفعال قوي يقف وراء الأفعال التي تدفع مطالبنا بحقوقنا ، وتدفعنا إلى أداء واجباتنا ، ولذلك فالمبادئ القانونية تعتبر أحكام حية قائمة على سند إنفعال إرادي ، ومن ثم فهي تتمتع بخصائص سيكولوجية تظهر في الدافع والرغبة (١) .

٣ - الخصائص الواقعية والخصائص القانونية

يجمع قانون - في رأي كثير من علماء الاجتماع - بين نوعين من الخصائص: الخصائص الواقعية ، والخصائص القانونية (٢) ، فهو يشتمل على عناصر واقعية تظهر في مجموعة عوامل : كالعوامل الطبيعية ، والإقتصادية ، والدينية ، والأخلاقية ، والتأويجية ، أما العوامل الطبيعية فهي التي تتعلق بالطبيعة ، سواء طبيعة المجتمع أو طبيعة الإنسان ، حيث أن مناخ المجتمع ، وخصائصه الطبيعية ، وموقعه ، عوامل تؤثر في القانون ، وتقوم العوامل الإقتصادية بدور هام في هذا الصدد ، والقانون يضع في اعتباره دائماً الحاجات الإقتصادية للأفراد والتي يترتب عليها نوع معين من الإنتاج ، والإهلاك والتوزيع ، وهذه المجالات تحتاج بلا شك إلى تنظيم قانوني ، يضاف إلى ذلك أن إنشاء بعض فروع النشاط الإقتصادي ، ونموها المستمر ، أدى إلى وجود نوع متغير من القواعد القانونية ، كما أن انتشار الصناعة ، أدى إلى وجود طبقة العمال الذين يحتاج تنظيمهم إلى قواعد قانونية متعددة ، وما هو أكثر من ذلك أن نظم والنظم الاشتراكية في كثير من دول

١ - P. Sorokin, op. Cit. pp. 73-75.

٢ - Gurvitch, Sociology of Law, op. Cit. p. 51.

العالم عمل على تطوير كثير من القوانين ، وبحجاب العوامل الاقتصادية التي تسهم في تشكيل القواعد القانونية ، هناك عوامل سياسية ، ومنها الأفكار السياسية السائدة في مجتمع معين ، وقد كان للأفكار السياسية والاجتماعية دور كبير في خلق بعض النظم القانونية ذلك لأن الأفكار يمكن أن تخلق نظاماً معينة ، وهذه النظم لا يمكن لها أن تستمر بدون تدعيم قانوني ، وينطبق ذلك على نظام الرق مثلاً ، ونظام الفصل بين طبقة الأشراف وغيرها من الطبقات الأخرى . خلاصة القول أن للأفكار والمعتقدات السياسية والاجتماعية ، دوراً لا يمكن إغفاله في تكوين القواعد القانونية ؛ أما العوامل الدينية والأخلاقية فالمقصود بها مجموعة التقاليد الدينية والأخلاقية السائدة في الجماعة ، أو الاتجاهات الموجودة فيها ، وتؤثر هذه العوامل أيضاً في تكوين القانون ، وبما هو جدير بالذكر هنا أن التقاليد - مهما كانت تلك القوة التي تتمتع بها - لا يمكن أن تفرض نفسها بطريقة ملزمة ، وإنما تحتاج إلى قواعد قانونية تدعمها وتوجهها ، وفي بلاد كثيرة يظهر أثر المعتقدات الدينية على القانون ، في تعدد جهات الاختصاص القضائي بتعدد الديانات ، وللتقاليد الدينية أيضاً أثر في قوانين البلاد الغربية . وهذا وتقوم العوامل التاريخية بدور في النظم القانونية ، والمقصود بالعوامل التاريخية مجموعة تجارب وعبرات جماعة معينة ، إلا أنه لا يجب المبالغة في أهمية تلك العوامل عن طريق القول بأنها عوامل وحيدة تؤثر في القواعد القانونية ، كما ذهب إلى ذلك أصحاب المذهب التاريخي في القانون .

إن مجموعة العوامل السابقة ، تتميز بأنها واقعية ، ولكن القانون يتميز في الوقت ذاته بخاصية أخرى وهي الوجوب ، وليس كل ما هو واجب واقع ، وإنما يحتاج الواجب إلى قيمة تبرره أو مثال أعلى يظهر في المنطق ، ولذلك فإن العنصر المثالي في القواعد القانونية يتخلص في فكرة تشير إلى أنه يجب أن يحصل كل صاحب حق على حقه ،

وأن يؤدي كل صاحب واجب واجبه . ومن ثم يتضمن العنصر المثال للأساطف بين أطراف القاعدة ، مما يجعلنا نقول إن القانون يجمع بين عنصرين : أحدهما واقعي ، والآخر مثالي ، وقد كان لفقهاء القانون ، في هذا الصدد ، فضل السبق على علماء الاجتماع (١) .

ثالثاً : معايير القانون وتكامله

بعد أن تعرضنا لخصائص القانون ، يمكننا أن نقف على حقيقة التباين بينه وبين المعايير الأخرى غير القانونية ، حيث أن أية معايير لا تتوفر فيها الخصائص السابقة لا تعتبر معايير قانونية ، وفي هذا الصدد لابد أن نوضح الفرق بين المعايير القانونية والأخلاقية ، وقد عبر سوروكين ، عن ذلك تعبيراً واضحاً عندما ذهب إلى أن المعايير الأخلاقية توصي بسلوك معين ، وهي ملزمة ، ولكنها ليست تفضيضية ، أي أنها لا تمنح حقاً لأي شخص بأن يطالب شخص آخر بأداء السلوك التي توصي به ، ومعنى هذا أنها تتضمن صاحب السلوك الموصى به ، ثم موضوع السلوك ، ولكنها لا تتضمن صاحباً للحق ، أو موضوعاً للحق ، ولذلك تعتبر المعايير الأخلاقية ذات طرف واحد بينما تشتمل المعايير القانونية على طرفين (٢) ، هذا وعلى الرغم من أن المعايير القانونية تتضمن جانباً أخلاقياً ، إلا أنها تمتد بسلطانها إلى مجالات ليس للأخلاق شأن بها على الإطلاق ، ومثال ذلك تنظيم المرور في الطرق العامة ، وإشتراط الرسمية في بعض التصرفات ، فهذه أمور يحكمها مبدأ المصلحة أو النفع الاجتماعي ولا تحكمها مسائل أخلاقية . يضاف

(١) أنظر : حسن كبره ، المدخل إلى القانون ، منشأة المعارف ، ١٩٦٠ ،

نشر ١٩٩٠ ، ١٩٨٤ ، ١٩٥٠ .

إلى ذلك أنه في حالة القواعد القانونية ، توجد سلطة عامة تكفل إحترام تلك القواعد ، فضلا عن أنها تتميز بالقبول والالزام وبقدرتها على استخدام الوسائل المادية ، بينما قد لا يكون للقواعد الأخلاقية جزاء إلا في الضمير أو إستنكار الناس ، وقد نشأ عن بعض القواعد المشتركة بين القانون والأخلاق ، كتحريم القتل مثلا والسرقة ، ولكن هدف القاعدة القانونية يختلف أشد الإختلاف عن هدف القاعدة الأخلاقية ، حيث تنظر الأولى إلى عواقب الفعل الجنائي وآثاره على المجتمع ، أما القاعدة الأخلاقية ، فهي تستنكر ما وصلت إليه نفس الجنائي من رذيلة وشر .

وتختلف المعايير القانونية أيضا عن المعايير الفنية أو التكنيكية ، والمقصود بها مجموعة القواعد أو الوسائل التي تحدد كيفية أداء عمل معين ككتابة عنوان في جريدة ، أو زراعة نوع من الحبوب ، أو أداء لعبة معينة ، وهذه المعايير لا تتضمن أصحاب الحق أو أصحاب الواجب ، أو موضوعات الحق ، وموضوعات الواجب ، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن معايير داب الملوك والعادة المستندة فهي لا تتضمن أية عاصبة من خصائص المعايير القانونية ، والواقع أنه إذا استأيت أية قاعدة من القواعد ، سواء كانت دليية ، أو عرفية ، أو أخلاقية ، بصفتي : التخصيص والإلزام ، فإنها تصبح على الفور قاعدة قانونية .

وبالإضافة إلى أن هناك تمايزا بين القواعد القانونية وغير القانونية ، يوجد إختلاف أيضا بين المعايير القانونية ذاتها ، ونقصد به إقسامها إلى معايير قانونية رسمية ، وغير رسمية ، وقد أوضح «سوروكين» ذلك الفرق بين مذهبين المنوعين من المعايير القانونية ، ومدى فاعلية كل منها ، والمرونة التي يتميز بها

كلهما ، وقدرتها على التغير والتوافق مع ظروف المجتمع المتغيرة (١) ، إن مجموعة المعايير القانونية التي تعتبر ملزمة بالنسبة لجميع أعضاء المجتمع ، والتي تقوم السلطة الحكومية بتنفيذها ، هي التي تكون القانون الرسمي فيها ، ويقوم القانون الرسمي بتنظيم العلاقات الهامة بين أعضاء المجتمع وجماعته ، فهو ينظم السلطات الثلاث ، وينظم الدرجات الحكومية ، والعلاقات الاقتصادية ، وعلاقات الملكية ، والأسرة ، والزواج ، والمسرات ، وطبقا لهذه المجالات تتحدد أنواع القانون الرسمي ، في القانون الدستوري ، والمدني ، الجنائي ، والتجاري ، الخ ... وبالإضافة إلى ذلك ، هناك معايير أخرى للقانون غير الرسمي ، وظيفتها تصحيح معايير القانون الرسمي ، ويميزها ؛ وسواء كانت معايير القانون غير الرسمي تكمل المعايير القانونية الرسمية أو تختلف معها ، فإنها تقوم بوظائفها كقواعد قانونية . وقد حدد هـ سودوكين ، ثلاثة أسباب تبرر وجود قواعد قانونية غير رسمية بجانب قواعد القانون الرسمي ، أولها ، أن القانون الرسمي في الجماعات الكبرى بوجه خاص ، لا يستطيع أن يحدد العلاقات بين جميع الأعضاء ، وفي جميع الظروف ، لأنه إذا حاول أن يفعل ذلك فسيمتد ، وينمو إلى مالا نهاية ، وكذلك فإن مهمة القانون الرسمي تقتصر على تنظيم العلاقات الهامة فقط . وثانيها ، أن القانون الرسمي يتميز بالصلابة ، مما يجعله غير ملائم لتنظيم الظروف المتغيرة للحياة الاجتماعية ، وكذلك توجد المعايير القانونية غير الرسمية في الجماعات المهنية ، والدينية ، وفي الأسرة ، بجانب القانون الرسمي ، وهي معايير مسنة تعمل على تيسير العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة . ولزيد من الواضح يمكن القول بأن العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة تتغير باستمرار ، مما يترتب

عليه ضرورة تغيير بعض القواعد القانونية ، ولكن إذا حاول المجتمع أن يغير باستمرار من القواعد القانونية الرسمية ، التي تنظم الملكية ، والأسرة ، وأشكال الحكومة ، وتسلسل السلطات ، فسوف ينتج عن ذلك إستحالة وجود الاستقرار اللازم للنظم الإجتماعية ، ومن أجل هذا وجد القانون غير الرسمي الذي يعتبر أكثر قدرة على مواجهة ظروف الفرد وعلاقته الواسعة . هذا على الرغم من أن هناك إختلافا يوجد بين القانون الرسمي ، والمعايير غير الرسمية ، إلا أنه ليس إختلافا جوهريا ، وإلا أدى إلى ضراع كلا النوعين من المعايير .

والواقع أن القانون يتكامل مع الثقافة ، أى أنه يكمل بقية العناصر الثقافية الأخرى ، فهو جزء من الثقافة وأنة عنصر ثقافي ، ومن أجل هذا توجد علاقة عملية وظيفية بين القانون والعناصر الثقافية المختلفة ، وقد أوضح د تياشيف ، مجموعة النظريات التي تحدد العلاقة بين القانون والثقافة كما يلي : النظريات الحتمية أو الواحدة ؛ وهي التي أكدت أن القانون هو العامل المحدد للعملية الإجتماعية ، أو هو الدافعة المحركة للتطور الإجتماعي . ويعتقد تياشيف أن ذلك المذهب الذي يفسر الحقائق بمامل واحد مذهب تعسفي وغير واقعي ، وينطبق ذلك على مذهب القانون الطبيعي الذي مؤداه أن هناك أشكالا ثابتة في القانون ، تقوم على طبيعة الأشياء ، ويجب على الناس أن يدخلوها في قانونهم الوضعي إذا أرادوا أن يعيشوا في مجتمع رشيد . أما الفئة الثانية من النظريات ، فهي التي تذهب إلى أن القانون يتحدد كلية عن طريق عوامل أخرى ولكنه لا يماون في تحديد العملية الإجتماعية ، أى أن هناك عناصر ثقافية أخرى هي التي تحدد القانون ، ومن الأمثلة على تلك النظريات الحتمية الجغرافية ، والبيولوجية والمثالية ، والاقتصادية ، ويعتقد تياشيف أن الحتمية الاقتصادية ، أو التفسير المادي للتاريخ ، تمثل مقبعا

نامياً متطوراً ، فالقانون في نظرها ، جزء من البناء القوي الذي يتحدد عن طريق عوامل وأساليب الإنتاج ، ولذلك تختلف صور القانون ، باختلاف شكل الإنتاج وأساليبه ، ومعنى ذلك أن هذه النظريات ترى أن العناصر الثقافية تسهم في تحديد القانون ، أكثر مما يسهم القانون في تحديدها . وهناك نوع ثالث من النظريات ، تؤداه أن القانون يحدد العناصر الاجتماعية والثقافية الأخرى ، ويتحدد عن طريقها ، ومعنى ذلك أنه يمكن للقانون أن يقوم بدور إيجابي أو سلبي ، طبقاً لموقعه من العوامل الأخرى ، هذا ويؤيد « تياشيف » وجهة النظر الثالثة ، ويتوصل منها إلى ثلاث نقاط هامة ، وهي :

١ - يعتمد شكل القانون على صورة العلاقة التي توجد بين عناصر الثقافة ، ومعنى ذلك أن القانون هو وظيفة للعوامل الاجتماعية .

٢ - يؤثر شكل القانون في بقية العناصر الثقافية الأخرى ، أي أنه يقوم بوظائف اجتماعية .

٣ - أنه لا يمكن قياس الفاعلية النسبية لمسئولين الخطئين من التأثير المتبادل (١) .

خلاصة القول أن القانون لا يمكن أن يكون عاملاً وحيداً في تحديد عناصر الثقافة الأخرى ، كما أنه لا يمكن أن يكون هناك عامل آخر يحدد صورة القانون ، فالعلاقة بين القانون والعناصر الثقافية الأخرى علاقة تكاملية ، تظهر في التآثر المتبادل .

١ - N. S. Timoshchiff, op. Cit. p. 326, 329 - 329.

رابعاً : جهود علماء الاجتماع في التصنيف

حاول بعض علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة القانون ، وضع تصنيف للقواعد القانونية ، والأطر القانونية للجماعات المختلفة، وكان هذا التصنيف يعتمد على معايير تختلف باختلاف وجهات نظرهم ، ويمكننا في هذا الصدد أن نعرض لأهم تلك المحاولات وأعقبا أثراً في تطوير علم الاجتماع القانوني .

أ - محاولة دور كيم

لقد بدأ دور كيم حديثه عن القانون ، بحديث آخر عن التماسك الاجتماعي فذهب إلى أن التماسك الاجتماعي ظاهرة معنوية ، لا تخضع في ذاتها للملاحظة الدقيقة أو القياس ، وأنه من أجل التوصل إلى حقيقة هذا التماسك يجب أن نستبدل الواقعة الداخلية ، بواقعة خارجية ترمز إليها ، فندرس الأول في ضوء الثانية ، وأما تلك الواقعة الخارجية أو الرمز المرغى فهي عبارة عن القانون *Le droit* ، إذ أن التماسك لا يظل على صورته المعنوية ، ولا يبقى في حالة القوة الخالصة ، وإنما يتجلى في حالة الفعل ، أي أنه يتميز بآثاره الملموسة ، ويحاول دور كيم أن يوضح حاجة المجتمع إلى القانون ، ودور القانون في الحياة الاجتماعية ، فذهب إلى أن الحياة العامة لأي مجتمع لا يمكن أن تستمر بدون استمرار الحياة القانونية في نفس الوقت . ولذلك يشمل القانون على كل المتغيرات والعناصر اللازمة لتمام التماسك الاجتماعي ، وهناك حالة واحدة تمثل استثناء عن ذلك الرأي الذي ذكره دور كيم ، وهي حالة المجتمع الذي لم يتوصل بعد إلى مرحلة من القوانين الواضحة ، والقانون إذن ينتج الصور الأساسية لتمام التماسك الاجتماعي ، ولذلك إذا أردنا أن نصف تلك الصور ، فإن كل ما قبله هو أن نصف الأنواع أو الأشكال المختلفة للقانون ثم نبحث بعد ذلك على الصور المختلفة لتمام التماسك الاجتماعي .

تطابق مع كل صورة القانون .

وهنا يتقدم دور كيم ، ذلك التصنيف الشائع ، الذى يقسم القانون إلى :
قانون عام *droit public* ، وقانون خاص *droit privé* ، القانون
العام هو الذى ينظم علاقة الفرد بالدولة ، أما القانون الخاص ، فينظم علاقات
الأفراد المتبادلة ، أما جوهر هذا التقيد الذى وجهه لتصنيف القانونى السابق ،
فينصب على أن كل قانون من القوانين يمكن النظر إليه على أنه عام وشامل ، لأنه
يعتبر وظيفة إجتماعية فالقوانين المتصلة بالملاقات الزوجية والملاقات الابوية ،
لاتنظم فقط علاقات الأفراد وإنما تحدد أيضا الوظائف التنفيذية والتشريعية ،
ومن الناحية الأخرى يمكن اعتبار كل قانون ، خاص ، وذلك لأنه ينظم -
بطريقة غير مباشرة - العلاقات بين الأفراد - وبعد أن وجهه دور كيم ، تقدم
إلى التصنيف الشائع القانون إلى عام وخاص بدأ بوضع لنا موقفه هو من التصنيف :-
حيث قسم القواعد القانونية إلى نوعين :

الأول : هو عبارة عن مجموعة القواعد التى تنحصر فى الإلزام *La Douleur* ،
والتصغير *La diminution* ، والتحقير الذى يوجه إلى الشخص ، إما فى
مروته ، أو فى شرفه ، أو فى حرية . وتلك هى القواعد القالوية العقابية
أو الرادعة *repressive* ، أما النوع الثانى ، فينحصر فى رد الأشياء وتسليمها
إلى صاحب الحق ، وهذا هو القانون التوضي أو الأخلاعى *restitutive* ،
وينطبق هذا التسليم على تصنيف القانون إلى جنائى ومدنى (١) . والواقع أن
هناك فرقا كبيرا بين نوعى الصاوق حتى من الناحية الشكلية ، ففى القانون

1 — Emile Durkheim, De la Division du Travail Social, 1893,
pp. 28, 32 — 33.

المدنى، يصل المشرع أولا إلى تحديد الالتزامات بقواعد متعددة، وبعد ذلك يحدد طريقة تشرع هذه الواجبات؛ أما القانون الجنائى، فهو لا يأمر إلا بالجزاءات، ولا يتكلم عن أية التزامات وواجبات تربط بتلك الجزاءات، فهو لا يقول: هذا هو الواجب، وإنما يحدد: هذا هو العقاب.

قواعد القانون العقابى

ينطبق قانون الجزاءات الرادعة، أو القانون العقابى على ذلك النوع من التماسك الإجتماعى، الذى اتفقد فيه حدة التصدع والانشقاق، مما يؤدى إلى الجريمة. ومن ثم يبرهن دور كيم هذا النوع من القانون بأنه «عبارة عن مجموعة قواعد تحدد العقوبات التى يجب أن توقع على من ارتكب جريمة معينة، والجريمة فى نظره، هى الفعل الذى يثير الشعور الجمعى، وأما الشعور الجمعى فهو ذلك الذى يشترك فيه الغالبية العظمى من أفراد ذات المجتمع، وقواعد القانون العقابى، التى تجرم الأفعال الإجرامية، معروفة لدى أفراد المجتمع، لأنه طالما أن هذه القواعد راسخة فى شعور الناس، فلا بد أن يكونوا على علم بها، أما إذا كانت هناك مجموعة من الأشخاص الراشدين، الذين يملكون القواعد القانونية، فهذا دليل على وجود الانحلال الأخلاقى المرضى فى المجتمع»^(١)، والقانون العقابى عند دور كيم، كان فى الأصل دينيا^(٢)؛ وهو يؤكد هذه الفكرة عن طريق إسترشاده بأشعة من مصر الفرعونية واليونان، والرومان، فيرى أن الكتب الهرميسية المشرقة فى مصر القديمة هى التى كانت تحتوى على قواعد القانون العقابى، فضلا عن أنه كانت هناك مجموعة من الكتب الأخرى أيضا، ولأن

1 - Ibid p. 40.

2 - Ibid p. 59.

يرتبط عليها الكتب الكهنوتية ، التي تشمل على قواعد قانونية جديدة من هذا النوع . أما اليونان ، فقد كانت العدالة عندم تعتبر عملا من أعمال الآلهة وكان العقاب عندم بمثابة إنتقام إلهي من المباد ، وكذلك الحال بالنسبة للقانون الجنائي في روما ، فقد كانت أصوله تخضع لمعتقدات عتيقة ، وممارسات دينية قديمة (وقد سبق أن أوضحنا هذه النقطة بالتفصيل ، أثناء الحديث عن دراسة فوسنيل دو كولانج لقوانين اليونانية والرومانية القديمة في كتابه عن المدينة العتيقة) وبوضوح لنا دور كيم ، وظيفته القانون العقابي ، فيقول ، إنه إذا افترضنا أن العقاب يستطيع حقيقة أن يحمينا في المستقبل ، فإن ذلك يتضمن أنه يجب - قبل كل شيء - أن يكون هذا العقاب تكفيراً عن الماضي ، ويؤكد دور كيم وجهة نظره هذه ، بدليل يذكر فيه تلك التحفظات والإحتياطات التي تنبئ لتعديل العقاب بقدر الامكان ، حتى يتلاءم مع نوع الجريمة ، والفكرة الأساسية التي تكن وراء هذا كله - كما يرى دور كيم - هي أن المجرم يجب أن يتألم لأنه ارتكب فعلاً مضاداً للعدالة ، وأن يكون ألمه من نفس درجة الجريمة . ولهذا فإن تدرج العقوبات يعتبر مسألة أساسية في القانون العقابي ولا يتناق ذلك إلا إذا أدركنا أن العقاب يهدف إلى إيلام المجرم ، ولا يهدف فقط إلى حماية المجتمع والدفاع عنه . فالعقاب إذن ، عمل إنتقامي *un acte de vengeance* ، طالما أنه يعتبر تكفيراً أو دية ، والحقيقة أن طبيعة العقاب وعنده لم يتغير أبداً ، وكل ما يمكن أن يقال في هذا الصدد ، هو أن الحاجة إلى الإنتقام أصبحت أكثر تنظيماً وتقدماً من قبل ، وأن مسؤولية هذا الإنتقام إنتقلت إلى هيئات متخصصة ، ولم تظل في أيدي الجماعات الخاصة التي وقع عليها الفصل الجنائي (١) .

هذا ، ولم يحاول دوركيم أن يحدد مجموعة القواعد التي يشتمل عليها قانون المقويات ، وإنما حاول وضع هذه القواعد في صورة فئات عامة مصنفة حسب نوع الشعور الذي يرتبط به الفعل . وبناء على ذلك وضع التصنيف الآتي :

أولاً : قواعد تتعلق بالموضوعات العامة *Objects generales*

وقد صنفت طبقاً لأنواع الشعور الجمعي ، كما يلي :

أ - ما يتعلق منها بالشعور الديني :

وهذه القواعد إما إيجابية ، تفرض على الناس أداء مناسك دينية معينة ، أو سلبية تتعلق بالإعتناء على ما هو مقبوس ، سواء من العقائد ، أو الأشخاص المرتبطين بالعبادة :

ب - ما يتعلق بالشعور الوطني :

ومن هنا القواعد الإيجابية ، التي تصل بالتزامات ، والفروض الوطنية ، والقواعد السلبية ، التي تتعلق بالحياة الوطنية ، والحرب الأهلية .

ج - ما يتعلق بالشعور العائلي :

وهي تنقسم إلى إيجابية ، أي مجموعة القواعد التي تعاقب من ارتكب خطأ في علاقته الأبوية أو الزوجية ، أو علاقته بأبنائه . وقواعد سلبية ، لا تختلف عن الإيجابية في هذه الحالة .

د - ما يتعلق بالشعور المرتبط بالعلاقات الجنسية :

وهي تشتمل على الجاهح المحرم بجميع صورته ، كالزنا ، والواط ، والبغاء .

هـ - الشعور المرتبط بالفعل :

ويرتبط به قواعد تعاقب على التسول ، والتشرد ، والتكاسل ، والسكس ، وهجمات العمل .

و - ما يتعلق بالشعور المتجمدى :

وهى مجموعة القواعد التى ترتبط ببعض الممارسات المتنافية بالنظام ، والميلس والاحفالات ، وشعائر الدفن .

ز - ما يتعلق بالاحساسات المرتبطة بأداة الشعور الجمعى :

وهى تنقسم إلى قسمين : القسم الاول ، يتعلق بالأخطاء والذنوب المباشرة كالضرر الجسيم ، والفنن ، والدسائس ، والإعتداء على السلطات وغنائمها ، والعقد والمعصية . أما القسم الثانى ، فيتعلق بالأخطاء غير المباشرة ، مثل تدمير الجماعات الخاصة على الوظائف العامة ، والاختلاس ، وسيانة الوظيفة ، والأخطاء التى ترتكب فى العمل ، والفنن التى تصعب خسارة للدولة ، والمخالفات الادارية .

ثانيا : قواعد تتعلق بالموضوعات الفردية *Objects individuelles*

أ - قواعد متعلقة بالشعور المرتبط بشخصية الفرد ، كقواعد تحريم القتل ، والاعتداء والانتحار ، والشهادة بالزور ، والشهادة ، والرشاقة ، والقتال .

ب - قواعد متعلقة بملكات الفرد ، كالتى تحرم السرقة ، والإختلاس ، والفنن بمختلف أنواعه .

ج - قواعد متعلقة بالشعور المرتبط بالفرد بوجه عام ، أى بشخصيته أو ممتلكاته كالتى تحرم تزوير العملة ، والحرق ، وقطع الطريق ، والتهب (١) .

قواعد القانون الإصلاحي (أو التوعضى)

إذا كان القانون الزادع (المعاقب) ، ينطبق على مامو شعورى ، فإن قواعد الجزاء الإصلاحي ليست متفقة تهما مع الشعور الجمعى ، إنما لا ترتبط القواعد بالتضامن

الاجتماعي، طالما أن العلاقات التي تقوم هي بتنظيمها تتعلق بالافراد أنفسهم، دون ان تتعرض للمجتمع ذاته. إن هذا القانون يرتبط بالأحداث البسيطة في الحياة الخاصة، ومن أجل هذا فالدور الذي يقوم به القانون الاصلاحى لا يتصف بالصفة الاجتماعية الخالصة وإنما يختص بالتوفيق بين المصالح الخاصة، أى أنه لا يرتبط بجميع الناس وإنما يرتبط بأفراد معينين في المجتمع، أى ببعض الأفراد فقط. ومن ثم فإذا كانت العلاقات التي ينظمها القانون العقابي تحصل مباشرة بالشعور الجمعى وترتبط بالجميع كله، فإن العلاقات التي ينظمها القانون التعويضى أو الإصلاحي، تختلف تماماً عن تلك العلاقات، لأنها جزئية وخاصة (١). والواقع أن للقانون الإصلاحي يتميز بمجموعة خصائص، أهمها، أنه غير متكفوى، وإنما يتم بالتعويض، أو الرد، وهو لا يتضمن أية عقوبات، وإنما يمثل رجوعاً الى الماضى، ومراجعة له، بهدف إستراداد صاحب الحق لما فقد. وبالإضافة الى ذلك، فإذا عسر صاحب الدعوى قضيه، فإنه لا يتعرض للفضيحة، وإنما يظل محفوظاً بشرفه وبكرامته، ومعنى هذا أن القانون الاصلاحى لا يتضمن أى عقاب. وقد اعترض دوركيم في هذا الصدد على «بارد» حينما ذهب الأخير الى أنه توجد في المجتمع الحديث، عقوبة مدنية *Penalite civile*، وهذا الاستعمال في رأى دوركيم ليس الا إستمارة لدونية، طالما أن كل العقوبات تندرج تحت القانون العقابي أو الجنائي.

ويعد أن فرق دوركيم بين قواعد القانون الجنائي، وقواعد القانون التعويضى وحدد طبيعة القواعد الأخيرة، وتكلم عن مبادئها، حاول تصنيف القانون التعويضى، فقسمه الى نوعين من القواعد: النوع الأول تلك التي تنظم العلاقات

السلبية، أما النوع الثاني، فهو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات الإيجابية (١) ويمكننا أن نوضح في هذا المقام ما يقصده دور كيم، بالجانب السلبي، والجانب الإيجابي لتلك العلاقات التي يقوم القانون التمويضي بتنظيمها. فهو يعنى بالعلاقة السلبية، ذلك الذي يربط بين الشيء *La chose*، والشخص *La Personne*. إذ أن الأشياء جزء من المجتمع، مثلها في ذلك مثل الأشخاص، وهم، تلعب دورا محددًا في الحياة الاجتماعية. ولذلك فإن قواعد الجواز التمويضي التي تصل بالعلاقات السلبية، تتمثل في حقوق الملكية بصورها المتعددة سواء في ذلك ملكية الآلات أو العقارات، وفي الأساليب القانونية المتعددة لحق الملكية، كحق الاستخدام وحق الاستئجار الخ... أما الجانب الإيجابي من قواعد القانون التمويضي فهو يتضمن القوانين الآتية:

- القانون العائلي *Le droit domestique*

وهو الذي يشمل على مجموعة القواعد التي تحدد الشخص المسؤول عن الوظائف العائلية، وماذا يفعل الأبناء، ومن هو الشخص الوصي، وشروط عقد الزواج، والحقوق والواجبات المقدسة للزوجين، وصورة العلاقة بينها بعد الطلاق. ومن ثم يهتم هذا الجزء من القانون، بتحديد الطريقة التي تتودع بها وظائف العائلة المختلفة، وبالتالي فإن هذا القانون يعبر عن تضامن خاص لجميع أعضاء العائلة نتيجة لتقسيم العمل بينهم.

٢- قانون العقود *Le droit Contractuel*

لا يمكن أن توجد علاقة متبادلة بين الطرفين الذين يوقعان على العقد إلا إذا كان التعاون بينهما ممكنا، ولا يمكن أن يحدث ذلك دون تقسيم العمل بينهما، ذلك

لأن التماون في حد ذاته هو تقسيم العمل المشترك . والمتعود بالعقد هنا ، وثيقة الشراء ، والبيع ، والتبادل ، والعقود بين منظم العمل والمعال ، وبين الدائن والمدين بين الوكيل وموكله .

٣ - القانون التجارى Le droit Commercial

وهو عبارة عن مجموعة القواعد التي تنظم العقود الخاصة بالتجارة ، كذلك التي تم بين العملاء والوكلاء من ناحية والمقوضين من ناحية أخرى ، بين مالك النافذة وموصل البضائع ، بين الضامن والمضمون إلخ ..

٤ - قانون الإجراءات Le droit des procédures

وهو الذي يختص بالجرائم المدنية والتجارية .

٥ - القانون الإدارى Le droit administratif

وهو يتكون من مجموعة قواعد التي تحدد نماذج العلاقات التي يجب أن تكون قائمة بين الوظائف القضائية ، أو بينها وبين الوظائف المنتشرة في المجتمع ، وهو يتصف كذلك بالصفة القضائية .

٦ - القانون الدستوري Le droit constitutionnel

ويعتبر مصدرا للقوانين الأخرى ، وسيلة لتنظيم الوظائف الحكومية .

والواقع أن هذين النوعين من القواعد القانونية : القضائية ، والإصلاحية ينطبقان على نموذجين من المجتمع يختلفان من حيث طبيعة تقسيم العمل فيها ، وطبيعة التماس بين أعضاء كل منها ، فالقانون العقابي يسود المجتمع الذي يتميز بالتضامن الآلى ، والقانون التعميضي يسود في المجتمع الذي يتصف بالنظام المزدوى .

ولنا بعض الملاحظات على موقف دوركيم ، يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - ذهب دوركيم إلى أن القانون يتجلى الصور الأساسية للتضامن الإجتماعى وبالتالي فإذا أردنا أن نصف تلك الصور ، فانه يجب علينا أولا ، أن نقوم بتصنيف الأنواع المختلفة للقانون ، لكن تبحث بعد ذلك عن تلك الصور من التضامن الإجتماعى التى تتطابق مع كل صورة للقانون . ولكننا نساءل هنا : هل يمكن للقانون أن يخلق مجتمعا ، هل يوجد القانون أولا ثم يوجد المجتمع بعد ذلك ؟ الواقع - أن كما تصور - أن المجتمع هو الذى يوجد القانون ويطوره طبقا لظروفه ولكن القانون لا يخلق المجتمع .

٢ - فرق دوركيم بين نوعين من القانون : الاصلاحى ، والعقائى ، وذهب إلى أن القانون العقائى ينطبق على المجتمعات التى يسودها التضامن الآلى ، والاصلاحى ينطبق على المجتمعات التى يسودها التضامن العضوى ، ولكن بالنسبة لسطر الأول لهذه القضية ، نجد أن هناك دراسات عديدة للمجتمعات البدائية ، قام بها علماء الأنثروبولوجيا ، وهى تكشف عن أن القانون الاصلاحى ، هل والقانون المدنى نفسه أى الذى ينظم علاقات الأشخاص ، يوجد جنباً إلى جنب مع القانون العقائى فى هذه المجتمعات . أما عن الشرط الثانى من القضية وهو الذى يقرر أن القانون الاصلاحى يسود المجتمعات ذات التضامن العضوى ، فلا يمكن أن يكون صدقته مطلقا ، لأن القانون العقائى أو الجنائى يوجد جنباً إلى جنب مع القانون المدنى فى المجتمع الحديث .

٣ - اعترض دوركيم على تارود عندما ذهب الأخير إلى أن هناك عقوبات مدنية ، ولكن دوركيم نفسه تكلم عن العقوبات المدنية أثناء تصنيفه للقواعد التى تحكم العلاقات الإيجابية فى القانون الاصلاحى .

٤ - ذهب دور كيم إلى أن القانون العقابي، منبثق عن الشعور الجمعي وذكر في نفس الوقت، أن هذا القانون العقابي يبر ذلك النوع الآل من التضامن، فهل يمكن أن يسود الشعور الجمعي في نوع آلى من التضامن؟ هل يتمكن الشعور أن يعيش في مجتمع آلى، وهل يمكن أن تربط الشعور بالآلية؟

٥ - كيف يمكن اعتبار القانون العقابي نوعا من القانون الاجتماعي، المنبثق عن الشعور الجمعي، بينما نقول إن القانون التمييزي، قانون جزئي لأنه يحدد فقط العلاقة بين بعض الأفراد، وليس بين الأفراد والمجتمع ككل. إن الواقع على العكس من ذلك تماما، فالقانون الجنائي هو الذي يتعلق ببعض الأشخاص، وهم المجرمون والمجنون عليهم؛ أما القانون الأصلي فهو يتعلق بكل فرد في المجتمع، وبالتالي فهو قانون عام وليس خاص، كلي وليس جزئي. وربما يصدق رأى دور كيم هنا - والملاحظ ما - على المجتمعات البدائية التي كان يشير إليها.

٦ - مهما يكن من أمر تلك الانتقادات التي وجهت إلى دور كيم، والتي يمكن أن توجه إليه، فالواقع أنه لا يمكننا إنكار أثر دور كيم في تطوير علم الإجتماع القانوني، إذ أن محاولته تعتبر رائدة في هذا المجال، لأنه هو الذي بدأ بتكثير من الأفكار والآراء التي أبدعها البعض، وعارضها البعض الآخر، مما ساعد على تكوين تراث كبير لهذا العلم الحديث نسبيا.

ب - محاولة جيرفيتش

كانت مسألة التصنيف تشغل ذهن جيرفيتش، إلى أبعد الحدود، لدرجة أنه خصص لها فرعا بأكمله من فروع علم الإجتماع القانوني، وهو علم الاجتماع القانوني أو الفاروقي، وقد اعتقد جيرفيتش - أن القانون، يعتبر وظيفة

أصوّر التجمع والمستويات الواقع الإجتماعى ، وإنطلاقاً من هذا التصور ، قام بتصنيف هذه الصور وتلك المستويات ، لكن يستطيع أن يدرس القانون فى ظلها ، ومن أجل هذا تمثل غنطله التصورى فى الخطوات الثلاثة الآتية :

أولاً : تصنيف التجمعات الإجتماعية .

ثانياً : تصنيف الأطر القانونية لتلك التجمعات .

ثالثاً : تصنيف القانونى للتجمعات الشاملة .

وسوف تعرض فى الصفحات القليلة القادمة لكل خطوة من هذه الخطوات

بإختصار .

تصنيف التجمعات الاجتماعية

بدأ « جيرفيتش » بوضع مجموعة من المعايير التى تعتبر أساساً لتصنيفه لهذه التجمعات ، وهى تتمثل فى سبعة معايير كالاتى :-

- (١) المجال Scope (٢) والمدة duration (٣) والوظيفة function
- (٤) والإتجاه attitude ، (٥) والبدأ التنظيمى ruling or - الحاكم
- form of constraint (٦) ومسورة الاجبار
- (٧) ثم درجة الوحدة degree of unity (١) .

ومن ثم كان تصنيفه للتجمعات كما يلى :

١ - التجمعات الخاصة والتجمعات الشاملة

تنقسم الوحدات الإجتماعية الواقعية من حيث المجال ، إلى جماعات خاصة وجماعات شاملة . ويهتم « جيرفيتش » بهذا النوع الثانى من الجماعات ، ويرى أنه

يتمثل في الأمة ، والمجتمع الدولي ، والإنسانية . وفي هذا الصدد نجد يميز بين المجتمعات الشاملة ، والمجتمعات الشاملة ، فالأولى - كما يتقصد - تمثل الظواهر الاجتماعية بمرتها ، أما الأخيرة فهي جماعات ذات طبيعة وظيفية عليا ، ولذلك فإن نماذج المجتمعات الشاملة ، تتميز بأنها أكثر واقعية من الأمة والمجتمع الدولي والإنسانية ، التي تعتبر نماذج عامة وبمجردة ، أما المجتمعات الخاصة فهي تمثل أية وحدة جمعية واقعية كالدولة ، والمدينة ، والكنيسة ، والأسرة ، ويطلق عليها لفظ المجتمعات الخاصة لأنها تمثل قطاعا واحداً من مجموعة القطاعات التي تشتمل عليها الجماعة الشاملة .

٢ - المجتمعات المؤقتة والدائمة

إن المجتمعات الشاملة فقط ، كالأمة ، والمجتمع الدولي ، والإنسانية ، هي التي تعتبر دائمة ، أما المجتمعات الخاصة ، فيمكن أن تكون دائمة أو مؤقتة ، ولكن هناك جماعات مؤقتة فقط كالشعوب والمجتمعات التي ارتقت بالصدقة في مكان واحد .

٣ - جماعات مصنفة طبقاً لوظائفها

قسم دجورفيتش ، المجتمعات الخاصة الدائمة ، إلى ست جماعات طبقاً للوظيفة الأساسية السائدة في كل منها . فالمجتمعات القرابية ، هي التي تقوم أساساً على القرابة سواء كانت قرابة حقيقية قائمة على رابطة الدم ، أو قرابة منخبة . والمجتمعات العائلية هي التي تقطن مكاناً مشتركاً ، وتتبادل بعض المصالح فيما بينها ، أما المجتمعات ذات النشاط الاقتصادي ، فهي التي تتمثل في المجتمعات المهنية ، وثقافات ، والجمعيات التعاونية ، والطبقات ، والطوائف ، والمصانع ، والمثروعات ، أي كل المجتمعات التي تسهم في إنتاج وتوزيع ، وتنظيم السلع الاستهلاكية . ثم تأتي بعد

ذلك الجماعات التي ليست لها نقاط متعاق بالزمن، كالأحزاب السياسية، والروابط التعليمية، والجمعيات الخيرية، والمنظمات الرياضية، والنوادي. وهناك أيضا الجماعات ذات النشاط الدائم والسحري كالكنائس، والنظم الدينية، والطوائف، والجماعات السحرية، والصوفية. وأخيرا الجماعات الترفيهية، أو جماعات الأصدقاء، والجماعات المرتبطة بفائد واحد أو التايمة له.

٤. جماعات إقليمية وجماعات إقليمية

يقصد جيفرثيس، بالجماعات الإقليمية، تلك التي يكون لديها اتجاه عدواني تجاه بعضها البعض، أما الجماعات الإقليمية، فهي التي لديها اتجاه متآلف نحو بعضها البعض، ولتوضيح هذه الفكرة يستعين بأمثلة من المجتمعات البدائية، فيقول إن جماعات العمر والنوع في المجتمع البدائي، تعتبر جماعات إقليمية، حيث تجد انتماء بين جماعة الآباء وجماعة الأبناء، وبين جماعة الإناث وجماعة الذكور. بينما تعتبر المجموعة المكونة من العائلات الزوجية، والعائلات البيضة بمثابة مجموعة من الجماعات المتآلفة أو المتكيفة. ويعتقد جيفرثيس أن الجماعات الإقليمية تقدم مصلحة معينة، ومثال ذلك المصانم، والمشروعات الصناعية، والدولة، أما الجماعات الإقليمية، فهي تقدم المصلحة العامة، ومثال ذلك الوظائف التي بها الأحزاب السياسية، والنقابات.

جماعات منظمة وغير منظمة

تربط قدرة الجماعة على تنظيم ذاتها، بمدى سيطرة العوامل الإيجابية فيها على العوامل السلبية، والواقع أن معظم الجماعات تتميز بدرجة معينة من التنظيم، وإن كانت كمادة هذا التنظيم تعتبر مسألة نسبية. إلا أن هناك جماعات مختلفة تظل غير منظمة، بالرغم مما يحظى به من قدرة على التنظيم، ومثال ذلك، الطبقات الاجتماعية والمهن، والمهنة، والمجتمع الاقتصادي الخ.

٦ - جماعات ذات إجبار مشروط ، وأخرى ذات إجبار غير مشروط :
إن معظم الجماعات ، سواء كانت منظمة ، أو غير منظمة ، تعمل على تدعيم ذاتها عن طريق الإجبار المشروط *Conditional Constraints* ذلك لأن هذا الإجبار أو الإلزام يحدد اللاعضاء شروط الدخول في الجماعة أو الخروج منها ، وهو أيضا يضع مقاييس المنافسة .

٧ - جماعات وحدوية ، واتحادية ، وتحالفية

ويعتبر تصنيف الجماعات طبقا لدرجة وحدتها ، مسألة ممكنة ، ذلك لأن كل جماعة تمثل كلا مركبا يتألف من مجموعة عناصر ، أو كلا متوازنا ، ولا يمكن تصنيف الجماعات بهذه الصورة إلا إذا كانت منظمة ، لأن صورة التنظيم هي التي تعكس لنا درجة الوحدة ، لذلك فإن الجماعة المنظمة تكون وحدوية *Unitary* حينما يمثل تنظيمها امتزاجا مباشرا بين صور مكوناتها ، أو حينما تلعب تنظيماتها الفرعية دورا تكامليا فيها . وتكون الجماعة اتحادية *federalist* ، حينما يمثل تنظيمها امتزاجا بين تنظيماتها الفرعية ، أي امتزاجا فعالا تصح الجماعة المركزية والجماعات الأخرى فيه متساوية في تكوين الوحدة . وتكون الجماعة تحالفية *Confederated* حينما يؤكد تنظيمها على التنظيمات الفرعية بصورة واضحة لدرجة أن الجماعات الفرعية تسيطر على الجماعة المركزية . إن معظم المبادئ التي أقام جيفيتش تصنيفه عليها ، تتداخل فيما بينها - كما يرى هو - لكي تؤدي إلى عدد كبير من النماذج الفرعية . (١)

تصنيف الأطر القانونية لتلك التجمعات :

تتمايز أطر القانون ، بوصفها وثائق لتنازع الجماعات المختلفة ، حيث أن

تلك الجماعات تختلف من حيث قدرة كل منها على خلق أطر قانونية ، ويرجع هذا التمايز إلى إختلاف طبيعة الجماعة ، وإختلاف ظروفها . ومثال ذلك أن الجماعات التي تمر بمرحلة إنتقالية ، تفقد الإلتزام اللازم لتحقيق هذا الهدف أما الجماعات المؤقتة التي تلتنق بالهدفة ، فليست لديها القدرة على تشييد أطر قانونية ، ولذلك فهي تمثل ميكلا فوضويا أكثر مما تمكس نظاما قانونيا متوازنا . ومن بين الجماعات التي تجد صعوبة في بلورة الأطر القانونية ، الجماعات القرابية وربما يرجع ذلك إلى سيطرة المسائل الأخلاقية على المسائل القانونية في مثل تلك الجماعات . أما الجماعات المحلية والجماعات ذات النشاط الواحد ، فهي أكثر قدرة على إستحداث أطر قانونية جديدة .

والواقع أن البناء الداخلي لأطر القانون ، يختلف باختلاف وظائف الجماعات ودرجة الوحدة بين أعضائها ، وعما لها . ولذلك يوجد تمايز بين أطر القانون في الجماعات المحلية ، والجماعات ذات النشاط الاقتصادي والجماعات الدينية الصوفية . فالجماعات الأولى تتميز بقوانين إقليمية ، بينما تتميز الأطر القانونية للمؤنسين الآخرين بتخروجها عن الحدود الإقليمية . والنتيجة التي تترتب على ذلك ، هي الجماعات الأولى تميل إلى الثبات بينما تميل الاخرتين إلى المرونة ، وكذلك الحال بالنسبة لبنية الأطر القانونية التي تختلف باختلاف طبيعة الجماعات ووظائفها (١) .

التصنيف القانوني للمجتمعات (المشكلة

إعتمد « جريجيتش » في تصنيفه القانوني للمجتمعات الشاملة ، على معيارين أساسيين ، وهما : - تسلط أو سيطرة جماعة معينة على الجماعات الأخرى من

التاحية القانونية ، ودرجة الروحانية mysticism ، والمقلانية rationalism في مفاهيم القانون لدى كل مجتمع . وقد أدرك « جيرفيتش » أن « فيبر » اعتمد على هذا المعيار الاخير ، عندما فرق بين السلطات الكاريسمية ، والتقليدية ، والمقلانية ، ويميز بنفس الطريقة بين الانساق القانونية التي تتخلل هذه السلطات . ويعترف « جيرفيتش » في هذا الصدد بأهمية تلك المحاولة التي بذلها « فيبر » في التصنيف القانوني ، وخصوصا عندما أشار الاخير إلى أن القانون يتميز بمجموعة خصائص تعتمد على ما إذا كان مصدر صياغته وتطبيقه ، هم الانبياء والقديسين ، أو فقهاء القانون jurists ، أو تلك الهيئة البيروقراطية التي تتكون من رجال القانون jurists (١) . ولكنه يرى أنه بالرغم من ذلك المعنى الذي يتميز به موقف فيبر ، إلا أن فيبر لم يحاول تجميع تلك الصور الجوهرية المتناثرة ، لكي يتوصل إلى نماذج المجتمعات الشاملة التي تمارس تلك الانساق القانونية ، والتي تعتبر بمثابة وظائف لتوازن الجماعات الخاصة وقد حاول « جيرفيتش » أن يفيد من موقف « فيبر » وأن يستكمل أوجه النقص عنده في نفس الوقت ، وعن ثم قسم الانساق القانونية المجتمعات الشاملة إلى الأقسام الآتية :-

١ - الانساق القانونية للمجتمعات الانقسامية ذات الأساس الديني السحري . يقصد بالمجتمعات الانقسامية ، تلك التي تنقسم إلى قبائل وعشائر والواقع أن القبائل والعشائر تتميز بأن لها أساس ديني ، حيث يعتبر أعضاؤها رموزا للالهة ،

١ - يفرق « جيرفيتش » بين فقهاء القانون ، ورجال القانون ، فيرى أن الأول هم الذين تلقوا تعليمهم القانونية إما في المحاكم أو في المدارس الدينية أما رجال القانون فهم الذين تدربوا في مدارس قانونية متخصصة .

يتوحدون معهم ، وقد كان القانون في تلك المجتمعات يعتمد على الدين والسحر ، مما أدى إلى وجود مجموعة خصائص فيه ، أهمها : أن جميع السلطات في تلك المجتمعات تنتم بالطابع الثيوقراطي الديني ، أو الكاريسمية . يضاف إلى ذلك أن جميع الأفعال القانونية كانت لها خاصية غريبة (فقد تمثلت في التضحيات ، والذبايح ، والتطهر ، والطقوس السحرية) وأخيراً كانت الخصائص الدينية والسحرية تسيطر على القانون الإجتماعي والفردى في نفس الوقت (١) .

(٢) الانساق القانونية للمجتمعات التي اكتسبت تجانسها من مبدأ كاريسمية الكهنة :

تتمكن المجتمعات الانقسامية من التقليل من حدة انقسامها عن طريق وسائل عقيدة أهمها أن يفرق على الأقسام المختلفة نوع من الوحدة ، مما يؤدي إلى تكوين كتلة الدولة يرأسها كاهن أو ملك . وهذا الالتزام الجديد يؤدي إلى وجود نوع من السلطة يسمى بالسلطة الكهنوتية الكاريسمية ، وتعتبر معسر الفرعونية ، وبابل ، وآشور ، أمثلة على تلك الامبراطوريات في الشرق القديم ، ويمكن أن يضاف إليها أيضاً إيران ، والصين ، واليابان ، والهند ؛ فالوحدة التي قامت في هذه البلاد ، والتي تمثل تحولاً من الديانة القبلية إلى الديانة القومية ووحدة خارجية تعتمد أساساً على شخصية الرئيس ، أو على خصائص أسرته . أما الانساق القانونية مثل هذه المجتمعات فهي تتميز بالصرامة ، والتصف في التطبيق ، نظراً لاختلاطها بالدين .

(٣) الانساق القانونية التي اكتسبت تجانسها من سيطرة الجماعة القرابية

السياسية . يمكن الجماعة القرايية التي تقوم على القرابة بين الذكور ، والتي تتضمن أوجه النشاط الإقتصادي وتربط بالأرض ، أن تحقق سيطرتها على العشائر والقبائل المختلفة في المجتمع كله ، ومنه بذلك تصبح نواة للدولة ، ونموذج لدولة باترياركية حقيقية . ومن أمثلة المجتمعات التي كانت عائلاتها تمثل سيطرة سياسية ، المجتمعات اليونانية والرومانية القديمة ، أما النسق القانوني الذي يوجد في تلك المجتمعات ، فقد كان يتميز بعدة خصائص ، أهمها تبعية القانون الاجتماعي للحق الملكي الفردي ، من ناحية وإحتلال التشريع بالتنفيذ من الناحية الأخرى . وأخيراً فإن الانساق القانونية في تلك الحالة تعتبر ضيقة عقلانية .

(٤) الانساق القانونية للمجتمع القطاعي ذي الأساس فصل العقلاني ونصف الروحي . تسيطر على هذا المجتمع أكثر من هيئة واحدة ، فمن الناحية الأولى ، نجد سيطرة من جانب الهيئة التي تتكون من جماعات باترياركية متدرجة ، وهي قائمة على الامتيازات والمواهب الفردية لأحد ، الورطات ، التي ينتمي إلى أسرة معينة ، ومن الناحية الأخرى ، نجد سيطرة من جانب الجماعة الروحية الدينية التي اتخذت شكل كنيسة متميزة عن الجماعات الأخرى ، والدولة في المجتمع القطاعي ليست لها خاصية إقليمية محددة ، ذلك لأن المجتمع القطاعي مجتمع بلا دولة ، ويمكن التنبه في عدم وجود تمييز واضح بين القانون العام ، والقانون الخاص أما النسق القانوني لتلك المجتمعات فإنه يتميز بالتصميمية والخصومية في نفس الوقت (١) . ولكل ، لوزد ، إقطاع من دوجه ، فهو صنف الإوامر بشأن سكان دقاطعت ، ويصنف الإوامر الخاصة بموارعيه . يضاف إلى ذلك أن الكنيسة

١- الملاحظ بأنه عام إلى أنه يحدد علاقة الأفراد بالدولة ، وخصائص لاهية مجتمع
علاقة الأفراد بينهم من الأفراد .

عما كفا الخاصه ، وللدن أدواتها ووسائلها القانونيه الخاصه أيضاً والمتعلقه
بالبلديات ؛ ولقاهامات عا كفا ، ونتيجته لذلك كله تتضارب الاحكام التي
تصورها هذه الهيئات المختلفه وتتصارع .

(٥) الانساق القانونيه في المجتمعات التي توحشت عن طريق سيطرة الدينه
والامبراطوريه . وهي تتميز بأنها أكثر عقلانيه من الانساق السابقه ، والواقع
أن واحديه النظام القانوني للمجتمع الشامل ، يمكن أن تأتي من سيطرة جماعه
إقليميه معينه كالدينه . حيث تعمل هذه السيطرة على إضابة الجماعات القائمة على
القريب ، أو التي تتوحد عن طريق المعتقدات الدينيه . وهنا يتكون المقدم المباشر
بين السلطه المركزيه وعختلف المائلات الموجوده ، أو بينها وبين كل مواطن فرد
ويتمتع ذلك في مدينى اليونان ، والرومان القديمين إن تحقق السلطه القانونيه
للمدينه على سائر الجماعات الاخرى ، صاحبه وجود بعض الخصائص التي تميز
بها القانون ، أهمها : ديموقراطيه وعلمانيته ، وعقلانيته ، وتميزه عن الدين
والاخلاق ثم التمايز بين القانون العام ، والقانون الخاص ، ووجود
مبدأ المسؤوليه الفرديه أمام القانون ، وذلك عندما أصبح « الشخص » محوريا
الحياه القانونيه وللحكام القانونيه .

(٦) الانساق القانونيه للمجتمعات التي انحلت عن طريق سيطرة الدوله
الإقليميه واستقلال الاراده الفرديه . وتتميز تلك الانساق أيضا بعلمانيتها ،
وعقلانيتها وبأولويه قانون المقدم ، وهي تنطبق على المجتمعات الرأسماليه القديمه
منذ القرن ١٦ حتى أواخر القرن ١٩ . وعندما بدأت الدوله الإقليميه تؤكد
زعامتها وسيطرتها على الاقطاع ، اكتملت صورة هذا النظام القانوني ، ومن ثم
أصبح شعار الدوله «مبتدئ ملك واحد ، وقانون واحد» .

(٧) التساق القانوني الانتقالي للمجتمع المعاصر . تتميز المجتمعات المعاصرة بوجود صراع بين قوتين فيها : القوة الأولى ، هي قوة الجماعات ذات النشاط الإقتصادي والقوة الثانية هي الدولة الإقليمية ، ويعمل هذا الصراع على التوصل إلى توازن قانوني جديد ، ولذلك يطلق على الأساق في المجتمعات المعاصرة ، أنها أساق تحولية أو انتقالية (١) .

وأخيراً ، وبعد هذا العرض المختصر لموقف جيرفيتش من التصنيف القانوني يمكننا أن نذكر بعض الملاحظات في هذا الشأن ، وهي :

١ - نلاحظ تحيزاً واضحاً بين الاتجاه الفكري لسكل من دوركيم ، وجيرفيتش فيينا بدأ الأول بتصنيف أنواع القواعد القانونية ، ثم إنتقل منها إلى تصنيف المجتمعات والجماعات ، بدأ جيرفيتش بتصنيف صور التجمع ، ثم توصل بعد ذلك إلى تصنيف الأنطر القانونية لتلك الصور ، وأخيراً قام بتصنيف الأساق القانونية للمجتمعات الشاملة .

٢ - لم تكن تفرقة جيرفيتش بين الجماعات الخاصة ، والجماعات الشاملة ، والمجتمعات الشاملة ، واضحة ومحددة .

٣ - لا يمكن إنكار تأثير جيرفيتش بدوركيم ، فقد بدأ دوركيم تلك الفكرة التي مؤداها أن المجتمعات تختلف باختلاف قوانينها ، وأن القوانين تختلف باختلاف المجتمعات التي تنشأ فيها ، وجاء جيرفيتش وأزاد هذه الفكرة وضوحاً ، وطورها ، فقام بتصنيف الجماعات الخاصة ، والمجتمعات الشاملة ، والأنطر والأساق القانونية التي تنطبق على كل منها لكن يوضح إلى أي مدى تختلف القوانين باختلاف طبيعة ، ومجال ووظيفة المجتمع .

١- تأثر جيفيتش ، بغير ، عندما قام الأخير بتصنيف السلطات إلى ثلاثة : التقليدية ، والكارسمية ، والفقراطية ، ولكنه أكمل وجهة نظر فيبر ، وبدأ من النقطة التي انتهى إليها ، فصنف المجتمعات تصنيفاً قانونياً مستمداً في ذلك على نوع السلطة السائدة في كل منها وصورتها .

٢- عندما تكلم جيفيتش عن الأنساق القانونية المتقدمة المتأخرة ، ووصفها بأنها أنساق إلتقالية ، إكتفى بأن قال ، إن الاتجاه نحو الديمقراطية الجمعية ، هو الاتجاه الأكثر ملائمة وشيوعاً في التراث القانوني وأنه من المألوف أن النسق القانوني لمجتمع جمعي ، وإفتراسي ، يجب أن يكون أكثر مرونة وقابلية للتغير ، وأقل صرامة ، ولكنه لم يحاول أن يوضح لنا طبيعة النسق القانوني في المجتمع الاشتراكي ، وصورة هذا النسق ، ووظائفه ، والعوامل التي يمكن أن تؤدي إلى وجوده ، كما فعل بالنسبة للأنساق الأخرى .

خاصة : وظائف القانون

لهم علماء الاجتماع والباحثون فيه الذين قاموا بدراسة القانون ، بمبحث آخر ، وهو وظيفة القانون ، ويمكننا في هذا الصدد أن نعرض لأراء ثلاثة منهم . وعم : باريسونز ، و تاجفيلد ، وبولتومور . ذلك لأنها تمثل وجهات نظر مختلفة لتلك الوظائف ، فياريسونز ، مثلاً ، يرى أنه بالإضافة إلى الوظيفة التنظيمية للقانون ، والتي تشمل في أنه يمان على التخفيف من حدة العناصر الكامنة للصراع ، ويمنع على تيسر الروابط الاجتماعية ، هناك أربع وظائف أخرى ، وهي : التفسيرية ، والتشريعية ، والجزائية ، والقضائية (١) . أما تاجفيلد ، فقد ذهب إلى أن القانون وظائف اجتماعية بالنسبة للفرد ، - أن الفرد الذي يكون القانون

جانبه ، في أية حالة ان موقف ، يعتبر أفضل من الشخص الذي لا يكون القانون إلى جانبه ، ومفدا ما يطلق عليه الحق ، ، والقانون يخلق مجالات معينة أمام الفرد ويعمل على حماية هذه المجالات ، ومن خلالها يستطيع الفرد أن يمارس حريته . وكذلك يعمل القانون على حماية المصالح الإنسانية ، وهو وسيلة لحماية القيم . أما وظائف القانون بالنسبة للمجتمع ، فهي تتمثل - كما يرى تيناشيف - في خلق النظام ، لأن أنشطة الأفراد قد تتداخل مع بعضها البعض إذا لم يوجد القانون ، والقانون من هذه الناحية إما أن يوق الصراعات ويتصدى لها ، أو أن يبطئ الأساليب الملائمة لإبقائها (١) ، وقد أجربك تيناشيف في هذا الصدد ، أنه هناك صورتين للصراع - كما ذكر بارسوز من قبل - وهما الصراع بين قيم معينة والصراع من أجل قيم معينة ، ومعنى ذلك أنه يمكن أن يوجد مصدران للصراع ، وهما : الاختلاف ، والشهابة . والقانون يقوم بوظيفته في كلتا الحالتين ، يضاف ذلك أيضا أنه يوفر الأمن في المجتمع ، والمقصود بالأمن هنا أن يضمن كل شخص في المجتمع ، أنه سوف يعمل بطريقة تتلاءم مع ما يفعله الآخرون . والقانون أيضا يخلق التنظيم ، ويدعّمه ، فهو الذي يعطي لكل عضو في الجماعة وظيفته ويحدد له وظائفه ، أي أنه يقوم بالتقسيم الإجتماعي للعمل ، مما يؤدي إلى زيادة فاعلية هذا العمل . والواقع أن الاحتفاظ بالسلام الاجتماعي ، والعمل على استتباب الأمن وخلق التنظيم الاجتماعي ليست ثلاث وظائف مختلفة للقانون ، وإنما هي سميات مختلفة عن القانون بوصفه نظاما اجتماعيا .

هذا وتضيف : ويؤمّر به إلى الوظائف السابقة ، وظيفة أخرى ، وفق بعض الإحيان يكون القانون أمّره الواضح والمستقل عن أمر الأخلاق ، والدين ،

ويظهر هذا الأمر، في أن القانون يخلق في المجتمع اتجاهات ونماذج سلوكية، تكون في البداية بمثابة مبعث إلهام للجماعة صغيرة من الثوار (١).

وهناك قضية : غلبت أذهان بعض علماء الاجتماع الذين قاموا بدراسة نماذج القانون، وهي : هل يعمل القانون - باستمرار - على تغيير الأوضاع القائمة والتعديل منها ؟ وهل لديه القدرة على ذلك ؟ وكاد الكثيرون أن يفتقروا على أن المجتمع ذاته هو الذي يغير القانون، إذا أراد ذلك، ولهذا فإنه لا بد من وجود إرادة تغيير لدى المجتمع نفسه أولاً. ومهما حدثت تغييرات معينة في القانون، في نفس الوقت الذي لا يندى فيه المجتمع استعداداً لتقبلها، لن يؤدي القانون إلى أي تغيير ملموس.

وإنه مبعث أخير، إحتمل أجزاء بسيطة نسبياً من دراسات علماء الاجتماع القانون وهو دراسة أصول القانون أو مساهمة، ولم يمكن لعلماء الاجتماع فضل الحيق في هذا المجال، فقد سبقهم إليه فقهاء القانون، وعلى أية حال فإن معظم علماء الاجتماع الذين اعتمدوا بهذه المسألة، اتفقوا على تعدد مصادر القانون ووجدوا أنها ترجع إلى : الدستور، والعرف، والسوابق القضائية، وآراء المشرعين، والأخلاق، والدين في نفس الوقت.

سادساً : وضع القانون في نسق الضبط الاجتماعي

يعتبر القانون جزءاً من نسق الضبط الاجتماعي الشامل، وقد ذكرنا في عدة مواضع من تلك الدراسة، أن القواعد القانونية، لم تكن متميزة - في بداية الأمر - عن قواعد السلوك الأخرى، وبخصوصاً، قواعد الأخلاق، والدين،

والسياسية ، إلا أنه يمكننا أن نلاحظ ، أنه كلما تطور القانون ، استقل عن الدين ، والأخلاق والسياسة ، وظهر التمايز الواضح بينه وبين تلك الميكانيزمات الأخرى المضابطة . والواقع أن هذا التمايز الذي ظهر بين القانون والأخلاق على وجه الخصوص ، لا يعنى انفصال القانون عن الأخلاق ، بل أن القانون في كل المجتمعات يعتمد على الإنكار الأخلاقية ، ويظهر ذلك - على حد قول بورتومور (١) - في مجال التشريع ، الذي غالبا ما يشتق من المفاهيم الأخلاقية والنحل الاجتماعية ، وأيضا في القرارات أو الأحكام القضائية التي تعتمد على النحل الأخلاقية الأساسية للمجتمع ، ولكن اعتماد القانون على الأخلاق ، لا يمنع من تمايزهما حيث أن العلاقة بينهما ، ليست دائمة ، ولا حتمية ، إذ أن القانون - كما سيقت الإشارة إلى ذلك - يشمل على قواعد عديدة ليست لها علاقة بالأخلاق ، وكذلك الحال بالنسبة للأخلاق ، فليست كل قاعدة أخلاقية يجب أن تلحق بالقانون ، إنما تتمثل العلاقة بينهما في أن الأخلاق تعدد القانون ، أكثر مما يحددها هو ، إنه يعمل على تدعيم النظام الاجتماعي بالطريقة التي تتفق مع مبادئ الأخلاق . هذا ويتميز القانون أيضا عن ميكانيزمات الضبط الاجتماعي الأخرى التي تنصب مهمتها الأساسية على حل المشاكل الأساسية ، المتعلقة بالتوجيه القيمي ، الذي يشمل بدوره على القرارات الأساسية المتعلقة بالنسق الاجتماعي كله ، أكثر مما تنصل بتنظيم العلاقات بين أجزاء هذا النسق . ويعتقد ديارسونز ، أن كلا من السياسية والدين ، يقوم بدور هام فيما يتعلق بمسألة التوجيه القيمي (٢) .

1 — Bottomore, Sociology, A Guide To Problems and Literature, 1968, P. 244.

2 — T. Parsons, The law and Social Control, from, William Evan, Law and Sociology, 1962, P. 72.

معنى ذلك إذن ، أن هناك مجالات تزداد فيها فاعلية القانون ودوره ، وبمجالات أخرى تحتاج إلى ميكانيزمات غير القانون . وعلى أية حال ، فإن فاعلية القانون نفسه لا تعتمد على استخدام القهر القوي ، أو التهديد باستخدام هذا القهر ، بقدر ما تعتمد على التأيد الأخلاقي للقانون بوصفه وسيلة لتحقيق العدالة في المجتمع .

وقد أهتم كثير من علماء الاجتماع بالكشف عن الأهمية النسبية للقانون ، بوصفه ميكانيزما من ميكانيزمات الضبط الاجتماعي ، وذلك في المجتمع الحديث بوجه خاص ، فاتفقوا على أن القواعد القانونية تتميز بمجموعة خصائص ، لا تتوفر في سائر القواعد ، إذ أنها محددة تحديدا دقيقا ، وبخاصة ، وتمثل على طرفين : صاحب الحق ، وصاحب الواجب واتفقوا أيضا على أن المجتمع الحديث لا يمكنه أن ينظم فقط عن طريق القواعد الأخلاقية والجزائرات الأخلاقية ، وإنما يحتاج إلى نوع آخر من القواعد الحاسمة والراعية ، فالقانون يضمن وجود حرية معينة من النظامية في السلوك الاجتماعي ، قد لا تتمكن من تحقيقها ميكانيزمات الضبط الأخرى . *

وفي هذا الصدد ، يؤكد ديارسون أهمية الوضع الذي يمثل القانون بالنسبة لميكانيزمات الضبط الاجتماعي الأخرى ، في حالتين مختلفتين تماما ، بل ومتعارضتين : الأولى ، هي حالة الصراع بين القيم ، فعندما يكون هناك صراع حاد ، ومبني بين قيم معينة في مجتمع واحد ، يجدر بالقانون أن يحل المشكلات التي تنجم عن هذا الصراع . أما الحالة الثانية ، فهي الصراع من أجل القيم ، أي إرضاء أعضاء المجتمع

• أنظر الفصل الأخير من هذا الكتاب حيث تمجد فيه مناقشة لحدود القانون ، ثم وضعه كغير مستقل وقابع في نفس الوقت .

على أهمية الوصول إلى قيم معينة ، وتحقيق مصالح بالذات. ولكنهم يتصلحون
لهدف أو آخر من أجل التوصل إلى تلك القيم أو المصالح ، وتكون وظيفة
القانون في الحالة الثانية ، تحقيق التوازن بين تلك المصالح التي يرغب الكثيرون
في الحصول عليها ،

تطبيب

من بين القضايا الأساسية التي عرضت في الفصلين السابع والثامن ، تطوّر
الدراسة القانونية لدى من اهتم بها من علماء الاجتماع ، وفي عرض أهم ملامح
هذا التطور ، لم نضع دائماً النظريات السوسيولوجية في القانون ، وإنما جاءت
النظريات ، متضمنة في المحاولات التي بذلها هؤلاء العلماء لدراسة القانون ، وعلى
هذا النحو ، اهتمت المراكز على نظريات علماء الاجتماع ، منذ موتسكيو ، الذي
يعتبر أول من اهتم بدراسة القانون من وجهة النظر الاجتماعية ، حتى مياشيف ،
وقد أوضحنا أثناء هذا العرض مدى اتفاق ، واختلاف العلماء في دراسة القانون ،
فالعلماء الأول ، وهم موتسكيو ، وكوفت ، وسبنسر ، اختلفوا أشد الاختلاف في
نظرتهم للقانون ، حيث نظر الأول ، إلى القانون بوصفه يرتبط بالجموع ارتباطاً
كاملاً ، وأن هناك علاقة متبادلة بينهما . أما الثاني ، فيرى في القانون مجموعة من
التواعد ، والتزامات والأحكام التي تفرض على المجتمع من جانب حكائه ومشرعيه ،
وفي هذا الصدد يؤكد ، كوفت ، ضرورة إختفاء القانون المصطنع لتحل محله قوانين
التطور الثلاثة : أما وسبنسر ، فأدرك القانون بوصفه نظاماً سياسياً يقتصر
وتجوّده على المجتمع السياسي المنظم . والملاحظ أن هذه الاختلافات التي ظهرت
بين وجهات نظر العلماء الأول ، اتمكنت - بنورها - على مواقف وإيماءات
العلماء والباحثين الذين أتوا بعد ذلك : أما محاولة دوتس في دراسة القانون ،

فإنها أهميتها أيضاً حيث إهتم بدراسة العلاقة الوظيفية بين القانون ووسائل الضبط الأخرى، وفي هذا الصدد، لفت روس الأنظار إلى أن أهمية القانون بالنسبة لوسائل الضبط الاجتماعي الأخرى، مسألة تختلف من مجتمع إلى آخر. ولأنهم روس أيضاً بالتركيز على فكرة قانونية عامة، وهي فكرة الردع، التي كان لها أثرها في دراسات لاحقة، وكذلك درس وظائف القانون، ومن ثم كانت نظريته السوسيولوجية في القانون، وظيفية تكاملية. وكان لروس أثر بالغ في الدراسات التي قام بها كل من دور كيم (في فكرته عن إختلاف القوانين باختلاف نماذج المجتمعات)، وبارون (وخصوصاً في فكرته عن القانون بوصفه أداة متخصصة ومنظمة من أدوات الضبط الاجتماعي).

وقد أكد دور كيم، أهمية دراسة علم الاجتماع للطائفة القانونية وبذلك، حاول القضاء على تلك المفردات التي وجها كونت أمام دراسة الطائفة القانونية، وكان لكل من باريتو، وفيير، وبارسونز، وسوروكين، أهمية خاصة في مجال تطوير النظرية السوسيولوجية للقانون، ومع أن باريتو لم يخصص كتاباً معيناً لدراسة القانون إلا أنه ناقش بالتفصيل نظرية صناعة القانون وشروطها، وتعرض لمسألة الطاعة والسيطرة بينما قام وفيير، بتحليل الأساق القانونية في المجتمعات الرومانية، والإقطاعية والرأسمالية وخصيفها إلى: أناس تقليدية، وكلاسيكية، وعقلانية، وكان له أثر بالغ في تطوير دراسات القانون عند جيفيتش. أما بارسونز فقد وضع قضية أساسية، وحاول أن يحجب عليها، وهي مسألة أسقية القواعد القانونية، أو شرعية القانون، وهو يدرك القانون لا باعتباره مقولة تتضمن أوجه السلوك المحسوس، أو بوصفه مجموعة من القواعد المجردة، وإنما القانون في رأيه هو مجموعة من التواعد والمسايير التي تربط ببعض نماذج الجد - زادات، التي تطابق بطرق معينة، وتربط بهلاقات

اجتماعية معينة، وقد اهتم «سوروكين» ببعض الموضوعات المتعلقة بالقانون، وكان لدراساته وتحليلاته، وخصوصا تلك التي تتعلق بالدعوى، والمطالب، وتهديدات القانون، أثر في علماء القانون أنفسهم. أما القانون في نظرية تياشيف، فهو يتضمن جانبين: الأخلاقي، والالزامي، الأول يعتمد على الاقتناع الجماعي، والثاني، يعتمد على السيطرة والاستطباب، وكان القانون عند تياشيف، يعمل معنى محدود، وهو يتفق في ذلك مع رجال القانون، ويختلف عن علماء الاجتماع، وقد كان لماركس موقف مختلف عن كل المواقف التي اتخذها علماء الاجتماع تجاه القانون، وربما كان يتفق - إلى حد ما - مع موقف كورت، ولو أن الدوافع التي دفعت كل منها إلى اتخاذ موقفه هذا، وكذلك النتائج التي انتهى إليها كل منها، اختلفت تمام الاختلاف.

كانت قضية القانون إذن، تشغل أذهان معظم علماء الاجتماع، حيث خصص بعضهم لها كتباً بأكملها، وبعضهم الآخر، تعرض لها أثناء تحليله ليكازيمات الضبط الاجتماعي أو لعناصر ومكونات الثقافة، أي عرض لها في كتب علم الاجتماع العام، وهناك تناول يطرح نفسه أماناً في هذا الصدد، وهو: هل تختلف دراسات القانون لدى علماء الاجتماع، تماماً عن دراسة فقهاء القانون؟ أم أن هناك مواضع إلتقاء للإجابة على هذا السؤال يمكن القول بأنه على الرغم من تشابه بعض الباحثين بين علماء الاجتماع وفقهاء القانون إلا أن الدراسة التي يقدمها رجال القانون تركز أساساً على الإساق المنطقي بين القواعد القانونية، ومسئولياتها بالترابط والتسلسل المنهجي من ناحية، ومدى انطباقها على الواقع من ناحية أخرى. أما دراسة علماء الاجتماع، فقد تركزت على القانون بوصفه ظاهرة اجتماعية، أو نظام اجتماعي، أو وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي، وحاولوا تحديد علاقتها ببقية الظواهر، والنظم، والوسائل ومدى

اختلافها من مجتمع إلى آخر .

أما بشأن الباحث التفصيلية لقانون ، وموقف علماء الاجتماع منها ، فقد كان مبحث التعريف يمثل المركز الأول لديهم ، واختلقت تعريفات هؤلاء العلماء ، باختلاف وجهات نظرهم لقانون ، وكل ما نريد أن نؤكد في هذا الصدد ، أنه لا يمكننا أن نأخذ بأحد تلك التعريفات ، ونستبعد التعريفات الأخرى ، وإنما الواقع أن لكل تعريف أهميته بالنسبة للمنظور الذي وضع من خلاله ، ولم ذلك محاولات التصنيف القانوني التي قام بها علماء الاجتماع ، ونهض بالذكر منهم ، دور كيم ، وفير ، وجيرفيتش ، وبالرغم من الاختلافات التي وجدت بين هؤلاء ، إلا أنه كان لدور كيم الأمر الأكبر في تطوير تصنيفات القانون ، بل وفي تطوير علم الاجتماع القانوني بوجه عام . وهناك مبحث آخر حتى به علماء الاجتماع ، وهو وضع القانون بالنسبة لميكانيزمات الضبط الأخرى ، أو وضعه في تسق الضبط الاجتماعي العامل ، وفي هذا الصدد ، يؤكد غالبية العلماء الذين تعرضوا لهذا الموضوع ، أنه بالرغم من اعتماد القانون على الأخلاق ، والسياسة ، والدين إلا أن تطور القانون ، وتوجه المستثمر ، يؤدي إلى استقلالة وتغيره عن سائر وسائل الضبط الأخرى . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، أكد هؤلاء العلماء أن أهمية القانون تزداد في المجتمعات الحديثة المعقدة ، التي تعدد فيها القيم والمصالح ، ففي تلك الحالة يضمن القانون المجتمع ، درجة معينة من الأمن والنظام ، وتلك الوظيفة الأخيرة ، قد لا يستطيع أن يقوم بها أي ميكانيزم آخر من ميكانيزمات الضبط الاجتماعي غير القانون وأخيراً ، يمكننا أن نذكر بعض التعليقات في نهاية هذا التعقيب ونوجه

١- أن الأمر لعلماء الاجتماع ، بعلماء القانون ، أمر لا يمكن إنكاره ، ونعني بها

في المباحث المتعلقة بنصائص القانون ، وأصوله ، ووظائفه التفسيرية ، والتشريعية
والقضائية .

٢ - أن علماء القانون أنفسهم ، تأثروا بالدراسات القانونية عند علماء
الاجتماع ويظهر هذا الأمر بوجه خاص في المدرسة الاجتماعية للقانون ، والتي
تزعها فقيه القانون « ديجي Degni » ، حيث كان متأثراً أشد التأثير بأراء
دور كيم فقد كان يكتب في القانون ، أثناء قيام دور كيم بالتأليف في دلم
الاجتماع ، وحدث التفاعل بين الإثنين بالرغم من أن علماء القانون أنفسهم لم
يذكروا ذلك .

٣ - وقف معظم علماء الاجتماع موقفاً معادياً للنظرية الاوامية في القانون
وهي التي تنظر إلى القانون بوصفه مجموعة من القواعد الملزمة التي يقوم بوصفها
المشروعون والحكام ، مؤكدين بذلك الاصل الاجتماعي والعرفي للقانون .

الفصل التاسع

القانون والجريمة والسلوك، الانحراف

- تعريف القانوني للجريمة.
- درجات الجريمة .
- تصنيف مجالات دراسة الجريمة .
- الجريمة والسلوك الانحرافي .

الفصل التاسع

القانون والجريمة والسلوك الإنحرافي

التعريف القانوني للجريمة

يشير التعريف القانوني للجريمة *Crime* إلى أنها عبارة عن نوع من الأفعال المتعمد على القانون الجنائي، يحدث بلا دفاع أو مبرر، ومما يقابله الدولة (١) ومن الواضح أن هذا التعريف يشمل مدى واسعا من الأفعال التي تتفاوت من التشرد وشرب الخمر، إلى مخالفة المرور، ولارتكاب المخالفات الجنسية، وكل طرق السرقة، وختلف أنواع الخطر والقتل التي يمارسها أعضاء المجتمع إزاء بعضهم. وبذلك يكون هذا التعريف القانوني للجريمة أكثر شمولاً من فكرة «الجريمة» في أذهان الجمهور أو أعضاء المجتمع بوجه عام وأكثر تحديداً ودقة من التعريف الأخلاقي الذي يستخدم لفظ «جرامي» كمرادف لما هو «أثيم»، و«عاطي»، و«سيء»، و«شر»، فالجريمة تشير - من الناحية القانونية - إلى فعل مقصود أو متعمد يخالف أوامر القانون الجنائي أو نواحيه وعصرماته وذلك تحت ظروف لا يطبق فيها أي مبرر أو عذر قانوني، وحيث تكون هناك دولة تخطى بقدرة على سن مثل هذه القوانين وفرض العقوبات على من يخالفها.

ولنظرا لخاصية التعقيد والتركيب اللتان يتميز بهما هذا التعريف، فإنه لا بد من إيضاح مضامينه وهي:

١ - أنه ليست هناك جريمة بلا قانون أو دولة تقاب على مخالفة القانون.

1 - Gwynn Nettler, Explaining Crime, McGraw-Hill Book Company, 1974, pp. 14 - 16.

٢ - أنه ليست هناك جريمة جنيا يكون فعل الإعتداء قد ر . ه قانون معين

٣ - أنه لا توجد جريمة بلا عمد أو قصد

٤ - أنه لا توجد الجريمة عندما يكون الجاني ، غير ذى أهلية ، أو بلا كفاءة

وستولى في الصفحات التالية شرح كل عنصر من هذه العناصر من خلال إبراز مضامينه والصعوبات النوعية المتصلة به

لا جريمة بدون قانون

إن التعريف القانوني للجريمة يقصر معناها على تلك التعدييات التي تقع على العرف الذي يترتب به المجتمع اعترافا صريحا بقانونه غير المدون *common law* أو قالوا الدستوري *Statutory law* (١) وهذا التعريف عندما يقصر معنى الجريمة على تلك التعدييات فقط ، فإنه يترتب بعدم إمكان وجود جريمة بدون أن تكون هناك دولة تحدد تلك الجريمة وتسايب عليها . ولذلك فإن الدولة تكون مطلوبة من أجل أن تفرض القانون وتنفذ العقوبات على مخالفيه . وهي بذلك تعتبر تنظيما يستخدم القوة كما أن القوانين التي لا تستند على القوة هي أقل من أن تكون قانونا ، بل إنها أشبه ما تكون بالاتفاقيات أو المساعدات والقوانين بلا عقوبات تكون كاذبة وغادعة ، وعلى ذلك تمثل جرائم الحرب ضربا من ضروب الفوضى أكثر مما تعتبر جرائم محددة قانونا

والفكرة التي تشير إلى الجريمة باعتبارها تنحصر داخل نطاق القانون لها مضامينها القوية في الحسيريات المدنية . فالمادة التي تقول إنه لا جرعه بدون

١ - المقصود بالقانون غير المدون ذلك لقانون العادي الذي يقوم على العرف والعادة .

قانون ، تعني أنه لا يمكن توجيه الاتهامات إلى الأشخاص دون أن تكون هذه الاتهامات قد حددت وعرفت بطريقة مسبقة. إذ أن حماية المواطنين من الاتهامات الغامضة تعتمد على هذا المثال ، الذي يؤكد على ضرورة وجود حكم يوضح حدودا لحلوك الشخص في علاقته بالآخرين ، في نفس الوقت الذي يضع الحدود فيه بصدد سلطة الدولة في التدخل في حياتنا .

وهناك مضمون أخير للفكرة القانونية عن الجريمة ، يتمثل في تحقيق لطاق الأخطاء . إذ ليست كل الأضرار التي يوقعها كل منا بالآخر ، تعتبر موحدا للاعتراف القانوني ، وليست كل الأضرار والأخطاء التي يعترف بها القانون تسمى جرائم ، فالجريمة هي اعتداء على المجتمع ، حتى وإن كانت ضحيتها فردا واحدا .

لا جريمة إلا إذا كان فعل الاعتداء محل تقرير قانوني.

تمثل المقولة الثانية في «الدفاع أو التبرير» ضد تطبيق القانون الجنائي ، والمقصود بالدفاع هنا مجموعة المبررات المعترف بها قانونيا أو المستقاة من القانون ، والتي تبرر ارتكاب فعل يمكن أن يسمى جريمة في ظل ظروف أخرى. وتعرف كافة أنواع المجتمعات - المتقدمة وغير المتقدمة - بحق الفرد في الدفاع عن ذاته وعن مجرميهم ، ضد الهجوم القاتل ، ولذلك فإن القانون ينسب المذنبات لتسبب في الإضرار بشخص أو قتله إذا كان في حالة دفاع عن النفس . (١)

وما قيل عن الفرد ينسحب أيضا على الدولة ، إذ تمنح كل الدول لنفسها حق

الدفاع عن النفس ، وفي مسبقا الصدد يقول الفيلسوف الفرنسي «سوريل» ،
١٩٠٨ إن الدول تفرق بين القوة *Power* ، أى الإستخدام المشروع للقهر القيزيقي
الذى يفرض بواسطة القانون ، و «العتف *Violence* » وهو الإستخدام غير
المشروع للقهر القيزيقي . أما الخطر الذى يقع من جراء إستخدام الدولة لقوتها
فهو يعتبر على إعفاء من الجرائم الجنائي ، وإذ قد قتل الذى يحدث أثناء قيام
رجل الشرطة بواجبه ، يمكن أن يكون عرضة للتبرير ، فيحدد الأذى أو الضرر
باعتباره غير جنائي أو لا إجرامي .

لاجرمية بدون إصرار مسبق وثبة متعمدة

يحاول القانون الجنائي أن يقصر تعريفه للسلوك الإجرامي على الفعل المقصود
أو الذى يتبعه بنية محددة ، وعلى ذلك لا تعد « الحوادث » جرائم طالما أنها تقع
بطريقة عفوية وغير مقصودة - : إن هذا الادعاء يبتدىء بمعقولا لأولي وهلة
ولكنه كان دائما عرضة للمناقشة والاعتبار لأن بعض الحوادث «مرف
باعتبارها نتيجة لحظا الفاعل ، مثلا بعد الإهمال - فى بعض الأحيان - فعلا
إجراميا . والقوانين الجنائية تتعامل مع نموذج سيكولوجي معين للإنسان ، أو مع
ذلك « الشخص العاقل » الذى يتعين عليه أن يستخدم العقل فى ضبط سلوكه حتى
يتلافى الوقوع فى حوادث . ومثال ذلك أن السائق المتسرع ربما لا يكون لديه
نية فى قتل شخص معين ، ولكن « الحادثة » التى يتسبب فيها تكون فى تقدير
القانون بمثابة نتيجة محتملة لقيادة «الغشالة» ، لأن هناك إفتراضا بأن الشخص
الذى يحمل رخصة قيادة يعرف النتائج المتوقعة لأفعاله ، وأنه يعتبر قادرا على
التحكم فى تلك الأفعال ، وإذ قد فهو يحمل نتيجةها بغض النظر عن عدم وجود
نية القتل منه .

إن الفكرة السابقة تنطوي على مفهوم جديد له أهمية في هذا الصدد، وهو
 « النية الإستدلالية » الذي يعمل على توسيع انظر « النية » حتى يغطي كافة النتائج
 الضارة وغير المقصودة التي تترتب على فعل من أفعالنا. وأما عن العقوبات التي
 توقع على من تسبب في خسارة أو ضرر عن طريق الإهمال ، فهي أخف وطأة
 في أغلب الأحيان من عقوبات الأفعال الإجرامية التي يسببها القصد والتمرد ،
 وإن كان مصطلح « الجريمة » يغطي الفئتين السلوكيتين الإيتين في نفس الوقت .

وأيضاً نستخدم علماء القانون مفهوم الدافعية ليشير إلى النية ، ولكن
 هناك اختلافاً كبيراً بين الاثنين ، فالنية هي « ما يجعله الشخص في ذهنه ، عندما
 يقوم بأفعاله ، وذلك هو غرضه أو النتيجة التي يرغب في أن يحصل عليها .
 والقانون الجنائي يهتم إهتماماً خاصاً بتوقيع العقوبة على نية الخارجة عن القانون
 عندما تكون أساساً لفعل معين . أما الدافع فهو ما يحرك الشخص إلى الفعل ،
 وليست التوايما غير محرك واحد فقط من الحركات المدبنة التي تحرك الفعل . فالنية
 تعبير محدود جداً له نوعية خاصة وضيقة ، على عكس الدافعية التي تعتبر عامة وشاملة .
 ومثال ذلك أن بعض الجوهيرات قد ينشأ سرقة جوهيرات معينة ، بينما يكون
 دافعه إلى مسددا هو أن يصبح أكثر ثراء . ومن ثم يتميز الدافع بأنه أكثر
 شمولية ولا يحد أصلاً معناها عن كثيرين آخرين غيره ، بينما تكون نيته في سرقة
 الجوهيرات ، أكثر خصوصية ، ولا تمثل غير وسيلة واحدة من بين عدة وسائل
 ممكنة لإشباع الدافع .

والنية قد تحرك الشخص أو لا تحركه ، قد تظل مجرد رغبة أو حلم ، ولذلك
 فإن النية الإجرامية بلا فصل يتبعها ، لا تمثل جريمة . وفي مقابل هذا ، قد تعمل
 الدوافع على تحريك الأشخاص بطريقة المدفوعة ، وبدون نية . ويمكن أن

يكون الدافع فيولوجيا خالصا، يشيع بطرق مختلفة، وربما يكون أيضاً لاشعورياً،
بينما تتميز النية بأنها مسألة معرفية تتعلق بالافكار والخطط .

لا جريمة بدون سلامة أو مقدرة

إن الإداة التي تكمن في تسمية الأفعال بأنها « إجرامية » تقوم على مجموعة
دعوى أخلاقية ، ونحن عندما نعتقد أنه لا ينبغي أن يلام الشخص أو يؤنب على
أفعال خارجة عن نطاق تحكمه ، فهذا اعتقاد أخلاقي . والفكرة التي تتعلق بأن
السلوك يعتبر داخلاً ضمن نطاق تحكم الفرد أو خارجاً عن هذا النطاق ، تقوم
على مفاهيم أساسية « كالسلامة » أو « الأهلية » ، التي تعتبر بدورها
مفاهيم ثقافية تختلف في الزمان والمكان ، وتكون محل مناقشة وحسار . أما
أساس المناقشة فهو ينصب على معيار الأهلية ، ولكنه لا يقاوم المبدأ القانوني
والأخلاقي الذي يشير إلى أن الشخص ينبغي أن يكون « قادراً » قبل أن يحكم
عليه بأنه ملوم ، أي قبل أن يحصل المسؤولية . وهناك ثلاثة ظروف أساسية
يعتبر القائلون فيها « غير مسؤولين » أو « مسئولين بدرجة أقل » عن أخطائهم
أو ذنوبهم ، وهذه الظروف هي : التصرف تحت تهديد أو إكراه ، والتصرف
الذي يحدث دون سن معينة ، وحالة الشخص غير السليم .

ويشتمل الإستثناء الأول ، في الأفعال الإجرامية التي ترتكب « ضد إرادة
الفاعل » ، والقانون يعترف بالظروف التي قد يدفع الشخص فيها إلى عمل إجرامي
تحت تهديد . وطالما أن هناك شرطين قد سقطا عن الفعل ، وهما : النية ، والقدرة
على التصرف بحرية ، فهذا جدير بحسب المسؤولية القانونية أو بإسقاطها هي
الأخرى . وهناك تطبيق ثان للمبدأ الأخلاقي الذي مؤداه أنه ينبغي أن يتميز
الأشخاص ولو بعد أدنى من السلامة أو القدرة قبل أن يكونوا موضعاً للمساءلة

قانونية ، وهذا التطبيق يعمل بحدود السن ، حيث تنفق قوانين الدول الحديثة على أن - متى من المسؤولية الجنائية ، كل من لم يبلغ سنا معينة ، أما المستوى العمري الذي حدد للمسئولية القانونية ، فهو يختلف باختلاف القوانين . ولذلك ، يعتبر القاصر « طفلا قانونيا » تقوم القوانين بحمايته ، ولكنه لا يكون عرضة لتطبيق القانون الجنائي .

أما المبرر الثالث الذي يمكن بواسطته أن يتحاشى الشخص تطبيق القانون الجنائي عليه ، أو الذي يمكن أن يقلل من درجة التطبيق هذه ، فهو يتمثل في أن الجاني قد فقد قدرته على ضبط سلوكه ، أو أن هذه القدرة قد أصيبت بالعطل أو فسدت ، وأما موقع هذا العطل أو « مكانه » فهو العقل . وتبدو عيوب العقل واضحة في حالات: الشيخوخة ، والبلاهة ، والإضطرابات العقلية الحادة أو مرض الذهان . ومع ذلك فإن هناك منطقة غامضة توجد بين هذه الحالات المتطرفة وبين السلوك السوي ، وتلك المنطقة هي التي اعتبرت محورا لمناقشات وغلاطات عديدة بين المواطنين ، ورجال القانون ، والاختصاصيين النفسيين ، الذين اختلفوا حول تحديد قدرة الجناة .

ومن بين الاعتبارات الهامة التي يقوم عليها هذا النزاع تلك التي تتعلق بالأمور الأخلاقية ، لأن الشرارة الأولى للمناقشة انطلقت من الاعتقاد الذي يتضمن أن « الأشخاص الذين يختارون أفعالهم » هم - فقط - من يتأهلون العقاب على جرائمهم ، وأن الحوادث ، والذوات التي لا تضاهم ، لا تدخل في الاعتبار ، وأن أنماط السلوك الأخرى التي تخرج عن نطاق تحكم الفرد لا يجب أن تكون محل عقاب . إن النزاع حول هذه الإعتبارات أدى إلى ظهور مجموعة قضايا ومسائل فلسفية لاتتماق بإدائها معنا ، في نفس الوقت الذي تطوى فيه

على بعض المشكلات القديمة المتصلة بالحرية والجنسية ، أو الاختيار والجبر ودورهما في المصادقة القضائية وقيمة التنازل والذم والتأنيب والتأنيب الخاص للقانون الجنائي .

ولقد أقيمت هذه القضايا على القانون ، وهي تؤكد أن تلك المحاولات التي بذلت لتحديد العقوبة العقلية أو القدرة الذهنية ، تعتبر جميعا محاولات فاشلة ، هذا ويرجع عدم إكمال هذه المحاولات إلى عاملين أساسيين ، وهما : أولاً ، أن الأفكار الانعكاسية التي نشأت حول أسباب السلوك هي التي تحدد توجيه المسؤولية إلى الفاعلين وثانياً ، أن حدود الدفاع عن الحاصلات غير السليمة أو الحماية بالخلل ، تتميز طبقاً لمبررات القانون الجنائي ، أي أن الشخص الذي اعتبره وغير ذي أهمية أمام القانون ، يختلف تبعاً لما يريد نحن من القانون ، أو ما نريد القانون أن يفعله .

درجات الجريمة

إن مفهوم الجريمة القانوني ، لا يعترف بوجود درجات متفاوتة من المسؤولية الجنائية فقط ، وإنما يعترف في نفس الوقت بدرجات مختلفة الخطورة في الفعل الجنائي ، حيث يقدر مدى ملاءمة العقاب للجريمة ، طبقاً للمخطط الأخلاقي الذي تتميز الجريمة ذاتها (١) .

وتتمثل إحدى طرق تحديد درجات الذنوب ، في تقسيمها إلى : ذنوب تقتضي المسؤولية الرسمية ، وذنوب أخرى ذات خطورة أقل من الأولى بحيث يمكن أن يحكم فيها بواسطة د محضر مختصر ، دون حاجة إلى متطلبات المعاملة الرسمية .

وهناك طريقة أخرى لترتيب خطورة الذنوب، والتمييز بين الصورة العامة للجريمة والتعريف القانوني لها ، وهي التي تشمل في تقسيم الجرائم إلى ذنوب خاطئة في حد ذاتها ، و أفعال اعتبرت خاطئة لأنها تتمدى على حقوق الآخرين كما حددها القانون ، أي أنها خاطئة بالتحريم *male prohibita* . والجرائم التي اعتبرت خاطئة في ذاتها *male in se* ، تميز بالعمومية وعدم الارتباط بزمن محدد . وإذا كانت التعريفات القانونية الخاصة ، تختلف من زمن إلى آخر ، ومن دائرة اختصاص قانونية إلى دائرة اختصاص قانونية أخرى ، فإن كل مجتمع مدني يسمي بعض أنواع الأخطاء أو الذنوب تسميات قانونية جنائية ، كالقتل ، والسلب ، والسرقة ، والزنا .

الجريمة والأخطاء الأخرى

إن الفكرة التي تشير إلى أن بعض الجرائم تعتبر أخطاء في ذاتها ، ينشأ من بعض الأخطاء الناتجة القانونية . توجه الإتياء إلى العلاقة بين القانون والأخلاق ، أو بين ما هو محرم أو ممنوع رسميا وما هو محل إدانة عامة . والقانون الجنائي يتطور بتطور الأخلاق ، وهو ينبع عن مجموعة معتقدات أخلاقية ، ويقوم بتقييدها ، ويحاول أن يفرضها . وإذا فهو يعتبر فعلا بقدر ما يهدم بواسطة الأخلاق ، ويصبح أقل فعالية (كتمبير رمزي وأسلوب للدفاع الإجتماعي) عندما تنفط دعامة الأخلاقية .

ولقد دفعت تلك العلاقة المتغيرة بين المعتقدات الأخلاقية للناس والقوانين الجنائية لبحثهم ، دفعت علماء الجريمة إلى مناقشة المضمون الخاص لنظامهم العلمي . فالباحث الذي يصب اهتمامه على دراسة المفاهيم العامة للجرائم الخاطئة في ذاتها ، ربما يتم تجاهله دراسة أخطاء أو ذنوب أخرى أكثر أهمية سواء

كانت قانونية أو شبه قانونية أو غير قانونية . وفي هذا الصدد ، تبرز أهمية التوجيهات الإيدوبولوجية كحجرات لإهتانات الدارسين ولاختيارهم لجرائم معينة والتركيز عليها أكثر من جرائم أخرى . فعالم الاجتماع الراديكال يهتم أكثر ، بتلك الجرائم التي ترتكب ضد المصلحة العامة ، كالتهريب في القطاع العام وتبديد المال العام أو أموال الدولة وإفساد عقول الشباب من خلال الإعلام السري الخ . . . وأما عالم الاجتماع المحافظ فسوف يميل أكثر إلى دراسة الجرائم التي ترتكب ضد الأخلاق ، كالاتجار في المصور الجنسية ، وفي المخدرات وما إلى ذلك .

تصنيف مجالات دراسة الجريمة

هناك طريقة لنحاشي النقاش الحاد الذي أثير حول بؤرة الإهتمام بدراسة الجريمة وهي التي تتمثل في تقسيم هذا النوع من الدراسة إلى ثلاثة موضوعات مريضة ، يمكن الإشارة إليها على النحو التالي :

١ - علم اجتماع القانون

وهو يحاول أن يفهم لماذا تعد بعض الأفعال موضوعا للقانون الجنائي ، بينما لا يعد أفعال أخرى داخلية ضمن نطاق هذا القانون . ويهتم علم اجتماع القانون بكيفية تمديد بعض التجمعات الاجتماعية المستمرة ، لتوقعاتها السلوكية التي سوف تلقى الإهتمام الرسمي والسام . إن رمز « الإهتمام الرسمي والعام » لدى الشعوب المتمدينة يترجم في قانون ، ومن ثم ينصب إهتمام دارسي علم اجتماع القانون على أسئلة مثل :

أ - ما هي تلك المحرمات التي يمكن أن تكون كامنة وراء تعريفات الملوك

بأنه جدير بالإعتراف القانوني، أو غير ملائم له ؟ وما هي العوامل التي يمكن أن تكون مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على هذه التعريفات ؟ وما هي النتائج التي يمكن أن تترتب على مثل هذه التغيرات ؟

ب - كيف تقوم الجماعة الإجتماعية بعملية سن قانونها الجنائي ؟ وهذا السؤال يبحث على دراسة المحاكم ، والقضاء ، والمحامين ، ودراسة المفارقات في تنفيذ القانون ، ونتائج ومحددات الممارسات المختلفة ، وتختلف المهن والأعمال التي تهتم بصناعة القانون وتنفيذه.

٢ - نظريات مصادر الجريمة (سبب الجريمة)

تتمثل مثل هذه النظريات بفهم وتفسير التغيرات التي تطرأ على حالات الجريمة ، وبخصائص الأفراد والجماعات التي تخالف ، ولا تتخالف ، القواعد الخاصة لقوانين الجنائية . وهذه الدراسة تعالج الموضوعات أو المسائل المنهجية الكامنة في اكتشاف خصائص المخالفين لقانون ، والضحايا ، ومغسرين المخالفين . فضلاً عن إتمامها بالنظريات التي وضعت لتفسير الاندماج الفردي في الجريمة ، والمفارقات التاريخية والمقارنة في معدلات أنواع الجرائم المختلفة (١) .

٣ - الدفاع الاجتماعي

وهذه العبارة تشير إلى الإهتمام بما يطلق عليه علم العقاب ، أو إجراءات التصحيح ، أو الاستجابة المجتمعية . وذلك هي دراسة المقاييس التي تتخذها

1 — Manuel Lopez — rey, Crime: An Analytical appraisal, London, Routledge and Kegan Paul, 1970.

المجتمعات ، وتستخدمها في الإستجابة نحو التعديلات على توقعاتها الرسمية والامة .
ويبحث في هذا المجال بهم بالتناج والآثار الناتجة عن إستخدام الأساليب المختلفة
الدفاع الإجتماعى ، وبالانحرافات التى تخلف على وجود الفعل المختلفة ، وكذلك
بمحددات ردود الفعل ومحددات نتائجها .

تجريم الذنب وعدم تجريمه

من العسير أن تقوم بتقديم التصنيف الثلاثى للإهتمام بالجريمة ، أو لمجالات
دراستها ، وذلك نظرا لما تتميز به هذه المجالات الثلاث من تداخل فيما بينها .
ولقد ظهر ميل جديد ، وأصبح أكثر شيوعا عند علماء الجريمة الأمريكيين ، منه
بالنسبة لملامهم في القسرة الأوروبية ، وهو الذى يشمل في إدراج نظريات
وسبب الجريمة ، ونسب نظريات تعريف الجريمة . وهذا الميل يحول الإهتمام
من نظريات تفسير مصادق الجريمة إلى علم اجتماع القانون ، وهو بذلك يؤكد
على مسألة أساسية ، هى ومن الذى يعطى بقوة تسمية أفعال معينة بأنها إجرامية
(جنائية) وقاطنين معينين بأنهم مجرمون ؟

إن هذا التحول الذى حدث في الإهتمام بالجريمة ، كان له أثره على الأفكار
المتصلة بالدفاع الاجتماعى . وهناك توصية أساسية نجمت عن هذا التحول ، تشير
إلى أن هناك أمثالا كثيرة يجب أن لا تجرم ، أى أن يرفع عنها التجريم ، بينما
هناك أمثال أخرى لا بد وأن تجرم .. وعلى وجه التحديد ، فلقد ظهرت توصية
تشير إلى أنه يجب إستبعاد ما نسميه بجرائم بلا ضحايا من الإهتمام القانونى ،
في نفس الوقت الذى يحدث فيه إعراف بأخطاء أخرى لها ضحاياها ، بإعتبارها
تمثل جرائم . وهناك عدد من العلماء ، يقترح رفع التجريم عن الدعارة ، والزنا ،
 وإنتاج الصدور الجنسية وتوريطها ، بل إن هناك من يرجح التقليل من شأن

جرائم معينة : كالاتجار ، أو محاولته ، والتمار ، والسكر ،
والتشرد .

وفي مقابل ذلك يوجد عدد كبير آخر من الذين يضمنون إقتراعات مختلفة
بصدد تجريم بعض أنواع الدلوک، وهم يوصون بضرورة تحديد فئات جديدة
والضحايا، وحماية هذه الفئات بواسطة تجريم أفعال معينة ما زالت تمتد حتى
الآن قانونية : كالأعسار ، وتوزيع المنتجات التي تعتبر « خازنة » كالمشروبات
الكحولية ، والأسبرين ، والدخان ، وبعض المواد الحارقة ، وبعض مستحضرات
التجميل . كما أدى ذلك للنسخ غير الصحي والملوث الذي يتعرض له الكثير
من المدن الحديثة ، إلى سن قوانين ذات جزاءات جنائية ضد : الضوضاء ، وتلويث
البيئة ، بالنفايات أو الدخان أو الروائح الكريهة ، أو القمامة . وفوق ذلك ، فإن
الإحتياج بمشكلة زيادة السكان ، دفع ببعض الناس إلى المطالبة بتجريم من يتجرب
أكثر من طفلين ، وإصدار قانون بذلك يرضى بواسطة التعقيم الإجباري ، أو
الإجهاض الإجباري . كما توجد بالإضافة إلى ذلك كله ، توصيات بتجريم
الزنا الأدبي البقيض والمقعم بالحقد والكراهية ، وتجريم ممارسة التمييز أو
التفرقة في المسائل المتصلة بالحقوق العامة : كالإسكان ، والتعليم ، والمهنة ، بسبب
إعتبارات تتعلق بالنس أو النوع ، أو الموطن الأصلي ، أو الدخل ، أو الخلفية
الإجتماعية .

الجرمة والسلوك الانحرافي

السلوك الانحرافي هو ذلك السلوك الذي لا يمثل التوقعات الإجتماعية ،
وعندما يصف عالم الإجتماع نوعاً من السلوك على أنه انحرافي ، فهو لا يدين
هنا السلوك أو يرى أنه سيء أو مؤذ ، وهو في ذلك يخالف التصور الشائع ..

ويمكن أن يكون الانحراف، من وجهة نظر معينة، أكثر نماذج السلوك دفاعية من الناحية الأخلاقية، فقد يكون انحراف شخص معين بمثابة إتهام لتوقعات إجتماعية تعتبر في الواقع غير عادلة أو غير ملائمة، وفي هذا الصدد يشير بعض علماء الاجتماع إلى أن مهمة عالم الاجتماع لا تكمن في استحقاق السلوك الانساني أو إدائته، وإنما في فهم الأساس الذي من خلاله يستهين الناس سلوك بعضهم البعض، وأسباب هذا النوع من السلوك ونتائجه.

وهناك كثير من التعقيدات ومظاهر الالتباس والغموض في طريقة توصيل الناس إلى الحكم على سلوك شخص معين بوصفه انحرافيا. ولذلك فسوف نخصص الآن بضعة أنواع من هذه المظاهر في التعريفات الاجتماعية (محددات المجتمع) للانحراف:

١ - التسامح

عادة ما تكون هناك منطقة تسامح عام إذا وافق الأشخاص في معايرة المستويات المثالية. ومثال ذلك أنه إذا فرض المستوى أو المعيار أن يصل العمال إلى مصنعهم، أو الطلاب إلى حجرة الدراسة في ساعة محددة، فإن التأخير لبعضهم ثوان أو دقائق في ظرف معين لا يعتبر انحرافا.

٢ - توقعات الانحراف

في بعض المواقف يكون سلوك الناس موضحا للاستهجان والازدراء إذا كان مسايراً تماماً للنموذج أو المثال؛ فالشخص الذي يفرط في أمثاله يجعل الآخرين غير مطمئنين إذا قارنوه بأنفسهم. وهناك مصدر آخر لرفض الامتثال المطلق أو التام، هو تلك الحقيقة التي تؤديها أن الشخص عندما يمثل تأييداً لمعيار معين فإنه يشترك بالضرورة مضيئاً آخر على طول الخط.

٧ - صراع العائير (سبية الانحراف)

إن تعريف فعل معين بوصفه انحرافاً ساقطاً بعد النظر إلى المقاييس التي على أساسها عرف الناس مد السلوك وذلك في ما يكون انحراف من منظور معين وقد يمثل حرم السلوك المتفق عليه - منظور آخر وقد أوضح كومين، هذه الحقيقة في عدد من طبعه لطبيعته السائدة عند عصايات الطغاة الدنيا، فالسلوك المفضل و هذه الثقافة هو كتمس والقسوة وعدم احترام القانون والشرطة . وأي نوك آخر يجب التفتي وانعدام الطمأنينة أو يزعج السلطات العليا

ويميل كثير من علماء الاجتماع إلى تأكيد فكرة معينة وهي أنه مهما كان السلوك من وجهة نظر أعضاء المجتمع يعتبر انحرافاً فإنه في الحقيقة يمثل لتوقعات جماعة فرعية معينة. ولذلك فإن الاكتشاف الذي يوضح أن كثيراً من المنحرفين يمثلون الحقيقة للعائير جماعة فرعية معينة أدى إلى نتيجة معينة وهي أن الانحراف يجب أن يعرف دائماً عن طريق الأثر الحقيقية إلى من هم هؤلاء الذين أصابهم الإنبتراف بحسبه أمل في توقعاتهم

٨ - التفاضل عن الانحراف

ليس من الواضح لماذا ما إذا كان الانحراف كما ن. ك. العامة ، ينطوي أساساً على فعل لا انحراف ذاته أو على الحقيقة التي من - لأنها حدث التورط في فعل الانحراف وفي الحقيقة أنه يمكن التماسح بعد أكبر الانحراف طالما أنه قد حدث مراراً ودون علم الجهات المسئولة ، يوضح الجرائم وقد كتب ، حول د. م. وجود ، اليهود طبعاً في المظلة والمنصع .

التي قصد بها وجود مجموعة قواعد (كقاعدة منع التدخين مثلا) وضمت لكي يخرج عليها الناس، ويحدث ذلك بعيداً عن أعين المشرعين. وفي نطاق العلاقات الجنسية، من المفهوم تماماً أن البالغين غير المتزوجين واليهود أطفالاً. وإن علاقاتهم الجنسية الغرامية أو المثلية تعتبر مسائل خاصة بهم وحدهم طالما أنهم لم ينتهكوا القوانين بطريقة مكشوفة وعلنية، ولم يطلعوا الآخرون على ما يفعلونه.

وتعتبراً عن الميل إلى التهاون عن الإحراق كلما كان ذلك ممكناً أننا نجد أن بعض الهيئات الماثولة تعمل على إيجاد شكل من أشكال المساومة مع المنحرفين الواعين في دائرة اختصاصها. فقد لا يتدخل رجل الشرطة في شئون الخارجين على القانون: كالغايا والصومر، ومدمن الكحوليات. وهناك مفهوم شائع يعني أن رجل الشرطة الذي يدير ظهره للإحراق يكون مرفقياً، لأن المنحرفين يدفعون له قدراً من المال لكي يتركهم ويتفانى عما يفعلونه. على أن المساومة قد تكون أكثر لنوام من طريقة دفع النقود المباشرة فقد يكافئ المنحرف رجل الشرطة عن طريق جملة في وضع مطمئن باستمرار، فلا يرتكب الجرائم الكبرى أو العنيفة التي لا بد وأن تعرض رجل الشرطة لمحاسبة رؤسائه؛ وتضعه أمام مسؤوليته المباشرة.

من الواضح إذن أنه على الرغم من أن النداء العام يوجه إلى رجل الشرطة لكن يدعم القانون والأمن العام، فإن هذا الشخص يتوقع بأن يدعم النظام من طريق منع أو مقاومة الإحراق التتبع أو المكثف في منطقة اختصاصه، وأن الإجماع التامحي نحو إتهاك القانون قد يكون شرطاً ضرورياً لتدعيم هذا النوع من النظام أو الأمن العام. ومثل هذه النظرة تكشف لنا لماذا تنهج معظم

والأعمال الوحشية للشرطة. ضد الأشخاص الذين ينسبون في الاضطرابات والمضطرب في الطرق العامة وعن طريق القيام بأفعال تلفت أنظار الجمهور إلى عدم قدرة الشرطة على تدعيم الأمن وهنا يدعونا أن نقول إن هذه الإستجابات توحى لنا أنه يوجد كسامح في الانحراف بقدر ما يكون معتبرا عن أنظار الجمهور.

٥ - تبريرات الانحراف :

على الرغم من أن بعض الأفعال تعتبر من الناحية الفنية بمثابة تعديات على المايور إلا أن هذا التعدي يمكن النظر إليه باعتبار أن الموقف الذي تم من خلاله، يبرره. وفي بعض الأحيان تمثل التبريرات أفكلا متفقا عليها عموما عن الظروف الخاصة التي تجعل السلوك محل موافقة، بينما قد تكون هناك ظروف أخرى يصح فيها نفس هذا السلوك إنحرافا. ومثال ذلك أن هناك قانونا غير مدون يسمح بقتل الرجل الذي وجد وهو يمارس حريات جنسية مع زوجة المقتول؛ وكذلك يسمح مبدأ الدفاع عن النفس بأداء أفعال عدوانية غير مسموح بها في الظروف العادية.

على أنه د مازا، أشار إلى وجود فرق بين التبرير القانوني للانحراف، وبعض الانتكارات الأخرى المعروفة عن إمكانية تبرير الانحراف في عصابات الجناح مثلا. ففي مسألة الدفاع عن النفس، يميل القانون إلى إدعاء أن السلوك العدواني أمر مسموح به في حالة واحدة فقط وهي إذا لم يكن هناك طريق آخر غير ذلك أما بالنسبة لعضو الجماعة فإن أي طريق يسلكه يمكن النظر إليه بوصفه إنحرافا. أما من وجهة النظر الأخلاقية المصابة ذاتها، فلكل شخص حق الدفاع ضد أية محاولة عدوانية، ولذلك يمكن أن يوصف عضو الجماعة في هذه الحالة بأنه مدافع عن نفسه، بينما تنظر إليه السلطة الرسمية بوصفه جائعا، إذ أن الدفاع ن

الأنفس في وجهة نظر الجانح ، يكون فعلا جانحا مهدداً للامن العام من وجهة نظر السلطة . ويوضح هذا الموقف نقطة هامة عن التبرير : فهو يشبه الإنحراف ذاته ، في أنه نسي بالقياس إلى المستويات الأخلاقية ل هؤلاء الذين يصدرون الاحكام على السلوك .

نماذج السلوك الانحرافي :

أوجد مجموعة نماذج للسلوك الانحرافي يطلق عليها عبارة "إنحرافات عن المايير تتميز بأنها مستهجنة بشدة" . هذا ، وتطوى المناقشة التالية على وصف مختصر لكل نموذج من هذه النماذج ، وطبيعة المايير المتعلقة به ، وبعض تعريفات المصطلحات الهامة التي تعتبر ضرورية بالنسبة لفهم كل نموذج منها .

إن بعض علماء الاجتماع تمردوا استخدام مصطلحات متبعية مثل : وسوء التوافق الاجتماعي ، واللا اجتماعي ، والمضطرب ، والشاذ ، ودور المريض عقليا ، والتحرّف جنسياً ، والجانح ، دون تحديد المايير التي تقسّر الانحراف ، تعريف المقرط في شرب الخمر والمدمن مثلاً ينطوي على مهايير ، مثل مقدار الخمر ، والمهدف من الشرب ، وممناء ، والموقع الاجتماعي للفرد ، ودرجة المعز عن التحكم في الذات . (١)

١ - الجانح والجريمة

تعتبر المايير القانونية من بين المايير التي يمثل انتهاكها أو مخالفتها جريمة .

() انظر في ذلك :

Albert Cohen, *Deviance And Control*, Prentice Hall 1966
pp. 5 - 7 .

على حدود التسامح في المجتمع مما كانت درجة القابض داخله . ومن أجل تأكيد أهمية هذه المعايير وإجبار الناس على الامتثال لها ، توجد مجموعة عقوبات . يحددتها الدولة . هذا ، وتمثل القوانين درجات مختلفة من التسامح إزاء السلوك الخارج عن القانون ، فبعض المعايير القانونية التي تحرم سلوكا معينة تدعم بواسطة كل أقسام المجتمع تقريبا ، ومن ثم فإن السلوك موضع النظر يعتبر أساسيا لرفاهية الجماعة ، بينما تعتبر المعايير المنضبطة في القوانين الأخرى ذات تدعيم أقل ، فسلوك إغراق في مثل : القتل ، أو الممارسات الجنسية الفاضلة بين العتيان أو الزنا ، قد يكون موضع الإستهجان الشديد . بينما يوجد سلوك آخر يعتبر مستحجنا من الناحية القانونية ، ولكنه أقل إستهجانا من جانب المجتمع أو الجمهور . هذا ، وعلى الرغم من أن الناس يختلفون بصدق المعايير القانونية الفردية ، إلا أنه يوجد تحت لاتفاق على الحاجة إلى « الخضوع لقانون » بوجه عام .

ويمثل معظم السلوك الإجرامى صراها بين معايير الجماعات الخاصة أو الأقران والمعايير التي يمثلها القانون . ذلك لأن معظم ما يتصل : بمجناح الأحداث ، والدعارة المنظمة ، وتجارة المخدرات ، والجنسية المثلية ، يعتبر منبثقا عن نمو في الجماعات الفرعية التي قد تحظى بمعايير مختلفة عن بقية المجتمع وإن كان أعضاءها يتكونون فيزيقيا ببقية المجتمع . وتمثل معايير الجماعات الفرعية التي قد تتعارض مع المعايير القانونية في قواعد جماعات السن ، أو الطبقات الإجتماعية ، أو المدن أو الجوار ، أو الأقاليم .

وهناك بعض لواذج من الأخطاء أو الذنوب غير متضمنة في إحصاءات الجرائم العادية ، وهي تنطوي على الجرائم المهنية ، أي الجرائم التي ترتكب بصند مهنة رسمية ، وخاصة إذا كانت ذات مكانة عالية ، مثل من الباعة البيضاء ، فبجرائم

الياة البيضا (أو الخاصة) تمثل تمديدات أو مخالقات القوانين بواسطة هؤلاء الذين يحتلون مراكز عالية كرجال الأعمال، وأصحاب المهن الفنية العليا، ورجال السياسة : في علاقاتهم بهمتهم ، على أن مخالقاتهم للقانون لا تدرج عادة ضمن « الجرائم » . ومع ذلك فإن تأثيرها على المجتمع ككل قد يكون أكثر خطورة من جرائم أخرى عادية أو مبطية .

أما الأفعال المضادة للمجتمع التي ترتكب بواسطة أشخاص تمتع من معينة : أقل من الثامنة عشر تقريبا، والتي تمثل تمديدات على الشخص أو المجتمع فهي تصنف ، بوصفها « جناح الأحداث » . ومحمولا على « الجانحين » بواسطة القانون الجنائي وإنما يعاملون بوسائل أخرى ، فالأفعال غير الإجتماعية التي يرتكبها الأحداث ، لا تنطوي على تلك التي تشتهر بجرائم في حالة إذا ارتكبها الراشدون وحسب ، وإنما تنطوي أيضا على ذنوب أو أخطاء أخرى كثيرة كالذنوب من المدرسة ، والتحرش ، والتخريب المتعمد .

٢ - السلوك الجنسي المثلث :

يمثل السلوك الجنسي المثلث علاقات جنسية مع أشخاص من نفس النوع ، أي : بين ذكور وذكور أو إناث وإناث . ففي المجتمعات الأوروبية الغربية كلها تقريبا وفي أجزاء أخرى من العالم ، تمارس الأفعال الجنسية المثلية بين الراشدين ، وينظر إليها بدرجات متفاوتة بوصفها غير مثالية . ومن الناحية المياريية يعتبر هذا السلوك غير ملائم . هذا ، ويعتمد الاتجاه السائد نحو الجنسية المثلية - إلى حد ما - على النظرة التي تؤخذها أن الاتصال الجنسي الغير ضروري للانجاب ، وهو إذن متصل بميكانيزمات نظامية تميز الحمل ، وتربية الأطفال .

٣ - الدعارة :

الدعارة هي اتصال جنسى بـئس على أساس غير شرعى ، وغير مرتبط بشخص معين ، في نفس الوقت الذى يتميز فيه باللامبالاة العاطفية . هذا ، ومعتبر نشاط الدعارة مستهجنا في كل المجتمعات تقريبا ، ولكن هناك درجات من التسامح سائدة في معظم أنحاء العالم . ويمارض هذا النشاط نظرا لمجموعة هوامل ، وهي : أنه إتصال جنسى غير شرعى ، وأنه يمثل إيجاسها نحو النظر إلى المشاركة الجنسية بوصفها نشاطا تجاريا تسوده اللامبالاة العاطفية ، هذا فضلا عن أثره أيضا على النساء اللاتي يشاركن فيه ، وتهديده للصحة العامة من خلال نقل الأمراض المعدية ، كما أنه يهدد الأخلاقيات العامة باعتباره تصبح صورة من الإغواء الجنسي المكشوف .

٤ - تعاطى المخدرات :

إن تناول أو تعاطى : المورفين ، والهيروين ، والأفيون ، والكوكايين ، والماريهوانا يعتبر انحرافا عن المايير الأخلاقية أو القانونية في كثير من بلدان العالم إذا كان التعاطى يتم خارج نطاق الأهداف الطبية أو العلاجية . ويعتبر تعاطى العقاقير مستهجنا لأن معظمها ينتج صورة العادة ، كما أن إستعمالها يمثل إما إلى الإقلال من النشاط العقلى أو القيوى ، أو إلى الاقراط في مثل هذا النشاط . وعلاوة على ذلك ، قد يصبح إدمان العقاقير مكلفا للشخص الذى يستمر فيه لمدة طويلة ، ولذلك فإن بعض المدمتين يرتكبون القرفة أو يتورطون في الدعارة لكى يوفرون مصدراً مالياً لتدعيم عاداتهم أو لشبايح رغبتهم في الإدمان .

٥ - ادمان الخمر :

عندما يستخدم الكحول أو يستهلك لأغراض متصلة بالمسرح والنسبية والإحتفال ، في المجتمعات الأوروبية والأمريكية بوجه خاص ، فإنه يسمى « التناول الإجتماعي أو المنضبط » . والشخص في هذه الحالة يعتبر قادرا على التحكم في شربه ، ونادرا ما يصبح غمورا أو يصل إلى درجة السكر أما الشرابون الذين ينهرفون عن معايير تاذج الشرب الثقافية ، فإنهم يعتبرون مدمنى خمر .

ويتناول المدمنون الخمر ، المواد الكحولية لأغراض السكر ، فيستهلكون منه مقادير كبيرة كما أنهم يقبلون على الشرب بإفراط . ولذلك فإن المدمنين هم هؤلاء الذين يشربون بكثرة ، ويتضح ذلك من معيار : الوضع ، والكم في استهلاكهم للكحوليات ، وأيضا من تناولهم للخمر في أوقات غير عادية وأماكن غير عادية ومخصصة للشرب . إن مثل هذا الأقبال المفرط على الشرب ، يميل إلى أن يدمر علاقاتهم الشخصية في أسرهم ، والمجاعات المهنية لمهم ، والمجاعات الإجتماعية كلها . ومدمن الخمر عاجز عن التحكم في ذاته بصفة شقة فهو لا يستطيع منع ذاته من البدء في الشرب فضلا عن أنه عندما يشرب لا يتمكن من التوقف أو الاكتفاء بقدر معين . وهناك نوع من المدمنين الذين يعيشون من أجل أن يشربوا ويشربون من أجل أن يعيشوا ، أى أن حياتهم أصبحت قائمة على الشرب .

٦ - الاضطرابات العقلية :

يلبغى النظر إلى الاضطرابات العقلية أو العقلية في حدود المعايير التي كانت موضع مخالفة ، والسياق الإجتماعي الذي حدث فيه . إذ أن إنتهاك القاعدة في حالة الاضطرابات العقلية يسمى « مخالفة ثانوية للقاعدة » بوصفها متميزة عن

بناذج المخالفات الاخرى . والمقصود بالمخالفات الثانوية ، أية مخالفة تعتبر نتيجة ظروف أخرى ؛ ولذا هذه النظرة ، توجد معايير محددة تطبق على الجريمة ، والانحرافات الجنسية ، والشرب ، والمعاملات السيئة ، أما ما يعتبر ثانوياً ، أو راسياً ، فليست له تسمية محددة . ومن ثم ، فإن التعديلات أو المخالفات التي تسمى اضطرابات عقلية تنطوي على : الهروب من الاحتكاك بالآخرين ، والسلوك القهري ، والوساوس ، والمزاج المتقلب . هذا ، ويجد بعض المعنطيين عقلياً ، صعوبة في الاتصال بالآخرين ، والمشاركة في المعايير الاجتماعية ، ومع أهداف الآخرين في مواقف معينة . وكل مجتمع يسمح بمستوى معين من السلوك وقدر معين من التساهل ، ولكن الاضطرابات العقلية غالباً ما تتعدى كل حدود التسامح .

وقد جرت العادة على أن يصنف الأطباء النفسيون الاضطرابات العقلية إلى :
ذهان ، وعصاب ، الأول هو المرض العقلي ، والثاني هو المرض النفسي .

٧ - الانتحار :

هناك عدد من الأشخاص في كل الحضارات ، يهجر على حياته كل عام . وقد تكون هناك مشاعر للتعاظم إذا ما المشكلات الشخصية في بعض حالات الانتحار ، ولكن هذا التعاطف لا يمثل استحقاقاً . وجدير بالذكر أن المعايير التي تمارس الانتحار لها خلفية تاريخية طويلة ، تنطوي على اتهامات قوية ضده في المذاهب الدينية المختلفة . وهناك عامل آخر يتمثل في النظر إلى المنتحر على أنه فكر الجبل أو لم يعترف بالنعمة الإلهية ، فضلاً عن أنه فكر جميل الأسرة . وقد كانت هذه الصورة الكاملة والمتطرفة من الهروب الاجتماعي ، موضع إهتمام العلماء الاجتماعيين وآخرين غيرهم من إعتبرا الانتحار مرتبطاً بمراحل اجتماعية جماعية .

٨ - الصراعات في الأدوار الزوجية والأسرية

نعرف كل المجتمعات بأهمية الزواج والعلاقات الأسرية ، وعلى الرغم من وجود مفارقات كبرى في الانساق الزوجية والأسرية ، فإن المعروف عموماً أن الزواج (والعلاقات الأسرية) تحظى بدرجة عالية من الدوام ، وأنها قادرة على الإبقاء. توقعات أطراف الزواج . هذا ، ويمكن أن يستمر الزواج وتستمر معه الأسرة ، عندما تنجز الأدوار - توقعات الأعضاء على نحو مرض ، ولذا نمت الصراعات داخل الزواج أو الأسرة ، فإن ذلك يهدد كيانها .

هذا ، ويعتبر الانفصال ، والهجر ، والطلاق بمثابة درجات متفاوتة من التشكك الأسري التي تكون مستهجنة في كل المجتمعات وينطبق ذلك أيضاً على مظاهر سلوكية أخرى جبرية كقرب الزوجة مثلاً ، أو مختلف صور العنف القيدى الأخرى . وكلما تقدم البحث العلمى ، اتسع مجال مفهوم سوء التوافق الزوجى ؛ وعموماً ، فإنه ينطوى على ما يلي :

(١) تلك المواقف التي تقل فيها مظاهر الإشباع العاطفى والوجدانى بين الزوجين بوجه خاص وبين أعضاء الأسرة جميعاً بوجه عام إلى الحد الأدنى .

(٢) انخفاض درجة الإعتماد المتبادل بين الزوجين .

(٣) عدم الاشتراك في عملية الإشباع المتبادل ، وفى إتخاذ القرارات .

وعندما توجد هناء مظاهر ، فإنها تشير إلى اللامبالاة ، وعدم الإشباع وعدم التكافؤ بين الأطراف الزوجية ، ومن ثم تعد كلها مظاهر تشير كل إلى الانحراف عن السلوك المتوقع بين طرفي الزواج .

ومن الواضح أن المدى الواقعى لتصدع التفاعل في الوضع الأسرى أو

الزواجى ، لا يمكن أن يحدد تعديداً دقيقاً. وعموماً ، اعتبرت معدلات الطلاق كثوثر موضوعى للمدى صراعات الدور داخل الزوجيات ، ولكن هذه المظاهر المختلفة لا تكفى - ولهما الإشارة إلى صراعات الدور داخل الأسرة والزواج ، حيث أشارت الدراسات التى أجريت على أشخاص متزوجين إلى أن نسبة لا بأس بها من الزوجيات فى عينات محددة ، غير موفقة أو سعيدة على الرغم من أن الزواج لم يفته بعد به ووقته الفيزيكية أو القانونية .

٩- صراعات الدور والمكانة فى سن الشيخوخة

واجه الشخص فى سن الشيخوخة ضرورة إجراء توافقات ، حتى يكون توقعاته وتقييمه لأدواره الإجتماعية ، منسجمة مع توقعات وتقييم من يتفاعل معهم . إن دور السن لم يتعدد بعد تعديداً دقيقاً فى المجتمع المعاصر ، وغالباً ما يعانى الشخص السن من صراعات عندما تكون توقعاته قائمة على أدوار كانت ملائمة بالنسبة له من قبل . وكثير من المسنين فى المجتمعات الحديثة يستبرون غير سعداء فى حياتهم اليومية ، فضلاً عن شعورهم بالاحباط فى علاقتهم مع الأشخاص الآخرين . ويقدّر ما يكشف - لوك الشخص السن عن أدوار متصارعة تعتبر غير مشبعة له والمجتميم ، بقدر ما يحتمل ذلك إنحرافاً . ولكن تعريف السلوك الإنحرافى عند كبار السن بالاعتداد على هذه النظرة لم يصل بعد إلى الإكتمال ؛ فهذا ويعتبر التوصل إلى قضية أكثر دقة مهمة صعبة للغاية ما لم تتحدد مكانات وأدوار السن فى المجتمع الحديث تعديداً واضحاً .

١٠- التمييز ضد جماعات الأقلية

البلشت مجموعة معايير تصل ببعض حقوق الأشخاص بغض النظر عن عنصرهم أو أصلهم العنصرى والثقافى ، وكان ذلك فى السنوات القليلة الماضية .

واشتملت هذه المبادئ على المددلة السياسية ، وتكافؤ الفرص لتحقيق النجاح
الاقتصادي والسياسي ، وحق التعبير عن المعتقدات الدينية الشخصية ؛ وقد
اشتمل إعلان حقوق الإنسان على هذه المبادئ وأعلن بواسطة هيئة الأمم المتحدة
عام ١٩٤٨ .

ولذلك ، عندما توضع جماعة معينة في مكانة دنيا بسبب العنصر ، أو الدين ،
أو العلة فإن هذا الفعل يعتبر "تمييزاً" أو "تفرقة" . وهو يشكك صوراً عدة
تتمدد إلى مجالات مختلفة : كالوظائف العامة ، وإدارة المدلة ، وفرص العمالة والعمل
والتعليم ووسائل الإعانة والإسكان ، وكل صورة أخرى من صور المشاركة
الاجتماعية . والمعالج الاجتماعي والقيم التي تجذب التمييز ، تاريخ طويل ، إذ أنها تعتبر
منطقة عن جماعات ثقافية فرعية عديدة في بعض الفترات التاريخية أو بعض
المراحل ، بل إنها كانت تدعم في بعض الأحيان بواسطة القانون ذاته .

مصادر السلوك الانحرافي (١)

لقد جاءت التفسيرات الموسيولوجية للانحراف متأخرة بالنسبة لمجموعة
التفسيرات الأخرى السابقة عليها . ومنذ قرون عدة ذهب رجال اللاهوت إلى
استناد السلوك الخاطئ إلى قوى خارقة الطبيعة تعمل من خلال فرد معين ؛ ثم
ظهرت بعد ذلك التفسيرات البيولوجية التي ترجع الانحراف إلى خصائص خلقية
وراثية في الشخص المتحرف ، فقام الإجرام الإيطالي ولومبروزو ، مثلاً بمتقنة
أن الجرم منبج سببته المخلوقات سيئة ، وهو يتل إرثاً داءاً إلى التكوين التبريقي

(١) أنظر :

ساميه محمد جابر ، الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي ؛
الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨١ .

والأخلاقي للرجل البدائي ، الذي يفترض أن يكون مجرماً بالوراثة . وفي القرن العشرين تأثر علماء النفس بأراء فرويد عن نظرية التحليل النفسي ، فمروا تفسيرات تؤكد الفذوذ البيولوجي لحولاء الناس الذين يرتكبون أخطاء .

وفي مقابل هذه التفسيرات لعوامل وأسباب الانحراف ، وجه علماء الاجتماع أنظارهم إلى قضية كبرى وهي أن السلوك الانحرافي يعتبر فعلاً إجتماعياً ، وكانوا متفقين في ذلك مع دوركيم عندما قال إن الظواهر الاجتماعية من أى نوع يجب أن تفسر بظواهر إجتماعية أخرى ، ولا يمكن تفسيرها بالرجوع إلى ظواهر سيكولوجية أو بيولوجية أو أية ظواهر أخرى غير إجتماعية . ومعنى ذلك بمعاودة أخرى أن عالم الاجتماع استحدث مدخلاً جديداً لتفسير الانحراف ، من طريق دراسة ارتباط معدلات الانحراف المتعددة الأنواع ، باختلاف الظروف في التنظيم الاجتماعي .

على أننا نجد وراء هذا الإتفاق الأساسي حول تفسير الانحراف في ضوء تباين الظروف الاجتماعية ، لإختلاف وتباين بين علماء الاجتماع مسؤل أفضل الأساليب أو التوجهات العامة التي يمكن إستخدامها في تفسير الانحراف . وسوف نهتم هنا بمرض ثلاثة مدخلات أساسية في تفسير العوامل الاجتماعية التي تدعم السلوك الإنحرافي أو تمنعه وتمعه .

مدخل الالامعجارية (نقدان العاير)

تمثل إحدى التوجهات الكبرى لتفسير الانحراف ، في فكرة تشير إلى أن الظروف الاجتماعية قد تكون محبطة لبعض الناس لدرجة أنها تدفعهم إلى مسالك إنحرافية . وفي هذه الحالة ينظر إلى السلوك الانحرافي بوصفه نوعاً من التوافق أو التكيف الشخصي إزاء هذه الظروف المحبطة .

وبرجع مدخل اللامعيارية ، في تفسير الانحراف إلى دراسة دور كيم
للإنتحار ، التي نشرت الطبعة الأولى منها عام ١٨٩٥ . ومن بين المفارقات في
معدلات الانتحار التي جذبت إقباله دو. كيم نوع خاص من الارتباط بين معدلات
الانتحار في بلد معين والتقلبات في مستوى الرخاء الاقتصادي لهذا البلد . بهذه
الصورة يمكن فهم تلك الزيادة التي طرأت على معدلات الانتحار في فترات الركود
الاقتصادي ، طالما أن الاحباط أو الشقاء قد وجد بخيب خيبة تلك الآمال التي
شكلت في أوقات أكثر رخاء . وقد تكشف الأحكام العامة أو المعلومات العادية
عن ضرورة انخفاض معدلات الانتحار في سنوات الرخاء الشديد وعندما يصبح
الناس محققين لرغباتهم الاقتصادية . بينما الزايف أن معدلات الانتحار ترتفع
كذلك في فترات الرخاء الشديد ، ومن خلال تفسير هذه الحقيقة : تطور مفهوم
دور كيم للامعيارية ، و هو الانتحار اللامعيارى .

واللامعيارية هي حالة من عدم الإشباع تسبب عن الإحساس بالتعارض بين
الآمال ومستويات التبذوح من ناحية ، والوسائل المتاحة لتحقيق هذه المستويات
من ناحية أخرى ولذا يقصد بذلك أن قدر الوسائل المتاحة أمام الشخص - ثروته
مثلا أو قوته السياسية - هو الذي يحدد مستوى إشباعه ، بل أساسه بالرخاء
أو الكساد بالنسبة لما يريد هو . ففي فترات الرخاء الاقتصادي العظيم ، قد يكون
عند الناس بوجد عام ثروة أكثر ، ولكن الروح العامة السائدة ، قد تدعى أن
الناس أقل رضا في الواقع بهذا المستوى الاقتصادي الرفيع لأنهم يعملون دائما
على تصعيد مستويات طموحهم الشخصية .

وقد استخدمت فكرة فقدان المعايير أو الأفكار للربطة بها ارتباطا وثيقا
لتفسير كثير من عنى وبه ال. لوك الانحراف في . . . بطي ميرون هذا الاتجاه في بحثه

عن فقدان المعايير بوجهه يرتبط بالسلوك الانحرافى فى الولايات المتحدة ، وهو يلاحظ وجود اتجاه نحو فقدان المعايير فى المجتمع ككل ، ففضيلة النجاح أو الكسب فى أمريكا والى تدعى مثلا أن كل فى يمكن أن يكون رئيسا ، تؤدى إلى تأكيد كبير على الاستمرار فى التفوق ، أكثر من التأكيد على الامتثال للمعايير والوسائل المتاحة لتحقيق النجاح . وفى مجتمع مثل هذا ، لا يكون الشيء الجسام هو كيف يؤدى المسره دوره ، وإنما هل سوف ينجح فى النهاية أو يفشل .

ومن شدة هذا التأكيد على النجاح ، يحاول الناس بوضوح أن يصلوا إلى مستويات مأموهم حتى عن طريق الغش إذا كان ذلك ضروريا . فالأطفال الذين يواجهون ضغط شديد من جانب آبائهم فى مرحلة الانجاز الدراسى ، يلجأون إلى الغش فى إمتحانات المدرسة . وعلى الرغم من أن جميع الأشخاص فى المجتمع يشعرون بهذا الضغط نحو الغش ، فإن شدة هذا الضغط تزداد إزاء هؤلاء الذين لا يتمتعون إلا بالفرص القليلة النادرة لتحقيق النجاح من خلال وسائل مشروعة : كأعضاء الطبقة الديناميلا ، الذين يفتقرون إلى المال ، والتعليم الملائم ، والرموز الأخرى التى تشير إلى النجاح الإجتماعى ، أو متطلبات هذا النجاح . فالانحراف الاجرامى يمكن أن ينظر إليه كاستجابة عطية من جانب الطبقة الدنيا نحو فقدان المعايير المجتمعى الشامل ، وكثير من الأفعال الإجرامية كالسرقة والابتزاز والتهريب تستهدف الحصول على الثروة أو القوة بوسائل غير مشروعة . ولذلك ، فإن لدورة الفرص المشروعة تدفع الشخص فى الطبقة الدنيا إلى أن يكون أكثر عرضة لاستخدام الوسائل غير المشروعة ، على حجب نصير ميرتون .

وقد وضع كوهين ، أهمية مشابهة للضغط الذى يجدهه فقدان المعايير تجاه

الطبقة الدنيا، ولكنه وصف استجابة مخالفة تماماً للإحباط . فقد كان كوهين يشبه ميرتون في أنه كشف عن أن أشخاص الطبقة الدنيا يمرون بتجربة تناقضية بين -تويات طموحهم ، وإفراكم لفرصهم الواقعية المشروعة ، غسيرة أن الاستجابة التي سجلها كوهين لم تكن استجابة إجرامية من ذلك النوع الذي وضعه ميرتون . وإنما نظر إلى فقدان المعايير باعتباره متضمن في « الثقانة الخاصة المعايية ، وأنه موقف من جانب أعضائها خداعهاطات المسئولة إن القى في الطبقة الدنيا يمر بتجربة « إحباط المكانة ، وتشجعه عصابته على التعبير عن عدوانته إزاء عالم الطبقة الوسطى المكون من المدرسين ، ورجال الشرطة ، الذين يمثلون المجتمع الذي سببه هذا الإحباط .

وعلى الرغم من أن نظرية فقدان المعايير في تفسيرها السلوك الإنحرافي ، تعتبر مقيدة وخصوصاً في لقاء الضوء على بعض أنواع الجناح في الطبقة الدنيا ، إلا أنها تجذب بعض الدعاوى المشكوك في أهمها بصدد موقف الأشخاص في الطبقة الدنيا : إنها تقتصر من أولاً أن الأشخاص في الطبقات الإجتماعية الدنيا يحددون لا أنفسهم نفس مستويات الطموح التي يسي إلى تحقيقها أعضاء الطبقات الأخرى . على أن هناك دراسات عديدة أجريت على الطبقة الدنيا تكشف عن أن هذا الافتراض لا يعبر عن الواقع ، وأن أشخاص الطبقة الدنيا يميلون إلى تحديد مستويات أكثر واقعية لهم تتلاءم مع فرص الحياة التي يمشقونها .

وهناك اقتراض آخر واضح من نظرية فقدان المعايير ، يتمثل في أن الناس الذين وأجوها صعوبات في تحقيق مستويات طموحهم من خلال الوسائل المشروعة قادرين على استخدام الوسائل غير المشروعة لانجاز هذه الآمال . والحقيقة كما أشار كل من كلاوارد وأوملين أن هناك مفارقات بين الفرص المتاحة لاستخدام الوسائل غير المشروعة في تحقيق النجاح ، ولذلك فإن الأشخاص في الطبقة الدنيا .

حق وإن كانوا أكثر الناس إحباطاً - إلا أنهم قد لا يجدون أنفسهم في موقف يسمح لهم باستخدام الوسائل غير المشروعة .

وقد اعترف كل من دكلوارد ، و د وأرمين ، أيضا بفكرة بناءات الفرصة غير المشروعة في ملاحظاتهم أن المعاصيات المنحرفة لا تأخذ كلها صورة التحدى والمسلية ، والفرد بدون توجيه سببي للمعاصيات ، ويعتبر ذلك نقداً ليكوهين . فبعض المعاصيات تعتبر إجرامية في طبيعتها ، وهي تستخدم نشاطها لكي تزود ذاتها بالخطط والوسائل الاخرى غير المشروعة . وهناك معاصيات اخرى تنظم حول ممارسة رقائل عمرة كادمان المخدرات ، ممارسة السلوك الجنسي السرى . أما اختلاف الاستجابة تجاه فقدان المعايير والذي يمثل في اتخاذ صورة أو أخرى من الصور السابقة ، فقد يعتمد على عامل الفرصة ، وهو الطرف المتاح للممارسة نشاط غير مشروع من نوع معين وفي مجتمع معين .

مفصل الثقافة الفرعية :

ويؤكد المدخل الثاني إلى تفسير الانحراف ، النظرة التي مؤداها أن السلوك الانحرافي سلوك سوى من الناحيتين السيكلوجية والوسبولجية ويذهب أنصار هذه النظرة (والذين يميلون إلى انتقاد نظرية فقنان المعايير) إلى أن السلوك الانحرافي ، سوى سيكلولوجي لأن المنحرف لا يختلف في شيء عن الأشخاص الايجابيين . لكن يكون مزقاً سيكلوجياً . ويعتبر سلوكه سوايسو-بولوجياً لأنه على الرغم من كونه منحرفاً من وجهة نظر المجتمع الكبير ، فهو ممثل للسلوك في الدائرة الإجتماعية الأكثر تحديداً ، أو الثقافة الفرعية التي يعيش فيها ويعتمد منها الدعم الجماعي لنشاطه الانحرافي .

ويمكن التحقق من بعض مبررات هذه النظرة إلى الانحراف عن طريق

فحص نتائج التجارب التي أجراها ، أك ، على الضغط الجماعي والتي تكشف عن أن الفرد يجد تمويذا وتدعيا لانحرافه كلاءر على أشخاص آخرين يشبهونه في انحرافهم عن المجتمع ، ويمدونه بتبرير أخلاقي لسلوكه الانحرافي .

إن هذا النظرير إلى الانحراف يفرض على عالم الاجتماع أن يضع في اعتباره ظروفنا اجتماعية مؤدية للانحراف ، تختلف تماما عن تلك التي أكدده الأنصار نظرية فقدان المايير . أما المتغير الأساسي في تحديد من الذي سوف يصبح متحرفا ، فهو تعرض الأشخاص الفارقي لتأثير الثقافات الفرعية الانحرافية . وطبقا لهذه النظرية ، يميل سكان المناطق المختلفة إلى معدلات عالية في أنواع عديدة من الانحراف ، لا بسبب الظروف المحيطة بالحياة في هذه المناطق والتي قد توصف بأنها تامة وإنما لأن عدد الثقافات الفرعية الانحرافية التي تميل إلى الإدمار كنتيجة ، وتفكك الاجتماعي ، النسب (الفشل في تطبيق القانون مثلا) يوجد في مثل هذه المناطق . د فمناطق الجناح ، تعتبر أجزاء من المدينة تعرض من فيها لمؤثرات انحرافية أكثر ومن ثم ، فإن مدخل الثقافة الفرعية يؤكذعامل و الارتباط الفارقي لإناس مختلفين ، بتأثير الثقافات الفرعية الانحرافية .

ومناك تعديلات وإضافات زيدت على معنى و الارتباط ، لكي يتلاءم مع واقع المعدلات الفارقة أو المتباينة للانحراف . فغير أن مجرد الاقابلة في منطقة الجناح لا تعتبر كافية لكي نتج انحرافا ، طالما أن معظم الذين يعيشون في مناطق ذات معدلات مرتفعة في الجريمة ، ليسوا مجرمين . فكثير من الأسرى مثل هذه المناطق شتم بالحيلولة دون الصعبة لبيئة لابتائنا ، وهي تقوم بمجهود مضنية لإبعادهم عن العصابات ، وإدماجهم في روابط غير جناحية كالفرنسية مثلا . وعندما ما نذكر تلك الحقيقة التي مؤداها أن الناس يختارون الارتباط بمجموعات مختلفة ذات درجات متفاوتة في الجناح قامت العامل الملم في تحديد

الإنحراف قد لا يكون الارتباط الفارقى بأى معنى فيزيقى ، وإنما يكون التوحد
الفارقى للأشخاص مع جماعات مختلفة أو مؤثرات إجتماعية متباينة حولهم .
وقد وجهت مجموعة انتقادات إلى التفسيات الثقافية القريمية للإنحراف ،
يشير إلى اثنين منها :

الاولى : يشير إلى أن العلاقات السببية بين الانحراف والارتباط بالمتحرفين
الآخرين ، تعتبر في الحقيقة قضية عكسية لما اقترحه النظرية من علاقة . فالتاس
يصبحون منحرفين ، أو يصبحون مصروفين إجتماعيا بأنهم كذلك ، ثم يرفضهم
المجتمع بعد ذلك بوصفهم غرباء ، فيتدفعون نحو البحث عن مصاحبة غيرهم من
الغرباء إذا أرادوا عقد صلات إجتماعية مريحة لهم . ومن هذا المنظور ، تكون
منطقة الجناح شديدة بالمنطقة المتخلفة في أنها ليست منطقة تخاف الجناح بقدر ما
هى مكان أو نقطة تجمع الأشخاص الذين مورطوا بالفعل في أفعال إنحرافية .

وتنطبق هذه الفكرة بوضوح على بعض المواقف ، حيث نجد بعض المناطق
الحضرية التي لا يتمكن الأشخاص فيها من ممارسة أى فعل إنحرافى ، فيلجأون
حيث توجد الإمكانيات والتيسيرات الفيزيقيه وبعض جوابب الدعم الثقافى القرمى
لإنحرافهم . ومما كانت هناك من صلة بين الأفعال الانحرافية والارتباط بالناس
يعيشون في ثقافات فرعية إنحرافية ، فإنه من اللام أن لتساهم : ما الذى يأتى
أولا ، الانحراف أم الارتباط . أما النقد الثانى : فقد وجهه ماتوا ، وهو
مضاد لمعظم جوابب التنظير التي تفعلها هذه النظرية ، فقد ذهب إلى أن المتحرفين
لا يمنحون أحدهم الآخر ذلك الدعم عن طريق إستحسان أو تشجيع الأفعال
الإنحرافية . بل إن الجماعة يفترون مع غير الجماعة في النظر إلى سلوكهم
وسلوك زملائهم بإعتباره خاطئا . فالاقتصب لا يؤمن بالإعتصاب ، والشخصى

الذى يظنك المغار لا يؤمن بهذا الأسلوب ؛ هذا وعلى الرغم من أن
الثقافة الفرعية الإنحرافية لا تمنح عموما الاستحسان الأخلاقي للسلوك
الإنحرافي ، فإنها تحتفظ بوظيفة بديلة ومهمة جدا : لأنها تمد المتصرف بالفاظ
متفق عليها إجتماعيا لإقناع الغير ، وإلى يمكن عن طريقها تبرير انحرافه حتى
يتمكن من ممارسة انحرافات دون أن يورط نفسه في الحاسبة الأخلاقية
لسلوكه .

مدخل الاستجابة للجمعة :

أما المنظور الأخير فهو يؤكد أن الجهد الذي يبذله المجتمع لضبط
الإنحراف يعتبر عاملا يؤدي إلى الإنحراف . والواقع أن هذه الفكرة تسود في
إنحاء مضاد للظواهر القائمة من الإنحراف والتي تبيل إلى رؤية جهشود الضبط
الإجتماعي كنتيجة أكثر منها سببا في السلوك الإنحرافي . ولكن هناك عددا
متزايدا من علماء الإجتماع يمتنق وجهة النظر العكسية التي عبر عنها ديكور ، على
النحو التالي :

« ليس الإنحراف خاصية للفعل الذي يقوم به الشخص ، وإنما هو بالآخرى
لقبحة لتطبيق الآخرين لقواعد والجوانب على المذهب . فالمتصرف هو أحد
الأشخاص الذين تطبق عليهم هذه المذهب ، والسلوك الإنحرافي هو السلوك الذي
يوصف به هؤلاء الناس . أما مبحث الإلهام بهذه الفكرة فهو منبثق عن
تحليل دليمبرت ، العملية التي يصبح الناس بواسطتها متصرفين ثانويين أو
عسكرفين . ويستخدم مصطلح « الإنحراف الثانوي » لتمييز المتصرف
المتصرف عن المتصرف ، الذي يتصرف في الإنحراف الأول ، أي الفعل الإنحرافي

المزمل والمؤقت الذي يتورط فيه كل إنسان .

أما بالنسبة للانحراف الأولي فغالبا ما يكتشفه الآخرون ، وإذا اكتشف ، فقد نثر على طرق لإلتباس الأعذار لأنفسنا . ويمكن أن يظل الانحراف الأولي على حاله طالما أنه لم يكتشف بعد ، أو طالما إستجاب المجتمع بطريقة ملائمة لمؤلام الذين يحاولون التماس العذر لأنفسهم ، غير أن المجالات الضيقة في صنع الاحتراف الانحرافي توجد عندما يقع المنحرف ، ويعترف به المجتمع بوصفه الشخص بوصفه كذلك ، وأيضا حينما يرفض الآخرون قبول أي تبرر لانحرافه . وعند هذه النقطة بوصف الشخص بأنه منحرف ، ويصبح من العسير بالنسبة له أن يعتذر للآخرين أو أن يقوم بأي دور آخر غير الدور الانحرافي .

ويوضح « جوفان » عملية نمو المسلك الانحرافي عند المرضى العقليين ، ف لديهم كثير من التفسيرات البديلة التي تبرر وجودهم في مصحة الأمراض العقلية . ولكن الأعضاء العاملين وكذلك كثير من المرضى ، يرون أنه من واجبهم دائما معاملة النزلاء بطريقة تجعلهم يرون أنفسهم كمرضى عقليين . وعند هذه النقطة تتدهور تبريرات الشخص ، ويرى أنه لا مفر من أن يعتبر ذاته مريضا عقليا ويوافق على التعريف السائد له بوصفه كذلك . وتعتبر وجهة نظر « جوفان » وثيقة الصلة بتلك الفكرة التي تشير إلى أن مسلك المرض العقلي يعتبر - إلى حد ما - نتيجة لدخول مستشفى الأمراض العقلية . وتبيل الانتقادات التي وجهت إلى المؤسسات العقابية إلى القول بأن تجرمة الحبس في حد ذاتها تعتبر عاملا هاما في خلق الطريقة الإجرامية في الحياة .

وقد أكد « جوفان » ، وآخرون أيضا أنه من الضروري وضع اعتبار خاص للظروف والملايسات التي تؤدي ببعض الأشخاص إلى التعرض لمشاكل عيده

للاستجابات المزدوجة في تمرير الانحراف . فالحق ، أصبح الانحرف منه مرئياً
من وقتئذ ، ثم يتم التخرج من الانحراف . فتمت صفة الانحراف التي لم تكن
منه من الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف .
وتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف .

لأن منظور الانحراف ، المزدوجة ، فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف .
لقد انحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف .
فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف .
فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف .
فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف .
فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف .

وظائف الانحراف الايجابية ووظائف الانحراف السلبية :

يجب الإبقاء على الانحراف في السلوك الانحراف في السلوك . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف .
فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف .
فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف .
فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف .
فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف .
فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف .

الوظائف الايجابية (الوظائف الايجابية) :

تتمثل في جميع الوظائف الايجابية . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف .
فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف .
فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف . فتمت صفة الانحراف .

فمالا ويسهم في استقرار النظام الإجتماعى الذى يحدث فيه . وهذا ما أكدته دوركيم عندما قال إن الجريمة تعتبر ظاهرة (سوية) حيث أنها توجد في كل مجتمع ، وتعتبر عاملا ضروريا فيه . ومن أكثر التفسيرات شيوعا ذلك الذى يذهب إلى أن الانفصال الاجرامية تلبس ، والضمير الجمعى ، للناس : فانتهاك المعيار يمنح الناس فرصة لتأكيد من جديد على أهمية المعيار . فقيمة الحرية الاكاديمية تتأكد من جديد كاستجابة لمحاولة أحد الاشخاص أساء استخدام هذه الحرية . والإنحراف - من هذا المنظور - يستخدم وظيفة حيوية تتمثل في إحياء احساس الجماعة وشعورها .

ونشير هنا إلى وظيفة ثانية للانحراف وهى تلك القوة الدافعة التى توفرها لتغيير الإجتماعى الذى يجب أن يطرأ على الاتساق الاجتماعية في بعض الاحيان حتى يمكن أن تتوافق مع الظروف المتغيرة . والمجدد في كل المصور والاماكن يعامل برصفه منحرفا ، وإذا كان التجديد يعتبر ضروريا لتنسيق الاجتماعى ، فقد يكون من الضروري أن يظهر شخص ، أوجاعه مميته لتقود هذا النوع من الانحراف ، الذى يمكن تسميته إنحرافا خلافا .

وهناك دراسة أكثر حداثة نظرت إلى وظائف الانحراف من منظور مختلف فقد كشفت كل من دوتلر ، و دايركسون ، عن أن بعض الجماعات الصغيرة وكوحدات الجيش ، تهتم باستيعاب بعض الاعضاء المنحرفين والاحتفاظ بهم حتى ولو كانوا متباينين عن الجماعة ذاتها . ويمكن أحد تفسيرات هذا الاجتماع أن المنحرف يصبح بؤرة لمشكلة يكون ضروريا أن تواجهها الجماعة ككل ، وهذا يشتمل أعضاءها بالحيلولة والاممية .

وقد يؤدي العضو المتحرف في جماعة معينة وظيفة هامة ايضا تتمثل في أنه يعتبر كبش فداء لاعضاء الجماعة . حيث كشفت دراسة لنماذج التفاعل الاسرى عن ان هناك نوعا من الاسرى يتميز بتوترات العلاقات المتبادلة المستمرة ، ويقوم بتدعيم استقراره من خلال قدرة اعضاء الاسرة على تركيز او استقاط وتحويل عداوتهم على طفل معين فيها . ولذلك فان الشخص الذى يتميز سلوكه بأنه انحرافى مزمن ، يعتبر عرضة لتحويل العداوات عليه .

العلاقات الوظيفية :

على الرغم من ان عالم الاجتماع قد يتفق مع وجهة النظر القائلة بأن السلوك الانحرافى يهدد وجود بعض الانساق الاجتماعية ، فإنه لا يزال يحاول اجراء فحوص اكثر دقة من نظرة الاكسان المادى ، لمعرفة الطريق الذى يمكن ان يكون السلوك الانحرافى بمقتضاها موقفا وظيفيا . ويمثل احد الجهود التى بذلت في هذا الصدد في تطبيق الارضية متطلبات الوظيفة للانساق الاجتماعية عند بارسونز ، وهى (التوافق ، وتحقيق الهدف ، والكمال ، وتدعيم النمط) على دراسة السلوك الانحرافى . فاذا كانت هذه المتطلبات تمثل « شروطا ضرورية » لوجود التوافق الاجتماعى ، فان أى فعل انحرافى يمكن النظر إليه بوصفه إغفالا من جانب الأشخاص في ان يقوموا باسهامات وظيفية ملائمة في احدى هذه الدوائر الوظيفية .

ولنتفع من إعتبارنا نسقا اجتماعيا كلاسرة ، فالاسرة تتطلب اسهامات توافقية من جانب بعض اعضائها او جميعهم ، حيث يتبنى على احدى اعضائها ان يوفر الدخول اللازم لحياة الاسرة ، ولذلك فان الانحرافات التى تشبه ادمان الكحوليات ، والمزمن العقلى ، والانتحار لما على الاقل هذا الامر الوظيفى

المعوق . وإن نوع من التصهد من جانب اعضاء الاسرة في الادوار الاتاجية ، قد تكون له آثار خطيرة تجاه فندرة الاسرة على العمل كوحدة .

أما بالنسبة لمطلب تحقيق الهدف في التسق الاجتماعي فإن الاسرة تتطلب أن يكون هناك ميكانيزم للاعتماد يقوم بصنع القرارات عن كيفية توفير موارد الاسرة . ولذلك فإن الاختلافات الخطيرة بين الاشخاص تجعل هذه القرارات تمثل مشاكل جوهرية في التسق . وقد يرتكب صانع القرار أو صناعه أخطاء خطيرة في الحكم على كيفية تحديد الموارد .

إن فشل الاشخاص في العمل على تكامل سلوكهم مع مصالح اعضاء تسقم الاجتماعي يعتبر صورة من صور الجريمة: حيث يقوم احد الاعضاء بالاستحواز على خاصية معينة على حساب آخر (فالابن الذي يندد دخل الاسرة في استخدام المخاص يعتبر مرتكب جريمة) ان نتيجة هذا الفعل على التسق تشمل في اغتراب الاشخاص عن بعضهم البعض وأى تسق اجتماعي يستند على التكامل والتناغم ، اما اتجاه كل شخص نحو ذاته فإنه يميل الى خلق صراعات عنيفة بين اعضاء التسق.

وأخيرا ، فقد يكون السلوك الانحرافي متديا على مطلب تدعيم النمط في التسق الاجتماعي ، عندما يمثل فعلا يتعدى على الاتفاق الاخلاقي ، ويمكن ان يسمى هذا النوع من الانحراف بالذنب : أي فشل الشخص في تكوين طابع ملائم أو مجموعة دوافع سلوكية تتلاءم مع القيم الاساسية في الجماعة .

وعلى الرغم من امكانية تصنيف نماذج الانحراف في فئات ، طبقا لنتائجها وآثارها المروقة على التسق ، فإنه ينبغي ملاحظة أن قضية الأثر الذي يحدثه الفعل الانحرافي تعتبر مسألة متعلقة بمفوقات [اجتماعية معينة ، حيث يعمل كل

نموذج من الناذج الوظيفية للانحراف نظرية عن عوامل الانحراف في هذا النموذج . ولتأخذ إيمان الحكوليات كنموذج ، فهل يعتبر فلانا مدنا لانه شخص ضعيف الشخصية ، أم لانه يهرب من مسؤولياته الاسرية والتزاماته العائلية ؟

إن محصلة مثل هذا المناقشات غالبا ما تتحدد نوع الضبط الاجتماعي للانحراف فاذا كان المرض هو المشكلة ، فإن نوعا معيناً من العلاج النفسي (أو إعادة التنشئة الاجتماعية) يعتبر ضروريا . أما إذا كان الخطأ هو المشكلة ، فإن نوعا من التربية أو الإشراف المباشر والفعول ، أو التصحيح المـاجل قد يكفي لضبط الانحراف ، وأما بالنسبة للجريمة ، فغالبا ما يقترح العقاب ومن أجل هذا فإن الحلول المقترحة تختلف حسب إختلاف وجهات النظر في نوعية السلوك الانحرافي وفي أسبابه وعوامله .

الفصل العاشر

العلاقة بين القانون والمجتمع

أولا : القانون والقوة والتدرج طبق الإجتهاد .

ثانيا : القانون والتغير الإجتهاد .

• بعض النظريات العامة .

• تهربان عالميتان .

ثالثا : حدود القانون .

رابعا : التوازن والصراع والقانون .

الفصل العاشر

العلاقة بين القانون والمجتمع

يتم الفصل العاشر والآخر من هذا الكتاب بسبر أغوار الحقائق المنصلة بالقوة في المجتمع ، وبالتدرج الطبقي الإجتماعي ، وبمضايا التوازن والصراع ، حتى يمكن بعد ذلك كله أن نضع أيدينا على طبيعة العلاقة بين القانون - كمتغير مستقل أو تابع - من ناحية وبين بعض خصائص المجتمع وملاحمه من الناحية الأخرى .

أولاً : القانون والقوة و التدرج الطبقي الاجتماعي

يهتمنا في هذا المقام أن نشير إلى بعض الخصائص العامة للقوة حتى نتسكن من تحديد علاقتها بالقانون ، فلو أننا عرفناها بمفهومها الواسع على أنها « القدرة على تحديد سلوك الآخرين بما يتفق مع رغبات أحد الأشخاص » ، يتبين علينا إذن أن نعرف بأنها ظاهرة اجتماعية كلية أي توجد في كل مكان وكل زمان . والواقع أنه لا يمكننا فهم الظاهرة القانونية فيها حقيقياً لو تجاهلنا ذلك البعد الهام الذي نتحدث عنه وهو القوة .

ولقد رأينا في موضع سابق أن تحليل القانون من خلال ما يقوم به من وظائف ، يميل إلى أن يتخذ من ثبات نقطة لإطلاقته ، إذ أن التحليل الوظيفي يتم في إطار الإهتمام بجاني الإستقرار والثبات ، وأما المدخل الآخر والمقابل ، إلى فهم وتحليل العلاقات الاجتماعية ، فهو الذي يهتم بالقوة ، وفيه يتركز التأكيد - على العكس من الأول - على التغير إعتياداً على أنه نقطة البدء لكل

تحليل . ولذا تمثل هذه النظرة نقداً مفيداً ضد المفاهيم الثابتة والوضعية للنظام القانوني (١) .

ينظروى النسق القانوني على علاقات القوة، أو لنقل أنه يمسك هذه العلاقات بطريقتين أساسيتين ، وهما : أولاً ، أن صناع القانون ، ومفسريه ، ومنفذيه يحتلون هم أنفسهم مراكز للقوة التي لها اعتبارها الحقيقي أو الكامن داخل المجتمع ذاته . ونحن نعرف أن مثل هؤلاء الأفراد ليسوا أحراراً حرية مطلقة في استخدامهم لتلك القوة وفقاً لأهوائهم الشخصية . وأن الأداة القانونية أداة يفرضها التعريف المجتمعي لقوة هذه الأداة ، كما يفرضها مثل العدالة البائدة في المجتمع ، ثم يفرضها أخيراً التعديلات العملية التي تمارسها فاعلية التنفيذ المطلق للقوة . ويمكن أن تنضج هذه النقطة الأخيرة أكثر من ذلك لو علمنا أن فاعلية القوة القانونية تتحدد إلى حد بعيد بواسطة طابع السلطة فيها . فعلى الرغم من أن مصادر الشرعية Legitimation قد تكون متعددة ، إلا أن القوة الشرعية أو المشروطة Legitimated Power هي وحدها التي تخضع لطابع الإيجاب الذي تتميز به السلطة . وإتفاقاً مع هذا المقياس يمكن أن يكون حكم القانون موضع مطالبة من أجل أن يمارس النفوذ على حكم الناس ، فيقوم بمراجعة هذا الحكم الأخير ويسمل على ضبطه .

وقد أشار ماكيفر Maciver بهذه المناسبة ، إلى أنه يوجد في الحضارات القديمة وفي العالم الراسخ مبدأ معترف به وهو أن الحاكم كان عرضة للقوانين وليس فوقها ، وأن هيكل القوانين كان شيئاً نادراً ما يمس بواسطة أمر السلطة ،

1 — T. M. Schur, Law and Society, A Sociological View, [random House, New York, 1968, PP, 85 — 89.

الواضح أن الاعتراف الرسمي والمجتمعي بوجه ود حق قانوني معين ، ينطوى بالضرورة على القوة ، أى قوة الأفراد أو الجماعات لفرض هذا الحق من خلال المؤسسات القانونية .

وطالما أن القواعد القانونية تهتم اهتماماً بالغاً بحماية الحياة الاجتماعية المتصلة بالقوة كتوزيع الموارد النادرة ، والحفاظ على استخدام الوسائل المدوانية ، فلا بد من الاعتراف ببلن النظام القانوني يؤسس ويقيم النماذج العامة لعلاقات القوة في المجتمع أو أنه يعترف بها على أقل تقدير ويضفي عليها الطابع الشرعي . وهذا يقرر كل من ديجورث و درايت ميلر أن المؤسسات القانونية تعتبر مسئولة عن تنظيم القوة التي يمكن أن تمارسها المؤسسات الأخرى أو التي تمارس داخل تلك المؤسسات (١) . وليس دور النسق القانوني في تعريف وتطبيق مفهوم « حقوق الملكية ، إلا مثالا واحدا فقط على علاقة القانون الضرورية والحامة بتوزيع القوة . وأما نتائج مثل هذه النتائج بدأت فهي تتم على مستويات مختلفة الحياة الاجتماعية ، وهي تؤثر على نماذج التفاعل بين الأفراد في الحياة اليومية ، وعلى الموقف العام للجماعات الكبرى والفتات الاجتماعية داخل المجتمع على حد سواء .

ويوضح ماكيفر ، ذلك التفاعل القائم بين القانون والقسوة والطبقة الاجتماعية ، عندما ذهب إلى أن كل منح لحقوق جديدة ، مدنية أو سياسية ، طبقية من الطبقات المروسة إنما يعمل على تضيق المسافة بين الحكام والمحكومين ، في نفس الوقت الذي ينطوى فيه على تغيير لا يطرأ على توزيع القوة فقط بل

1 — Hans Gerth and Wright Mills, Character and Social Structure. New York: Harbinger Books, 1964, P. 260.

يعسب طابعها أيضا . ولذلك فإن تزويد الطبقة المرووسة أو التابعة بمحقوق جديدة هو عبارة عن منحها درجة معينة من درجات القوة ، والقوة هنا هي القدرة على النضال من أجل فرص جديدة ، والسمى نحو أهداف جديدة ، والتعبير عن آراء تلك الطبقة للمرووسة أو التابعة (١) . ومن خلال النسق القانوني مكتسب الحقوق وتفرض الواجبات كذلك على شاعلى الأوضاح الإجتماعية المختلفة أو على كل الأعضاء داخل النقابات الإجتماعية . وإذن تعتبر الحقوق والواجبات متبادلة ، بمعنى أن الحق الممنوح لأحد الأطراف يتضمن واجبا يفرض على طرف آخر ، والعكس بالعكس . إذ أن التوسع فى الحريات الممنوحة لماعة معينة ينى تحديداً وتضييقاً أو حصراً لمجال الحرية أمام جماعة أخرى . مما يدعونا إلى القول بأن القانون يؤثر فى ترتيب الشرائع الاجتماعية داخل المجتمع ، بل ويمكس هذا الترتيب من خلال تأثيره على توزيع القوة خاصة فى المجالين الاقتصادى والسياسى .

القانون إذن طبيعة مزدوجة ، تتمثل فى قدرته على توسيع نطاق حرية الإنسان وتقييد هذه الحرية فى آن واحد . وما لا شك فيه أن الجماعات الحاكمة فى مختلف نماذج المجتمعات قد استخدمت الأشكال والعمليات القانونية المختلفة لتحقيق أهداف متعددة يمكن تصنيف بعضها باعتباره خيرا والأخر على أنه شر . وخار كذلك فإنه على الرغم من أن مثل العدالة ومضموم « حكم القانون » أو الحكم بواسطة القسطنون هى كلها لعود طوأت فى عصور مختلفة على الحد من التمسك والحكم الاستبدادى ، إلا أنه من الملاحظ أن الظلم المنظم جاء على أبهى

1 — R. Maciver, Power Transformed, New York, Macmillan, 1904, P. 207.

أشخاص كانوا يدعون أنهم يتصرفون تحت طائلة القانون ويحكون في ظله ومن خلاله ؛ وقد اتخذوا من المؤسسات القانونية بما تحويه من مشرعين وعماكم وما إلى ذلك ، وسائل لتسيير أفعالهم وإخفاء صفة الشرعية عليها . فالحقيقة التاريخية تؤكد أن النظام القانوني يمكن من أن يفسر الأساس أو الدعامات اللازمة لقيام نظام اجتماعي يتميز بدرجة عالية من الظلم والاستبداد .

ومن الأمثلة على هذا الاستخدام المتعمد للقانون ، ما حدث في النظام النازي في ألمانيا . فعلى الرغم من ذلك الادعاء الذي يشير إلى أن الانتقال من نظام الدولة القائم على حكم القانون (والذي يخدم مصلحة المواطن وحقوقه) إلى نظام دولة الشرطة ، هو أهم خاصية للديكتاتورية الشمولية ، خاصة وأن هذا النظام الأخير يدعم حق الدولة في القهر ؛ إلا أن هناك حقيقة تفوق في أهميتها الإدعاء السابق ، وهي التي تتمثل في أن النظم الشمولية ظاهراً تحتاج إلى أساس قانوني لأنها . وما يؤكد تلك الحقيقة أن السلطة القضائية في ألمانيا في ظل الاشتراكية الوطنية كانت توجه ، مثلها مثل الهيئات التشريعية والتنفيذية ، لخدمة أهداف النظام . وفي مثل هذا الموقف يوجه النظم القانوني برمته بل ويكرس لخدمة الدولة ، ذلك هو ما يسمى باستخدام القانون من أجل الأهداف السياسية . علماً بأن هذه القضية لا تؤخذ بالمعنى المحدود والضيق لما فقط ، والذي يظهر في استخدام المحاكمات القضائية لتخلص من أعداء النظام أو لتقويض مبرمير الخصومات السياسية التي تقع ضد النظام ، وإنما تؤخذ بالمعنى الواسع أيضاً ، وهو الذي يقصد بتطوير برنامج شامل للقمع والقانون ؛ ذلك القمع الذي قد يتمثل في وتصريح طبقى ، يتميز بالحساسة حيث تعرف فيه فئة معينة من الأشخاص أو تصنف وتحدد طبقاً له ، تحديداً تعسفياً ، بأنها مهددة للمجتمع وأنها تمثل أقلية منحرقة وبالتالي تصبح عرضة للمذابح والقمع الذي يهدد كياناتها .

هذا ، ويمكن أن تأخذ الإتحاد السوفيتي مثالا على قضية العلاقة بين القانون والقوة والتدرج الطبقي الإجتماعي . ففي أثناء فترة حكم ستالين ، كان القادة السوفييت يستخدمون المؤسسات القانونية للدولة في إدارة جهاز الرقابة والضغط عن طريق الإزماب والتصف بقصد قهر كافة الخصومات السياسية (١) . إن لنق القانون السوفيتي له أثر بالغ الأهمية على تشكيل نظام التدرج الطبقي في المجتمع حيث كان هناك لدى الماركسيين في لحظة معينة ، أمل في تحاشي الدولة والقانون معاً . ذلك القانون الذي كان في غضون ذلك ضرورياً ، كان في نفس الوقت بطوع من أجل الإقلال من الفوارق الطبقيّة أكثر من تدعيم أي منها . ومع هذا ، فإن التهجئة السوفيتية دلت على أنه لا يمكن الإقلال من التدرج الطبقي الإجتماعي أو من القانون ذاته ، وربما تنطوي تلك الحقيقة أيضاً على مسألة أخرى كائنة ، وهي أن كلا الأمرين ينبغي أن يكونا متداخلين . وإذا كان نسق القانون السوفيتي قد عمل على الإقلال من بعض الفوارق الإجتماعية والاقتصادية ، فإنه قام في الوقت ذاته بخلق بعض الفوارق الأخرى . وظهر ، فوق ذلك كله ، نسق محدد للتدرج الطبقي يختلف اختلافاً تاماً عند ذلك الذي كان موجوداً في روسيا قبل الثورة ، وكان يدهم في كل مستوى من مستوياته بواسطة سلطة القانون . ولذلك توضح العلاقة بين القانون والتدرج الطبقي في الاتحاد السوفيتي التلازم الوثيق لمبدأي المنصرين في ظل أي نظام حكومي يقوم على مبدأ التخطيط المركزي . وإذا كنا قد رأينا من قبل أن الحاجة إلى الضغط والرقابة القانونية على تهيئة الموارد في المجتمع ، تنطوي على علاقة ثابتة بين النظام القانوني ونظام

1 — Merle Fainsod ; How russia is ruled, Cambridge.
Harvard University Press, 1964, vol. ch. XIII.

التدرج الطبقي الاجتماعي، فإن هذه العلاقة تأكد بوضوح وبجلاء تام عندما يهتم المجتمع لامتانة وأمنه ومقصوده بالتنظيم العلاقات النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يتلوه بالضرورة على توزيع القوة على الأفراد. وظلالاً أين هذا الحوار يتم بمصر القوة، فإنه يتبين علينا هنا أن تؤكد مسألة عامة وهي أن التنظيم المركزي لا يتلوه على انتقال ضروري إلى النظام الفصولي، إذ أن تجربة الحكومات الحديثة في الدول الاسكندنافية كما هو الحال في بريطانيا وحيث يدرس التنظيم المركزي دون أن يصاحبه أي اضطراب في العدالة، هذه التجربة تبدأ كبر دليل على صحة الفكرة التي أقرناها. ويشير كل ما نأمله في هذا المقام إلى أن التطور الحديث للمجتمعات الصناعية يبرز أهمية التنظيم الحكومي بصورة أو بأخرى، بل ويحمل من هذا التنظيم ضرورة ملحة. وإذا صح هذا القول ليعين علينا أن تتوضع وجود صلة وثيقة بين القانون والتدرج الطبقي الاجتماعي في كافة المجتمعات سواء كانت حكومة بطريقة ديكتاتورية أو على نحو ديموقراطي.

ثالثاً: القانون والتغير الاجتماعي

وإذا نظرنا إلى مسألة نشأة القانون وتطوره في علاقته بالمجتمع، فإنه لا يمكن أن نعتبر حكماً نهائياً بأن القانون يتطور أو يتغير على نفس الوتيرة في كل المجتمعات، أو على الأقل لا نستطيع أن نؤكد الفكرة السابقة، ولكن من المؤكد أن القانون يصبح أكثر تمقيداً باستمرار كلما تمت المجتمعات وأصبحت أكثر تخصصاً بالقباس إلى مراحل تطورها السابقة. ومع اتفاقنا على مبدأ عام بأن درجة التقيد المجتمعي تسير جنباً إلى جنب مع درجة التقيد القانوني، إلا أن كل ما عدا هذا الاتفاق يبعد موضوع نقاش وحوار مستمرين؛ كما اختلف

عدد من العلماء النظريين حول التفاصيل والتفسيرات المنصلة بالعلامة العامة بين
التغير الاجتماعي والتغير القانوني، مما يرى منه ضرورة التمرس ببعض النظريات
العامة في هذا المجال .

بعض النظريات العامة

يمتد تأكيده ماكس فيبر Max Weber ، على الخاصة والعقلانية للنظم
القانونية في المجتمعات الغربية الحديثة، من أهم إسهاماته البناءة في فهم القانون
وتفسيره . حيث قرر ، فيبر ، أن نمو أي قانون أو إجراء لابد وأن يمر بمراحل
متعاقبة ، تبدأ من الإلزام القانوني الكازيسمي مارة بمرسل القانون أو ألياه ،
إلى أن تصل إلى مرحلة أكثر تقدماً وهي مرحلة والإعلان المنظم للقانون وتنفيذ
العدالة تطبيقاً منهياً بواسطة أشخاص تلقوا تدريبهم القانوني طبقاً لنظام رسمي
منطقي وتعليمي . وبذلك فإنه لا يتضح من موقف فيبر ، أنه كان ينوء بأية
فكرة عن أي تنامي تطوري منظم وشامل (١) . وكل ما في الأمر أن تلك
والمراحل التي أشار إليها كانت عبارة عن بناءات أو تركيبات عقلية نظرية .

أما إذا نظرنا إلى عقلانية القانون في الواقع ، رأينا أنها قد تزايدت طبقاً
لنماذج أخرى كثيرة من التتابع أو التعاقب غير نموذج فيبر . وفضلاً عن ذلك ،
فلم تحدث كل هذه والمراحل - بعض النظر عن التتابع - حتى في غرب أوروبا
وأمر يكاد يثبت بأن يمكن أن نقول ما هو أكثر من ذلك أيضاً إذ أن هناك عناصر
معينة أفقحت كل مرحلة من هذه والمراحل ، يمكن أن توجد في الممارسة القانونية
في المصور القديمة كما هو الحال بالنسبة للمصور الحديثة .

1 - E. Schur, 'Law and Society, A Sociological View',
Gandam House, 1968, P. 108.

وأغلب الظن أن هذه المراحل تنكس مجموعة من القوى التي أخفيت عليها خاصية العمومية نظراً لظهورها في عصور مختلفة وأماكن مختلفة، وقيامها بدور معين في تشكيل الظواهر القانونية، وإذن فإنها لا تمدو أن تكون أكثر من نماذج مثالية في أساسها. ونفس الشيء يمكن أن ينطبق على ما قرره فيسبر ، بشأن نماذج اللاعقلانية والعقلانية التي يمكن أن تميز الأساق القانونية ، فقد تكون اللاعقلانية ، القانونية - تبعاً لفيسبر - ذات حفة ورسمية ، علماً بأن اللاعقلانية هنا تعني العقل في الإسترشاد بمجموعة من القواعد العامة ، كما يحدث في حالة القرارات التي تمددها وسائل تخرج عن نطاق تحكم العقل والمنطق ، ومثال ذلك ما يسمونه «وسطاء الوحي الإلهي» Oracles ، و«المحاكمات بالتلمذية» Oracles ، (١).

أو تكون هذه اللاعقلانية ، واقعية Substantive ، عندما لا يترشح صانع القرار إلا باستجابته الخاصة أو برد فعله تجاه الحالة الفردية ، وقد رأينا ، فيبر هذا النموذج المثال لصنع القرار متمثلاً في الحاكم المستبد الذي يصدر القرارات ، دون الرجوع إلى أية معايير عامة ، بنفس الطريقة أوضح فيبر ، كلا النموذجين الرسمي والواقعي للعقلانية في القانون . إذ أن النسخ القانوني يكشف عن العقلانية .

(١) المقصود ب«وسطاء الوحي الإلهي» Oracles ، مجموعة الكهنة الذين ، كان الإغريق القدامى يعتقدون أن الإله يجيب على أسئلتهم حول أمر من أمور الغيب من خلال هؤلاء «أطباء النعاكات» بالتلمذية Oracles ، فهي عبارة عن مجموعة وسائل بدائية كانت تستعمل لمعرفة ما إذا كان إلههم بريئاً أو مجرمًا وذلك بإحضاره لشيء ويرى من الاستغناء الذي لم يكن الإله يرضى عنه ، يعتقدون أنها تخضع لقوى خارقة للتفسيرية .

الواقعية عندما يؤسس الأحكام والقرارات على بعض المبادئ العامة المستفاد من خارج نطاق النسق القانوني ذاته . ومن هنا كانت الخاصية الخاصة للقانون ذي العقلانية الواقعية - في نموذج فيسر - هي أن القرارات ليست قرارات تعسفية أو إرتهالية ، بل إنها عاطلة ببعض الاعتبارات المتصلة بالمعادلة الواقعية أو حتى بالملاءمة السياسية . وأما عن العقلانية الرسمية ، في القانون ، أو ربما يمكن أن يطلق عليها « العقلانية الصورية أو الشكلية » فهي عقلانية منطقية أكاديمية وجودها في الانساق القانونية المضادة للتجربة الحديثة . وبطبيعة الحال يرتبط هذا التطور أو التحوّل بالبروقراطي المجتمع الصناعي الحديث ، كما هو واضح في الحقيقة التي تشير إلى أن مصطلحات « المفسلات » و « القانون » أو « القانوني » العقلاني اعتبر مرادفاً لما هو « بروقراطي » في تصنيف فيسر الشهير لنماذج السلطة ، حيث يضاف إلى ذلك نموذجاً التقليدي والكارسمي . ولقد اعترف وفيسر ذاته بوجود ذلك الصراع بين الرسمية القانونية والمعادلة الواقعية وليكن إذا كانت تلك الرسمية متميزة ببعض المظاهر المعوّهة وظيفياً ، فإنها تعمل في نفس الوقت على تيسير المعادلة الواقعية .

وهناك قضية سيوسولوجية أخرى يصدد علاقة القانون بالتغير الاجتماعي وهي التي عرّسها « إميل دور كايم » E. Durkheim . في فكرته المعنوية المقدمة في كتابه عن « تقسيم العمل الاجتماعي » وهي تشير إلى أن قانون المجتمع يعكس نموذج التضامن الاجتماعي الذي يوجد في هذا المجتمع . حيث أن هناك نموذجين أساسيين للمساك أو التضامن في المجتمع ، وهما التضامن الآلي الذي نراه سائداً في المجتمعات التي تتميز بالبساطة النفسية والتجانس ، وحيث يتأكد التلاحم بواسطة العادات والروابط الوثيقة بين الأشخاص وأيضاً عن طريق وحدة

الاعتماد ، ثم التضامن المضمون وهو الذى يميز المجتمعات الحديثة التى يسودها اللاتجانس والتفاوت النسبيين . ويرتبط بهذين الشكلين من التكامل ، نموذجان للقانون ، وهما : النموذج القمى repressivo ، والنموذج الترميمى restitutivo . وقد أكد دور كيم ، أن القانون فى المجتمع الذى يتميز بالتضامن الآلى ، هو فى أساسه قانون تقسائى وقمى ؛ وفى هذا الصدد يشير دور كيم ، إلى أن الفعل يكون جنائياً وعندما يعتدى على المرسوم الجمعى ، وحسب نجد استجابة عامة من المجتمع ككل ، تلك الاستجابة التى تتميز بأنها إقصائية وقوية أكثر منها عقلانية وشديدة ، ويرجع ذلك إلى أن كل عضو من الأعضاء فى مثل هذا النموذج المجتمعى يشعر بأن هناك تهديداً مباشراً وقع عليه شخصياً بواسطة أى انتهاك أو تعدى على إحدى المعايير الكبرى فى المجتمع . وقد اعتقد دور كيم ، أن رد الفعل الجمعى تجاه المذنب هو الذى يدعم التضامن بين الأشخاص الذين يقومون برد الفعل هذا ، ويأون على ربط الجماعة . وإذن فإن الإنحراف الذى يدرى على أنه جدد الميثاق ، يفيد فى الوقت ذاته ، فى تدعيم المجتمع ، على نموذج مباشر .

وكما زادت درجة تمايز المجتمع ، يصبح رد الفعل الجمعى القوي تجاه المذنبين ، أقل أهمية كخامية لتسق القانون ، وبالتالي يميل القانون القمى إلى إفساح الطريق للقانون الترميمى أو الإصلاحى الذى يصبح فيه ترميم الشخص المجرى عليه عن الضرر الذى لحق به ، طريقة محورية لوقف النزاع وفض الخصومات .

ولكن ليس من الواضح تماماً ما إذا كان من الممكن تحقيق قضية دور كيم هذه بمدد التطور عن القانون القمى إلى القانون الترميمى ، تحقيقاً منتظماً . إذ

أن هناك نتيجة سلبية حول هذه النقطة، طرحها إحدى الدوايات المقارنة الحديثة للتوسسات القانونية في عينة كبرى من المجتمعات. حيث قام كل من ريتشارد شوارتز Richard Schwartz ، و د جيمس ميلر James C. Miller ، بجمع بيانات خاصة بالملاتات الإنسانية في واحد وعشرين مجتمعا مختلف من حيث مستوى تقدما وتطورها. وقد اختبر هذان الباحثان بعض خصائص النسق القانوني المتطور، مثل : الداواة Gownes أو الاستشارة القانونية ، وهي عبارة عن الاعتماد المنظم على المحامين في وقف النزاع ، والتوسط mediation أى تدخل طرف ثالث لا يمت إلى طرفي النزاع بصفة، لايجاد التسوية أيضا؛ والشرطة police ، وهي عبارة عن قوة مسلحة تستخدم بصفة كاية أو جزئية لفرض المعايير . وقد توصل الباحثان إلى أن هذه الخصائص الثلاث توجد على شكل خليط يتميز بمتابعه المنظم والذي يختلف في المجتمعات المختلفة طبقاً لما سراء هنا. حيث كشفت نماذج المقاييس الذي استخدمه عن أن أحد عشرة مجتمعا لا تحظى بأية خاصية من الخصائص الثلاث ؛ وأن عشرين مجتمعا تتميز بخاصية التوسط فقط ، بينما حظي أحد عشرة مجتمعا بالتوسط والشرطة فقط ، في مقابل سبعة مجتمعات تتميز بالتوسط والشرطة والامشارة القانونية المتخصصة . وهناك حالتان « منحرفتان » تتميزان بوجود الشرطة وعدم وجود التوسط . وطالما أن هناك عشرين مجتمعا تحظى بالتوسط بينما لا يوجد فيها نظام الشرطة، فمن الواضح أن هاتين الخاصيتين لا ترتبطان معاً بالضرورة (*) .

هنا ، وتعارض هذه النتائج تعارضاً واضحاً مع نظرية دور كيم أو مع

تصوره لتقديم من القوانين الرادعة أو القمعية إلى القوانين الإصلاحية أو التعويضية . فالنتيجة الأساسية التي تستخلص من المؤشرات السابقة هي أن الشرط والمحفزة القمعية الأساسية لا توجد إلا في ارتباطها بدرجة جوهرية من درجات تقسيم العمل ... وفضلا عن ذلك ، فإن الجدرامات التعويضية أو الإصلاحية التي رأى دور كيم أنها ترتبط بتقسيم العمل المتطور والمتزايد ، توجد على العكس من ذلك في كثير من المجتمعات التي تفتقر إلى التخصص في أبسط صورة . أما استخدام الاستشارة القانونية فقد تبين أنه يوجد في أكثر مجتمعات الدراسة تمقيداً ، وأنه لم يكن يرتبط ارتباطاً ضرورياً باستخدام التوسط . ويشير المؤلفان السابقان إلى ضرورة حدوث النمو الاقتصادي والتخصص حتى يزدهر استخدام الاستشارة القانونية ، بل يضيفان إلى ذلك مسألة أخرى يمكن أن تصبح عاملاً جوهرياً في نمو القانون ، وهي مستوى التعليم . ومن ثم ، فقد ذهب كل من ، شوارتز ، وديملر ، إلى أن نتائج دراستها تدعم ذلك الاعتقاد الذي يشير إلى أن ، بعض ، أنواع التسايع التبادلي تحدث في تطور المؤسسات القانونية ونموها . وتشير النتائج التي توصل إليها أيضاً إلى تلك الحاجة الملحة إلى تفهيد بعض الأسس الثقافية في المجتمع قبل تطوير أي نظام محوري الضبط .

ومع ذلك ، إذا كان غلط دور كيم لم يتحقق بواسطة الاختيار الأمثل ، فليس معنى هذا أن أفكاره القانونية ليست جديدة بالانتهام ، حيث تعتبر بعض النقاط التي أكدها ذات ملامحة كبرى لفهم الأنساق القانونية المعاصرة . ومثال ذلك أن منافسته لمعنى القانون القمعي لها أهميتها الخاصة في فهم الدلالة الاجتماعية للجريمة والعقاب . وما لا شك فيه أن العقاب ، في المجتمع الحديث كما هو الحال في أشكال التنظيم الاجتماعي الأقل تمقيداً ، ينطوي على عنصر هام للأداة رد الفعل والتضامن الأخلاقي .

وهناك محاولة سوسيولوجية أخرى تختلف عن المحاولتين السابقتين ، بشأن تطور القانون ونموه جنباً إلى جنب مع نمو المجتمع في حدود مراحل متميزة ، قدمها هيرم سوروكين Plitrim Sorokin ، حيث أشار إلى أن المجتمعات تمر من خلال مراحل معينة تسيطر على كل مرحلة منها مجموعة من القيم السائدة ، وهي تبدأ بالمرحلة التي تسودها القيم الفكرية *identical* المتصلة بالحقيقة المطلقة ، وتنتهي بالمرحلة الحسية *Sensate* التي يسودها الاهتمام بالتجربة الحسية فقط ، وتتوسطها المرحلة المثالية *idealistic* . ويتشكل القانون ، مثله في ذلك مثل بقية الظواهر الاجتماعية الثقافية الأخرى ، تبعاً للقضية السائدة في العصر أو في الفترة الزمنية القائمة ، وطالما أن المجتمع الفردي الحديث يمر بمرحلة حسية ، فإن القانون الحسي هو القانون السائد . ولكن على الرغم من أن هذه الصياغة لم تترك أثراً هاماً على علم الاجتماع القانوني ، إلا أن سوروكين عبر عن بعض خصائص معينة في وجهات النظر الحديثة في القانون . فهو يقرر مثلاً أن المجتمع الحسي ينظر إلى القانون باعتباره ومن صنع الإنسان ، وأنه أداة تستخدمها جماعة لاختضاع أو استغلال جماعة أخرى . كأن هدفه هو هدف تفسي في أسامة : وهو عبارة عن تحقيق أمن الحياة الإنسانية ، وحماية الملكية والعبادة ، والسلام والنظام ، والعبادة للمجتمع بأسره أو لفريق مسيطر يقوم بنشر القانون وتنفيذه . أما معايير هذا القانون فهي نسبية ، وقابلة للتغير ، ومشروطة وليس فيه أي شيء أبدي أو مقدس ، وهو لا يحاول أن ينظم القيم فوق الحسية أو علاقات الإنسان معها ... ولها كالت درجة الصدق والواقعية التي تتميز بها قضية سوروكين . فإنه بما لا شك فيه أن النظام القانوني يظهر في جوهرة وفي أشكاله لسبب بسيط وهو أنه لا يتمكن من أن يظل جامداً أو غير مستجيب للظروف الاجتماعية المتغيرة .

هجران عالمان

التجربة السوفيتية

تعتبر التطورات القانونية في الاتحاد السوفيتي منذ الثورة الروسية ، مثالا ملهما على استجابة القانون لظروف الاجتماعية المتغيرة . وفي هذا الصدد ناقش «مارولد بيرمان Harold Berman» تطور القانون السوفيتي من خلال مجموعة اتجاهات هامة ميزت خمس مراحل كبرى ، وذلك على النحو التالي (١) :

١ - مرحلة شيوعية الحرب (١٩١٧ - ١٩٢١) .

كانت هناك محاولات راديكالية لتغيير النظم الاقتصادية والسياسة والقانونية القائمة ، ظهرت في الفترة التي تلت الثورة مباشرة . حيث ألغيت المحاكم التي كانت موجودة من قبل ، وأقيمت محاكم جديدة ، أصبحت تسترشد بمبادئ عام وأحادي وهو «الوعي القانوني الثوري» . ولم يكن هناك قضاء مدني إلا في أخيق الحدود ، وأما القانون الجنائي فقد كان يدار وينفذ من خلال شرطة سرية خاصة ، ومحاكم ثورية خاصة تتعامل مع الأخطاء والتعديلات التي تحدث منذ الثورة وتقوم من أجل تحقيق هذا الهدف فقط . ولذلك ، كان التشريع ملهما إلى حد كبير ، باستثناء الأحكام المتعلقة بمبادئ القانون الجنائي والتي تؤكد الحاجة إلى قمع أعداء الثورة .

٢ - مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة (١٩٢١ - ١٩٢٨) .

كان الطابع الرئيسي الذي يميز هذه المرحلة هو عبارة عن خليط من مجموعة

عناصر إستراتيجية ورأسالية إقتصادية . وكما يلاحظ وبرهان، فلقد حدثت إستعادة جزئية لانتصادات السوق كانت تنطوي في أساسها على إحياء القانون البورجوازي . ولذلك شرع عدد كبير من المواد القانونية أثناء هذه الفترة ، وكان يعتمد على دمج بعض عناصر القانون الروسي الموجود قبل الثورة ، مع عناصر أخرى لقوانين بعض الدول البورجوازية ، وذلك بعد تعديلها وفقاً للظروف والأهداف السوفيتية .

٢ - مرحلة الخططين الحسنيين الأول والثانية (١٩٢٨ - ١٩٢٧)

كان النظام السوفيتي خلال السنوات الأولى من الخطة الخمسية يؤكد أهمية التصنيع السريع والتحول العسكري من خلال التخطيط المركزي . ولذلك فإن القرارات المبكرة التي تتصل بإدخال القانون أو توقف صدوره ، كانت متشقة مع ذلك الأمل في أن الخطة سوف تحمل عمل القانون . ولقد ظهرت في ذلك الوقت تناقضات فلسفية وإقتصادية عديدة لها معانيها وأبعادها القانونية ، وربما كانت النقطة النظرية الأساسية التي برزت حينئذ هي الحاجة إلى إخضاع القانون لضبط سياسي أو رقابة سياسية ، وأما عن مبادئ القانون المجردة فلم تلق أي تأكيد أو إهتمام . ويستخلص «برمان» من ذلك نتيجة هامة تطبق على تلك المرحلة وهي أن اقتصاد المام النسق القانوني كان أمراً بالغ الوضوح والمجاوزة .

٣ - القانون السوفيتي في عهد ستالين (١٩٢٦ - ١٩٥٢)

إعترف طبقة الموظفين السوفيت في منتصف الثلاثينات أنه لا يمكن بحال من الأحوال لتقليل من أهمية النظم الاجتماعية كالتقانون ، والأمر ، والملكية ، أو حتى إنكار الحاجة إلى الجوانب الجنائية . ومن ثم ، ظهرت محاولة لإعادة

بناء هذه المؤسسات على أساس إشتراكي جديد، مما أدى إلى إجراء تغييرات عديدة في السياسة العامة . حيث أحييت قوانين الأسرة وخاصة تلك التي تتعلق بالزواج والطلاق والإجهاض ووضعت لها قواعد وأحكامها المنظمة لها ومستلزماتها القضائية . أما في المحيط الاقتصادي فقد حدث توسع في اللامركزية، وظهرت المرونة بوضوح في حقوق الملكية الشخصية، وتأكدت الحاجة إلى المنافسة والحوافز . ولذلك أعترف المجتمع السوفيتي بالقانون وبدوره التمهيني الذي لابد وأن يقوم به في المجتمع الاشتراكي ، مما دعى إلى إصدار عدد من القوانين القانونية الجديدة . وأصبح من المؤكد أن نظام ستالين لم يتمكن من ضبط العلاقات الإجتماعية بين الناس ، أو التحكم في سير النشاط الاقتصادي ، أو السيطرة على القوى السياسية في الدولة ككل ، بدون نسق قانوني ونظام قانوني فعال .

٥ . القانون السوفيتي بعد ستالين ١٩٥٣ - ١٩٦٢ .

بعد خمسين عامًا، بنصف إجماعات كبرى تميز مرحلة ما بعد ستالين ، وهي :
(١) الإجابة إلى التشنيع من الإزهاج السياسي ؛ (٢) التحرير الجزئي للمبادئ
الإجرائية (القرورية) والقانونية ، بما ينطوي عليه ذلك من تقليل الاعتماد على
تبعيد المناظر في المسائل الجنائية ؛ (٣) إضفاء طابع العقابية والإنظام على
النسق القانوني بما يتضمنه ذلك من إعادة تنظيم المحاكم ، وتبني المبادئ الإنسانية
في مختلف مجالات القانون ؛ (٤) الإجماع نحو اللامركزية والذي يورطه في
اتخاذ القرار ؛ (٥) إدخال المشاركة الشعبية في إدارة المبداه (ومثال ذلك
إدخال نظام المحاكم المحلية التي تمقد داخل المصانع أو أماكن العمل
ومقرات إحصاءه النظر في الأخطاء والتعديلات الصغرى) ؛ (٦) ظهور نظرية جديدة

في القانون والدولة تتأدى بتدعيم النظام القانوني الاشتراكي . ومنذ ذلك التاريخ حتى اليوم ، استمر التأكيد على العدالة الاشتراكية ، بما في ذلك من تمويه لدور المهنة القانونية وتحسين دور الاستشارة والدفاع ، ورفع مستوى التعليم الرسمي في مجال القانون ، ونشر الوعي بالمعلومات القانونية بين طبقات الشعب العامل .

وعلى أية حال ، فواء لاحتنا وجود ، منقط في اتجاه العدالة ، أصبح بين الأنساق القانونية الحديثة ، أو لم تلاحظ ، سواء اقرب إلى القانون السوفيتي من من حالة التمتع القانوني أولا ، فإنه من المؤكد أنه تطور ونضج بصورة ملحوظة وأن ذلك حدث تحت تأثير التغيرات العامة التي أحابت نظم المجتمع ومؤسساته بأسرها . ومن الجدير بالذكر هنا هو ذلك التطوير الذي حدث في الاستعداد السوفيتي لما يسمى « بالقانون الأبوي » حيث زاد الإعتناء على التنسيق الفعّال ليس في مجال حل المنازعات القانونية الخاصة فقط ، وإنما من أجل تحقيق وظيفة اجتماعية عامة حيث استخدم كأداة لتنشئة الاجتماعية للمواطنين جميعا ، ولتعليم الجمهور القيم السكبرى للمجتمع والنسق القانوني . وربما يكون من الواضح أن نفس هذا الاتجاه أصبح يسود الولايات المتحدة الآن ، بل صار بمثابة خاصية عامة لتطور القانون في المجتمعات الصناعية الحديثة وكل ذلك من شأنه أن يدعم الوظيفة السائدة للقانون كأداة لتنشئة الاجتماعية لها مضامينها الهامة أيضا في محاولة استخدام شكل القانون وجوده لتمويه التغير الاجتماعي .

التجربة الأمريكية

هناك العديد من التطورات الحديثة التي طرأت على النسق القانوني الأمريكي والتي توضح في الوقت ذاته استجابة القانون للعوامل والتغيرات الاجتماعية

المختصرة ، وقد أشار « سلونيك » Selznick ، إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية في هذا العدد وهي : (١) إنبهار فاعليه القراءه والمرا كز المحسدة كقسط أساسيه لتوجيه الضبط الاجتماعي ، وظهور مجتمع جماهيري يتميز بالحركه والتمددية ، بما استنبهه نزايد لا مفر منه في فاعليه ميثاق الضبط الرسمي ؛ (٢) ظهور التثبيطات الكبرى التي إرتبط بها إنبثاق مشكلات قانونيه جديده ومتعدد ؛ (٣) تصاعد المصالح الاجتماعيه وتفوقها على المصالح الضيقه ، مع نزايد الاهتمام « بالانحول الاجتماعي للقانون » على حد تعبير « روسكو باول » ، والعنايه بإخضاع فكرة الحقوق المجردة لاعتبارات متصله بالمصالح العام وبرفاهيه المجتمع .

هنا ، ونظير هذه التقلبات الأخيرة يوضح تام في تلك الاتجاهات الكبرى والتحولات التي طرأت على جوهر القانون الأمريكي ، إذ يشير « ألفريد بلو » Merzon « A. B. Blum » ، في مناقشة توضيحية للتطورات التي طرأت على مجال قانون العمل ، إلى مجموعة المراحل التي تفكر فيها الموقف القانوني التقابلات ووضعها الإقتصادي والإجتماعي . ففي بداية الأمر كانت هذه التقابلات تعامل باعتبارها تمثل مؤامرات إجرامية ، ولذلك كانت تتخذ كافة الحيل من أجل إخماد النشاط النقابي ، وبالتالي إستخدمت المحكمة العليا مبدأ « حرية التعاقد » لتأييد مصالح أصحاب العمل ، وبعد ذلك عرملت التقابلات معاملة أقل قسوة ، حيث تم الاعتراف القضائي بها تدريجياً ، ثم تمت الموافقة الواضحة والصريحة والإعتراف بحق العمال في تشكيل نقابات تعمل على حمايتهم ضد الممارسات غير العادلة التي يمكن أن يقوم بها أصحاب العمل .

وعلا يدعونا إلى أن نقول إن المناهج القانونية والمبادئ العامة التي توجه القانون تعكس في حقيقة أمرها بجمعية قرارات السياسة العامة ، تلك القرارات

الى تبنيهم انظمة اختيارين بمسوعة قيميدية ، طابان ما يحكم الاختيار له
التيقظة هو ذلك اليباق القضي والايحامي القاع في التمتع خلال مرحلة معينة
من مراحل تطوره . وقضايي ذلك ، فان تبين الاتجاعات القانونية لجمرية
والصلة بمسوعة سائل مختلفوت عدة مثل العقود والعاملات التجارية الأخرى ،
وانتهك الحريات ، والاخلاق بالواجبات ، والتأمين ، والأسرة ، والجريمة ،
وانشاء المؤسسات والشركات يوحى على القور بوجود تطور مشابه في كافة هذه
المجالات ، وهو عبارة عن تزايد مستمر في الإهتمام بالمعاملة العامة ، وقطولة
اللامسة بين القانون والتغيراته التي لحقت بالعلاقات الاجتماعية والظروف
الاجتماعية ككل . على أن منظم هذه التغيرات التي أصابت القانون الأساسي في
أمريكا ، طرات أيضا على الأناسق القانونية لمجتمعات أخرى كنية ، وخاصة
المجتمعات القربية .

هذا ، ولعلب التشريع دورا هاما في التطور الحديث لقانون ، وليس من
المؤكد ما إذا كنا نستطيع أن نقول فصلا حاسما بين نشاط الحاكم وبين صناعة
السياسة العامة للتشريع . ففى الواقع أن التشريع يتمكن من أن يدخل تغيرات
واسعة في السياسة العامة وذلك على نحو يسر وسريع ، أما المحاكم ففى تعتبر
مقيدة بتلك الاجراءات التي تسب على وقف المنازعات والحصولات الخاصة التي
تجدها أمامها ، وهي مقيدة كذلك لأنها لا تنظر إلا في تلك القضايا الخاصة التي
تبرزها أطراف النزاع . كذلك فإن القاضي يشعر بالتسويله تجاه تدعيم الإناسق
والتكامل المتحقق في نسق القواعد القانونية ، أما التشريع فهو لا يشعر بتلك
الضغط . ولذلك يوجد التوتر المستمر - في ظل النسق القانوني الأمريكي - بين
التشريع ونشاط القضاء ، وينعكس على الحوار الدائم الذي يدور حول ما إذا
كانت صناعة السياسة القضائية تعتبر شرعية أم لا . كذلك واجهت التغييرات

المطروحة في القانون الأساسي داخل الشق الأمريكي صغوبات كبرى وتقدمت بحسب مشكلة دوائر الاختصاص القانونية المتنافسة التي أقيمت من خلال نظام الحكومة الفيدرالية . وبصبح هذا التعديل في أوضح عوزة ، لو نظرنا إلى ذلك الصراع بين التشريع داخل الولايات المختلفة ، والأحكام القضائية للحكومة الفيدرالية .

• وكما انعكست الظروف الاجتماعية المتغيرة ، على مجالات معينة للقانون الأساسي فقد برز أثرها أيضاً على الهيكل والعمليات التنظيمية للمؤسسات القانونية ذاتها ، حيث تجلعت إحدى معالم التغيرات الكبرى ، في إنشاء بعضه أنواع من المحاكم المتخصصة لكي تتعامل مع نماذج معينة من القضايا والادعاءات . ويعتبر هذا الاتجاه إستراتيجية لتعقد العلاقة بين المواطنين الأفراد مع جانب ، والتنظيمات الكبرى والحكومة من الجانب الآخر ، في نفس الوقت الذي يعكس فيه الرغبة في تجاوز أوجه القصور المختلفة التي قد تنطوي عليها الإجراءات التي تسيطر على المحاكم ، وهو يعكس كذلك الرغبة في تطوير محاكم متخصصة ذات خبرة لتناول الخصومات المختلفة في المجالات التي يعتقد أنها تحتاج إلى معرفة متخصصة

الفقرة : حدود القانون

نجدتنا في الفقرة السابقة عن القانون لإختياره متغيراً تماماً أو مصاحباً حيث يستجيباً لتماخج التغيرات البنية والهيكلية الكبرى في المجتمع في نفس الوقت الذي يعكس فيه مثل هذه التغيرات . وسنتناول في هذه الفقرة الطرف الآخر للقضية ألا وهو ما إذا كان القانون يستطيع أن يحدث تغييراً كبيراً بما يمكنه من معالجة أي أن القضية هنا سوف تتركز على القانون بصفته متغيراً مستقلاً . وفي هذا المقام ظهر الاهتمام بدراسة حدود القانون المستقرة أو الكامنة وهي

نقطة اكدها بطريقة أو بأخرى عدد من العلماء والمفكرين الاجتماعيين من أمثال د. بكام، وإرليخ، وباوند. كما كانت هذه الفكرة تمثل عبوراً هاماً في نظريات علماء الاجتماع الذين ينتمون إلى المدرسة الدارونية الاجتماعية، مثل دبنيور، و دبنيور، ولقمه ذهبو، دبنيور، إلى أن « الاعراف » غالباً ما تكون سابقة على القوانين، وأكد أنه من المستحيل أن تتغير الاعراف بواسطة أية وسيلة مصطنعة أو حجة مفتعلة، وإلى حد كبير، أو هل نحو فحاش يصيب أي عنصر ضروري فيها؛ إنه من الممكن أن تهيئ الاعراف بواسطة جهود بطيئة ومستمرة لفترة طويلة. هذا، وعلى الرغم من أن هناك هجداً مثيلاً من علماء الاجتماع اليوم، هو الذي يؤيد الاعتقاد التطوري الاجتماعي، في بقاء العادات القومية (الأصلح) أو يوافقون موافقة كاملة على أن « أساليب الدولة لا تستطيع أن تغير العادات القومية، فما زال الإصرار على أن القانون يتغير متغيراً هاماً (أو أمراً وليس شيئاً) باقياً وبستراً. (١)

ويميل علماء الاجتماع المحدثين، وخاصة الذين يتحدون بتوجيههم المبدئي، إلى اعتبار أن الروافد الرئيسية لضبط الاجتماعي توجد في المعايير الجماعية المستندة وفي مجموعة الضغوط المتبادلة على مستوى الأشخاص، وذلك أكثر مما توجد في القواعد المحددة بطريقة رسمية؛ ولكنكم يتفرون في الوقت ذاته بأن القواعد القانونية تقوم بدور إرشادي له أثره، وهنا يطرح سؤال هام، وهو:

(١) أنظر:

Ronald Akers et al. (eds) Law and control in Society, Prentice-Hall, 1975, pp. 61-74, 313-314.

ما هي حدود ذلك الأمر ؟

يتمتع مجال العلاقات الدولية ، من أم المجالات التي تتكشف فيها الصعوبة القصوى في تدعيم الضبط بواسطة القانون بفرده ، حيث أن مشكلة استخدام القانون للحفاظ على النظام الدولي ، تظهر نتيجة لمألئين أساسيين ، وهما : تباین الثقافات القومية المديدة ، فضلا عن وجود مراكز قوى كثيرة . كذلك فإن الجهود التي تبذل من أجل توفير الميكانيزمات اللازمة لوضع المنازعات والخسومات الدولية موضع التقاضي ، مثل محكمة العدل الدولية ، غالبا ما تواجه صعوبة قصوى في أداء مهمتها نتيجة لانعدام وجود سلطة شرعية ، بل وتفتان الاتفاق الميساري الأساسي ، مما يستتبعه في بعض الأحيان عدم إمكان حمل النزاع بين الدول المتنازعة . غير أن تلك الصعوبات وأوجه القصور التي توجد في القانون الدولي ، لا ينبغي أن تلقى الظل على منجزاته الواقعية والكامنة . فطالما أثمرت المعاهدات والاتفاقيات الدولية وعززت ، كما تمجعت وقواعد الحرب ، إلى حد معين في أداء بعض الأغراض على الأقل في المراحل السابقة . والواقع أن التغيرات الكبرى التي طرأت على العلاقات الدولية في العالم المعاصر ، لا بد وأن يكون لها أثر واضح في تطوير ميكانيزمات دفاعية للقانون الدولي ، بما ينطوي عليه مثل هذا الهدف من حاجة ماسة إلى ميكانيزمات تنفيذية وقضائية إن لم تكن بدورها على مجموعة التوصيات التي تضمنت عنها بعض المؤتمرات القومية والاقليمية والعالمية ، والتي تلح على إقامة حكومة دولية شاملة أو محدودة ، فضلا عن تدعيم وتقوية منظمة الأمم المتحدة ، وإنشاء قوة دولية لحفظ السلام العالمي . وعلى الرغم من أن المدافعين عن مثل هذه المشاريع لا يزالون يترفون بتلك المشكلات الحرجة المتصلة بالسيادة والاتفاق الدولي ، إلا أن هناك إضاء مضاد ينادي بأنه إذا أقيمت على أساس قانونية دولية شاملة فإنها سوف تتمكن بالضرورة من

القيام بدور عظيم في إيجاد مثل هذا الاتفاق النوى ، وتحدى أية مقاومة قومية ضد السلطة الدولية .

ولو نظرنا إلى مجال آخر من مجالات القانون ، وهو مجال العقود التجارية لمتنا على دليل هام يشير إلى أنه برغم وجود إطار قانوني متفق عليه بصورة عامة في هذا المجال ، إلا أن أطراف التبادل قد تفضل في أغلب الأحيان الاعتماد على وسائل أخرى غير العقد للتوصل إلى الاتفاق . ويكون هذا التفضيل واضحا أيضا على المستوى الدولي ، عندما تلجأ الدول إلى سياسة دبلوماسية غير رسمية وتفضلها على معالجة القضية المطروحة بواسطة مؤسسات قانونية أكثر رسمية .

وبطبيعة الحال ، فإن هذا التحليل لا يشير إلى فشل المعايير القانونية في أداء بعض الوظائف بقدر ما يؤكد على حدود الضيق القانوني ، والاتجاه نحو المعايير غير القانونية لاستكمال المعايير القانونية ولتدعيمها . وأما عن دور الميكانيزمات القانونية في تدعيم أو تعزيز التغيير الاجتماعي ، فإن هناك مجموعة من الظروف التي يمكن أن يكون لها أثر كبير على فاعلية المفسسون كأداة للتغيير ، وهي :

- (١) ما إذا كانت السلطة ، أو الهيبة ، هي المصدر الأساسي للقانون الجديد .
- (٢) ما إذا كان القانون انعكاس واضح في الخلفية الاجتماعية والتاريخية والقانونية للمجتمع ، في نفس الوقت الذي يحدد من هذه الخلفيات تبريرا وستد له ؛
- (٣) ما إذا كانت النماذج القائمة قادرة على أن تصبح واضحة ومحددة وقابلة للتنميم ؛
- (٤) ما إذا كانت الهيئات التنفيذية قادرة على إعلان التزامها بالمعايير الجديدة ؛
- (٥) ما إذا كانت الإجراءات الإيجابية قابلة للاستخدام مثلها مثل الإجراءات السلبية ؛
- (٦) ما إذا كانت الحماية المتاحة توفر للأفراد الذين كانوا ضحية لانتهاك القانون ،

وأخيراً : التوازن والصراع والقانون

هناك فكرة محورية في معظم التحليلات الموسيولوجية للقانون تشير إلى أنه يمكن فهم القانون على نحو أفضل لو نظرنا إليه باعتباره ميكانيزم تكاملي في المجتمع ، وقد سبق أن رأينا أنه على الرغم من أن القانون يمكن أن يدعم الإستقرار والتوازن الإجتماعي ، إلا أن القواعد القانونية والمؤسسات القانونية ذاتها ليست ظواهر ثابتة أو مستقرة بأي حال من الأحوال . حقيقة أنه يمكن للتشريع القانوني أن يتطوى على حكمة تاريخية تلائم ثقافة معينة ، ولكنه ما من شك في أن القانون يفعل أكثر من ذلك بكثير . فهو عبارة عن مركب متغير يتميز باستجابته للتغيرات المستمرة في المجتمع ، وكذلك فإنه يعكس عملية تنطوى على التحويل النظامي للصراع أي أنه يوفر الوسائل والأدوات الإجتماعية اللازمة لحل النزاع في المواقف الخاصة ، فضلاً عن أنه يقوم - بمعنى ما - بفض الصراعات ذات الطبيعة العامة التي تنشأ بين المصالح والقيم داخل مجتمع ما . وطبقاً لذلك لا يستطيع القانون أن يعاون على إحداث تغييرات في بناء علاقات القوة في المجتمع ، بقدر ما يعكس في الحقيقة هذه التغيرات .

ويمكن إستخدام القانون لتحقيق أهداف مقصودة ، ولا ينبغي بذلك أن ننظم القانونية لأى شيء على مثل ميّارية ، أو أنها لا تتضمن أية عمليات تعمل على الإرتقاء بالأهداف السياسية الخاصة ، بل إن ما يقصده هنا هو أن القواعد القانونية تمارس القوة ، ولذلك يوجد القانون في جانب والخاسرون في الجانب المقابل . وفي المواقف القانونية ، تصبح بعض المصالح موضعاً للتنميز والدفاع فتحتل أفضويتها ، بينما تتلاشى بعض المصالح الأخرى أو تتخذ عدة خطوات إلى الوراء . وينطبق ذلك سواء على مستوى المواقف القانونية الخاصة ، والسياسة العامة الشاملة أيضاً ، ولهذا فإن عناصر معينة كالقوة والصراع ، والتغير تعتبر عناصر

محورية في الظواهر القانونية .

هنا ، وتمكس وجهات النظر المختلفة في النسق القانوني وجهات نظر أصحابها في المجتمع بوجه عام ، إذ أن من يرون أن التكامل المجتمعي يتحقق أساساً من خلال عملية التنفص الاجتماعية التي تتم وفقاً لنسق من القيم المشتركة التي تعتبر محل اتفاق عام في المجتمع - ينظرون إلى النسق القانوني باعتباره ينطوي على مثل هذه القيم التي تقوم بوظيفة تكاملية في أساسها . وفي مقابل ذلك نجد القين يؤكدون أن المجتمع ينطوي على قوى متصارعة باستمرار ومصالح متضاربة إلى أقصى - حدود التضارب ، ومن ثم فإن توازن النسق الاجتماعي ليس أكثر من مجرد إنعكاس لعملية متعقدة لا بد وأن تتوقف في لحظة معينة من الزمان ، ويميل أصحاب هذه النظرة الأخيرة إلى تفسير النسق القانوني في حدود الصراع والتغير . والحقيقة أن كلا المنظورين - التوازن والصراع - لا يوفران الأساس الملائم لفهم الظواهر القانونية ، لأنه إذا كان المجتمع عبارة عن مزيج من الاستقرار والتغير ، من الاتفاق والصراع ، فكذلك الحال بالنسبة لكافة العوامل والقوى التي توجد في الأنساق القانونية ذاتها .

خاتمة واستخلاصات عامة

خاتمة واستخلاصات عامة

إنصب الإهتمام في هذا المؤلف على تحليل النظريات الأساسية ومجموعة الدراسات التي تعكس أهم وجهات النظر في الضبط الاجتماعي والمداخل المتعددة إليه ، بحيث أنه يمكن تفهم أو تحليل أية دراسات وبحوث أخرى من خلال الإهتمامات الأساسية التي عرضت في تناها ، وينطبق ذلك بوجه خاص على تلك الدراسات التي تتعلق بتعريف الضبط ، ونظرياته - التقليدية والحديثة والمعاصرة - وكذلك الدور الذي تقوم به النظم والمجتمعات كضوابط اجتماعية . ويمكن أن تستعرض مجموعة النتائج التي أتيح لها التوصل إليها من خلال هذا المؤلف فيما يلي :

أولاً : إشكلت مشكلة التعريف مكانة عامة في دراسات الضبط الاجتماعي ، التقليدية ، والحديثة ، والمعاصرة ، وقد صنفنا التعريفات التي أوردها الباحثون الأول إلى ما يلي :

أ - تعريفات واقعية :

وهي تلك التي كان ينطب عليها الإهتمام بالضبط كما موجود في الواقع دون تركيز شديد على الهدف الذي يرى إليه ، أو المثل التي يعمل على تحقيقها . وقد أدرجت تحت هذه الفئة تعريف كل من : « دوس » و « مهنر » و « دوركيم » ، وبارك وبريس ، وفي هذا الصدد يمكن إيراد الطابع الغام الذي يميز مفهوم الضبط كما يلي :

١ - أن الضبط محاولة مقصودة ؛ وهذا هو الموقف الذي يميز بعض المدارس التي لا تنهجها بتعريفهم إجمالاً ، بل أكثر إلى الواقع مع ملاحظة الاختلاف الواضح بين مضمون « المحاولة المقصودة » في التعريفات النظرية ، والمركسية .

٢- أن الضبط يحكمه عوامل تلقائية ، تظهر في الدور تقوم به العادات الشعبية ، والأعراف ، كما ذهب سيمر .

٣- أن الضبط مرادف للارتباط القوي ، ولهذا فشكل عامل يؤثر في سلوك الإنسان يعتبر ضابطاً من ضوابط المجتمع (دوركيم) .

ب - تعريفات سيكولوجية :

وهي التي يفتقر إليها الطالب السيكولوجي والتركيز على استخدام مصطلحات علم النفس السلوكي والاجتماعي : ومن أدركت تحت هذه الفئة ، تعريف كل من : لوميل ، زبرنارد . ومن الواضح أن أصحاب هذا الاتجاه يقتضون استخدام مصطلح الضبط ، على ما تمارسه الرموز الانسانية ، أو المنبهات ، من أثر في سلوك الأشخاص ، والجماعات وما تحدثه من ضبط نفسي يؤدي إلى الإشتغال في نهاية الأمر .

تعريفات عقلية :

ويندرج تحتها تعريف كل من : هوب-اوس ، و دالوود ، و د كولي ، و د فاود ، و د لاندن . وقد تميزت بمجموعة خصائص يمكن إيجازها على النحو التالي :

- ١- تركيزها على أن الهدف الأساسي للضبط ، هو تحقيق القيم والمثل الاجتماعية
- ٢- إنكارها لموقف الباحثين الذين حددوا مفهوم الضبط الاجتماعي في مجموعة الوسائل المتمثلة في العادات الشعبية ، والأعراف ، وتأكيدها المستمر على وجود روح عامة للمجتمع توجد وراء كل نوع أو وسيلة ضبط ، وتتمده بمعناه ومضمونه ، وقيمه ، ومثله .

٢ - رفضها للإتجاه الواقعي الخالص الذي يركز على الضبط كما هو موجود بلا أى اهتمام بأهدافه العليا، وبما يمكن أن يؤدي إليه من تدعيم النظام الاجتماعي. هذا فيما يتعلق بالتعريفات التي أوردتها الباحثة الأولى ، أما المحمدون والممارسون ، فقد اختلفوا أيضا في اتجاهاتهم الأساسية ، التي يمكن تصنيفها كما يلي :

أ - الضبط من خلال الممارسات والقيم والنماذج الثقافية وهو الإتجاه الذي يتميز به كل من : هولنج شيد ، وبيدوج جيرفيس ، والذي يتم بدراسة العلاقات بين صور الثقافة ، وسلوك الأشخاص في مواقف اجتماعية معينة ، ويعتبر التركيز على تحليل الوسائل ، ووصف العوامل المختلفة المؤثرة في شخصية الإنسان ، عملا ثانويا . وفي نفس الوقت يتم هذا الإتجاه بإجراء دراسة الضبط في جماعات بالنادات أو مجتمعات محددة ، بهدف معرفة مدى اختلاف تدرج أنواع الضبط ، وصوره من نموذج اجتماعي إلى نموذج آخر .

ب - الضبط كتخطيط عقلاني وأداة للتغيير

ويعتبر د كارل مانهايم ، أهم من وجه الانظار الى علاقة الضبط بالتخطيط ، وأهمية تطبيق العلم على المجتمع ، لضبط سلوك أعضائه ، وبناء الخطط الاجتماعية والاقتصادية على أسس علمية سليمة . كذلك أتمم بيدوجونكي ، بفكرة ضبط الحياة الاجتماعية ككل ، وذهب الى ان العلم يستحوذ باستمرار على مكانة مامة باعتباره متعصرا للتخطيط ولضبط السلوك .

٥ - الضبط لتحقيق الامتثال والسيطرة على الانحراف

وهو المنظور الذي استخدمه كل من : روسيك ، وبريديجر ، وستيفنسن ،

واجبرن ، وبكوف ، ولندبرج ، واندرسون . وعموما ، اهتموا جميعا بالنظر الى الضبط من خلال علاقته بالامتثال ، والانحراف ، ولذلك فقد ركزوا دراساتهم على ميكانزمات ضبط السلوك الانحرافي ، وتدعيم السلوك الممتثل .

د - الضبط من خلال علاقة بالتوازن والذوق الاجتماعي
من أهم المدعين لهذا الاتجاه : ماكيفر ، وهومانز ، وباكلي . حيث نظروا الى الضبط باعتباره اما منبثقا عن النقص او مفروضا عليه ، واله عامل يؤثر في توازن المجتمع ، ونتيجة لهذا التوازن ايضا .

هـ - الضبط كعامل يؤثر في السلوك
وقد كان لا يبرأ أحد الذين ركزوا على دراسة الضبط كعامل من مجموعة عوامل تؤثر في سلوك الانسان . وهو يمثل عنده موقفا وسطا بين الشخصية ، والموقف الذي يدرس الشخص فيه من خلاله .

٥ - الضبط كتنظيم

ويعتبر كل من بروم ، وسارنيك من بين الباحثين الذين ركزوا على دراسة الضبط بوصفه نتيجة لتنظيم الاجتماعي .

هذا ، ويمكن ذكر بعض الملاحظات على تعريفات الضبط الاجتماعي كالي :
١ - اختلاف وجهات نظر الباحثين الى الضبط ، ويبدو ذلك واضحا في ان هذا منهم عالج على انه عامل من العوامل التي تؤثر في السلوك ، وعالجه البعض الآخر على انه عملية اجتماعية تشترك فيها عدة عوامل ونظم ، في الوقت الذي ذهب فيه فريق ثالث الى ان الضبط يعتبر نتيجة لتنظيم وتوازن المجتمع .

٢ - ظهور الطابع التكنولوجي الحاصل في بعض التعريفات (برنارد ولولي)

في الوقت الذي تميزت تعريفات أخرى بالطابع الاجتماعي الذي ظهر في تركيزها على النظام الاجتماعية ، والساعات (لابر ، ولاندير ، وجيرفيتش ، وهو ليج شيد) .

٢ - ميل بعض التعريفات الى توسيع نطاق الضبط ، لكن يشتمل على كل محاولة - مقصودة أو غير مقصودة - تؤثر في السلوك ، بينما تميزت تعريفات أخرى ، بإيلاها الى تحديد نطاق الضبط ليشتمل - بحسب - على كل محاولة مقصودة أو غططة .

٣ - تأكيد بعض الباحثين في تعريفهم للضبط على عناصر : السلطة ، والسيطرة ، والقهر ، والعنف ، التي يمارسها المجتمع ، أو أية جماعة فيه على الاعضاء في مقابل اتجاه تعريفات أخرى الى تأكيد استملاج الضوابط الاجتماعية .

٥ - تكشف هذه التعريفات المختلفة عن تعدد منظورات الضبط الاجتماعي ، حيث اهتم البعض بمشكلة ضبط البناء الاجتماعي والاقتصادي ، ومنهم من اهتم بالواقع ان التركيز على هذا المنظور ، يتطلب دراسة الاساس الاقتصادي للمجتمع ، وتمدى تدخل الدولة لضبط الاقتصاد وتنظيمه ، والتنظيمية - . وبتأثير البعض الآخر على ضبط السلوك الانحرافي ؛ وبناء على ذلك انحصرت دراساته في تحليل العمليات الاجتماعية التي تميل الى مقاومة السلوك الانحرافي أو التغلب منه ، سواء عن طريق تعويقه ، أو اصلاحه ، أو الانتقام من المتجرف . وهناك فريق ثالث ، يركز على ضبط السلوك الانساني كله ، وبالتالي فهو يقوم بدراسة علاقة سلوك اعضاء المجتمع بالثقافة ، وتنظم الاجتماعية للضابطه . واخيرا ، نصل الى المنظور الماركسي ، وهو الذي يملأ أهمية كبرى على ضبط الانتساخ والحياة :

الاجتماعية ، على اعتبار انه لا يمكن ضبط سلوك اعضاء المجتمع الا عن طريق ضبط الاساس الاقتصادي للحياة الاجتماعية اى ضبط الانتاج وعلاقاته .

لذلك : قبل ظهور مصطلح الضبط الاجتماعى ذاته ، كانت هناك محاولات مبكرة لدراسة فكرة ضبط الحياة الاجتماعية ، والسلوك الانسانى . وهى تنقسم الى قسمين :

١ - محاولات ظهرت قبل بداية العصر الحديث

وهى تشمل فى الدراسات التى عهدها الفلاسفة ، والمفكرون الاجتماعيون ، بعدد فكرتى القانون الطبيعى ، والقانون الوضعى ، والى يمكن التوصل بها الى مايل :

١ - كانت فكرة القانون الطبيعى ذات مضمون متغير ، يختلف من عصر لآخر ، فقد بدأت فكرة فلاسفة عند هيبوقريطس ، وطورها كل من -قراط : وافلاطون ، وارسطو . ثم تحولت الى فكرة دينية ، عندما اصبح القانون الطبيعى مساوياً للقانون الإلهى ، وأخيراً ، أصبحت فكرة قانونية تعبر عن المثل الأعلى للعدالة .

٢ - عاصرت تلك الفكرة : فكرة القانون الوضعى التى دعمها الابيقوريون ، وركزت أهميتها على أنها مهدت لظهور مناهج المقصد الإجتماعى فى بداى العصر الحديث .

٣ - تكمن أهمية فكرة القانون الوضعى بالنسبة لمسألة الضبط الاجتماعى فى أنه ليست هناك نظرية فى الضبط لم تتعرض للقانون الوضعى من حيث تعريفه ، وتحديد خصائصه ، ووظائفه الاجتماعية . أما فكرة القانون الطبيعى ، فقد ظهرت فى بعض نظريات الضبط ، وعصرها التقليدي ، حيث أهتم روس بالنظام

الطبيعى وأثره فى السلوك الانسانى .

٤ - أن فكرتى القانون الطبيعى ، والوصفى ، تتهتان أساساً بالبحث فى أصل القانون ، والنظام الاجتماعى .

ب - محاولات ظهرت فى العصر الحديث ؛ وهى تتمثل فى :-

١ - مذهب العقد الاجتماعى :-

وقد أمكن التوصل إلى بعض النتائج فيما يتعلق بنظرية العقد الاجتماعى :

١ - اختلفت آراء أصحاب نظرية العقد الاجتماعى فى حالة الفطرة التى كانت سائدة قبل وجود المجتمع المنظم ، ومن ثم اختلفت منهجياتهم لسبب التماقد ومصدره .

٢ - اختلفت آراؤهم أيضاً فى مصدر السلطة ، هل تأتى من خارج الانسان أم أنها داخلية ؟

٣ - بالرغم من هذا الاختلاف ، إلا أنهم اتفقوا جميعاً فى شيء هام ، وهو إقلاصهم عن التصورات الحارقة واللاهوتية للحياة الاجتماعية والاضبط الاجتماعى .

٤ - تعتبر نظرية المقصد الاجتماعى قائماً ، نظرية فى الضبط الاجتماعى ، نظراً لاهتمامها بالبحث فى أصل النظام والسلطة ، ووجوده فى القوى الاجتماعية ، وعلى وجه الخصوص فى عنصر التماقد . ومن ثم ، فهى نظرية هداية فى مقابل التفسيرات الدينية واللاهوتية .

٢ - نظرية النظام :-

وقد مرتب على ظهورها مجموعة نتائج وآثار ، خصوصاً فى تلك النظريات:

التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر ، وبداية القرن العشرين . ومن بين تلك النتائج ، الفكرة التي سيطرت على بعض نظريات الضبط التقليدية ، والتي مؤداهما أن الضبط لم يظهر إلا في المجتمع الحديث ، وأنه يعتبر نتيجة التقدم وتطور الحضارة والمجتمع .

٣ - تفسيرات متعددة للنظم الاجتماعية والسياسية :-

وهي التي تمثلت في التفسيرات الجغرافية ، والبيولوجية والنيكولوجية والدينية ، والوظيفية للنظم . وقد تركت أثراً هاماً في نظريات الضبط التقليدية ، والحديثة ، والمعاصرة .

٤ - النظريات السياسية والاجتماعية المبكرة :-

وهي التي وضعها كل من كوك ، وسنسر ، وقد اهتمت بتفسير طبيعة الدولة ، وصور الحكومة ، والسيادة ، وأساليب الضبط الاجتماعي غير القانونية . والواقع أن اهتمامها الواضح بهذه الدراسات ، انعكس فيما بعد على نظريات الضبط الاجتماعي ، التي اهتمت بالدور المباشر الذي تقوم به الدولة في عملية الضبط ، كذلك كان تركيزها على الوظيفة العامة التي تقوم بها أساليب الضبط (بالمعنى الواسع لهذه الكلمة ، وبما تضمنته من وسائل غير قانونية) المرشدين على دراسات كل من روس ، وكولي ، وسنر ، وهظم المحذنين والمعاصرين . يضاف الى هذا الاثر المباشر لتلك النظريات ، اثر آخر غير مباشر ، وهو اعترافها الضمني بضرورة اجراء دراسات علمية سوسيولوجية على نظم المجتمع ، وقوانينه ، وضوابطه ، وبمجموعة العوامل المؤثرة في السلوك الانساني .

ثالثاً : ظهرت مجموعة من النظريات التقليدية في الضبط الاجتماعي ولكنها لم تتخذ اتجاهاً واحداً ، بل اختلفت في طبيعتها ، ومنظوراتها للضبط ، وطبقاً لذلك ، أمكن تصنيفها على النحو التالي :

٩ - نظرية في تصور وسائل الضبط الاجتماعي :

ينصب جوهر هذه النظرية التي وضعها إدوارد روس، على أن الضوابط الاجتماعية تمر بمرحلتين :-

الأولى : مرحلة الضوابط الأخلاقية الغريزية ، وهي تتميز بسيطرة الغرائز الطبيعية : كالتعاطف الوجداني ، وغريزة الجماعة ، والاحساس بالعدالة ، ورد الفعل الفردي - على سلوك الانسان . وتكون هذه الغرائز كافية لتحقيق الضبط الاجتماعي في المرحلة المبكرة من مراحل تطور المجتمع . ولكن ، عندما يبدأ المجتمع الطبيعي يتلائم تدريجيا عن طريق تمدد الزمر الاجتماعية ، وتنوع الولاء ، وتزايد التقايؤ ، تبدأ المرحلة الثانية ، وهي تتميز بسيطرة الضوابط الاجتماعية أو وسائل الضبط الاجتماعي : كالرأى العام ، والقانون ، والمعتقد والإيماء الاجتماعي ، والتعليم ، والمعرف ، والدين ، والمثل الشخصية ، والشعائر ، والفن ، والفنسية ، والقيم . ويمكن في هذا الصدد تسجيل بعض الملاحظات على هذه النظرية :-

أ - استبعدت كل تمييز بين مصطلحات وقضايا علم الاجتماع ومصطلحات وقضايا علم النفس الاجتماعي .

ب - اشتملت على نوع من التصنيف ، المقصود منه تصوير مدى اختلاف المجتمعات باختلاف ضوابطها الاجتماعية .

ج - تأثرت بنظرية العقد الاجتماعي إلى حد كبير وإن لم تشر صراحة إلى أهمية التعاقد في المرحلة الثانية .

د - تركت أثراً كبيراً في النظريات الأخرى ، خصوصاً عند كل من برتاود ، ولونلي ، وغيرهما من أكادوا أهمية العوامل السيكولوجية (كالإحباء ، والمحاذير ،

والتماثل في ضبط السلوك .

هـ - أثرت هذه النظرية في كل نظريات الضبط الأخرى التالية لها ، حيث أنها وجهت الانتظار إلى أهمية الدور الذي تقوم به وسائل الضبط الاجتماعي غير القانونية .

٢ - نظرية الضوابط الثقافية :

وهي التي أرجعت كل أنواع الضبط الاجتماعي إلى الممارسات العسفية ، والاتماط التقليدية ، وبصير « سمر » من أم مدعيها . وقد لقيت هذه النظرية هجومًا شديدًا من جميع الباحثين المحدثين والمعاصرين ، وخصوصًا أن صاحبها لم يستطع أن يميز بين ضبط السلوك عن طريق القانون ، والدين ، والأخلاق ، والقيم الاجتماعية . والواقع أن الجهود التي بذلها سمر ومدرسته بهدف تمكين علم الاجتماع من دراسة وسائل الضبط الاجتماعي ، لم تنجح نجاحاً مطلقاً .

٣ - نظرية الضبط الذاتي :

ويعتبر « كولي » ، أول مؤسس لها ، فقد أصر منذ البداية على عدم إنقسام الكل الاجتماعي إلى أجزاء ، وإن الرموز والمستويات الجمعية ، والقيم ، والمثل ، تعتبر موجبات للعملية الاجتماعية ، وأن الضبط هو العملية المستمرة التي تمكن في الحقائق الذاتي للمجتمع . وقد وجهت إلى هذه النظرية عدة انتقادات أهمها : -

أ - أنها لم تكن من التمييز بين الضبط الاجتماعي غير المقصود (السكامن) والرشيد (الواضح) ، وقد مهدت الطريق أمام باحثين آخرين لوضع تمييزات أخرى بين الضبط النظامي وغير النظامي ، الرسمي وغير الرسمي ، وغيرها من المقارنات التي أسهمت في توضيح فكرة الضبط ، وتطوير نظريته .

ب - وجهت الانتظار إلى أهمية التماثل بين الجماعات الأولية ، والثانوية ،

واعترفت بأن الضبط يظهر على السواء في الجماعات الخاصة وفي المجتمعات
الث - أمله .

ج - أسهمت في تطوير نظرية الضبط، وخصوصا عندما أوضحت أن الضبط
يتضمن عدة عوامل غير تلك العوامل التقليدية التي تكلم عنها سيمز .

٤ - النظرية البنائية الوظيفية :-

ويعتبر لانديز ، من أهم روادها ، حيث إهتم بدراسة مكونات البناء
الاجتماعي ، ودورها في عملية الضبط الاجتماعي ، كذلك إهتم بالعلاقات الوظيفية
بين النظام ، ثم بينها وبين عملية الضبط. وفي هذا الصدد صنف الأبنية الاجتماعية
التي تعمل على تدعيم النظام إلى : مكانة الجنس ، ومكانة الطبقة ، والجماعة الأولية
والثانوية . أما عن النظام ، فقد ذكر فيها على دور الأسرة ، والدين ، والمدرسة
والعلم ، والتكنولوجيا ، والاقتصاد وأهميتها جميعا في الضبط الاجتماعي في المجتمعات
المختلفة . هذا ، وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى نظرية لانديز ، والتي
يركز معظمها على القول بأنه لم يفعل أكثر مما فعله كل من : روس ، وكولي ،
إلا أنه قد أضاف الكثير إلى نظرية الضبط الاجتماعي ، وخصوصا عن طريق تلك
المنافشات المستفيضة التي عقدتها عن النظام الاجتماعية وفاعليتها في الضبط ، وكذلك
ما تعلق بقند النظرية الثنائية في المجتمع والضبط .

وابعا : أمكن تصنيف نظريات ومداخل الضبط الاجتماعي عند المحدثين
والمعاصرين ، إلى ستة اتجاهات أساسية ، نوجزها فيما يلي :-

١ - نظريات تلتزم إلى الاطار العام لنظرية الفعل الاجتماعي :

وهي تنقسم إلى نظريتين ، هما : نظرية بارسونز ، ونظرية لايبيز . الأولى ،

أهتمت بدراسة ميكانيزمات الضغط الاجتماعي على اعتبار أن ميكانيزم الضغط يعمل على تدعيم الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور. وهي تهتم بدراسة الجوانب السكانية للضغط، والتي تتمثل في ميكانيزمات: الصمود، والتسامح، والتضيق نطاق العلاقة. ولذلك فإن نظرية الضغط عند بارسوز، تمثل تحليلاً للمعاملات التي توجد في النسق الاجتماعي، وتنبئ إلى مواجهة الاتهامات الانعزافية، أي إلى تدعيم الامتثال لتوقعات الدور. أما بالنسبة لنظرية لايبر، فقد أشارت إلى الضغط بوصفه عاملاً من مجموعة عوامل تؤثر في السلوك، وتنبئ نظريته تحليلاً لمعاملات الضغط التي تتعلق بالجماعات الصغيرة، مثل حجم الجماعة، ومدى استمرارها في الزمن، وقيمتها، ومعاييرها، وأثر ذلك كله على عملية الضغط فيها. وهناك ملاحظتان على هذا الاتجاه الأول :-

أ- أهمل بارسوز معالجة ميكانيزمات الضغط الواضحة: كالتقارير، والجوائز وغيرها مما ركز عليه وواد النظريات التقليدية، وأهم بدراسة الميكانيزمات الخفية التي تكمن وراء الضغط، وربما تعتبر هذه المحاولة هي الأولى من نوعها.

ب- كانت وحدة التحليل الاسمية عند بارسوز، هي التفاعل بين الأنا والآخر، بينما كانت جماعة المكانة هي وحدة التحليل عند لايبر.

٢- أما النموذج التالي للنظريات الحديثة، فهو الذي يربط بين الضغط والنسق الاجتماعي، ويؤكد أن الضغط ليس منفصلاً عن النسق، بل إنه إما أن يكون متبثقاً عنه أو مفروضا عليه (وبمثله كل من هومانز، وبالكلي).

٣- ويتمثل النموذج الثالث في تلك النظريات التي تربط بين الضغط والضغط. وتركز الاهتمام فيها على نظرية مانتايام؛ وفي هذا الصدد، يمكن

انتويه إلى بعض الملاحظات على موقفه :-

أ - أنه يعتبر أول من أشار صراحة إلى الضبط بوصفه تخطيطا عقلانيا .

ب - أكد أهمية الدراسات العلمية المدعمة بالتجارب السوسولوجية وقدرتها على التوصل إلى أكثر الوسائل ملاءمة لضبط الإجتهامى .

ج - وضع بعض القوانين العامة التى تلخص فى أن تطور النظم النيابية ، يمس تطور تاريخ ضبط الضوابط الإجتهامية .

د - أما النظريات الثقافية التكاملية ، فهى التى ركزت على دراسة أنواع الضبط وصوره فى جماعات بالذات ، وقد استطاعت أن تضع مجموعة من الشروط التى يجب على كل دارس لضبط أن يتبعها . يضاف إلى ذلك ، أنها ميزت بين صور الضبط الإجتهامى : المنظم ، والتلقائى ، والأكثر تلقائية ، وبين أنواعه : كالقانون ، والمعرف ، والدين ، والمعسرة ، والفن ، وميثاقه : كالحضارات ، والمجتمعات . وأكدت هذه النظريات أهمية تحليل العلاقة بين هذه الميكانات ، والأنواع ، والصور ، طالما أن الأنواع والصور تختلف من هيئة إلى أخرى .

هـ - وهناك نموذج أعير النظريات السوسولوجية فى الضبط الإجتهامى ، وهو النظريات التى تربط بين الضبط والتنظيم الإجتهامى ، وتمثل الفكرة الأساسية فيها ، على أن : التنظيم ، والضبط صورتان غير منفصلتين من تلك العملية التى توجه السلوك نحو الاستجابات الجماعية المتشابهة فى طبيعتها ، والتى تجعل كل أعضاء المجتمع يمثلون تقريرا نفس الاستجابات فى موقف معين . ولحقا لهذه النظرية ، يوجد مستويان أساسيان لدراسة الضبط : الأول ، يتمثل فى تحليل بناء ووظيفة الممارسات الإجتهامية الثقافية التى تنظم سلوك الأشخاص وتضبطه ، (وهو تحليل على مستوى النسق والتنظيم) أما المحتوى الثانى ،

فيمثل في دراسة سلوك الشخص الذي يستجيب لهذه الممارسات (وهو تحليل على مستوى دور الفرد) .

٦ - وينصب المدخل الأنثروبولوجي أساساً على الإهتمام بنسقين الضبط ، وهما : النسق السياسي ، والنسق القانوني . وهناك بعض الباحثين الأنثروبولوجيين ركزوا إهتمامهم على دراسة النسق الأول (وقد أشرت إلى بعض دراساتهم في موضع خاص بذلك) ، بينما إهتم آخرون بالنسق القانوني . والواقع ، ان هناك إختلافاً بين الموضوعات التي تندرج تحته كلا النسقين ؛ وقد تركزت دراسات الأنثروبولوجيين على المجتمعات البدائية في قارتي أفريقيا ، وإستراليا .

خامساً : - بعد عرض النتائج التي تتماق بنظريات الضبط الاجتماعي - التقليدية والحديثة ، والماصرة - يمكن أن نضع التساؤل الآتي : -

ما هو مبلغ إسهام هذه النظريات في فهم المجتمع ، وإلقاء الضوء على العمليات الاجتماعية فيه ؟ وإلى أي حد استطاعت أن تضع أسساً ومعايير لدراسة الضبط الاجتماعي في المجتمع ؟ وما قيمة القضايا العامة التي يمكن إستنتاجها من تلك النظريات ، وإلى أي حد يمكن إستخدامها في إجراء دراسات مقارنة بين مجتمعات مختلفة ؟ أو إلى أي حد تصاغ هذه القضايا في الاختبار الامبيريقى ، للتوصل إلى نتائج أخرى ، ولتحقق من مدى صحتها ؟

الواقع ، أنه على الرغم من إختلاف طبيعة هذه النظريات ، وخصائص كل منها ، والغدف الذي تسعى إليه ، إلا أنها جميعاً قد أسهمت في تعميق فكير الباحثين في هذا الموضوع ، وإلقاء الضوء على مداخل ، وإتجاهات ، ومنظورات عديدة إلى الضبط الاجتماعي . يضاف إلى ذلك ، ان كثيراً منها إهتم بوضع أسس أو معايير للتراسسة الضبط الاجتماعي ، ومثال ذلك نظريات : لا بير ،

وجيرفيتش ، وهولنج شيد . كذلك إهتم معظمها بالإشارة إلى ضرورة إجراء دراسات متعمقة على مجتمعات محددة ، بهدف اختبار مجموعة القضايا التي اشتملت عليها ، والتي تصلح إلى حد كبير في التطبيق على مجتمعات مختلفة ، وينطبق ذلك بوجه خاص على القضايا العامة التي اشتملت عليها نظريات كل من : لاندوير ، ولايبير ، وجيرفيتش ، وهولنج شيد . والواقع أن هذا الإجراء الأخير من شأنه أن يؤدي إلى نمو النظرية ، وتقديم البحث العلمي الواقعي في نفس الوقت .

سادساً : إهتم معظم النظريات السوسولوجية في الضبط الاجتماعي ، بدراسة النظم والجماعات كعوامل اجتماعية . وقد ركزت في هذا الصدد على ثلاثة نظم وهي : - النظام الديني ، والنظام الاقتصادي ، والنظام التعليمي . وقد أمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج ، نوجزها فيما يلي :

١ - أن الضبط تحت إسم الدين ، قد يكون وسيلة فعالة في المجتمعات المتجانسة ولكن مثل هذه الوسيلة ، لا يمكن أن تفرض على مدينة كبرى تتميز باللاتجانس . وفي هذا الصدد لا يمكن تحول الحياة الحضرية الحديثة أو تغييرها أنها لمستبعدت الدين بصورة نهائية ، وإنما يبدو أن أثره قد تضاد نظراً لوجودهيات أخرى تقوم بدور الضبط .

٢ - يستخدم الضبط الاقتصادي في كل المجتمعات ، حتى البدائية منها ، وهو وسيلة فعالة من وسائل الضبط الاجتماعي ، ومن الأمثلة على ذلك استخدام الجبر ، والجزاءات الاقتصادية ، كأدوات لضبط السلوك . وكذلك استخدام الاعلان لتوجيه سلوك وعادات أعضاء المجتمع . وقد يكون هناك نوع من الضبط المعناد للضبط الاقتصادي ، تمارسه عيئات أخرى دينية أو تعليمية ، أو حكومية .

٣ - كذلك يقوم النظام التعليمي بدور هام في توجيه سلوك أعضاء المجتمع ،

حيث أصبح الأكاديمي التخصص ، في العصر الحديث ، غير موجه للحكومة ، والاقتصاد ، والسياسة القومية والدولية .

سابعاً : تضمنت نظريات الضبط الإجتماعى بعض المفاهيم والموضوعات الهامة ، يمكن تلخيص نتائجها فيما يلى : -

١ - بالرغم من اختلاف النظريات التى وضعت عن طبيعة كل من : الامتثال والانحراف ، وفقدان المعايير ، وخصائص كل منها ، ومصادرها ، إلا أنها تكاد أن تتفق جميعا على أن : كلا من الامتثال والانحراف ، وفقدان المعايير ، يرجع إلى عدة عوامل لا إلى عامل واحد ، وأنه على الرغم مما يبدو بين هذه المسائل الثلاث من اختلاف واضح ، إلا أنه إذا نظرنا إليها في الواقع ، لوجدنا أن كلا منها يهدر عن الإرباط بقيم معينة .

٢ - يرتبط دور الفرد ومكانته ، بالضبط الاجتماعى ، وتقوم المكانة المكتسبة بدور هام في ضبط سلوك الشخص في المجتمعات الحديثة التى تتميز بالنسق الطبقي المفتوح ، بينما تقوم المكانة الموروثة بدور هام في ضبط سلوك الشخص من المجتمع الذى يتميز بالنسق الطبقي المغلق . كما أنه يمكن أن تزداد فاعليته الضبط الاجتماعى عن طريق التحكم في حقوق المكانة ، أما عن طريق الزيادة ، أو الاقلال منها .

٣ - هناك أربعة اتجاهات أساسية فى النظر إلى علاقة القوة بالسلطة : الأولى : الإنجشاء الذى ينظر إلى السلطة باعتبارها أتمتد على « الحق » وتتميز بالشرعية ، وبوجود مركز رسمى . على عكس القسوة التى تتضمن استخدام العنف ، وهذا الاتجاه يضع حداً فاصلاً بين القوة والسلطة . والثانى : يرى أن السلطة قوة نظامية ، أى أنها لا تختلف عن القوة إلا فى كونها نظامية . ومن ثم ،

بمحاوالت التفریب بین مفهوم القوة والسلطة . والثالث : ينظر إلی القوة باعتبار أنها عنصر لا یستبعد الموافقة ، وأنه یمكن أن یوجد ما یسمى بالقهر عن طریق الموافقة . والواضح أن هذا الاتجاه یدمج بین مفهوم القوة والسلطة . وأخیراً الاتجاه الرابع ، الذی یتمیز بوضوح بین القوة والسلطة . وبمقتضاه تصبیح القوة مفتقدة لكل موافقة بل وتمارس ضد أهداف الجماعة وتكون السلطة حائرة علی كل الموافقة . والملاحظ أن هناك تشابه بین الاتجاهین الأول والأخیر ، غیر أن الأول یتهم أكثر بالتركیز علی عنصر الحق فی ممارسة السلطة ، بینا یرکز الآخر علی عنصر التوجيه المهدف فی العام ، فی السلطة ، أى أنها توجه نحو تحقیق الأهداف العامة للجماعة .

٤ - كذلك إهتمت بعض نظریات الضبط بالتركیز علی مسألة إستدماج الضبط الإجتماعی ، منه دور کیم حتى المتفكرین المعاصرین . والملاحظ أن هذا المفهوم بدأ أخلاقیا عند دورکیم ، فكان یشیر إلی رغبة الأطراف التفاعل فی الالتزام بالمعايير الضابطة ، ثم تطاحور بعد ذلك ، وأصبح سیکولوجیا مرادفا لتعلیم ، ولتشکون العادات .

٥ - تضمنت نظریات الضبط ایضا إشارات عديدة إلی مسألة النظام الإجتماعی ، فحاولت تفسیر طبیعته ، وخصائصه ، وأصوله ، وعوامله ، وقد أمکن تصنيفها إلی أربعة نماذج أساسية :-

الأول : نظریة القهر ، والثانی ، نظریة المصلحة ، والثالث ، نظریة الاتفاق النیبی ، والرابع ، نظریة القصور الذاتي . ویمكن التوصل إلی نتیجتین بخصوص هذه النظریات :-

أ - أنها لم تستطع أن تفسر أصول نظام الاجتماعى ، وفى هذا الصدد، يرى بعض الباحثين المعاصرين أن هذه المهمة قد تكون مستحيلة إذا أردنا تحديد أصول النظام عن طريق مصطلحات سوسيولوجية خالصة .

ب - أنها تسهم فى تفسير كيفية استمرار النظام فى الحياة الاجتماعية ، وكيفية تصدعه ، وتغييره ، أكثر مما تسهم فى تفسير كيفية وجوده . ولذلك ، فإن كل نظرية منها تقرر شرطاً ضرورياً ، ولكنه غير كافٍ لاستمرار النظام الاجتماعى ، والواقع أن النظم الاجتماعية يمكن أن تقوم على مزيج من : القهر ، والمصلحة ، والاتفاق القيمى .

ثالثاً : أحملت دراسة القانون مكانه هامة فى نظرية الضبط الاجتماعى ، وكان من الضروري أن أتعرض لمجموعة الدراسات التى أجريت فى هذا الميدان ، والتى يمكن معيادها فى مسألتين أساسيتين :-

١- تطور الدراسة السوسيولوجية للقانون

وعرضت لأمم ملاحظ هذا التطور ، ولكل لم أضع نماذج للنظريات السوسيولوجية فى القانون ، وإنما جاءت النظريات متضمنة فى المحاولات التى بذلها الباحثون فى تلك الدراسات ، التى يمكن ذكر بعض الملاحظات بعددها ، على النحو التالى :

أ - ظهرت إختلافات واضحة فى النظر إلى القانون عند العلماء والمفكرين الاجتماعيين الأوز ، منذ مونتكيسكو حتى -بئسر- حيث نظر الأول إليه بوصفه يرتبط بالمنهج ارتباطاً كاملاً ، وأن هناك علاقة متبادلة بينهما . أما الثانى فيرى أن القانون مجموعة من القواعد التى تعرض على أعضاء المجتمع من جانب حكماءه ومرشعيه ، وفى هذا الصدد يؤكد -كوت- ضرورة إخضاع القانون

المصطلح ، لتحل محله قوانين التطور الثلاث . أما سينسر ، فأدرك القانون بوصفه نظاما سياسيا يقتصر وجوده على المجتمع السياسي النظم . والواقع أن هذه الاختلافات التي ظهرت بين وجهات نظر العلماء الأول ، إنعكست بالتالي على موقف وإجماعات العلماء والباحثين الذين أتوا بعده ذلك .

ب - كانت لمحاولة روس في دراسة القانون أهميتها التي ترجع إلى تركيزه الشديد على دراسة العلاقة الوظيفية بين القانون ووسائل الضبط الاجتماعي الأخرى . وفي هذا الصدد ، لفت الانتظار إلى أن أهمية القانون بالنسبة لوسائل الضبط الأخرى ، مسألة تختلف من مجتمع لآخر . ولهم أيضا بفكرة قانونية هامة ، وهي فكرة الردع التي كان لها أثر كبير في دراسات لاحقة . كذلك كان لها أثر بالغ في الدراسات التي قام بها كل من دوركيم (في فكرته عن اختلاف طبيعة القوانين باختلاف نماذج المجتمعات) ، وباوند (وخصوصا فكرته عن القانون بوصفه أداة متخصصة ومنظمة من أدوات الضبط الاجتماعي) .

ج - كذلك أكد دوركيم أهمية دراسة علم الاجتماع للظاهرة القانونية ، وبذلك فقد حاول القضاء على تلك اللعوقات التي وضعا كونت أمام دراسة الظاهرة القانونية . غير أنه ذهب إلى أن المنهج الوحيد لدراسة الظواهر الاجتماعية هو المنهج الوسيولوجي ونسب أنه لا يتكفى وحدة الكشف عن الأثر المتداخلة بين الظواهر الاجتماعية المختلفة ، وبين نماذج السلوك ، والرموز ، والأفكار ، والقيم ، ونسب أيضا أن علم الاجتماع القانوني يمكن أن يفيد من تلك الجهود التي قامت بها فلسفة القانون ، وفقه القانون في دراسة الظاهرة القانونية . وفيما عدا ذلك تعتبر محاولة دوركيم بمثابة أهم محاولة أدت إلى تطوير علم اجتماع قانوني وخصوصا عند إدراكه للعلاقة الوظيفية بين القانون وصور التضامن الاجتماعي ، والتي تتمتع في أن القانون يحدد علاقات الناس في مجتمع يتميز بتضامن اجتماعي من نوع

خاص، وهو من ناحية أخرى، يمسك طابع التضامن في مجتمع معين. وعلى هذا الأساس، وضع دوركيم تصنيفه للمجتمعات معتمدا على تصنيف أنواع القانون.

٥- كان لكل من بارتو، وفير، وبارسونز، وسوركين، ونيماشيف أهمية خاصة في مجال النظرية السوسيولوجية في القانون. فمع أن بارتو لم يخصص كتابا معينا لدراسة القانون، إلا أنه ناقش بالتفصيل نظرية صناعة القانون، وشروطها، وتعرض لسألتين: الطاعة، والسيطرة. بينما قام «فير» بتحليل الأساق القانونية في المجتمعات الرومانية، والاتطالية، والاراسالية، وصنفاها إلى: أساق تقليدية، وكاريسمية، وعنقالية. وكان له أثر كبير في تطوير دراسات القانون عند جيفيتش. أما بارسونز، فقد وضع قضية أساسية، وحاول أن يحجب عليها، وهي مسألة أحقية قواعد القانون، أو شرعية القانون. وهو ينظر إلى القانون، لا بوصفه مقولة تتضمن أوجه السلوك المحسوس أو مجموعة من القواعد المجردة، وإنما باعتباره مجموعة من القواعد والمعايير التي ترتبط ببعضها البعض، إذ أن الجزاءات، التي تطبق بطرق معينة، وترتبط بعلاقات اجتماعية معينة أيضا. وقد اهتم «سوركين» ببعض الموضوعات ذات الصلة بالقانون، وكان لدراساته، وتحليلاته التي تتعلق بالنظام، والمطالب وتهديدات القانون، أثر في علماء القانون أنفسهم. أما القانون في نظرية «نيماشيف» فهو يتضمن جانبين: الأخلاقي، والإلزامي. الأول، يعتمد على الاقتناع الجماعي بينما يقرم الثاني على سيطرة، والاستطاب. وكان القانون عند نيماشيف، معنى محدود، وهو يتفق في ذلك مع فقهاء القانون، بينما يختلف من علماء الاجتماع.

٢- المباحث التفصيلية للقانون، وموقف علماء الاجتماع منها. وفي هذا الصدد كان مبحث التعريف يحتل المكانة الأولى لدى هؤلاء العلماء، وقد اختلفت تعريفاتهم باختلاف منظراتهم، وكل ما يمكن أن يقال بهذا الصدد،

هو أنه لا يمكننا أن نأخذ هذه التعريفات ، ونعتمد التعريفات الأخرى ، وإنما لكل تعريف أهميته بالنسبة للمنظور الذي وضع من خلاله . بل ذلك محاولات التصنيف التي قام بها هؤلاء العلماء ، ونخص بالذكر منهم : دوركيم ، وفيبر ، وجيرفيتس ، وبالرغم من الاختلافات التي وجدت بين هؤلاء ، إلا أنه كان لدوركيم الأثر الأكبر في تصنيفات القانون بل وفي تطوير علم الاجتماع القانوني ذاته . وهناك مبحث ثالث عن به علماء الاجتماع ، وهو وضع القانون في نسق الضبط الاجتماعي الشامل . وفي هذا الصدد ، أكد معظمهم أنه على الرغم من اعتماد القانون على الأخلاق ، والسياسة ، والدين ، إلا أن تطور القانون ، ونموه المستمر ، يؤدي إلى استقلاله وتميزه عن سائر النظم الاجتماعية الأخرى . يضاف إلى ذلك أن معظم هؤلاء الباحثين أكدوا أن أهمية القانون تزداد باستمرار في المجتمعات الحديثة المتقدمة التي تعدد فيها القيم ، والمصالح ، والأهداف . ففى تلك الحالة يضمن القانون للمجتمع درجة معينة من الأمن ولنظام الاجتماعى ، حيث أن تلك الوظيفة الأخيرة قد لا يستطيع أى ميكانيزم آخر من ميكانيزمات الضبط الاجتماعى أن يقوم بها .

هذا ، ويمكن التوصل إلى بعض النتائج التي تتعلق بموقف علماء الاجتماع من القانون :-

- ١ - أنه على الرغم من اختلاف الموضوعات التي يهتم بها الباحثون في مجال الدراسات القانونية ، وفي مجال الدراسات السوسولوجية - والذي يظهر في تركيز الأول على الإنساق المنطقى بين القواعد القانونية ، ومدى تميزها بالترابط ، والتسلسل للنهجى ، ومدى إنطباقها على الواقع ، وتركيز الآخرين على القانون بوصفه ظاهرة اجتماعية أو نظام اجتماعى ، أو وسيلة من وسائل الضبط - نقول

بالرغم من ذلك ، إلا أنه لا يمكن إنكار تأثير علماء الاجتماع بفقهاء القانون ،
وخصوصاً في المباحث التي تتعلق بخصائص القانون ، وأصوله وثانيه : التفسيرية ،
والتشريعية ، والقضائية .

٢ - تأثر فقهاء القانون أنفسهم بالدراسات القانونية التي أجراها علماء
الاجتماع ، ويظهر هذا الأثر بوجه خاص ، في المدرسة الاجتماعية للقانون التي
تزعها ديجي *daguis* ، الذي تأثر إلى أبعد الحدود بأراء دوركيم ، فقد كان
يكتب في القانون أثناء قيام دوركيم بالتأليف في علم الاجتماع ، هذا على الرغم
من أن فقهاء القانون أنفسهم والباحثين فيه يشكرون ذلك تماماً .

٣ - وقب معظم الباحثين في مجال علم الاجتماع القانوني موقفاً معادياً من
النظرية الإلزامية في القانون ، وهي تنظر إليه بوصفه مجموعة من القواعد الملزمة
التي يقوم بوضعها المشرعون ، والحكام ، وأكادوا أهمية الانسلاخ الاجتماعي للقانون .

ثامناً : القانون ضابطاً اجتماعياً رسمياً . عرف القانون باعتباره الويلة
الرسمية لضبط الإجتماع ، تلك التي تنطوي على استخدام القواعد التي تفسر
وتطبق بواسطة الحاكم في المجتمع السياسي . ويبدو أن هذا التعريف يتفق مع
تعريف « باولد » ، للقانون باعتباره « التطبيق المنظم للقوة بواسطة هيئات
مسؤولة ، في المجتمع المنظم سياسياً . وقد لاحظ « باولد » أن « القانون » استخدم
لكي يعنى ثلاثة أشياء مختلفة وهي (١) النظام القانوني *the legal order* ، أو
نظام العلاقات المتوائمة الذي يسود بواسطة المجتمع المنظم سياسياً ، (٢) أدوات
السلطة ولوازمها *the authoritative materials* وهي تتضمن القواعد التي
توجه القرارات التنفيذية والقضائية وترشدنا ، (٣) العملية القضائية
the judicial process . والواقع أن استخدام المعنى الأول يتضمن استخدام

المعنيين الآخرين ، ذلك لأن القواعد ، والمواد الأخرى ذات الطبيعة السلطوية (كالتفسيرات التاريخية) تعتبر أدوات تمثل جزءاً هاماً من النظام القانوني، وأما العملية القضائية فهي تشير إلى الإجراءات الهامة، والمحكمة، وإداة تنفيذ القانون . هذا ، ويشبه مدخل « ما كيفر » إلى القانون - في عدة جوانب منه - ذلك الذي تشير إليه هنا، على الرغم من تحديده لتمرير القوانين وتصره له على القواعد القانونية ، وهو أسلوب اتبعه علماء السياسة أيضاً .

ويتميز الضبط الإجتماعي الرسمي بثلاث خصائص أساسية، وهي (١) وجود قواعد واضحة للسلوك، (٢) استخدام مخطط الإجراءات الاحيان لدعم القواعد، (٣) موظفون مسئولون يعملون على تفسير القواعد وفرضها، بل وصناعتها في أغلب الاحيان . وفي مقابل ذلك تستخدم الضوابط غير الرسمية على نحو القائي وبواسطة أى عضو من أعضاء الجماعة وتزداد فاعليتها في الجماعات الصغيرة التي تتميز بالتجانس ؛ ولصعكن كلما أصبحت الحياة أكثر تعقيداً وغفلة ، تضادت فاعلية مثل هذه الضوابط ، وأصبحت غير ملائمة ، ومن ثم تقوم الجماعة بإقامة ضوابط رسمية لدعم الامتثال لتوقعاتها ، وفي هذا الصدد يضع القانون على النهاية الرسمية المتطرفة لمتصل الضبط الإجتماعي ، أو لنقل (انه يمثل النموذج المثالي للضبط الإجتماعي الرسمي .

ولقد كانت التفسيرية النظرية المحورية في دراسة القانون والمجتمع تتمثل في طبيعة العلاقات بين القانون والنظم الأخرى والألسان المعيارية في المجتمع ومن أجل هذا كان السؤال عن « ما هي العلاقة بين القانون والنظام العام في المجتمع؟ أو ما هي علاقة القانون بالتوازن الاجتماعي، جزء من التراث المثالي في علم اجتماع القانون . حيث الشغل الباحثون في مجال هذا العلم بتساؤلات مثل :

هل تعبر القيم المنزمنة في القانون منبثقة عن المشاعر الأخلاقية السائدة وقيم المجتمع القائمة ، أم أنها هي التي تحدث للتغيرات على تلك القيم الأخيرة ؟ هل يتشكل القانون من خلال الماضي ، ويتأثر بالطبيعة السائدة للنظم الاقتصادية ، والسياسية ، والتعليمية ، والأسرية ، وتختلف النظم الاجتماعية الأخرى ، أم أنه يتخلل داخل هذه النظم ويخلق فيها التغيرات ؟ هل يعتبر القانون ببساطة وظيفة لعلاقات القوة السائدة في الماضي ، ومحصلة الصراع السياسي بين الجماعات في المجتمع ، أم أن القانون يحدد طبيعة هذه العلاقات ويبسط على الصراع بواسطة تحريكه نحو نيات صحيحة ومصالحة عادلة ؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة والأسئلة المشابهة ، تمثلت في أن القانون يصير متغيراً مستقلاً وتابعاً في المجتمع ؛ ومعنى ذلك أن هناك علاقات متبادلة بين القانون والإنسان الأخرى في المجتمع . فهو يتشكل بواسطة المجتمع في نفس الوقت الذي يقوم فيه بالتأثير على المجتمع .

عشر : بعض الإهتمامات المحورية في بحسب علم اجتماع القانون .

لو أننا قلنا بإلقاء نظرة شاملة على مجموعة الجهود والدراسات التي تمت في بحسب علم اجتماع القانون ، لابد أن نلاحظ على الفور أن هناك مجموعة مسائل وموضوعات محورية نواجهها دائماً ، وذلك يمكننا أن نلقى نظرة جديدة على بعض من أهم هذه الإهتمامات ، على النحو التالي :

السياق الاجتماعي للقانون : الحقيقة أن هذه المسألة تنطلي بحال علم اجتماع القانون برمتها ، إذ أنه ليس هناك شك كبير عند علماء الاجتماع ، في أن النسق القانوني يمسك السياق الاجتماعي الأوسع أو الأشمل الذي يوجد هو فيه ، وإن كانت هناك - مع ذلك - حاجة ماسة إلى مزيد من الفحص والدراسة المتعمقة التي تبقي تحديد نوعية الظروف التي يحدثت في ظلها هذا التأثير ،

والطرق التي يسير فيها . وفضلا عن ذلك يوجد التنازل الذي يلح دائما
باحثاً عن إجابة له ، وهو ما إذا كانت عملية التأثير هذه تعتبر عملية تبادلية ،
وما هي حدود هذه العملية المتبادلة ؟ وبعبارة أخرى : هل يتمكن التغيير القانوني
(أى مجموعة التغيرات التي قد أصيب جوهر القانون ، أو تلك التي تطرأ على
الإجراءات القانونية الرئيسية ، أو التغيرات الكبرى في بناء لبق قانوني معين)
من إحداث نماذج للتغيير الاجتماعي تتميز بأنها أكثر عمومية وشمولاً ؟ إنه من
الواضح - على أية حال - أن التغيرات القانونية نادراً ما تكون عديمة الأثر ،
وإن كانت هناك ثغرة لا تزال واضحة في دراسات علم الاجتماع القانوني ، وهي
تلك التي تتصل بالمادة العلمية والبيانات والتحليلات الخاصة بطبيعة مثل هذه
التأثيرات وميادها . ولقد أسهمت في إيجاد هذه الثغرة ، تلك المعطلات المنهجية
التي تواجه عالم الاجتماع في مثل هذا العمل ، والتي تتجلى - على سبيل المثال -
في استحالة تحكمه في الظروف الاجتماعية على نحو ثابت ومستقر حتى يتمكن
من تحديد دور التغيير القانوني أو أثره على تغير تلك الظروف ؛ ولهذا فإن ثمة
حاجة ماسة إلى إجراء البحوث التي تستهدف إلغاء الاختواء على عمليات التغيير ،
بشرط أن تبنى هذه البحوث بالتحليل الذي ينبثق من توجهات تاريخية ومقارنة
لو أريد لها أن تتوصل إلى مستوى الفهم الشامل لطبيعة الانساق القانونية .

التماثل والتباين في الانساق القانونية : على الرغم من أن معظم
الدراسات الحديثة في علم الاجتماع القانوني تهتم بدراسة عناصر معينة ترتبط
بالنظم القانونية الخاصة التي توجد في يومنا هذا ، (إلا أن علماء الاجتماع الذين
يهتمون بالقانون ويسنون به لا يزالون يفترون بأهمية وضع هذه الدراسات
في وضعا صحيح بواسطة ربطها بمنظورات أكثر اتساعاً وشمولاً . ومن ثم ،
فإن هناك سؤالا ملحا يصدد مدى إمكانية إجراء تسميم من خلال بعض الأوضاع

الخاصة التي تكون موضوعاً لإحدى الدراسات أو البحوث . ومن الواضح أن التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين عدد من الاتفاقيات القانونية الخاصة ، يعتبر مطلباً أساسياً لأي تعميم يتصل بطبيعة الاتفاق القانونية ، فضلاً عن أهميته القصوى في تطوير نظريات لها فروعها وأهميتها بالنسبة لهذا المجال .

الطبيعة المزدوجة للقانون : تتميز القواعد القانونية وكذلك الاتفاق القانونية بخاصية الإزدواج . وسواء نظرنا إلى المنطق القانوني في حدود « الإجراء » *procedure* ، أو في حدود « الجوهر » *substance* ، فإنه من الواضح أن القانون يمثل وسيلة هامة لضمان الحريات الفردية، والحقوق الإنسانية، ولتحقيق أهداف إجتماعية كبرى كالعدالة . هذا من ناحية ، إلا أن القانون يعتبر - من الناحية الأخرى - أداة قوية لضبط الفرد، وهو وسيلة تتمكن بها بعض أقسام المجتمع من تحقيق تفوقها واستيادتها الإجتماعي والإقتصادي على الأقسام والفئات الأخرى ، فضلاً عن أنه حيلة تتميز بقدرتها الفاعلة على ممارسة الحكم الإستبدادي ؛ وإذن فإن معنى القانون يمكن أن يعتمد أو يتوقف على طبيعة استخداماته في مجتمع أو آخر، وإن كانت كافة الاتفاقيات القانونية تنطوي على الخاصيتين معاً ، وهما : منح الحرية ، وتقييدها . وذلك الخاصيتين تتميزان بمتجان معاً، بل إن امتزاجهما يعتبر أمراً ضرورياً ولا غنى عنه وخاصة لو نظرنا إلى تلك المنهية التي تشير إلى أن أية زيادة في حقوق بعض الأفراد ، سوف يترتب عليها تقييداً لحقوق أفراد آخرين ، والقانون هو الذي يمنح الحقوق لمؤلاها ويقيدها أمام الآخرين ونحن نرى تلك الخاصية المزدوجة واضحة وجلية في المنازعات والخصومات القانونية الواقعية والملبوسة حيث تعدد الأحكام القضائية أو غيرها كلا من الفائق والمدان .

عالم الاجتماع والسياسة القانونية : بهم عالم الإجتماع يقضيا السياسة

الاجتماعية في كل موضوع وبحال من الموضوعات والمجالات التي يقوم بدراستها ؛ ولذلك فإنه عند ما يضع وظائف السلوك والقرينيات الاجتماعية وأسبابها وعواملها الكامنة ، تحت الأضواء ، وكذلك عند ما يطرح أمام المجتمع مجموعة التكاليف الاجتماعية والنتائج التي يمكن أن تترتب على السياسات المختلفة ، وعند ما يعمل في تطوير الأطوار اللازم لفهم الوظائف والمهام التي تقوم بها مختلف أنواع الانساق القانونية - نقول إنه عند ما يعمل عالم الاجتماع ذلك كله ، فإنه يصبح في الوضع الذي يمكنه من توفير البيانات الملائمة والمنظورات التي تمهد الطريق أمام صناع السياسة لإجراء ما يتطلبه المجتمع من تغييرات لازمة . ولذلك ، فإنه على الرغم من أن المعرفة المنظمة بالانساق القانونية هي الهدف الأساسي لعالم الاجتماع في هذا المجال ، إلا أن هناك اهتماماً مشروعاً - حتى وإن كان ثانوياً - بالنظر إلى تلك المعلومات الملائمة باعتبارها مجردة بأن توضع لخدمة بعض الأهداف الاجتماعية ، أو تستخدم لصالح المجتمع . ومن ثم فإنه لا بد من إجراء عديد من الدراسات والبحوث الميدانية في مجال علم اجتماع القانون ، حتى يمكن التوصل إلى نتائج عامة لها ضامينها الهامة بالنسبة للسياسة الاجتماعية القانونية .

المراجع المختارة

أولاً: المراجع العربية

- ١ - أحمد أبوزيد، الأنثروبولوجيا والقانون، مقدمة لدراسة القانون الجنائي في المجتمعات البدائية. مقال في المجلة الاجتماعية القومية ١٩٦٥
- ٢ - أحمد الحشاش، الضبط والتنظيم الاجتماعي، القاهرة ٩ - ١٠
- ٣ - السيد محمد بدوي، القانون والسرعة والعقوبة في التفكير الاجتماعي الفرنسي مقال نشر في المجلة الجنائية القومية، العدد الأول مارس ١٩٦٥ .
- ٤ - حسن الساطق، علم الاجتماع القانوني، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٦٠ .
- ٥ - حسن شحاته سفيان، علم الإنسان والأنثروبولوجيا، بيروت ١٩٦٦ .
- ٦ - حسن كبير، المدخل إلى القانون، الاسكندرية ١٩٦٩ .
- ٧ - سمير نعيم أحمد، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي - عين شمس مكتبة سعيد رافت ١٩٧٨ .
- ٨ - عبد الجليل الطاهر، مسيرة المجتمع، بحث في نظرية التقدم الاجتماعي، ١٩٦٦
- ٩ - عبد الحميد متولى، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، الطبعة الثالثة الاسكندرية ١٩٦٤ .
- ١٠ - عبد العزيز عزت، السلطة في المجتمع، القاهرة ١٩٥٥ .
- ١١ - علي عبد الواحد وافي، المسئولية والجواز، الطبعة الثانية القاهرة ١٩٣٩ .
- ١٢ - محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافي، الاسكندرية ١٩٦٧ .
- ١٣ - محمد عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الاجتماع، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٩ .
- ١٤ - محمد نور فرحات، المفكر القانوني والواقع الاجتماعي، دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٨١ .

ثانيا : المراجع الأجنبية

1 — Books

- 1 — Afanasyev, V; Marxist Philosophy, Progress Publishers, Moscow, 1966.
- 2 — —————; The Scientific Management of Society Progress Publishers, Moscow, 1971.
- 3 — Akers, Ronald L., et al; Law and control in Society; Prentice Hall, 1975.
- 4 — Anderson N, and K. Ishawaran; Urban Sociology; Asia Publication house, 1964.
- 5 — Anderson, N.; The urban community, Routledge and Kegan Paul; 1960.
- 6 — Arnold; The Symbols of Government, New York, 1935.
- 7 — Aubert, Wilhelm., Sociology of Law, Penguin, 1975.
- 8 — Barber, B; Science and the social order, Collier Books, 1970.
- 9 — Barnes, H.E.; An Introduction to the History of Sociology, Chicago, 1948.
- 10 — Beattie, Y.; Other cultures : Aims, Methods and Achievement in Social Anthropology, 1966.
- 11 — Benedict, R.; Patterns of Culture, Boston, 1934.
- 12 — Berger, M. et al.; Freedom and Control in Modern Society, Van Nostrand Company, 1954.
- 13 — Bernard, L.L.; Social Control in its Sociological Aspects, New York, The Mac-Millan Co., 1936.

- 14 — Biddle, B.V., and Edwin Y. Thomas; (eds); *Role Theory: Concepts and Research*; New York, 1966.
- 15 — Bierstedt, R.; *The Social Order*, Mc-Graw Hill company, New York, 1957.
- 16 — Bogardus, *Sociology*, 1957.
- 17 — Bottomore, T.B., and Maximilian Rubel; Karl Marx, Penguin Books, 1961.
- 18 — ———; *Sociology, A guide to Problems And literature*, 1968.
- 19 — Bredemeir, Stephenson; *The Analysis of Social Systems*, New York, 1962.
- 20 — Brown, R.; *Explanation in Social Science*, London, Routledge and Kegan Paul, 1963.
- 21 — Brown, R.; et al; *Law And Society, The Crisis in Legalideas*, Edward Arnold, 1978.
- 22 — Buckley, W.; *Sociology And Modern Systems theory*, Prantice-Hall, inc., New Jersey, 1967.
- 23 — Cohen, A.K., *Deviance and Control*, New Delhi, 1970.
- 24 — Cohen, P.S, *Modern Sociological Theory*, Heinemann, London, 1969.
- 25 — Cooley, Ch.H., *Social Organization, A Study of the Larger Mind*, The Free Press, Glencoe, 1909.
- 26 — ———, *Social Process*, New York, Charles Scribner, Sons, 1918.

- 27 — Coulanges, F., W.D., *La Cité Antique, Etude sur le culte, le droit et Les Institutions de la Grèce et de Rome*, 3ed, Paris, 1870.
- 28 — Coser, L., and Bernard Rosenberg, *Sociological Theory*, The Macmillan company, 1964.
- 29 — Dahrendorf, R., *Essays In The Theory of society*, Routledge and Kegan Paul, London, 1968.
- 30 — Dowd, Jerome; *Control in Human Societies*, New York, Appelton, 1935.
- 31 — Durkheim, E., *The Elementary Forms of the Religious life*, trans. by Y Swain, Glencoe, Illinois : The Free Press, 1947.
- 32 — Durkheim, E., *De la Division du Travail Social*, Paris.
- 33 — Davarger, Maurice; *Introduction to The Social sciences*, George Allen and Unwin, London, 1961.
- 34 — Elliot, M. et al., *Social Disorganisation*, New York. 1950.
- 35 — Evan, W.M., (ed.), *Law and Sociology*, New York, 1962.
- 36 — Evans-Pritchard, A.E., *The Nuer, A description of the modes of livelihood and political institutions of a Nilotic people*, Oxford University Press, 1940.
- 37 — Fortes, M., and Evans Pritchard (eds.), *African Political Systems*, Oxford University Press, 1947.
- 38 — Gidding, F.H., *The Scientific Study of Human Society*, chapel Hill North carolina University Press, 1924.
- 39 — Gist, N.P., *Secret Societies*, Colombin. 1940.

- 40 — Goldenweiser, A.H., *Anthropology, An Introduction to Primitive culture*, New York, 1937.
- 41 — Goode, W., *Religion among the Primitives*, New York, The Free Press of Glencoe, 1951.
- 42 — Goodenough, W.H., *Cooperation in Change*, New York, 1963.
- 43 — Gouldner, et al., *Modern sociology, An Introduction to the Study of Human Interaction*, New York, 1967.
- 44 — Gray, Y.C., *Nature and Sources of The Law*, New York, 1927.
- 45 — Gulliver, P.H., *Social Control in an African Society*, 1963.
- 46 — Gurvitch, Georges, *Essai de Sociologie*, Paris, Recueil Sirey, 1938.
- 47 — ———, *L'Idée Du Droit social*, Paris, Recueil Sirey, 1932.
- 48 — ———, *Sociology of Law*, New York : Philosophical Library, 1942.
- 49 — ———, and Wilbert Moore, *Twentieth Century Sociology*, New York, 1945.
- 50 — Hazard, Leland., *Law and The Changing Environment*, Holden-Day, 1971.
- 51 — Hertzler, Y.O., *Social Institutions*, Lincoln : University of Nebraska Press, 1940.
- 52 — Riller, E.T., *Social Relations and Structures : A study in principles of sociology*, New York, 1947.
- 53 — Hobel, E.A., *The Law of Primitive man*, Cambridge, 1954.

- 54 — Homans, G.C.; *The Human Group*, New York : Harkout, 1950.
- 55 — Hunt, Alan., *The Sociological Movement in Law, Billing and sons LTD*, 1978.
- 56 — Isajiw, W.W.; *Causation and Functionalism in Sociology*, London, Routledge and Kegan Paul, 1968.
- 57 — Gokhson; H.M., *Sociology : A systematic Introduction*, Routledge and Kegan Paul, London, 1960.
- 58 — La Piere, R.T., *A Theory of Social Control*, New York : Mc Graw-Hill Book Co., 1954.
- 59 — Landis, Paul H., *Social Control, Social Organization and disorganization in process*, New York, J.B. Lippincott Co., 1939.
- 60 — Lasswell, *Politics: who gets what, when, how* New; York, 1936.
- 61 — Lemert, E.M., *Human Deviance, Social Problems and S. control*, 1976.
- 62 — Lumley, F.E., *Means of Social Control*, New York, The century co., 1925.
- 36 — Lundberg and others, *Sociology*, New York, 1958.
- 46 — Maciver, R.M., *Society : A Textbook of Sociology*, New York, 1937.
- 56 — ———, *The web of Government*, New York Macmillan, 1947.
- 66 — Maine, H.S., *Ancient Law*, London, 1930.

- 67— Malinowski, B., *Argonauts of the Western Pacific*, Dalton, 1967.
- 68— Malinowski, B.; *Crime and Custom in Savage society*, New York, 1926.
- 69 — ———, *Magic, Science and Religion*, New York, The Free Press of Glencoe, 1948.
- 70 — Mannheim, K., *Freedom power and Democratic planning*, London, 1968.
- 71 — ———, *Man and society in an age of Reconstruction*, Routledge and Kegan Paul, 1940.
- 72 — Martindale, D., *The Nature and Types of Sociological Theory*, London, Routledge and Kegan Paul, 1967.
- 73 — Merton, R.K., *Social Theory and Social Structure*, Free Press, 1957.
- 74 — Murdock, G. P., *Social Structure*, New York, The Macmillan co., 1949.
- 75 — Nelson, L., et al., *Community, structure and change*, The Macmillan co., New York, 1964.
- 76 — Nettler, Gwynn, *Typifying Crime*, McGraw Hill Book co. 1974.
- 77 — Ogburn, Nimkoff, *A Handbook of Sociology*, London, 1960.
- 78 — Park, Robert E. and Ernest Burgess, *Introduction to the Science of Sociology*, Chicago : University of Chicago Press, 1921.

- 79 — Parsons, T.; *Essays in Sociological Theory, Pure and Applied*, The Free Press, Glencoe, 1949.
- 80 — ———— ; *The Social System*, Free Press, 1951.
- 81 — ———— ; *The Structure of Social action*, Allen and Unwin, 1949.
- 82 — Petrazzky; *Law and Morality*, Harvard University Press, 1955.
- 83 — Rex, John; *Key Problems of Sociological Theory*, London, Rontledge and Kegan Paul, 1970.
- 84 — Ross, E.A.; *Social Control : A survey of the Foundations of order*, New York, The Macmillan co., 1901.
- 85 — Roncek, V.S. et al.; *Social Control*, New York, 1947.
- 86 — Schur, Edwin M., *Law and Society, A Sociological View*, random House, New York, 1968.
- 87 — Skinner, B.F., *Science and Human Behavior*, New York, The Free Press, 1965.
- 88 — Sorokin, P, *Society, Culture and Personality : Their structure and dynamics*, New York, 1962.
- 89 — Spelman, N. Y., *Social Theory of George Simmel*, Chicago, 1925.
- 90 — Sumner, W.G., *Folkways : A study of the Sociological importance of Usages Manners, Customs and Morals*, New York, 1906.
- 91 — Thomas, W.I.; *Primitive Behavior*, New York, 1937.

- 92 - Thompson, Kenneth and Gerny Tanstall (eds.), *Sociological Perspectives*, The Open University Press, 1971.
- 93 - Timsheff, N. S., *An introduction to the sociology of law*, Cambridge, 1937.
- 94 - Wach, Y., *Sociology of Religion* Chicago, 1944.
- 95 - Watkins, C. Ken, *Social Control*, Longman, 1975
- 96 - William Albig, *Public opinion*, New York, Mc-Graw-Hill Book co, 1939.
- 97 - Wilson, E.K., *Sociology: Rules, Roles, and Relationships*, New York, 1960.
- 98 - Yinger. M.; *Religion, Society, and the individual* New York, The Macmillan Company. 1957.

2 - Periodicals

- 99 - Bernard, L.L.; *Methodes of generalization for Social Control*, *American sociological review*, Vol.V, June, 1940, pp. 340-350.
- 100 - Bierstedt, R.; *'An Analysis of Social Powers*, *American sociological review*, Vol. 15, 1950.
- 101 - Clagett, Arthur F.; *'Theoretical Continuities in conceptual formulation of social cohesion and control in social relations*, *International Journal of Comparative Sociology*, VIII, N. 2 September, 1967, pp. 224 - 231.
- 102 - Dickinson, T.; *'Social Order and Political Authority'*, *American Political Science Review*, XXIII, 1922.

- 103 — Hollingshead, A.B.; «Concept of Social Control», *American Sociological Review*, Vol. 6, pp. 217—224, April, 1941.
- 104 — Hunt, C.L. «Religious Ideology as a Means of Social Control», *Sociology and Social Research*, XXXIII, January, 1947, pp. 180—187.
- 105 — Ishwaran, K.; «Customary Law in Village India» *International Journal of Comparative Sociology*, Vol. V, N 2, September, 1964.
- 106 — Lemert, E. M.; «The Folkways and Social Control» *American Sociological Review*, VII, June, 1942, pp. 394—399.
- 107 — Nett, Roger; «Conformity, Deviation and social control Concept», *Ethics*, L XIV, 1953.
- 108 — Parsons, T.; «The Role of Ideas in Social Action», *American sociological Review*, III, 1938.
- 109 — Podgorecki, A., «Law and Social Engineering», *Human Organization*, Vol. 21, No. 3, 1962.
- 110 — Stoffer, S. A., «An Analysis of Conflicting Social Norms», *American Sociological Review*, Vol. 14, pp. 707—717.

محتويات الكتاب

الموضوع	رقم الصفحة
التقديم بقلم الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث	أ - ص
الباب الاول : الضبط الاجتماعي في تراث علم الاجتماع	١ - ١٨٥
الفصل الاول : المحاولات المبكرة لدراسة ضبط المجتمع	٣ - ٢٥
أولاً : المحاولات التي ظهرت قبل بداية العصر الحديث	
- فكرة القانون الطبيعي عند اليونان وفي المصور الوسطى	٤
- فكرة القانون الوضعي .	٧
- تلازم الفكرتين عند الرومان .	
- إغفاء فكرة القانون الوضعي وعودتها ثانية .	
ثانياً : بداية العصر الحديث	٩
- مذهب العقدة الاجتماعية (هوبز - لوك - روسو)	١٠
- نظرية التقدم	١٤
- تفسيرات مختلفة لنظم الاجتماعية والسياسية .	١٥
- تفسيرات جغرافية وبيولوجية .	
- التفسير السيكولوجي .	١٧
- التفسير الوظيفي .	١٩
- نظريات اجتماعية وسياسية مبكرة	٢٣
- أوجيست كوندت	
- هيربرت سبنسر	

الموضوع	رقم الصفحة
- تعقيب	٢٤
الفصل الثاني : فكرة الضغط الاجتماعي (المصطلح والتعريف) ٢٨-٦٤	
- موقف الباحثين من مصطلح الضغط	٢٣
أولا : الزواد الأول .	
أ - تعريفات واقعية	٣٤
- تعريف روس	
- تعريف سمير	
- تعريف دوركيم .	
- تعريف بارسونز	
- المنظور الماركسي للضغط الاجتماعي .	
ب - تعريفات سيكولوجية :	٣٩
- تعريف لوملي	
- تعريف برنارد	
ج - تعريفات مثالية .	٤٠
- موبهاوس والفرود .	
- كولي .	
- جيهوم داوود .	
- لاندير .	
ثانيا : تعريفات المحدثين والمعاصرين	٤٣
- الضغط من خلال المؤسسات والقيم والتأثير التنافسية .	
١ هو نتج شبه .	

الموضوع	رقم الصفحة
• جورج جيرفيتش .	
• الضبط تخطيطا عقليا .	٤٧
• مانهايم .	
• آدم بروجرى .	
• الضبط من أجل تحقيق الأمثال والسيطرة على الانحراف	٤٩
• جوزيف روسيك .	
• بريدجير وستيفنسن .	
• الضبط في علاقته بتوازن النسق الإجتماعى	٥٢
• ماكيفر .	
• هومالو .	
• باكلى .	
• الضبط عاملا مؤثرا في السلوك (لايبز)	٥٤
• الضبط نتيجة ضغط (بروم و سلقينك)	٥٥
• نقد وتقييم التشرعات	
• تعدد منظورات الضبط الإجتماعى	٥٧
• المنظور الأول : ضبط البناء الإجتماعى والاقتصادى .	
• المنظور الثانى : ضبط الانحراف .	
• المنظور الثالث : ضبط السلوك الإنسانى .	
• المنظور الرابع : ضبط الانتاج والحياة والاجتماعية .	
• جوهر مشكلة الضبط الاجتماعى .	٦٢
الفصل الثالث : نظريات الضبط الاجتماعية الاولى	٦٨ - ١١٦

الموضوع	رقم الصفحة
- مقدمة	٦٩
- نظرية في تطور وسائل الضبط الاجتماعي (روس)	٧٢
• فكرة النظام الطبيعي .	
• التفرقة بين العوامل الأخلاقية والاجتماعية .	٧٤
• التمييز بين وسائل الضبط وأنواعه .	٨٩
• طبيعة الضبط الاجتماعي وشروطه ومقاييس فاعليته	٩٠
- نظرية الضوابط التلقائية (سمنر)	٩٧
- نظرية الضبط الذاتي (كولي)	٩٩
- النظرية البنائية الوظيفية (لاندلين)	١٠٤
ماهية الضبط الاجتماعي	
دور الثقافة في الضبط	١٠٦
تصنيف وسائل الضبط الاجتماعية	١٠٧
أ - البناءات الاجتماعية ودورها في تدعيم النظام .	١٠٨
ب - دور النظم الاجتماعية .	١١١
(الأسرة - الدين - المدرسة - الاقتصاد - القانون - الحكومة -	
الم - والتكنولوجيا)	
- تعقيب	١١٦
النصل الرابع : نظريات الضبط الاجتماعي الحديثة والمعاصرة ١١٧-١٨٥	
نظريات تنتمي إلى الأطار العام لنظرية الفعل الاجتماعي :	١٢٠
نظرية بارسولز .	

الموضوع	رقم الصفحة
.. نظرية لايبير	١٢٧
- نظريات في علاقة الضغط بالنسق الاجتماعي :	١٤٤
.. هومانز	
.. باكللي	
- نظريات في التخطيط والضغط الديمقراطي (مانهايم)	١٥٠
- نظريات تنافية متكاملة (جيرفيتش)	١٥٨
- نظريات في علاقة الضغط بالتنظيم المجتمعي (هولنج شيد)	١٦٢
- التدخل الأثروبولوجي إلى دراسة الضغط الاجتماعي .	١٦٦
.. النسق الاقتصادي	
.. النسق الديني	
١٦٨	
.. النسق الثقافي .	
- أنساق الضغط الأساسية :	
١٧٠	
النسق السياسي	
.. تعريف النسق السياسي	
١٧١	
.. تصنيف الأنساق السياسية	
.. معايير التصنيف .	
.. أمثلة لبعض الدراسات الحقلية .	
١٧٥	
.. النسق القانوني :	
.. تعريفه	
.. تصنيفات القانون البدائي .	
أ - مالتونفسكي .	

ب - رادكليف براون .

١٨١ - استخلاصات عامة .

الباب الثاني : التحليل الوسيولوجي للضوابط الاجتماعية ١٨٧ - ٢٧٩

الفصل الخامس : التنظيم والجماعات ضوابط إجتماعية ١٩١ - ٢٢٥

- مقدمة

- في النظم بوجه عام :

١ - تعريف النظام وطبيعته

٢ - خصائص النظم

٢٩٥

٣ - بناء النظم

١٩٧

٤ - وظائف النظم

١٩٩

٥ - دور النظم في عملية الضبط الإجتماعي

٢٠٢

١ - النظام الديني

٢ - النظام الإقتصادي

١١٢

٣ - النظام التعليمي

٢١٩

٤ - دور الجماعة الأولية

٢٢٣

٥ - الجماعة الثانوية والضبط الإجتماعي

٢٢٦

٦ - نقد النظرية التنايية

٢٢٣

الفصل السادس : الضوابط والاختلافات الاجتماعية الأخرى ٢٢٨ - ٢٧٩

- تمهيد

٢٣٩

١ - الانتقال الاجتماعي وفقهان للمعايير

٢ - الأدوار والمراكز

٢٥٠

الموضوع	رقم الصفحة
- القوة والسلطة .	٢٥٤
- عملية التكوين النظامي .	٢٦١
- استدماج الضوابط الإجتماعية .	٢٦٤
- النظام الاجتماعي العام .	٢٦٧
• نظرية القهر .	
• نظرية المصلحة .	
• نظرية الاتفاق القيمي .	
• نظرية القصور الناق .	
- الجزاءات الاجتماعية والضوابط .	٢٧١
الباب الثالث : القانون والجمع	٢٨٠ - ٤٤٨
الفصل السابع : الملامح الأساسية لتطور دراسة القانون في عظم الاجتماع	
٢٨٥ - ٣١٥	
- أولا : تطور الدراسة السوسيولوجية للقانون .	٢٨٥-
- ثانيا : القانون من وجهة النظر الماركسية .	٣٠٧
- ثالثا : علم الاجتماع القانوني وفقه القانون .	٣١٠
الفصل الثامن : موقف علماء الاجتماع من أهم مباحث القانون / ٣١٠-٣٦٥	
- أولا : تعريف القانون .	٣١٩
- ظاهرة اجتماعية ثقافية	٣٢١
- محاولة لتحقيق العدالة في المجتمع .	٣٢٢
- نظام أخلاقيا ملزما .	٣٢٤
- مرشد للسلوك الانساني .	

الموضوع	رقم الصفحة
ثانياً : خصائص القانون .	٢٢٥
- الاعتراف بالقواعد القانونية والامثال لها .	٢٢٦
- الخصائص الرسمية في مقابل الخصائص البيولوجية .	٢٢٧
- الخصائص الواقعية في مقابل الخصائص المثالية .	٢٢٨
ثالثاً : نماذج القانون وتكامله .	١٢٠
رابعاً : جهود علماء الاجتماع في التصنيف .	٢٢٥
- محاولة دوديكيم (تصنيف القواعد القانونية)	
- محاولة جيرفيتش .	٢٤٦
- تصنيف التجمعات الاجتماعية .	
- تصنيف الاطر القانونية .	
خامساً : وظائف القانون	٢٥٦
- بالنسبة للفرد	
- بالنسبة للمجتمع	
سادساً : وضع القانون في نسق الضغط الاجتماعي	٢٥٨
تمقيب	٢٦١
الفصل التاسع : القانون والجريمة والسلوك الانحرافي	٢٦٩-٤٠٨
التعريف القانوني للجريمة	٢٦٩
- لاجرمية بدون قانون	٢٧
- لاجرمية إذا كان فعل الإعتداء محل تبرير قانوني	٢٧١
- لاجرمية بدون سبق إصرار	٢٧٢
- لاجرمية بدون كفاءة أو أهلية	٢٧٤

البرءوع	رءم الصءفة
- ءرءاء ءءرمة	٢٧٦
- ءءرمة وأءطاء الأءرى .	٢٧٧
- أءنصف ءءالات ءراسة ءءرمة	٢٧٨
١ - علم أءءاع القاءون	
٢ - نظراء مءاءر ءءرمة	٢٧٩
٣ - ءءاع الإءءامى .	
ءءررم ءءب وعءم ءءرمة .	٢٨٠
ءءرمة والسلك الإءءرافى	٢٨١
ءءاءج السلك الإءءرافى	٢٨٦
مءاءر السلك الإءءرافى .	٢٩٤
الوظائف الإءءاءة والمءواقء الوظلفة	٤٠٤
الفصل العاشر : العلاءة بفن القاءون والمءءمع	٤٢٧-٤١٠
- أولا : القاءون والقوة والءءرج الطبقى الإءءامى	٤١١
- أءابا : القاءون والءءفر الإءءامى	٤١٨
- بءض النظراء العامة	٤١٩
- ءءرءان عالمفاء	٤٢٦
ءءءربة السوفففة	
ءءءربة الأمريكة	
- أاءا : ءءوء القاءون .	٤٢٢
- رابءاً : الءوازن والصراع والقاءون .	٤٢٦

رقم الصفحة	الموضوع
٤٢٩-٤٦٨	- الخاتمة
٤٧١	- المراجع العربي
٤٧٢	- المراجع الاجنبي .
٤٨١	- فهرست الكتاب .

